

مدخل إلى اقتصاديات النقود والمصارف



منشورات جامعة حلب
كلية الاقتصاد

مدخل إلى اقتصاديات النقود والمصارف

الدكتور
مصطفى حسين

الأستاذ الدكتور
أحمد زهير شامية

مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية
١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م

لطلاب السنة الثانية

1
2
3
4
5
6
7
8
9
10
11
12
13
14
15
16
17
18
19
20
21
22
23
24
25
26
27
28
29
30
31
32
33
34
35
36
37
38
39
40
41
42
43
44
45
46
47
48
49
50
51
52
53
54
55
56
57
58
59
60
61
62
63
64
65
66
67
68
69
70
71
72
73
74
75
76
77
78
79
80
81
82
83
84
85
86
87
88
89
90
91
92
93
94
95
96
97
98
99
100
101
102
103
104
105
106
107
108
109
110
111
112
113
114
115
116
117
118
119
120
121
122
123
124
125
126
127
128
129
130
131
132
133
134
135
136
137
138
139
140
141
142
143
144
145
146
147
148
149
150
151
152
153
154
155
156
157
158
159
160
161
162
163
164
165
166
167
168
169
170
171
172
173
174
175
176
177
178
179
180
181
182
183
184
185
186
187
188
189
190
191
192
193
194
195
196
197
198
199
200
201
202
203
204
205
206
207
208
209
210
211
212
213
214
215
216
217
218
219
220
221
222
223
224
225
226
227
228
229
230
231
232
233
234
235
236
237
238
239
240
241
242
243
244
245
246
247
248
249
250
251
252
253
254
255
256
257
258
259
260
261
262
263
264
265
266
267
268
269
270
271
272
273
274
275
276
277
278
279
280
281
282
283
284
285
286
287
288
289
290
291
292
293
294
295
296
297
298
299
300
301
302
303
304
305
306
307
308
309
310
311
312
313
314
315
316
317
318
319
320
321
322
323
324
325
326
327
328
329
330
331
332
333
334
335
336
337
338
339
340
341
342
343
344
345
346
347
348
349
350
351
352
353
354
355
356
357
358
359
360
361
362
363
364
365
366
367
368
369
370
371
372
373
374
375
376
377
378
379
380
381
382
383
384
385
386
387
388
389
390
391
392
393
394
395
396
397
398
399
400
401
402
403
404
405
406
407
408
409
410
411
412
413
414
415
416
417
418
419
420
421
422
423
424
425
426
427
428
429
430
431
432
433
434
435
436
437
438
439
440
441
442
443
444
445
446
447
448
449
450
451
452
453
454
455
456
457
458
459
460
461
462
463
464
465
466
467
468
469
470
471
472
473
474
475
476
477
478
479
480
481
482
483
484
485
486
487
488
489
490
491
492
493
494
495
496
497
498
499
500
501
502
503
504
505
506
507
508
509
510
511
512
513
514
515
516
517
518
519
520
521
522
523
524
525
526
527
528
529
530
531
532
533
534
535
536
537
538
539
540
541
542
543
544
545
546
547
548
549
550
551
552
553
554
555
556
557
558
559
560
561
562
563
564
565
566
567
568
569
570
571
572
573
574
575
576
577
578
579
580
581
582
583
584
585
586
587
588
589
590
591
592
593
594
595
596
597
598
599
600
601
602
603
604
605
606
607
608
609
610
611
612
613
614
615
616
617
618
619
620
621
622
623
624
625
626
627
628
629
630
631
632
633
634
635
636
637
638
639
640
641
642
643
644
645
646
647
648
649
650
651
652
653
654
655
656
657
658
659
660
661
662
663
664
665
666
667
668
669
670
671
672
673
674
675
676
677
678
679
680
681
682
683
684
685
686
687
688
689
690
691
692
693
694
695
696
697
698
699
700
701
702
703
704
705
706
707
708
709
710
711
712
713
714
715
716
717
718
719
720
721
722
723
724
725
726
727
728
729
730
731
732
733
734
735
736
737
738
739
740
741
742
743
744
745
746
747
748
749
750
751
752
753
754
755
756
757
758
759
760
761
762
763
764
765
766
767
768
769
770
771
772
773
774
775
776
777
778
779
780
781
782
783
784
785
786
787
788
789
790
791
792
793
794
795
796
797
798
799
800
801
802
803
804
805
806
807
808
809
810
811
812
813
814
815
816
817
818
819
820
821
822
823
824
825
826
827
828
829
830
831
832
833
834
835
836
837
838
839
840
841
842
843
844
845
846
847
848
849
850
851
852
853
854
855
856
857
858
859
860
861
862
863
864
865
866
867
868
869
870
871
872
873
874
875
876
877
878
879
880
881
882
883
884
885
886
887
888
889
890
891
892
893
894
895
896
897
898
899
900
901
902
903
904
905
906
907
908
909
910
911
912
913
914
915
916
917
918
919
920
921
922
923
924
925
926
927
928
929
930
931
932
933
934
935
936
937
938
939
940
941
942
943
944
945
946
947
948
949
950
951
952
953
954
955
956
957
958
959
960
961
962
963
964
965
966
967
968
969
970
971
972
973
974
975
976
977
978
979
980
981
982
983
984
985
986
987
988
989
990
991
992
993
994
995
996
997
998
999
1000

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أولاً - فهرس المحتويات	٨ - ٥
* المقدمة	١٠ - ٩
* الباب الأول : النقود :	١١
- الفصل الأول : نشأة النقود :	١٢
• المبحث الأول : تشكل النقود عبر التاريخ	١٦ - ١٢
• المبحث الثاني : المقايضة	٢٠ - ١٧
• المبحث الثالث : طبيعة النقود	٢٢ - ٢١
• المبحث الرابع : أنواع النقود	٣٥ - ٢٣
• المبحث الخامس : تطور النظام النقدي السوري	٣٥ - ٢٣
• المبحث السادس : وظائف النقود وخصائصها :	٣٦
أولاً - وظائف النقود	٤٤ - ٣٦
ثانياً - خصائص أو شروط النقود	٤٥
- الفصل الثاني : الأنظمة والقواعد النقدية :	٤٦
المبحث الأول : النظام النقدي :	٤٧
أولاً - خصائص النظام النقدي	٥٣ - ٤٧
ثانياً - عناصر النظام النقدي	٥٤ - ٥٣
ثالثاً - أنواع الأنظمة النقدية	٥٦ - ٥٥
• المبحث الثاني : القواعد النقدية :	٥٧
أولاً - معنى النقود الانتهازية	٥٨ - ٥٧
ثانياً - وظائف القاعدة النقدية	٥٩ - ٥٨
ثالثاً - أنواع القواعد النقدية	٧٨ - ٥٩
- الفصل الثالث : قيمة النقود وتقلباتها :	٧٩
• المبحث الأول : قيمة النقود	٨٥ - ٧٩
• المبحث الثاني : آثار تغيرات قيمة النقود :	٨٦
أولاً - أثر تغير قيمة النقود في إعادة توزيع الثروة والدخل الحقيقي	٩٠ - ٨٦
ثانياً - أثر تغير قيمة النقود في مستوى التشغيل والإنتاج	٩٢ - ٩١
ثالثاً - آثار تخفيض قيمة النقود	٩٣ - ٩٢
رابعاً - مشكلة حياد النقود	٩٥ - ٩٤
* الباب الثاني : النظرية النقدية :	١٠٠ - ٩٧
- الفصل الأول : النظرية النقدية التقليدية :	١٠١
أولاً : نظرية كمية النقود	١٠٧ - ١٠١

١١٠-١٠٧		ثانياً : الافتراضات الأساسية التي بنيت عليها نظرية كمية النقود
١١٣-١١٠		ثالثاً : معادلة الأرصد النقدية (معادلة كامبريدج)
١١٥-١١٣		رابعاً : الانتقادات الموجهة إلى النظرية النقدية التقليدية
١١٦		- الفصل الثاني : النظرية النقدية النفسية :
١١٨-١١٦		أولاً : نظرية فيزر
١٢٠-١١٨		ثانياً : نظرية افتاليون
١٢١-١٢٠		ثالثاً : أوجه الخلاف بين نظرية فيزر ونظرية افتاليون
١٢٢		رابعاً : تقدير النظرية النفسية
١٢٥-١٢٣		- الفصل الثالث : نظرية فيكسل :
١٢٦-١٢٥		أولاً - التوازن في ظل الاقتصاد العيني
١٣٠-١٢٦		ثانياً - التوازن في ظل الاقتصاد النقدي
١٣٢-١٣٠		ثالثاً - أثر الأرصد الحقيقية
١٣٤-١٣٢		رابعاً - تقدير نظرية فيكسل
١٣٧-١٣٥		- الفصل الرابع : نظرية كينز :
١٣٨-١٣٧		أولاً : عرض النقود (الكتلة النقدية)
١٣٩		ثانياً : الطلب على النقود :
١٣٩		١- الطلب الفعلي
١٥٣-١٣٩		٢- عناصر الطلب الفعلي
١٦٣-١٥٣		٣- دوافع الطلب على النقود
١٦٥-١٦٣		ثالثاً : الطلب الكلي على النقود
١٧١-١٦٥		رابعاً : نظرية كينز في قيمة النقود والمستوى العام للأسعار
١٧٤-١٧١		خامساً : الصياغة الكينزية لنظرية كمية النقود
١٧٨-١٧٥		سادساً : تقدير نظرية كينز
١٧٩		- الفصل الخامس : التوازن الاقتصادي الكلي
١٨٠		أولاً - تمثيل التوازن في سوق السلع والخدمات : IS
١٨١		ثانياً - تمثيل التوازن في سوق النقود : LM
١٨٤-١٨٢		ثالثاً - تمثيل التوازن العام : IS - LM
١٨٨-١٨٤		رابعاً - أهمية التوازن العام
١٨٩		- الفصل السادس : الاتجاهات النقدية المعاصرة :
١٩٧-١٨٩		أولاً - الأفكار الأساسية لمدرسة شيكاغو (نظرية كمية النقود الجديدة - فريدمان)
٢٠٠-١٩٧		ثانياً - المقارنة بين نظرية كينز ونظرية فريدمان ، (كينز مقابل فريدمان)
٢٠٢-٢٠١		* الباب الثالث : الائتمان والمصارف :
٢٠٣		- الفصل الأول : الائتمان :

٢٠٣	أولاً : مفهوم الائتمان
٢٠٥ - ٢٠٤	ثانياً : أهمية الائتمان
٢٠٧-٢٠٥	ثالثاً : أدوات الائتمان
٢١١-٢٠٧	رابعاً : أنواع الائتمان
٢٢٢-٢١٢	- الفصل الثاني : سوق الأوراق المالية :
٢١٣	أولاً - السوق النقدية
٢١٤	ثانياً - السوق المالية
٢١٦	ثالثاً - سوق رؤوس الأموال
٢١٧	رابعاً - متطلبات سوق الأوراق المالية
٢١٨	خامساً - فوائد سوق الأوراق المالية
٢٢٢-٢٢٠	سادساً - مؤشرات أسواق الأوراق المالية
٢٢٣	- الفصل الثالث : المصارف التجارية :
٢٢٣	أولاً : نشأة المصارف التجارية وتطورها
٢٢٤	ثانياً : أهمية المصارف للاقتصاد القومي
٢٤٣-٢٣٠	ثالثاً : موارد المصارف واستخداماتها
٢٤٤	رابعاً : وظائف المصارف التجارية
٢٧٦-٢٤٥	خامساً : خلق الائتمان في المصارف التجارية
٢٧٦	سادساً : النظام المصرفي
٢٧٧	- الفصل الرابع : النقود والائتمان في الاقتصاد الاشتراكي
٢٧٨ - ٢٧٧	أولاً - النقود ووظائفها في الاتحاد السوفييتي (سابقاً)
٢٧٩	ثانياً - النظام المصرفي في الاتحاد السوفييتي (سابقاً)
٢٨٠	- الفصل الخامس : المصارف الإسلامية :
٢٨١	أولاً : ماهية المصارف الإسلامية وخصائصها
٢٨١	ثانياً : موارد المصارف الإسلامية
٢٨٢	ثالثاً : استخدامات موارد المصارف الإسلامية
٢٨٤	رابعاً : موقف المصارف الإسلامية من الفائدة / الربا
٢٨٤	خامساً : السياسة المالية والنقدية في الإسلام
٢٨٧-٢٨٦	سادساً : المصارف الإسلامية والتعامل مع الأسواق النقدية
٢٨٨	- الفصل السادس : المصارف المركزية :
٢٨٨	أولاً - نشأة المصارف المركزية وتطورها
٢٩١	ثانياً - أهمية المصارف المركزية
٢٩٢	ثالثاً - وظائف المصارف المركزية
٣٠٢-٢٩٩	رابعاً - الرقابة على الائتمان
٣٠٣	خامساً - المصرف المركزي - مصرف الحكومة
٣٠٣	سادساً - المصرف المركزي - مصرف المصارف

٣٠٤	 سابعا - المصرف المركزي هو المقرض الأخير
٣٠٥	 * الباب الرابع : السياسة النقدية والمالية :
٣٢٠ - ٣٠٧	 - الفصل الأول : السياسة النقدية
٣٢٤-٣٢١	 - الفصل الثاني : السياسة المالية
٣٢٥	 * الباب الخامس : مشكلات اقتصادية ونقدية معاصرة :
٣٢٧	 - الفصل الأول : مشكلة التضخم
٣٣٢	 - الفصل الثاني : مشكلة الركود الاقتصادي
٣٣٤	 - الفصل الثالث : مشكلة الكساد التضخمي
٣٣٨	 * الباب السادس : الأنظمة والمؤسسات النقدية الدولية والإقليمية :
٣٤٠	 - الفصل الأول : النظام النقدي الدولي
٣٤٨	 - الفصل الثاني : النظام النقدي الأوروبي
٣٥٤	 - الفصل الثالث : النظام النقدي العربي
	 * الملاحق :
٣٥٧	 - لائحة بالمراجع العربية
٣٦٢	 - لائحة بالمراجع الأجنبية
	 - لائحة بالمصطلحات الاقتصادية باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية
٣٧٣-٣٦٤	
	 ثانياً - فهرس الأشكال البيانية :
١٣٨	 ١- منحني عرض النقود
١٤١	 ٢- منحني الاستهلاك والدخل
١٤٣	 ٣- منحني الاستهلاك والدخل والادخار
١٥١	 ٤- منحني العلاقة بين الكفاية الحدية والاستثمار
١٥٥	 ٥- منحني الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط
١٥٧	 ٦- منحني الطلب على النقود بدافع المضاربة
١٥٨	 ٧- منحني تفضيل السيولة وكمية النقود
١٦٢	 ٨- منحني تمثيل الدوافع الثلاثة في الطلب على النقود
١٦٤	 ٩- منحني الطلب الكلي على النقود
١٦٥	 ١٠- منحني التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي على النقود
١٧٤	 ١١- منحني أثر كمية النقود على الإنتاج والأسعار
١٨٠	 ١٢- منحني تمثيل سوق السلع والخدمات (الإنتاج) IS
١٨١	 ١٣- منحني تمثيل سوق النقود LM
١٨٢	 ١٤- منحني التوازن العام ، هيكس - هانسن IS - LM
١٨٥	 ١٥- منحني التوازن في سوق الإنتاج
١٨٦	 ١٦- منحني التوازن في سوق النقود
١٨٧	 ١٧- منحني التوازن الاقتصادي الكلي

المقدمة

لم يكن ظهور النقود نتيجة اكتشاف باحث أو اختراع عالم ، بل كان نتيجة تطور تاريخي طويل في علاقات الأفراد والجماعات ، كضرورة حتمية لمسايرة التطور والتقدم الاقتصاديين . وقد نشأت وتطورت النقود مع اقتصاد المبادلة ، أي مع اقتصاد السوق ، بعد ظهور التخصص وتقسيم العمل ، أضيف إليه مع الزمن الائتمان ، الذي لعب دوراً أهم من النقود نفسها .

وتعتبر دراسة النقود والائتمان ، أمراً هاماً في علم الاقتصاد ، من خلال الأثر الفعال ، الذي تمارسه في المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية . وعلى الرغم من هذا الدور الفعال ، فإنها قد تؤثر تأثيراً سلبياً إذا ما أسيء إصدارها من حيث النوع أو الكمية ، أو أسيء توجيهها بأسلوب مغاير للهدف المنشود .

ولأن النقود في الأصل ، سلعة اقتصادية ، فهي موضوع عرض وطلب مما جعل الأمر خاضعاً للتساؤل ، من أنها شأناً للدولة ، أم شأناً فردياً ؟ مما أدى إلى دراسة وظائف النقود وأشكالها وتداولها ، ومن ثم قبولها المعتمد على قوة السلطة المصدرة لها ، التي تمنحها شيئاً من الهيمنة ، وتلزم الجميع بقبولها .

إن دواعي توازن عرض وطلب النقود ، قادت الدولة إلى تطوير آليات أو أدوات تدخلها ، باستخدام تقنيات مختلفة من أجل مراقبة النقد والائتمان .

ومما لاشك فيه ، فإن هناك علاقة وثيقة تربط الأداء الاقتصادي الحقيقي والأداء النقدي . وسوف نرى عبر دراستنا لهذا المقرر ، كيف أن التوازن في الأداء النقدي ، يمكن أن يؤدي إلى حدوث تأثيرات هامة في معدل النمو الاقتصادي ومستوى التشغيل والإنتاج ... الخ .

إن هذه الآثار المختلفة للنقود والائتمان ، سواء في قيامها بأداء وظائفها الأساسية أو في توزيع الثروة والدخل الحقيقي بين أفراد المجتمع ، تشكل دافعا لدراسة النظام النقدي .

وقد قمنا بتوزيع محتويات هذا الكتاب على الأبواب التالية :

* الباب الأول : ويتضمن تشكل النقود عبر التاريخ ، وطبيعتها ونشأتها ، ووظائفها وخصائصها وأنواعها ، ومن ثم ننتهي إلى نظام النقد السوري وتطوره . وبعدها ننتقل إلى الأنظمة والقواعد النقدية ، بحيث ندرس تفصيلاً خصائص النظام النقدي وعناصره من حيث النقود المتداولة والمؤسسات النقدية والائتمانية والتشريعات الناظمة لها ، لنصل بعدها إلى أنواع الأنظمة النقدية ، لننتقل بعدها إلى العوامل التي تتوقف عليها قيمة النقود .

* الباب الثاني : ويتضمن النظريات النقدية من تقليدية ونفسية وكينز ... الخ ومن ثم التوازن الاقتصادي الكلي ، فالاتجاهات النقدية المعاصرة من فريدمان وغيره .

* الباب الثالث : ويتضمن الائتمان والمصارف وسوق الأوراق المالية (البورصة) ، فالمصارف التجارية ، ثم نعالج ضمن هذا الفصل أداء النقود والائتمان في النظام الاقتصادي الاشتراكي ، والمصارف الإسلامية ، والمصارف المركزية .

* الباب الرابع : السياسة النقدية والمالية .

* الباب الخامس : مشكلات اقتصادية ونقدية معاصرة .

* الباب السادس : الأنظمة والمؤسسات النقدية الدولية والإقليمية ، من حيث البدايات فيما قبل الحرب الأولى ، وتطور النظام النقدي الدولي فيما بين الحربين العالميتين ، ومن ثم تكون نظام بريتون وودز وتأكله عبر الزمن ، وبعدها ظهور الأنظمة الإقليمية كالوحدة النقدية الأوروبية والدينار العربي الحسابي ... الخ .

ونأمل أن نكون قد أضفنا لبنة أخرى في بناء المكتبة الاقتصادية العربية ، وقدمنا ما ينفع طلبتنا ، وما يوفر لهم ذخراً للمستقبل . والله من وراء القصد .

حلب في ٢٣/٩/٢٠٠٧

المؤلفان

الباب الأول النقود

الفصل الأول

نشأة النقود

المبحث الأول

تشكل النقود عبر التاريخ

تشير الحثيات التاريخية ، إلى أن الأصل اللغوي Etymologie لكلمة النقود مستمد من التعبير اللاتيني moneta ، والمقتبس من الفعل moneo الذي يقصد به الإنذار أو الرأي^(١) . وهو اللقب الممنوح للإله جونون ذي القدرة على التبصر . وكانت كلمة النقود منقوشة على حجر الشاهد لـ " جونون " ، حيث فسّر أنه جرى سك أو طبع بعض أنواع النقود في هذا المعبد^(٢) .

ويعتبر " المعبد الأحمر " أقدم منشأة مصرفية في " أوروك " ، الذي يعود للعهد البابلي خلال الفترة ٣٤٠٠ - ٣٢٠٠ ق.م^(٣) . وفي قوانين حمورابي البابلي ، الذي حكم خلال الفترة ١٩٥٥ - ١٩١٣ ق.م ، وجدت أقدم التشريعات المتعلقة بالنقود والضرائب ، وتجنب الربا . وابتداءً من القرن الخامس قبل الميلاد عرفت اليونان صغار المقرضين والمبادلين . كما عرفت المدن اليونانية في القرن الرابع قبل الميلاد ، المصارف العامة ، مستخدمة الشيك بشكله الأولي ، لأول مرة في التاريخ^(٤) . وفي روما عرف النشاط المصرفي ، الذي تم على الأغلب من قبل اليهود . واستمر هذا النشاط خلال الإمبراطورية حتى انهيارها .

لقد كان المصرفي في البداية كاهنًا Prêtre ، وفي العصور البابلية مالكا عقارياً ، ولدى اليهود عامل ضرائب ، وفي روما احتل مركز الضابط القضائي ، ومن ثم مراقباً للشرطة الخ ، وفي عصور لاحقة صانغاً ، حيث كان الصانغ مصرفياً بطبيعته . وفي العصور الوسطى كان المصرفي ربوياً ومبادلاً للنقود ، ومن هنا ظهرت وظيفة المصارف Les banques .

ويشير بعض الكتاب إلى أنه لا يعرف بالضبط تاريخ ظهور النقود في حياة البشرية ، فعلماء الاجتماع أعادوها إلى الشعائر الدينية ، وتقاليد القبائل

(1) H.Guitton et G. Bramoullé, 1987, la monnaie, 6 édition, Dalloz, paris, p.6.

(2) Gilles jacoud, 1994, la monnaie dans l' économie, Nathan, paris, p. 12.

(3) Ibid, p 4.

(4) Raymond Barre, 1970, Economie politique, Tome 2, PUF, Paris, P.153.

البداية^(١). حيث لعبت الأشياء المستخدمة دور النقود، والتي منها تلك السلع التي تمتعت بتلبية الحاجات العامة Les besoins généraux ، والتي بمبادلتها بسلعة أخرى تلبية حاجة في حال توفر الرغبة وهكذا استخدمت المواشي في اليونان وروما ، والرز في اليابان ، والشاي في الصين ، والأقمشة القطنية في أفريقيا ، والأسماك في أيسلندا وبسرعة احتلت المعادن مكانة مرموقة بين السلع ، حيث استخدم الحديد في إسبارطة والبرونز في روما ومن ثم النحاس فالفضة فالذهب آخر الأمر ، إلى أن حلت محلها النقود الورقية والكتابية ... وحصر أحد الباحثين ١٧٢/ مادة استخدمت كأداة للقيام بوظيفة النقود عبر التاريخ^(٢).

لقد ظهرت النقود المعدنية في القرن السابع قبل الميلاد ، ففي عام ٦٨٧ ق.م قام ملك ليديا بسك الوحدات النقدية من خليطة من الذهب والفضة والكروم ، محددا قيمتها رسمياً وطبع البصمات عليها ، مما اعتبرت سابقة لا مثيل لها قياساً بعصرها . فالنقود المكتشفة اليوم تحمل ختم الدولة الليدية ، مما يوحي بضمانة الدولة لها . ومن ثم تطورت النقود المعدنية وفق ما سنراه تفصيلاً فيما بعد .

إلا أن كل ما سبق لا يعتبر كافياً للإجابة على التساؤل الأساسي المتضمن ماهية النقود ، مما يدفعنا إلى صياغة السؤال بحيث ينصب على الخدمات التي تقدمها النقود ، والأشكال التي ترتديها ، وكيفية قياسها ، في وقت لم يكن مفهوم القيمة متبلوراً بعد ، حيث يجب الانتظار إلى أرسطو / ٣٨٤ - ٣٢٢ ق.م / ، ليظهر المفهوم الأولي للقيمة ، ولكي تتطور النقود مع تطور مفهوم القيمة ، وكي تصبح ، أي النقود ، مقياساً و معياراً للقيمة فيما بعد ، ولتقدم إضافات تقنية جديدة للعلوم الاقتصادية ، وهذا ما يقودنا إلى الفكرة التي اعتمدت عليها في إصدار النقود ، وتعتبر تسمية الفرنك الفرنسي مرتكزاً تاريخياً للتسميات التي منحت للنقود عبر التاريخ النقدي^(٣) . ومن ثم تطورت النقود المعدنية شيئاً فشيئاً مع الزمن ، إلى أن توحدت في القرن السادس عشر ، فعبرها أصبحت واحداً القياس تتجه نحو القيمة الاسمية فاقدة قيمتها كمادة أو كمعن .

بالإضافة إلى فقدان قيمتها الاعتبارية الدينية والاتجاه نحو العلمانية ، حيث حل المعتقد الاجتماعي محل الاعتبارات التي كان النقديون يمنحونها لبعض أنواع

(1) Michel Ielart, 1964, les fondements actuels de la valeur de la monnaie, nouvelles édition Latines, Paris, P. 7 .

(2) R. Barre, 1970, économie politique, op, cit, P.153 .

(3) G. jacoud, 1994, La monnaie dans l'économie, op, cit, P.14 .

* لقد ظهر الفرنك الفرنسي لأول مرة عام ١٣٦٠ م . وأطلقت التسمية تيمناً بفك أسر ملك فرنسا ، جان الثاني من آل بوربون ، مقابل فدوة من المال دفعت لبريطانيا عام ١٣٥٦ م . وأثر هذه الواقعة ، أصدرت عملة ذهبية أسموها " الفرنك " ، وتعني حر بلغة عصره ، وجددت التسمية من قبل الثوار في عام ١٧٩٦ م . واستمرت لتاريخ ظهور العملة الأوروبية الموحدة ، عام ١٩٩٩ م .

النقود ، كمنحة القداسة للذهب البراق الجميل ، إلى أن أصبحت النقود انتمائية ... الخ .

وتظهر بعض الشواخص التاريخية Les jalons historiques ، أن كمية النقود كانت منبثقة عن قيمة الأشياء ، أي من الندرة . بحيث أن كل شيء نادر ، فهو ثمين . ولم تخرج النقود عن هذه الفكرة المثالية لردح طويل من الزمن ، ضامنة في بذورها تأثير الكمية على القيمة ، وقد أشار إليها المفكرون الإغريق بشكل غير مباشر دون استخدام تعبير الكمية كآرسطو وزينوفون ⁽¹⁾ .

ولم يتفق الاقتصاديون على طبيعة النقود ووظائفها وقيمتها ، مكتفين فقط ، بالاتفاق ، بأن طبيعة النقود غير معروفة بدقة . وهذا الغموض أدى إلى الإجماع فيما بينهم ، على أن النقود هي ما تفعله النقود ، وأنها تقبلها لأن الآخرين يقبلون بها .

ومن الجدير بالذكر ، أن روما قد اعتمدت في عام ١٢٦٢م ، أسلوب النقد الحسابي ، بخلق الليرة التوريسية (نقد مسكوك في مدينة توريفرنسا) La livre tournoise ، وهي وحدة مجردة abstraite دون قيمة حقيقية ، تستخدم للقياس والتعبير عن القيمة . أي أنه نقد غير حقيقي يستخدم فقط ، في تحديد أسعار السلع وحساب الإيرادات والنفقات العامة والخاصة ⁽²⁾ .

وقد سادت هذه الليرة بطريقة أوضح ، بعد تقسيمها إلى / ٢٠ / فلساً ، وهذا بدوره قسم إلى / ١٢ / درهماً ⁽³⁾ . ولم تسك هذه الوحدة أبداً ، لأدائها وظيفة حسابية فقط .

لقد كانت الليرة التوريسية Tours تصدر من قبل العاهل ، بمرسوم ، الأمر الذي يعني ، أن الزيادة أو النقص كان يخضع للاعتبارات السياسية أو الشخصية ... ومع الزمن أصبحت تخضع للتعريفات الرسمية . ومع تطور النقود ، تطورت المصارف ، على يد اللومبارديين في البداية ، إلى أن ظهرت المصارف الحديثة في القرن الثاني عشر ، وظهور مصارف الودائع في القرن الرابع عشر ، ومعهما تطور التبادل التجاري . وهكذا تشكل الاقتصاد المصرفي ببطء شديد عبر التاريخ .

وفي فرنسا أنشأ " جان لاو " في عام ١٧١٦م ، المصرف العام ، مع امتياز إصدار الأوراق النقدية لمدة / ٢٠ / عاماً ، وامتياز منح القروض ومبادلة العملات . ثم تطورت الأمور إلى أن تأسس مصرف فرنسا عام ١٨٠٠م ، الذي أعيد تنظيمه على يد بوناپرت عام ١٨٠٦م ⁽⁴⁾ . وتلا كل ما سبق ، النقود الكتابية

(1) H.Guitton et G. Bramoullé, 1987, la monnaie, 6 édition, op. cit., p. 3.

(2) G. Jacoud, 1994, La monnaie dans l'économie, op. cit., P.164.

* هذه الوحدة مشتقة من اسم المدينة الفرنسية تور Tours ، أما الليرة La livre فهي وحدة ثقل وفق الأنظمة القياسية القديمة .

(3) Thomas sauvez , 1959, précis d'économie politique, P. U. F., paris, p.342.

(4) R. Barre, 1970, économie politique, op, cit, P.154 .

كأداة للائتمان ، باعتبارها شكلاً جديداً من النقود ، وأصبحت الوديعة والحساب الجاري ممتلكات كتابية ونقوداً حقيقية . حيث تحولت النقود عبر الزمن من شكلها المادي إلى وسائط غير مادية للمبادلة ⁽¹⁾ .

وهناك سؤال يطرح نفسه ، هل سبقت النقود الائتمان عبر التاريخ ؟ أم أن الائتمان كان أسبق من النقود ؟ حيث اختلف الاقتصاديون حول الإجابة .

فحسب التقليديين أن النقود سبقت الائتمان ، فهي مادة ، والمادة دائماً أسبق من الوعي . إلا أن المهتمين برهنوا ، أن الائتمان كان السابق للنقود ، فالوثائق التي استخرجت من البحر الميت ، أوضحت هذا الأمر ⁽²⁾ .

ويروى عن البابليين ، أنه لدى قيامهم بحملة عسكرية ، أقدم أحد الفرسان الرومان على استخدام القطع النحاسية بأسعار الفضة . وفي قرطاجة كانت القطع الفخارية تستخدم بمثابة نقود تمثيلية ، بالرغم من أن التطور الحقيقي للنقود الائتمانية جاء متأخراً ، مرتبطاً بظهور الرأسمالية كنظام اقتصادي متطور ، لكي نصل إلى القرن ١٩ ، لتظهر المؤسسات الائتمانية بصيغتها المالية والاقتصادية المعتادة ، وتتطور خلال القرن ٢٠ وفق ما سنراه في الصفحات القادمة .

إن النقود في يومنا هذا ، ليست سلعة ثابتة ، بل نوعاً من الأصول أو الثروة ، نبحث عنها ليس لذاتها ، لأن المنفعة الذاتية لوسيط نقدي فقدت أهميتها مع التطور الاقتصادي .

إننا نبحث عن النقود لإمكانية إنفاقها . أي كوسيلة دفع أو تبادل ، حيث يمكن للأفراد الاحتفاظ بمدخراتهم الحالية لتلبية احتياجاتهم في المستقبل ، وهذا الاحتفاظ يتم بشكل أصول مالية أو بشكل نقد سائل . وتفضل الأصول المالية على النقود السائلة لأنها تدر إيرادات ، مع تداركنا حقيقة مفادها أن الطلب على النقود يعتمد على سعر الفائدة ، أو مما يسمى بنظام أسعار الفائدة . ولهذا يعتبر الاقتصاديون النقديون كاتجاه عام ، الأنواع التالية من الأصول نقوداً :

- الأوراق الصادرة عن المصارف بما فيها النقود الورقية القانونية .
- جميع المبالغ المدفوعة بكتابات بسيطة .
- السلع المتداولة كنقود .
- الشيكات والحسابات الجارية .
- النقود المصنوعة من مادة قيمتها أدنى من قوتها الشرائية كالنقود الورقية القانونية .
- أدوات الائتمان وحقوق السحب .

(1) Stéphan leven, 1971, Essai sur l'instabilité monétaire, Dunod, Paris, P. 11 .

(2) Henri guitton et Gérard bramoullé, 1987, la monnaie, op, cit, P.3 .

وبالعودة إلى المجتمعات البدائية ، نلاحظ أن تقسيم العمل الأولي في أبسط صورته قد دعا إلى خلق نوع من المبادلات تطورت مع الزمن لنصل إلى المقايضة التي سنقوم بدراستها كإطلاق لعملية بدء الحاجة لوسيلة عامة تقوم بدور الوساطة . وسنرى أن اكتشاف عيوب المقايضة أدى إلى البحث عن وسيلة النقود ، وأن المقايضة بكل عيوبها كانت أفضل مما كان متبعاً قبل ظهورها ، فالنقود ساهمت في تبسيط الحياة الاقتصادية .

المبحث الثاني المقايضة وعيوبها ⁽¹⁾ Le troc

إن الحاجة إلى النقود لم تظهر في العصور البدائية ، نظراً لقيام الإنسان بتلبية احتياجاته بالاكفاء الذاتي l'autarchie فردياً أو عائلياً ، أو على مستوى القبيلة أو المجموعة المتعاشية . ومع ظهور تقسيم العمل وتكون فائض إنتاجي ، بدت الحاجة للاستفادة من منتجات الغير أو خدماته . وكانت الوسيلة الأولى التي فرضت نفسها بحكم الواقع ، هي مبادلة جزء من إنتاج الفرد مقابل ما ينتجه أو يقدمه الآخرون ، أي أن المبادلة كانت تتم عبر المقايضة . وفي مثل هذه الحالة تفقد الرغبة في تحقيق ربح من العملية التبادلية ، لانحصار التفكير في الحصول على السلعة أو الخدمة الموجودة لدى الآخر لإشباع حاجة إنسانية ملحة .

وبالنظر لتعذر تحقيق شروط المقايضة والصعوبات التي نتجت عنها ، فإنها انتهت بتقسيمها إلى عمليتين ، بعد ظهور النقود السلعية بطبيعة الحال ، وهي بيع مقابل النقود ، واستخدام الأخيرة في الشراء . ولكن التساؤل هنا ؟ ما هي صعوبات وعيوب المقايضة ؟ الأمر الذي سنجيب عليه فيما يلي بإيجاز :

١ - صعوبة إيجاد وسيط للتبادل :

إذا كانت المقايضة تعني مبادلة سلعة بسلعة أخرى مباشرة ، دون دخول وسيط فيما بينهما . فإن هذه الصيغة البسيطة أصبحت غير كافية لإتمام عملية المبادلة بعد زيادة عدد السلع والخدمات وعدد أفراد المجتمع ، وظهور التقسيم الأولي للعمل وفائض الإنتاج . فأصبح التعبير عن نسبة أو نسب التبادل يتطلب وحدة قياس للقيمة ، في وقت لم يكن مفهوم القيمة قد ظهر بعد . وبدت أهمية القيمة مختلطة مع قوتها الشرائية ، حيث سنرى في بحث النقود أن قيمتها في عملية التبادل هي قوتها الشرائية .

إذا ، كيف تحدد الكمية التي يتخلى عنها كل طرف من عملية المقايضة ليحصل على حاجته ؟ فقد كان الزمن كفيلاً بحل هذه المعضلة ، بعد ظهور الأسلوب الحسابي أو الوحدات الحسابية التي سميت بالنقد المجرّد La monnaie abstraite ، فالحساب عملية ذهنية وسبب منطقي لظهور النقود .

(١) - ضمن هذا المبحث لن نتطرق إلى عملية تشكل الجماعات البشرية ونشأة المقايضة . لأن مهمتنا هي التواصل التاريخي للوصول إلى ما توديه النقود من وظائف في الوقت الحاضر ، بالرغم من أن المقايضة قد عادت إلى الظهور مرة أخرى في المعاملات الدولية ، مستندة على النقود كقياس للقيمة لتقدير قيم تعادل السلع والخدمات المتبادلة بين الدول ، وذلك للتغلب على صعوبات ندرة النقد الأجنبي والعجز التأميني ... الخ .

٢- صعوبة إيجاد وحدة مقياس للقيمة :

وبغرض التوافق بين رغبات المتعاملين ، فإن تحديد الكمية التي يتخلّى عنها كل من الطرفين المتعاملين ، وتحديد نسبة التبادل ، عملية بالغة الصعوبة ، لتعدد نسب المبادلة وعدم الاستقرار وقوة المساومة بين الأطراف المتبادلة .

إن غياب مقياس مقبول لقيم السلع والخدمات ، خلق صعوبة في معرفة أو تحديد الأرباح والخسائر أو الثروات أو رؤوس الأموال ، الأمر الذي كان مانعاً للنشاط الاقتصادي بطبيعة الحال . مما دعا إلى التفكير في توفير وسيلة مناسبة تصلح لأن تنسب إليها القيم الأخرى في عملية تبادل السلع والخدمات .

وحسب رأي الباحثة^(١) ، إنه ، مع هذا النظام العيني من الصعب الانتقال إلى مراحل اقتصادية متقدمة تتطلب الحسابات الختامية وحساب التشغيل والمتاجرة والأرباح والخسائر والأصول والخصوم ، ومن ثم التوصل إلى حسابات الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي .

ولهذا تمت الاستعانة تاريخياً ببعض السلع كوسيلة للتبادل ، حيث لعبت سلع كثيرة ومتنوعة دور الوسيط في المبادلات في عصور مختلفة ، كالحیوانات والتبغ والفرو والزيت والبرونز والنحاس والفضة ، وأخيراً الذهب ، مع ما رافقتها من محائير . فالحیوانات غير قابلة للتجزئة إلى نقود صغيرة ، ولكن عندما تذخر فإنها تزداد بالتكاثر ، مكذبة نظرية أرسطو بوصفها بالنقود العقيمة . بينما قدم زيت الزيتون نقداً سائلاً قابلاً للتجزئة إلى أجزاء صغيرة . كما أن الحديد يصيبه الصدأ وقيمته ضعيفة ويحتاج إلى وسيلة لنقله . أما قيمة الماس فلا تتناسب مع حجمه أو وزنه ، وقديماً كانت قيمة أونصة الذهب كبيرة لندرته .

ويعتبر ماركس أن معدن الفضة قد حطم المقايضة باستخدامه نقداً ، وتجسيده النقد السلعي^(٢) . إلا أنه عندما يزداد عدد السلع في السوق ، تزداد معه نسب المبادلة لدرجة لا يمكن تطبيقها ، والتي يمكن حصرها بالعلاقة التالية :

$$x = \frac{n(1-n)}{p} \text{ ، حيث } x = \text{عدد النسب ، } n = \text{عدد السلع .}$$

ومن الصعب تطبيق هذه الخيارات في مجتمع يزداد فيه عدد السلع والخدمات باستمرار ، مما دعا إلى البحث عن وسيلة للتبادل تنسب إليها قيم مختلف السلع والخدمات ، لتكون أساساً للتبادل ومقياساً للقيم بدلاً من المقايضة .

(١) - د. أحمد زغير ، ٢٠٠٠م ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية .

جامعة حلب ، صفحة ٢٠ .

(2) Henri guilton et Gérard bramouffé, 1987, La monnaie, op., cit., P.33 .

٣- صعوبة توافق رغبات المتعاملين وعدم قابلية بعض السلع للتجزئة :
يعتمد مبدأ المقايضة على التوافق الثنائي للمتعاملين ، وفق المقدرة
والجودة والزمان والمكان وشروط الاستلام والتسليم ، وما يتطلبه بحث المتعاملين
عن الأطراف المتعاقدة من جهد ووقت . فإنه يصبح من الصعب أن يهتدي الفرد
الباحث عن حاجة إلى هدفه في مجتمع يتجه باستمرار نحو تزايد السلع والخدمات
مع خلاف بالمواصفات . وإذا ما أضفنا إلى صعوبة توافق الرغبات ، عدم قابلية
بعض السلع للتجزئة ، أو استحالة التجزئة لبعضها ، لمقايستها بما تساويها من
السلع الأخرى ، تظهر لنا الصعوبات الكبيرة المعترضة لاستمرار عملية المقايضة
في ظل أوضاع تتجه نحو التقدم والتطور .

٤- صعوبة توفر وسيلة عامة لاختزان القيم :
إذا كانت المقايضة تتطلب توافقاً وتطابقاً بين الرغبات والحاجات وتوفر
الفائض ، فإنه من الصعب توفير هذا التوافق والتطابق . وبهذا فإن المقايضة
تتطلب سوقاً ضمن زمان ومكان معينين . لذلك تطرح مشكلة الاحتفاظ بالقيمة أو
القوة الشرائية الكافية من السلعة إلى وقت الحاجة إليها ، بغية استعمالها أو
استبدالها ، مع ما يرافق هذا الأسلوب في حفظ الثروة من محاذير ومساوئ ، نذكر
منها ^(١) :

أ- تتطلب عملية تخزين الثروة على شكل سلع نفقات تخزين تتحملها كاهل المخزن ،
مع احتمال تعرض المخزون للتلف أو الفساد أو نقص القيمة . مما يشكل دافعاً إما
إلى الاستهلاك في غير الوقت المناسب أو المبادلة بسلع أخرى لا لزوم لها ، أو
التبادل بنسب تبادل غير مجزية .

ب- خطر ظهور سلع بديلة خلال فترة التخزين ، مما يؤدي إلى عدم الحاجة إلى
هذه السلع ، أو يؤدي إلى فقدان جزء أو كامل قيمة السلع بمرور الزمن ، أو تغير
في سلوك المستهلك .

٥- صعوبة توفر وحدة مناسبة للدفع الآجل :

إذا كانت المقايضة تتطلب التزامن ، فإنها ، بهذا تقضي على حيز هام من
الحياة الاقتصادية في المجتمعات . وهذا الحيز يقوم على الاقتراض وعقود الدفع
الممتدة عبر فترة من الزمن ، فالدفعات الآجلة تحدد أثمان المنتجات وتسويقها
وتسليمها في وقت لاحق .

إن التبادل ليس متوافقاً ، لأنه يتم عبر عمليتين منفصلتين عبر الزمن . أي
بين الحاضر والمستقبل ، ولا يمكن للمقايضة أن تؤدي هذه الوظيفة ، فالدفعات
الآجلة تتمثل بالامتلاك غداً عبر ما نمتلكه اليوم ، وهو أمر أوكل إلى النقود بعد
ظهورها . وقد تطور مفهوم الدفعات الآجلة في الاقتصاديات المعاصرة

(١) - د. أحمد زهير شامية ، ٢٠٠٠م ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ٣٠ .

ليشمل تكوين الأسعار الأجلة La formation des cours à terme والأسواق المستقبلية Les marchés futures والتوقعات الرشيدة لأسعار الصرف les prévisions rationnelles des cours du change . بالإضافة إلى الصعوبات التي يمكن أن تظهر في المستقبل حول النوعية أو الجودة أو المساس بالقيمة موضوع العقد .

مما سبق نستنتج ، أن المقايضة ، كانت الصورة الطبيعية للتبادل في مجتمع حاجاته بسيطة ، ويتوفر فيه عدد محدود من أنواع السلع والخدمات . فإنها من الصعوبة استمرارها في اقتصاد يتزايد فيه عدد السلع والخدمات باستمرار ، فقد خرجت المقايضة من حياة المجتمعات ، عدا حالات استثنائية كالحروب ، أو فقدان النقود لقيمتها كحالة ألمانيا بعد الحرب الأولى .

المبحث الثالث طبيعة النقود La nature de la monnaie

إن المجتمعات ، بغية التخلص من صعوبات وشروط المقايضة ، قد اختارت بعض السلع الواسعة الانتشار ، ذات القبول العام ، مفسحة المجال لفصل عمليتي البيع والشراء ، وقد رافق ذلك ، ظهور وحدة التحاسب ، أي توفر مقياس لقيم السلع والخدمات الذي هو موضوع التبادل^(١) . ولطالما اجتمع لسلعة ما ، وظيفتا الوسيط في التبادل ومقياس القيم ، فإن الخصائص الأساسية للنقود قد توفرت لها . وأشار أرسطو إلى أن البحث كان ينصب دائماً على السلع التي لا تتدهور قيمتها بعدم الاستعمال . أي السلع المحافظة على خواصها ، بتوفير الفائض الذي لا يفسد عبر الزمن أو بالتخزين^(٢) .

لقد تطورت النقود مع تطور المجتمعات البشرية ، وفق مراحل متداخلة مع بعضها البعض ، غير منفصلة الحلقات . فقد شاع مثلاً ، استخدام النقود من معدنين مختلفين في وقت واحد ، كاستعمال النقود الفضية جنباً إلى جنب مع النقود الذهبية ، ثم انقرضت الفضية وسادت الذهبية فترة طويلة من الزمن ، تعمل وسيطاً في التبادل ومقياساً للقيمة ، وأداة للائحة وأختزان القيم .

وإذا أردنا أن نعرف النقود ، فإننا يمكن أن نعرض عدداً كبيراً من التعريفات ، إلا أننا نكتفي بأهمها :

١- النقود : أي شيء يحظى بالقبول العام في التداول ، وله قوة شرائية عامة ويستخدم وسيطاً في التبادل ومقياساً للقيم^(٣) . ويلاحظ بأن هذا التعريف قد حصر جميع وظائف النقود ، عدا وظيفة مستودع أو مخزن القيمة . كما قد يكون المقصود بمقياس القيمة مخزناً لها في وقت واحد .

٢- النقود : هي الشيء الذي يلقي قبولا عاماً في التداول ، ويستخدم وسيطاً للتبادل ومقياساً للقيم ومستودعاً لها ، كما يستخدم وسيلة للمدفوعات الآجلة^(٤) . ويلاحظ بأن هذا التعريف ، قد أشار إلى جميع وظائف النقود ، لأنه مستخلص منها .

٣- النقود :

(1) André chaincau, 1974, Mécanismes et politiques monétaires, Puf, poitier, P.35 .

(2) Henri guitton et Gérard bramoullé, 1987, La monnaie, op., cit., P.15 .

(٣) د. أحمد زهير شامية . ٢٠٠٠ م ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ٢٤ .

(٤) د. كمال شرف ود. هاشم أبو عراج ، ١٩٩٣ - ١٩٩٤ م ، النقود والمصارف ، منشورات جامعة دمشق .

ص ٢٤ .

هي سلعة للتبادل ، مقبولة بشكل عام ، ضمن مجموعة من وسائل الدفع ⁽¹⁾ :
un bien d'échange généralement accepté au sein d'une communauté de paiement

ووفق هذا التعريف الموجز ، تعتبر النقود سلعة اقتصادية ذات منفعة ، تلبي حاجة ، وتخضع للمبدأ الاقتصادي الأساسي المتمثل بالندرة واختصار الكلفة فالنقود تحقق منفعة ، لأنها وسيط في التبادل الذي يوفر السلع التي تلبي حاجة ، وتسمح بالحصول على كل ما هو معروض . وبالتالي فالنقود حمالة الخيارات .

كما أن النقود تتمتع بالقبول العام الذي يتضمن ضمان ثقة المجتمع ، فهي مؤتمنة . فالذهب اعتبر النقد الأول الذي حاز على الثقة على المستويين الداخلي والخارجي . وأن فكرة وسيلة دفع داخل مجموعة من الخيارات ضمن مجتمع ، ذات صلة بموضوع الثقة والائتمان .

وهناك تعاريف متعددة ، كل واحد منها يأخذ جانباً أو وظيفة من وظائفها ، أو خاصة من خصائصها ، وتعرف النقود من خلالها .

(1) R. Barre, 1970, Economie politique, op., cit, P.323 .

المبحث الرابع أنواع النقود Les sortes de monnaies

وفق ما أشرنا إليه في المدخل التاريخي ، فإن النقود لم تكن نتيجة اختراع أحد الأفراد ، أو قرار من حاكم ، بل تطورت بالترافق مع التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات ، فكانت النقود السلعية هي البداية التي تدخلت بشكل حقيقي في المبادلات ، محطة المقايضة . وكانت السلع الأولى استهلاكية ، كونها موضع حاجة أفراد المجتمع بأكمله . وتحصر الخواص الرئيسية لهذه السلع في تجزئتها بسهولة ، وقبولها العام ، بصفاتها ذات قيمة استعمالية في المجتمع وسهولة الحفظ وذات استهلاك عام . ولهذا اتجهت المجتمعات نحو البحث عن سلعة يتمكنون باستعمالها من القضاء على عيوب المقايضة .

ولذلك تنوعت السلع التي اتخذت نقوداً تبعاً لاختلاف البيئة الاقتصادية والاجتماعية والزمان والمكان والعادات والتقاليد ، وفق الأنواع التالية :

١- النقود السلعية : Les monnaies marchandises

وفقاً لهذه التسمية ، تعتبر كل سلعة نقداً ، وكل نقد هو بالضرورة سلعة ، فـلنقودنا إلى كالتسليم سلعة تلبي حاجة لدى الأفراد ، وتستخدم لتسهيل التبادل مجسدة القيمة ضمنياً^(١) . وهذا يعني الانتقال من اقتصاديات المقايضة المباشرة إلى اقتصاديات التبادل ، على أساس قيمة سلعة محددة بمواصفات معيارية ، تلقى القبول العام من جميع أطراف المبادلات . وهكذا كانت السلع الاستهلاكية كالشاي في الصين والملح في الحبشة والخزف لدى الهنود ، مختارة من بين الكثير من السلع ذات الخواص الرئيسية العامة ، أو ذات الاستهلاك الجساري كالسلع الغذائية^(٢) . إلا أن النقود السلعية التي كانت خطوة متقدمة على المقايضة ، واستخدمت كمقياس للقيمة ، لم تستطع تجاوز جميع عيوب المقايضة وصعوباتها ، فواجهتها مشكلات عدة ، أهمها^(٣) :

- أ- ارتفاع نفقات النقل والتخزين . لأن بعض النقود السلعية يتطلب شروطاً تخزينية خاصة من تهوية وحرارة ورطوبة ... الخ .
- ب- عدم تجانس السلع المستخدمة كنقود ، من كبيرة وصغيرة في الحجم .
- ج- صعوبة تجزئة بعض النقود السلعية ، وعدم إمكانية تحقيق التكافؤ في الوزن .

(1) Henri guillon et gérard bramoullé, 1987, la monnaie, op., cit., P.35 .

(2) R. Barré, 1970, économie politique, OP., cit., P.327 .

.. لقد اعتمدت بريطانيا ، على سبيل المثال ، الثقل النسبي لوحدة وزن " le penny " ، مكون من ٣٢ غ من القمح المدور الجاف داخل السفلة .

(3) - د. أحمد زهير شامية ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ٣٢ .

د- إمكانية تعرض بعض السلع الاستهلاكية ، وخاصة الغذائية ، للتلف والفساد بمرور الزمن .

ويلاحظ أن استخدام نظام النقود السلعية ، لم يتمكن من القضاء المبرم على عيوب المقايضة ، بل بقيت هناك عوائق أمام اتساع نطاق المبادلات ، مما دعا الأفراد إلى البحث عن وسيلة أخرى ، تقوم بوظيفة النقود وتعالج قصور النقود السلعية ، وشيئا فشيئا ظهرت المعادن ، واحتلت مكانة مهمة بين السلع .

فالمعادن سلع مفيدة ومتجاسة وذات ديمومة وثبات ، منتشرة بسرعة في المجتمعات ، حيث استخدمت إسبارطة الحديد وروما البرونز ، مستمرة هكذا فترة تاريخية طويلة من حياة المجتمعات والشعوب إلى أن حلت محلها النقود الجديدة التي نعرفها اليوم .

٢- النقود المعدنية : Les monnaies métalliques

انتقلت النقود إلى مرحلة أخرى ، باستعمال المعادن نقودا ، وليس جميع المعادن ، بل تلك التي تستخلص قيمتها من المعدن الذي تحتويه . وهكذا فرضت الفضة نفسها ، ومن ثم الذهب ، نتيجة اتساع نطاق حجم التبادل التجاري وتطور التجارة الخارجية ، وقد فرض هذان المعدنان نفسيهما ، لندرتهم النسبية وغلاء سعريهما وعدم قابليتهما للفساد وعدم تعرضهما للأكسدة بملامسة الهواء ، ويمكن حفظهما دون أن تلحق بهما أضرار ، ويمكن إخضاعهما للتجزئة دون فقدان شيء منهما أو فقدان شيء من قيمتهما . إلا أن الإنتاج الغزير من الفضة قد قضى على ميزة الندرة ، بينما بقي الذهب محافظا على هذه الميزة .

ولهذا فإن هذه الصفات المتوفرة فيهما سهلت المعاملات التجارية والتخفيف من النفقات ، بالقباس إلى المقايضة ، المباشرة وغير المباشرة ، والنقود السلعية ، وتوفر عنصر القبول العام من جميع الأفراد في المجتمع .

لقد مرت النقود المعدنية بمرحلة نقود زنة La pesée وحسبة la Compte وعد La comptée ومسكوكة La frappée ، واتخذت الأخيرة الشكل الأساسي للنقود مجسدة الدولة التي أصدرته . لقد طبع قيصر روما صورته على الوحدة النقدية ، و " لويس Louis " رمز الملكية الفرنسية ، ومن ثم نابليون الذي لا يزال معتمدا . بالإضافة إلى مهر الوحدة النقدية بعلامة خاصة ترمز إلى السلطات المصدرة ، والاسم ووزن المعدن الصافي المحتوي داخل القطعة النقدية .

وقد قبل الأفراد شيئا فشيئا هذه القطع ، دون إكراه ، إلا أن التسمية والرموز والأختام ، تعني أن العامل أو الملك ، يمكن أن يفرض سلطته ، ويمنح القطع المعدنية النقدية قيمة اسمية أعلى من قيمتها كمعدن . وهذا الفصل بين القيمة الذاتية La valeur intrinsèque للقطعة النقدية والقيمة المعطاة لها من قبل السلطة النقدية ، يقودنا إلى الأسلوب المتبع اليوم في إصدار معظم القطع النقدية المصدرة

فهي مسكوكة من معدن ضعيف القيمة ، مكتسبة قيمة تشريعية قانونية من الدولة ، تؤهلها للقبول كأداة دفع ، إضافة إلى قيام الدولة بمراقبة التداول والانتقال لمنع التزوير الذي كان سهلاً ⁽¹⁾. وهذا الإجراء الأخير لا يزال متبعاً اليوم في النقود المساعدة المخصصة لإتمام الصفقات الصغيرة ، والتي تلعب دوراً كبيراً في إتمام المدفوعات .

ولكن السؤال المطروح ؟ هل تعتبر قيمة الوحدة النقدية بقيمة محتوياتها من معدن الذهب أو الفضة ، معياراً صحيحاً ؟ هذا صحيح برأي النقديين من القرن التاسع عشر ، وغير صحيح بالنسبة للنظريات النقدية الحديثة . فهذه النسبة أو العلاقة القانونية ، وهذا المحتوى من الذهب والفضة ، ما هما إلا سوى واجهة ، بل وهم اجتماعي يوحي به التاريخ النقدي منذ قرون ⁽²⁾. وقد كانت النقود المعدنية في البداية ، تصنع بأشكال متباينة من حيث الوزن والعيار ، مما أدى إلى ظهور صعاب كثيرة تمثلت أساساً في ضرورة اصطحاب الموازين وآلات الاختبار إلى الأماكن التي يتم فيها التبادل وإتمام الصفقات التجارية ، الأمر الذي دفع باتجاه نظام موحد للمسكوكات بعد استخدام الذهب والفضة نقوداً في التبادل . وهذا يعني سك المعادن وفق وزن ومعيار معين ، وإسناد الأمر لجهة واحدة خاصة ، دعيت فيما بعد بمؤسسة الإصدار ، تعمل تحت إشراف الحكومات منعاً للغش والتلاعب ، بعد أن كان الأمر متروكاً لجهات مختلفة . ومن حيث التصنيع أضيفت إلى المعادن النفيسة ، معادن أخرى لتكسب النقود المسكوكة صلابة ، ويقل أو يصعب تأكلها بسبب الاستعمال . وهكذا أصبحت النقود المعدنية ذات نقوش واضحة وأرقام صحيحة وقيمة ثابتة وسهلة الحمل ، وصعبة التزوير والتلاعب ⁽³⁾.

ويمكننا تمييز ثلاث مراحل في تاريخ النقود المعدنية : مرحلة القواعد الموازية ، ومرحلة المعدن الثنائي من الذهب والفضة ومرحلة المعدن الوحيد من الذهب . ولا يفهم من هذا ، أن هذه المراحل منفصلة ، بل حدث أن تداخلت المراحل مع بعضها . فقد شاع مثلاً ، استخدام النقود الفضية إلى جانب النقود الذهبية ، فانقرضت الفضة مع الزمن وبقيت النقود الذهبية ، فترة طويلة من الزمن ، تستعمل وسيطاً في التبادل ومقياساً للقيمة وأداة للاذخار ومستودعاً للقيمة ، إلى أن حلت محلها النقود الورقية الإلزامية .

(1) Gilles jacoud, 1994, la monnaie dans l'économie, op. cit., P.17 .

(2) Henri guitton et gérard bramoullé, 1987, la monnaie, op. cit., P.239 .

(3) د. أحمد السنان ، ١٩٦٠م . موجز الاقتصاد الميسلي ، الجزء الثاني ، مطبعة جامعة دمشق . من ٢٣ - ٢٤ . مشيراً إلى أن المعادن الثمينة أثبتت قيمتها : لاجتماع السعة وعم قابليتها لتبلي وقابليتها للتجزئة وارتفاع القيمة والتزوين والصهر والسك . ومن المعادن الثمينة البلاتين . فقد ضربت روسيا عام ١٨٢٨م نقوداً من البلاتين ، وغفلت التجربة لتصويع التزوين وارتفاع نفقة السك . وعدم انتشار هذه الوحدة النقدية . بل عدم تداولها إلا في روسيا مما أدى بها إلى التوقف في عام ١٩٠٥م .

٣- النقود الورقية والنقود المصرفية :

Le papier monnaie et le billet de banque

إن جميع الأوراق المستخدمة كنقود لا تقوم على مبادئ الإصدار نفسها مما يتطلب التمييز بين الورقة النقدية Le papier-monnaie والورقة المصرفية Le billet de banque ، من حيث التعامل الإلزامي Le cours forcé ، ومن حيث إمكانية إبدالها لدى المصرف الذي أصدرها لدى إبرازها ، وهو موضوع بحثنا الأساسي :

١- النقود الورقية أو أوراق الدولة :

وتسمى أحياناً بالنقود غير القابلة للتحويل ، من حيث هي نقود ورقية تفرضها الدولة في التداول النقدي ، مانحة إياها قيمة اسمية مترافقة بالسعر القانوني le cours légal ملزماً للأفراد على قبولها في الدفع بالقيمة الإسمية المقترنة بالسعر الإلزامي الذي يقبل دون الاقتران بالاستبدال بالمعدن^(١) . ويمكن لهذه الورقة أن تصدر عن مصرف أو تصدر عن الدولة مباشرة . ففي فرنسا ، ورقة مصرف جان لاو عام ١٧٢٠م اعتبرت ذات سعر إلزامي ، كما خضعت ورقة مصرف فرنسا للإجراء نفسه خلال الفترات ١٨٤٨ - ١٨٥٠م ، ١٨٧٠ - ١٨٧٨م و ١٩١٤ - ١٩٢٨م فترة الإصلاح النقدي للسيد بوانكاريه^(٢) . وارتبط اسم هذه الورقة النقدية بالظروف الاستثنائية . ففي فرنسا أيام الثورة الفرنسية ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية أيام الحرب الأهلية أو الانفصال ، وفي بريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى . ويعتبرها البعض بمثابة التمهيد لانتشار الأوراق المصرفية القانونية موضوع البند التالي .

٢- النقود المصرفية والائتمانية :

تعتبر ظاهرة الائتمان قديمة ، بل وأقدم من النقود نفسها ، وفق ما أشرنا إليه في المدخل النقدي . والمصرفيون الرومان كانوا يصدرون وصولات استلام تمثل قيمة الوديعة المودعة في صناديقهم . وهذه الوصولات كانت تنتقل من يد لأخرى . وفيما بعد كان المصرفيون الإيطاليون والهولنديون وصاغة لندن يمارسون السلوك نفسه ، بمنح وصولات مجزأة يمكن تداولها بسهولة ، وقابلة للتظهير .

إلا أن كميات المعادن الثمينة كانت تعود لحاملي الوصولات ، دون فائدة ، وهذه الوصولات لم تكن تشكل نقوداً حقيقية برأي البعض ، لأن الثقة لم تحل محل المادة^(٣) . فالنقود الحقيقية يجب أن تبني على الثقة بدلاً من المادة ، كما هو الحال مع مصرف بريطانيا في عام ١٦٩٤م ، فالورقة الصادرة عن هذا المصرف كانت

(1) Michel Ielart, 1994, La monnaie dans l'économie, op., cit., P.22 .

(2) R. Barre, 1970, économie politique, op., cit., P.331 .

(3) Jean marchal, 1969, Monnaie et crédit, op., cit., P.142 .

متميزة تماماً عن إيصال الوديعة ، والإصدار هو وسيلة لزيادة المخزون النقدي لصالح الدولة ^(١).

وفي عام ١٦٠٩ م ، اتخذت بادرة هامة من قبل مصرف امستردام ، تضمنت استبدال القطع المعدنية من أصول مختلفة ، بأوراق قابلة للتداول ، ومن ثم السندات المتداولة في وقت لاحق . والكثير من هذه القطع كانت متأكلة نتيجة الاستخدام المتزايد ، مما نتج عنها الكثير من المضايقات للتجار الأوروبيين . إلا أنهم بالنتيجة حملوا ما يملكون إلى المصرف لمبادلتها بتلك الأوراق التي كانت تختلف عن الشهادات الذهبية والفضية القديمة . إلا أن الرباط بقي مستمراً بين الورقة والمعدن ، فكلما طرحت ورقة في التداول كان يقابلها سحب كمية من المعدن . وهكذا فالورقة تمثل المعدن ، مما حدا ببعض الاقتصاديين على تسميتها بالنقود النائبة ^(٢) La monnaie représentative . وفي عام ١٦٥٦ تأسس مصرف السويد ، مصدراً للأوراق المالية وخصمها . فالنقود السويدية كانت نحاسية ثقيلة ، صعبة الحمل والنقل . مما نتج عن ذلك استفادة مصرف السويد من ازدياد خصم الأوراق في عملياته ، بالإضافة إلى قيامه بطرح كميات زائدة من النقود الورقية ، أضيفت إلى النقود المعدنية المتداولة ، مع قيامها بنفس وظائف النقود التي نعرفها ^(٣) . واستقر الأمر للنقد الورقي واعتباره نقداً كالنقود المعدنية طارحاً موضوعاً جديداً يتعلق بكيفية إصدار هذه الأوراق وتنظيمها ، الأمر الذي سنبحثه لدى تناولنا موضوع تنظيم إصدار النقود .

وفي مرحلة تالية ، ونتيجة لكثرة المعروض من النقود الورقية إلى المستوى الذي لا يمكن للمخزون المحلي من المعادن الثمينة أن يقابلها ، وعجز المصارف المركزية التي تأسست الواحدة تلو الأخرى ، عن الوفاء . الأمر الذي دفع الحكومات إلى إصدار القوانين الملزمة بقبول وتداول النقود الورقية ، دون حق التبديل بالمعدن ، وأطلقت عليها تسمية " النقود الإلزامية " ، غير القابلة للتحويل ، وأصبحت لها قوة إبراء غير محدودة بحكم القانون .

وهكذا جرى تداول النقود الورقية الصادرة عن المصارف المركزية دون تغطية معدنية كاملة ، طالما أنها تحوز على الثقة والقبول العام . إلا أنه رافق تداول هذه النقود الورقية ، شعور من الحكومات المختلفة ، بالآثار الاقتصادية السيئة المحتملة ، من جراء الإصدار النقدي غير المغطى ، والتي يمكن أن تنعكس على المجتمع والنقود ذاتها ، فقامت بحصر عمليات الإصدار النقدي في هيئات مختصة ، بإشراف الحكومات . فكانت المصارف المركزية التي أوكلت إليها مهمة

(1) Michel Ielart, 1964, les fondements actuels de la monnaie, op., cit., P.24 .

(٢) د. أحمد زهير شامية ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ٣٥ .

(3) Jean marchal, 1969, Monnaie et crédit, Cujas, Paris, P.146 .

إصدار النقود ومراقبتها ، تقادياً للأثار السيئة التي يمكن أن تلحق بالاقتصاد القومي وبحملة الأوراق النقدية .

وفي أيامنا هذه ، تجردت جميع أنواع النقود من محتواها المعدني ، وبقيت مشكلة التحويل تطرح نفسها ، لا بالنسبة للذهب ، بل بالنسبة للعملات الأخرى أيضاً ، وهو الأمر المتعلق بمسألة الصرف الدولي الذي سنعالجه لاحقاً . وأصبحت النقود محددة بالذهب لدى المؤسسات النقدية الدولية ، لتسهيل التبادل فيما بين الدول . أما قيمة الوحدة النقدية ، فأصبحت تعتمد على القوة الشرائية الحقيقية داخل الأسواق الوطنية ، وحالة الميزان التجاري وميزان المدفوعات على المستوى الدولي .

٤- النقود المساعدة : Les monnaies dévisionnaires

وتسمى أيضاً بالنقود الداعمة ، وتعتبر بمثابة الميسرة ، حيث لا تتمتع القطع الحالية المستخدمة بالنبل السابق^(١) . وهي النقود التي تصدرها وزارة المالية كسلطة تنفيذية ، في بعض الدول ، بشكل قطع نقدية من معادن مختلفة كالبرونز والنيكل والفضة أحياناً ، إذا لم تكن القاعدة النقدية معدنية ، ويمكن أن تكون بشكل نقود ورقية ذات قيمة صغيرة .

وتقوم هذه النقود بمساعدة النقود في تسهيل المبادلات صغيرة القيمة . وبهذا فإنها لا تتمتع بقوة إبراء غير محدودة ، بل يستطيع الدائن أن يرفض قبولها في تسوية ديونه ، إذا تجاوز الدين حداً معيناً . ويمكن أن تنطبق عليها مرامي قانون غريشام^(٢) La loi de Gresham .

٥- النقود الخطية أو الكتابية : La monnaie scripturale

وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية Scriptum التي تعني الكتابة أو التدوين^(٣) ، وتطلق عليها نقود الودائع ، وهي أحدث وأهم أنواع النقود ، وتشكل نسبة مرتفعة جداً من النقود المتداولة في البلدان الصناعية المتقدمة . وتتألف من المبالغ المدونة في حسابات تحت الطلب لدى المصارف والخزينة وصناديق توفير البريد . إن هذه النقود يمكن اعتبارها بمثابة استحقاق على المؤسسة التي تدير الحساب ، بالأسلوب نفسه الذي يعتبر الورقة المصرفية القانونية بمثابة استحقاق على الهيئة التي أصدرتها . وتاريخياً ، كان يحق لجامل الورقة المصرفية تبديلها

(1) Henri guitton et gérard bramoullé, 1987, la monnaie, op., cit., P.204.

(2) Denise Flouzat, 1995, économie contemporaine, tome 2, op., cit., P.24 .

« هذا القانون اكتشفه السير توماس غريشام ، وزير الخزانة البريطانية في القرن السادس عشر ، بأنه لدى اتباع النظام الثنائي كالذهب والفضة بنسبة تبادل قانونية ، تنجّه هذه النسبة للاختلاف في السوق الحرة التجارية ، نتيجة انخفاض قيمة الفضة . فيختفى الذهب من التداول لاتجاهه نحو الاكتناز أو اتمام الصفقات الخارجية ، وتبقى الفضة هي المتداولة ، مما دفعه إلى القول : بأن النقود الرديئة (الفضة) ، تطرد النقود الجيدة (الذهب) من التداول .

(3) Gilles jacoud, 1994, La monnaie dans l'économie, op, cit., P.31 .

ينقد معدني ، وهنا يحق لصاحب الوديعة تحريك حساباته ، فالودائع تحت الطلب أصبحت بمثابة ورقة نقدية كاملة .

وتمثل النقود الكتابية أو الخطية شكلاً من أشكال تطور النقود المتداولة . فمع ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي وازدياد الدخل وانتشار العادات المصرفية ، اتجه الأفراد والفعاليات الاقتصادية Les agents économiques نحو إيداع أموالهم لدى المصارف التجارية ، من أجل استخدامها في إتمام الصفقات التجارية ، وذلك عبر قيام المودع بسحب جزء أو جميع ما أودعه للوفاء بالتزاماته تجاه الطرف الآخر ، الذي قد يكون لديه حساب في المصرف نفسه . حيث يكفي المصرف بتخفيض حساب الطرف الأول وزيادة حساب الطرف الثاني ، دون خروج النقود من المصرف والتأثير في مديونيته . كما يمكن للمصرف أن يقرض أحدهم من المبلغ أو المبالغ التي أودعها الآخرون .

فالمصارف لا تبدل بين النقود المصرفية والخطية ، بل تضيف إليها ⁽¹⁾ . ويعتبر الشيك وأمر التحويل وبطاقة الاعتماد من أهم أدوات تداول النقود الخطية أو الكتابية .

فالشيك من الناحية القانونية لا يعتبر نقداً في حد ذاته ، بل هو مجرد أداة أو وسيلة سماح بتحويل مبلغ من حساب لحساب آخر ، ولا يتمتع بقوة إبراء غير محدودة ، أي أن الدائن يستطيع أن يرفض الشيك للوفاء بالديون ولا يلزمه القانون بقبول الشيك .

أما أمر التحويل فهو يشبه الشيك كثيراً ، وهو أمر دفع فوري ، ويتضمن اقتطاع مبلغ ما من حساب الساحب وتسجيله لصالح المستفيد ، وهو يشكل رسالة أو خطاب بسيط موجه إلى مصرف المودع .

وبطاقة الاعتماد ، هي أمر دفع أو تحويل . ويضاف للأدوات السابقة اليوم إشعارات الاقتطاع وبطاقة الانتماء وبطاقة السفر وبطاقة استعمال اليوم الجاري .

لقد شعرت المصارف التجارية ، من خلال خبرتها ، أن معظم المودعين ، لا يقومون بسحب جميع أموالهم المودعة دفعة واحدة . ولهذا وجدت فائضاً من النقود في خزائنها ، يزيد عن السحوبات اليومية للمودعين ، حيث وجدت إمكانية لإقراضها للغير ، مقابل فائدة ، وذلك بإصدار تعهدات أو وعود بدفع نقود ورقية عند الطلب ، تزيد في قيمتها ، عما لديها من نقود فعلية ، بحيث لا تتجاوز تلك الوعود ، الحد الذي يجعلها غير قادرة على تلبية طلبات السحب اليومية . وهكذا يتم خلق النقود من قبل المصارف ، الأمر الذي سنقوم بدراسة لاحقاً .

(1) J. Marchal, 1969, monnaie et crédit, op., cit., P.161 .

وتعتبر هذه النقود مخلوقاً من المصارف التجارية وديوناً عليها ، واعترافاً بمديونيتها تجاه المودعين ^(١) . وتختلف عن الأنواع الأخرى من النقود التي أتينا على ذكرها ، بأنها ليس لها كيان مادي ملموس ، ولا تتمتع بالقبول العام في التداول ، ولا بقوة الإبراء غير المحدودة . فالقانون لا يلزم الأفراد على قبولها ، بل انتشرت نتيجة الثقة التي أولاها الأفراد للمؤسسات النقدية التي تتعامل بها .

ويستنتج مما سبق ، أنه نتيجة للقيود التي فرضتها الدول على إصدار النقود وحصرها في مؤسسات مختصة ، ودفعها الجهاز المصرفي إلى البحث عن وسيلة أخرى لإصدار النقود وزيادة كميتها ، فكان النقد الخطي أو الكتابي الذي أصبح كغيره من أنواع النقود ، يتمتع بقوة شرائية ، وأداة ادخار ، ويوفر الأمان ضد مخاطر الضياع ، والسرقه والهدر وسهولة الاستعمال . إلا أن هناك عيباً واحداً في هذا النوع من النقود وهو : أن فئة العجامة من الناس ، والتي اعتادت على امتلاك النقود في حوزتها ، لا يتقبلون وجود نقودهم في مصارف بعيدة عن جيوبهم . كما أن تطوّر أنظمة المصارف مع الزمن أدى إلى فتح حسابات دون الإشارة إلى الاسم والاكتفاء برمز أو برقم ، وهو الأمر المتعلق بسرية الحسابات المصرفية التي تلتزم بها الكثير من دول العالم .

يفي هناك وظيفة هامة جداً للنقود الخطية أو الكتابية ، وهي أن النقود في حوزة أصحابها تبقى معطلة ، بينما تقوم المصارف باستثمار معظم الودائع التي بحوزتها في استثمارات تفيد الاقتصاد الوطني .

- أشباه النقود ^(٢) : Les quasi-monnaies

إلى جانب النقود البحتة ، كالأوراق النقدية المصرفية والنقود المساعدة والكتابية . نلاحظ في الاقتصادات الحديثة تطوّر أشباه النقود ، التي تعني الأصول غير النقدية ، متضمنة الديون والتزامات المؤسسات المالية الخاصة والدولة . بالإضافة إلى الودائع لأجل في المصارف وودائع الادخار ، والودائع والحصص في صناديق الادخار ، والإقراض وعقود التأمين واذونات الخزينة .

إن جميع هذه الأصول يمكن تسهيلها بسهولة ، أي تحويلها إلى نقود سائلة بسهولة وسرعة ، وتكلفة زهيدة ، إضافة إلى إمكانية الحصول على بعض الإيرادات أحياناً . فأشبه النقود تؤثر في مختلف أشكال النقود ، فيما يتعلق بالطلب الكلي على السلع والخدمات .

(١) - د. أحمد زهير شامية ، ٢٠٠٠م ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ٣٧ .

(2) R. Barre, *économie politique*, op., cit., P., 335.

* ويشير الكاتب ، إلى أن هناك العديد من البحاثة يعتبرون أشباه النقود ، بمثابة نقود ، طالما أنها تؤدي الوظيفة نفسها .

ولهذا يمكن تصنيف أشباه النقود ، بالمدخرات من النقود في المصارف ، ثم السندات ، ثم الأسهم ، ثم الأصول القريبة منها في درجة السيولة ، فالأصول الأخرى التي لها درجة سيولة أقل فأقل ... الخ .

المبحث الخامس

تطور النظام النقدي السوري

وفق ما أشرنا إليه في المدخل التاريخي ، فإن التاريخ النقدي جزء وثيق الاتصال بمكونات التاريخ الأخرى ، تنعكس فيه مجمل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، بل والروحية . فالحياة الإنسانية متكاملة ، ويعطي تاريخنا النقدي أمودجاً واضحاً لما سبق ، فقد انعكست عليه دائماً عوامل تطورها المختلفة . وسوف نقدم فيما يلي صورة مصغرة عن نظام النقد السوري وتطوره :

١ - النقد السوري خلال الفترة العثمانية :

لقد نشأت العلاقات الرأسمالية في الإمبراطورية العثمانية ، والتي منها سورية ، في نهاية القرن الثامن عشر ، وكانت البلاد خالية من المصارف ، عدا المصرف الزراعي الرسمي قليل الشأن . وبدءاً من النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، بدأت مرحلة انتشار المصارف ، والتي منها ، البنك العثماني الذي تأسس عام ١٨٥٦م ، وكان له فروع في دمشق وحلب وحمص وحماة والاسكندرون . وفي عام ١٨٦٣م أصبح اسمه " البنك الإمبراطوري العثماني " ، الذي تمتع بحصر حق إصدار الأوراق النقدية العثمانية ، والوسيط الرسمي الوحيد من أجل عقد القروض مع البلدان الأجنبية ، والمسؤول عن إدارة الدين العام ^(١) .

ومن الجدير ذكره ، أن هذا البنك امتنع عن إقراض الحكومة قبيل اندلاع الحرب الأولى ، لوجود مساهمين كبار من دول الحلفاء في حصص البنك ، ومعرفتهم بأن الدولة العثمانية سوف تتحالف مع ألمانيا إذا ما نشبت الحرب . وإثر دخول الحلفاء إلى سورية في عام ١٩١٨م ، أبطل التعامل بالنقود العثمانية ، وحل محلها الجنيه المصري والنقود الذهبية .

٢ - النقد السوري خلال فترة الانتداب :

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وتشكل أول حكومة سورية عام ١٩١٨م ، أعلن التعامل بالنقد الورقي المصري على أساس سعره الذهبي . بالإضافة إلى إجازة التعامل بالنقود الذهبية المختلفة والفضية العثمانية والإنكليزية والهندية والمصرية . وكان أول عمل قام به الجهاز المصرفي الفرنسي في سبيل السيطرة على الاقتصاد السوري ، هو إنشاء جهازه المصرفي السوري . ففي كانون الثاني

(١) - د. بدر الدين السباعي ، ١٩٦٧م ، أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية (١٨٥٠ - ١٩٥٨م)
الجمهورية ، دمشق ، صفحة ٢٣ .

من عام ١٩١٨م تأسس المصرف السوري . وفي تشرين الأول ١٩١٩م جرى تعيين الجنرال غورو مفوضاً سامياً لفرنسا في سورية ، وقد كان من شروط الإنذار الفرنسي ultimatum في ١٤ تموز ١٩٢٠م ، قبول التعامل بالأوراق المصدرة من قبل المصرف السوري الذي أخذ يصدر أوراقه بدءاً من أيار ١٩٢٠م^(١). وفي ٩ آب ، وبعد أن تم الاحتلال ، أعلن سحب العملة المصرية من التداول ، والتعامل بأوراق المصرف السوري .

وبعد عقد معاهدة لوزان في ٢٣ تموز ١٩٢٣م ، أصبح اسم المصرف " مصرف سورية ولبنان الكبير " ، وبقي النقد مؤسساً على الفرنك الفرنسي بامتياز لمدة ١٥ سنة . وكانت تغطية النقد السوري عبارة عن سندات على الخزينة الفرنسية مودعة في مصرف فرنسا ، أو ودائع في الخزينة الفرنسية^(٢). أما مصادر هذا الاحتياطي فقد تشكلت من بقايا المصرف الإمبراطوري العثماني ، وفرنكات فرنسية . وقد جرى تجزئة الليرة السورية إلى ٢٠ فرنكا ، يمكن لحاملها استبدالها بشيك على باريس . وأيضاً قسمت الليرة الواحدة إلى مئة قرشاً^(٣).

٣- مرحلة الاستقلال النقدي :

كانت مدة الامتياز لمصرف سورية ولبنان الكبير تنتهي في ٣١ آذار ١٩٣٩م ، إلا أن المفوض السامي أصدر قراراً في ٢٩ آذار ١٩٣٩ ، يقضي بتمديد الامتياز حتى ١٣ آذار ١٩٦٤م .

وعقدت حكومة فرنسا الحرة مع بريطانيا اتفاقاً مالياً يتضمن تخفيض الفرنك الفرنسي بالنسبة للجنية الإسترليني . فكان أن طالب الجانب السوري بفصل النقد السوري عن الفرنك الفرنسي في ٢٥ ك، ١٩٤٤م . وبقيت الحكومات السورية المتعاقبة ، منذ ذلك التاريخ في جهد مستمر من أجل الخروج بالنقد السوري إلى وضع سليم مستقل .

لقد اشتركت سورية في عضوية صندوق النقد الدولي في نيسان ١٩٤٧م ، ووقعت اتفاقية تصفية حقوق بين فرنسا وسورية في ٨ شباط ١٩٤٩م . وبما أن اتفاق التصفية تضمن استقلال النقد السوري ، حيث أصدرت سورية مرسوماً في ١١ آذار ١٩٥٠م ، متضمناً قيام الدولة بإصدار النقد السوري ، واستكمل هذا

(١) - د. كمال شرف ، ود. هاشم أبو عراج ، ١٩٩٣ - ١٩٩٤م ، النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ٧٣ .

(٢) - د. أحمد السمان ، ١٩٦٠م ، موجز الاقتصاد السياسي ، مصدر سابق ، ص ٢٤١ .

(٣) - نفس المصدر السابق ، ص ٢٥٥ الهامش : إن كلمة قرش تسمية قديمة لبعض النقود ، ترجع في أصولها إلى العملة الفضية التي أصدرها القديس لويس باسم Turonus Grossus ، وكانت أنموذجاً لنقود أوربا ، التي كانت تسمى Grosso في إيطاليا و Gouroush في الدولة العثمانية . كما فضل الانتداب استخدام تسمية الليرة ، وفقاً لما كان معمولاً في الدولة العثمانية ، بدلاً من الدينار تسمية الوحدة النقدية لحكومة الشريف (١٩١٨ - ١٩٢٠م) .

العمل ، بالمرسوم الصادر في عام ١٩٥٣ م والذي لا يزال ساري المفعول . وانتهى بالاكتمال في ١ آب ١٩٥٦ م ، بقيام مصرف سورية المركزي ، وتصفية الامتياز الممنوح لبنك سورية ولبنان الكبير باتفاق البلدين ^(١) . والذي سندرس تركيبه ومهامه ، مقتبساً من القانون رقم ٢٣ تاريخ ١٧ - ٣ - ٢٠٠٢ م ^(٢) .

٤ - النظام النقدي السوري :

نقصد به الهيئات المسؤولة عن إصدار النقد وتداوله ، بالإضافة إلى خلق الائتمان والإشراف عليه . وهذه الهيئات هي :

١ - مجلس النقد والتسليف :

يتألف مجلس النقد والتسليف من ١١ فرداً بمن فيهم الرئيس ، الذي هو حاكم مصرف سورية المركزي ، ومعاوني الحاكم وثلاثة خبراء في شؤون النقد والتسليف ، وممثلين عن هيئة تخطيط الدولة ووزارات الاقتصاد والمالية والزراعة والصناعة .

ويتولى مجلس النقد والتسليف مهمة العمل على تنظيم مؤسسات النقد والتسليف وتنسيق فعاليتها ، لتحقيق الأهداف التالية :

- وضع السياسة النقدية وإدارتها ، وفقاً للاستراتيجية العامة للدولة وحاجات الاقتصاد الوطني ، وسياسات التسليف وأسعار الفائدة والإدخار وأسعار الصرف .
- متابعة الجهاز المصرفي .
- تنظيم عمليات التسوية والمدفوعات .
- تحقيق الاستقرار في سعر الصرف الخارجي للنقد السوري ، وتأمين حرية تحويله إلى العملات الأخرى .
- المحافظة على القوة الشرائية للنقد السوري .
- تنمية السوق النقدية والمالية ، بما تتسجم مع حاجات الاقتصاد الوطني .
- العمل على إنماء الدخل القومي .
- القيام بمهمة مشاور الحكومة المالي .

تلك هي ، المهام الرئيسية لمجلس النقد والتسليف ، بالإضافة إلى قيامه بوضع النظام الداخلي لمصرف سورية المركزي ، وتنظيم لائحة سنوية بالمصارف المسجلة في سجل المصارف ، ونشر بيان إجمالي دوري عن وضع المصارف الدائن والمدين وغيرها من الأمور والإجراءات والترتيبات التنظيمية .

(١) - د. أحمد السعان ، المصدر السابق مباشرة ، ص ٢٤٨ .

(٢) - نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية : الجزء الأول ، العدد ١٣ ، ١/٧٧٦ - ٢٤/٧٧٦ ، السنة ٢٠٠٢ م.

٢- مصرف سورية المركزي :

مؤسسة عامة ذات استقلال مالي وإداري ، تتولى تنفيذ السياسة النقدية التي يقرها مجلس النقد والتسليف . ويتمتع بالشخصية الاعتبارية ، ويعتبر تاجراً في علاقاته مع الغير ، ويتمتع بامتياز إصدار النقد لحساب الدولة ضمن أراضي الجمهورية العربية السورية وخارجها .

لقد حدد رأسمال المصرف بعشرة مليارات ليرة سورية ، تكتتب الدولة بكامله . ويمكن للدولة أن تكلف المصرف بإصدار سندات الخزينة لأجل قصير أو متوسط أو طويل . كما يتولى إدارة مكتب القطع والقيام بالعمليات المصرفية العائدة للدولة أو لمؤسساتها . ويساهم في مفاوضات الاتفاقيات الدولية للمدفوعات والقطع والتقاص ، ويكلف بتنفيذها ، ويقصد جميع الاتفاقيات التطبيقية الضرورية لتنفيذ الاتفاقات المذكورة . ويقوم المصرف بالأعمال التالية :

- إجراء جميع عمليات الذهب والعملات الأجنبية .
- خصم السفاتج والسندات التجارية وشرائها والتخلي عنها ، ومنح القروض والسلف للنشاطات الاقتصادية المختلفة .
- خصم السندات التجارية ذات الأجل القصير التي تصدرها الدولة أو تكفلها .
- شراء السندات ذات الأجل المتوسط والطويل التي تصدرها الدولة أو تكفلها والتخلي عنها والقيام بعمليات نظام إعادة شراء السندات (الريبو) .
- منح القروض والسلف للدولة أو بكفالتها .
- يحصل على الاعتمادات من الخارج لقاء ضمانات أو من دونها ، وأن يمنح اعتمادات للخارج ويعيد خصم أوراقه أو يرهنها ، وضمان سلامة تنفيذ هذه الأوراق وعمليات الخصم والتسليف المتعلقة بها .
- إجراء جميع العمليات التي من شأنها تسهيل نقل النقود ، وله أن يؤسس ، أو أن يشترك في تأسيس مكاتب للتصفية أو للتقاص وإدارتها .
- وتآلف لجنة إدارة المصرف من الحاكم رئيساً ومن أربعة مديرين مشرفين وممثل عن العمال ، واثنين من المديرين نواباً للحاكم .

٣- في مجال النقد وتغطيته :

- الوحدة القياسية للنقد السوري ، هي الليرة السورية ، وتنقسم إلى مائة قرش .

- لا يجوز إصدار أية قطعة نقدية ما لم يقابلها زيادة مساوية في موجودات المصرف التالية :

- الذهب .
- المطالبات بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل .
- المطالبات بالليرات السورية الناجمة عن عمليات تسليف جميع القطاعات الاقتصادية .

- السندات العامة .
 - يجب أن تكون نسبة التغطية من الذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل الموضوعين في التغطية ٤٠ % على الأقل من مجموع عناصر التغطية . ويعتبر مجموع التزامات المصرف تحت الطلب مماثلة للأوراق النقدية المصدرة .
 - يعين مجلس النقد والتسليف أنواع العملات الأجنبية القابلة للتحويل الممكن قبولها في التغطية .
- ووفقاً لهذا القانون ، اعتبر أحكام قانون مصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف معدلة حكماً ، وحلت محل جميع النصوص التشريعية المتعلقة بالمرسوم التشريعي رقم ٨٧ لعام ١٩٥٣ م ، الناظم لشؤون النقد والتسليف في حينه .

المبحث السادس وظائف النقود وخصائصها

Les fonctions de la monnaie et leurs caractéristiques

لقد أشرنا إلى أن المجتمعات البشرية مرت بمرحلة أولية تميزت بالاكتفاء الذاتي ، ثم مرحلة المجتمع البدائي الذي لا وجود للنقود فيه ، وتتم المبادلات عبر المقايضة ، وبعدها مرحلة استخدام السلع كوسيلة لإتمام المبادلات ، ثم المرحلة المعدنية التي انتهت بسيطرة الذهب لندرته ، وسهولة سكه ، وتقسيمه ، ونقله ، وعدم قابليته للتلف . وهذا الوضع المثالي جعله يسيطر على العمليات الاقتصادية ليومنا هذا . إلا أنه في مرحلة النقود السلعية كانت الخاصة المشتركة تتمثل في قيمتها الذاتية . بينما فقدت النقود هذه الصفة في مرحلة النقد الورقي ، الذي أصبح مرغوباً ليس لذاته ، بل من أجل إشباع حاجة .

ومع الزمن ، سيطرت النقود الكتابية على النقود الورقية المصرفية . ففي البلدان الصناعية المتقدمة ، لا تستخدم النقود إلا لتغطية بعض مصاريف الجيب ، مثل نفقات التنقل أو الوجبات اليومية ... الخ . وفي عصر الحاسوب L'ordinateur يمكن لذاكرة مركزية Terminal أن تقوم بتسجيل المعاملات بالهاتف ، أو بالإدخال التلقائي لبطاقة صعبة التزيف في الحاسوب .

في جميع الأحوال ، فإن المقايضة شكلت تقدماً كبيراً بالمقارنة مع الأوضاع التي كان الإنسان يمارس فيها جميع الحرف دون أن ينجح في إحداها . ونظراً لصعوبات وعيوب المقايضة ، فإنها تركت المجال للنقود كوسيلة لمبادلة السلع والخدمات .

وحتى تؤدي هذه الوسيلة وظيفتها كاملة ، فإنها يجب أن تقوم بأداء عدد من الوظائف المرتبطة مع بعضها البعض ، والتي يمكننا حصرها وإيضاحها ، فيما يلي :

أولاً- وظائف النقود :

١- النقود وحدة حساب ومقياس للقيمة :

La monnaie, est une unité de compte et mesure des valeurs :

إن مبادلة سلعتين ، كي تتم بشكل عادل ، تتطلب تقدير قيمتيهما بوحدات حسابية تخدم كقاعدة للمقارنة . وهذه الوحدة الحسابية أخذت عبر التاريخ أشكالاً

متنوعة . وتاريخياً وجدت في حضارة سومر (٤٠٠٠ ق.م) وحدات نقدية حسابية تستخدم كنقود مجردة (١).

لقد تناولت النظرية التقليدية في تحليلها ، النقود بصفاتها وحدة حسابية مجردة . وفي الاقتصاديات المعاصرة ، تعبر الوحدة الحسابية بالوحدة النقدية كال دولار الأمريكي والليرة السورية والجنيه المصري الخ . حيث تتمتع الوحدة الحسابية بصفتين هما (٢):

أ- الوحدة الحسابية ليست لها قيمة إلا داخل الحدود الوطنية : ففي سورية تقدر القيمة بالليرة السورية وليس بالدولار الأمريكي . ولهذا فإن كل عملية مبادلة خارج الحدود الوطنية ترتدي طابعها الحسابي الخاص .
ب- بقاء الوحدة الحسابية ثابتة عبر الزمن : وفي هذه الحالة نقوم بمقارنة ١٠٠٠ ل.س تعود لعام ١٩٢٠م مع ١٠٠٠ ل.س تعود لعام ١٩٧٠م ، فالنقود عامة ، تنخفض قيمتها عبر الزمن ، حيث أن تضخماً بطيئاً يسري على جميع النقود في العالم (٣). مما ينتج عنه ، أن المقارنة لسنوات مختلفة غير ممكنة ، إلا إذا استبعدنا أثر انخفاض قيمة النقود ، وهذا ما تقوم به المحاسبة القومية ، عبر تقويم جميع المجاميع الرئيسية بأسعار ثابتة . ومن الواضح أن تضخماً سريعاً يجعل الوحدة النقدية غير مؤهلة أن تلعب دورها كوحدة حساب ، حيث تظهر وحدات أخرى مثل النقد الأجنبي والذهب ... الخ .

وفي قياس القيم لابد من قاعدة لقياس قيم المبادلات ومقارنتها . فوحدة الحساب unité de compte وظيفتها مقارنة القيم عبر المكان ، وأضاف إليها أرسطو وظيفة النقود عبر الزمن ، والتي تحافظ النقود بموجبها على قيمتها بمرور الزمن ، أي أن تعتبر النقود مخزناً للقيم . فالحياة تتمثل بالديمومة والاستمرار ، التي تنتج فائضاً يجب الحفاظ عليه عبر الزمن . وهذا يعبر عنه بتجسيد القيم القديمة غير المستهلكة ، وهي فكرة منسجمة مع الحاجة الأبدية un besoin éternel فالأسهم والسندات والعقارات ، والأصول عامة ، هي مخزون من الماضي ، يمكن أن ينفق في المستقبل . وتعتبر النقود مستودعاً للقيمة لتمتعها بالسيولة والثبات ، ومستودعاً ممتازاً إذا حافظت على الثبات ، وبالتالي فهي تعبر عن الذاكرة

(1) André chaineau, 1974, mécanismes et politiques monétaires, op., cit., P.31 .

(2) Marcel Rudloff, 1969, Economie monétaire national et développement, cujas, Paris, P.71 .

(3) H. guillon et G. bramoullé, 1987, la monnaie, op., cit., P.645 .

الاقتصادية La mémoire économique⁽¹⁾.

إن النقود ، وهي تستخدم مقياساً للقيم ، لم تبلغ في أي وقت ، مستوى المقياس المطلق ، كما هو الحال في العلوم الطبيعية ، مثل وحدات قياس الأطوال والأوزان ، التي تتمتع بالثبات المطلق ، ولا تتغير عبر الزمان والمكان ، بل نجد أن النقود تتغير قيمتها ارتفاعاً وانخفاضاً حسب الظروف والأحوال ، وفق المستوى العام لأسعار السلع والخدمات . فالقوة الشرائية للوحدة النقدية يعبر عنها بكمية السلع والخدمات التي يمكن اقتناؤها في زمان ومكان محددين بهذه الوحدة النقدية . ولهذا اتفق الاقتصاديون على استخدام تعبير الثبات النسبي لقيمة الوحدة النقدية .

إن تجسيد هذه الأداة ، يمكن أن يتم بشكل مادي ملموس ، كسلعة مثلاً ، تختار من مجموعة من السلع المتوفرة ، وعبر وضع إشارة أو علامة *signe* أو مظهر أو شكل بسيط ليس له وجود مادي . ولكنها ذات قيمة حقيقة *une valeur concrète* تتمتع بالثقة ، أو الائتمان . لأن كلمة الثقة *la croyance* مشتقة من الكلمة اللاتينية *credere* ، والتي اشتقت منها كلمة *credit* وهي التي بني عليها الائتمان⁽²⁾.

ومجمل القول ، إن الوحدة الحسابية ، هي وحدة قياس المبادلة ومقارنة القيم ، لأنها ليست لحظية ، بل تتم وتتجزأ عبر الزمن ، فالثقة حلت محل المادة تدريجياً ، وأصبحنا نتقبل هذه الثقة من العادات والتقليد العفوي أو العدوى *La confiance née de la contagion* فالوحدة الحسابية سهلت وطورت وزادت المبادلات .

وللتوضيح ، فإننا نشير إلى أنه ، إذا كان هناك سلع متعددة في اقتصاد ما يمكن مبادلتها . وتتطلب تحديد قيمة كل سلعة . فإذا ما تم مبادلة هذه السلع ببعضها بترتيبات بسيطة ، فيمكننا اعتماد سعر سلعة ما في قياس أسعار جميع السلع الأخرى عليها ، وهذه السلعة المعتمدة تسمى معيارية أو قيمية *numéraire* كما تسمى كمية الوحدة منها قاعدة *étalon* .

٢- النقود وسيط للمبادلات : *La monnaie, intermédiaire des échanges* إذا كانت النقود أداة فنية لتجزئة المقايضة ، فإن دورها الأساسي يتمثل في فصل عملية المقايضة إلى عمليتي بيع وشراء منفصلتين . وتسهيل إتمام الصفقات . فنور النقود في التبادل يتضح على مستوى المبادلات الفردية ، أي على مستوى التحليل الجزئي ، لأنه أصل مقبول من الجميع في كل زمان ومكان لتسديد الذمم

(1) I bid, P.15 .

(2) Henri guitton et Gérard bramoullé, *La monnaie* , op., cit., P.20 .

النااتجة عن التبادل . ويتم تحليل تعبير (في كل زمان ومكان) بناءً على الثقة الممنوحة لحاملي النقود .

إن النقود غير وظيفتها كأداة تبادل ، تحدد بقوتها الشرائية ، أو كقوة شرائية لاكتساب السلع والخدمات أو كائتمان على الاقتصاد . أي قوة شرائية عامة مقبولة من الجميع ^(١) . وإذا كانت جميع السلع والخدمات قابلة للتبادل مع سلع أخرى ، في أوقات معينة وأشخاص محددين . إلا أنه بصفات محددة حسب درجة سيولة هذه السلع ، لأن بعض السلع قابلة للتحويل بسهولة أكثر إلى سلع أخرى ، دون أن نطلق عليها صفة معيارية مطلقة للتمييز بين سلع قابلة للتحويل إلى نقود ، وأخرى غير قابلة . ففي اقتصاد المقايضة تتمتع السلع الاستهلاكية كالقمح والماشية بدرجة أكبر من السيولة ، فالفكرة تعتمد على سهولة وسرعة مبادلتها بالسلع الأخرى . وفي الاقتصاديات المعاصرة نتج عن وساطة النقود ما يلي :

- اكتساب النقود السعر القانوني ، فكل دين يمكن أن يسدد بالنقود .
- البائع غير مجبر على إعادة إنفاق المبلغ الذي يتلقاه فوراً .
- يمكن للنقود أن تقوم بتغطية أي عرض آخر في السوق لتمتعها بقوة شرائية عامة .

ويضيف البعض لوظيفة الوسيط في التبادل ، عمليات المبادلة من طرف واحد ، ك شراء الهدايا ودفع الضرائب ، لخزينة الدولة ، والتي تعاد عنها بوسائل الدفع التي سنقوم ببحثها لاحقاً ^(٢) .

إن قيام الحائز على النقود باستخدامها في شراء سلع وخدمات ، قد منحه مجالاً واسعاً للاختيار في الزمان والمكان والأشخاص المناسبين له ، وفي هذا تخفيف لتكاليف وعيب نفقات المعاملات المتمثلة في المشقة والضياح . كما أنه ليس هناك تراط حتمي ووثيق بين قيام النقود بوظيفة وحدة حسابية : مسيار للقيم وسيط في التبادل ، فعندما اتخذت الكثير من الدول في أنظمتها النقدية ، قاعدة الذهب مقياساً ، لم تستخدم النقود الذهبية وسيطاً في التبادل ، بل النقود الورقية والودائع وسيطاً في التبادل .

وفي الحقيقة ، إن قيام النقود بوظيفة وسيط في التبادل ، قد خلصت على إحدى صعوبات المقايضة المتمثلة بصعوبة توافق رغبات المتعاملين . وهذا يعتبر إحدى الأعمال الهامة المساهمة في تقدم المجتمع الاقتصادي . إلى التخصص وتقسيم العمل بين الأفراد والمهن ، وتبادل المنتجات الذي أدى إلى

(1) Michel Melart, 1964, les fondements actuels de la valeur de la monnaie, op, cit., P.81 .

(٢) - د. أحمد زهير شامية ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ٢٨ .

زيادات هائلة في الناتج القومي ، وبالتالي فإن النقود تكون قد ساهمت بوظيفتها كوسيط في التبادل ، في تطور المجتمع الإنساني .

٣- النقود أداة للاحتفاظ بالقيم والادخار :

ويقصد به تأجيل تبادل النقود بالسلع والخدمات إلى وقت لاحق ، لاستمرار الحياة ، وعدم إمكانية فصل الحاضر عن الماضي أو المستقبل ، فما هو مقبول حالياً ، كوسيط للتبادل ، يكون مرتبطاً بتوقعات الأفراد بقبولها العام في المستقبل . وهكذا يحتفظ الفرد ببعض القيم التي اكتسبها اليوم ، كي يستخدمها في المستقبل . ومنها تظهر أهمية النقود عبر قيامها بتخزين القيم خلال فترة معينة من الزمن ، وهذا الأمر يتضح في الاقتصاد الحديث ، حيث لا تتفق مواعيد الدخل مع مواعيد الإنفاق ، مما يضطره أن يحتفظ بجزء من دخله لينفقه فيما بعد ، فالنقود تصبح هكذا أداة للادخار .

وينطبق هذا الإجراء على الأوراق المالية واللوحات الفنية النادرة والأراضي والعقارات ، أو أية سلعة أخرى ، يحصل الفرد منها على دخل بشكل ريع أو إيجار أو فائدة أو ربح ، نتيجة لارتفاع قيمتها السوقية لأسباب اقتصادية أو نقدية أو منفعة ما ، مقابل احتمال مساوئ ومحاذير كنفقات التخزين أو تدهور القيمة السوقية . بالإضافة إلى أنها أصلاً أقل سيولة من النقود ، نتيجة عدم تمتعها بالقبول العام وصعوبة تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة بالسهولة والسرعة اللازمتين .

بالإضافة إلى ما سبق ، وفي كل اقتصاد غير حركي ، هناك فائض من المنتجات لا يستهلك ولا يهتلك فنياً ، كالرز أو الحبوب ... الخ . وهذا الادخار الطبيعي له فترة محددة في الحفظ والتخزين . أما في الاقتصاديات الحركية المتعاملة بالنقود، وذات التوسع المصرفي ، فتحصر وظيفة الوحدة النقدية في الاحتفاظ بقوة شرائية احتياطية وأداة ادخار وإيداع في المصارف ، وصناديق الادخار والمؤسسات المالية ، حيث تلعب هذه المدخرات دوراً منتجاً في الاقتصادات الحديثة .

وهكذا ، نتوقف قيمة النقود على ثبات قيمتها النسبية أو قوتها الشرائية عبر الزمن ، وعلى توافر المنتجات المرغوبة وقت الحاجة إليها . وتعتبر الوظائف الثلاثة التي أتينا على ذكرها ، الأساس للنقود الحقيقية ، وإلا اعتبرت وهمية .

٤- النقود أداة دفع : La monnaie, instrument de paiement

إذا كانت الوحدة الحسابية تصورية ودون وجود حقيقي . فإن وحدة الدفع لها وجود حقيقي عبر الأرصدة ، وتمثلت قديماً بالمعدن الثمين ، وتمثل اليوم بالأوراق النقدية والنقود الكتابية ، وتتدخل بفعالية في الحياة الاقتصادية .

وبقصد بالدفع ، التحرر من التزام ، غير عملية مبادلة من طرف واحد كتنفيذ هبة أو تنفيذ عمل لصالح متلق . ففي المجتمع الإقطاعي كان الفلاحون يقومون ، إما بتأدية أعمال السخرة ، وإما بتسليم جزء من منتجاتهم أو محاصيلهم للسيد الإقطاعي . ونتيجة استخدام النقود أدخلت تسهيلات في أمور الدفع ، لتمتع النقود بالسيولة ، فالأصل السائل يمكن تحويله بسرعة عن طريق وسيلة الدفع دون فقدان شيء من قيمته .

ووفق الأنظمة النقدية القديمة ، كانت الوحدة الحسابية متميزة عن وحدة الدفع ، وفي العصر الحديث استخدم الايكو Ecu كوحدة نقدية حسابية بين بلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية (الاتحاد الأوروبي لاحقاً) ، دون استخدامها كوحدة دفع تتميز بسيولتها ^(١) . ففي فرنسا تشمل أدوات الدفع وسائل المدفوعات الدولية ، وتضم في حصيلتها كمدفوعات خارج الأراضي الوطنية الفرنسية : الذهب والنقد الأجنبي وحقوق السحب الخاصة D.T.S والحسابات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ^(٢) .

٥- النقود أداة للمدفوعات الآجلة : La monnaie, instrument des paiements futures

وتتمثل هذه الوظيفة في تسهيل عمليات العقود الآجلة لتسويق المنتجات وتحديد أثمانها ، وتسليمها في وقت لاحق ، وتوفير سبل تيسير عمليات الاقتراض في تحديد أو تقدير ما يجب على المقرض دفعه في المستقبل إلى المقرض ، وهكذا تلعب النقود دوراً بارزاً في توسيع عمليات الائتمان الآجل .

وبوساطة النقود ، تستطيع الحكومات وكذلك الأفراد ، أن تمسك مشروعاتها عن طريق الاقتراض ، أو إصدار السندات التي تؤمن لها الأموال اللازمة ، وسداد قيمة هذه القروض أو السندات في آجال لاحقة . وبهذا تقوم النقود بتسهيل عمليات التبادل التي تتم في المستقبل ، كما تسهل تماماً عمليات التبادل الاقتصادي في الوقت الحاضر .

وفي رأي البعض ^(٣) ، أن البضائع لاتباع دائماً بنقود جاهزة ، لأسباب منها عدم تطابق الفترات الزمنية لإنتاج السلع وتصريفها ، أو الطابع الموسمي للإنتاج . ولهذا تتم عمليات البيع والشراء دون ظهور النقود مباشرة في عمليات التبادل ، بل تحل محلها مؤقتاً بأشكال أخرى من المدفوعات الآجلة .

(1) G. Jacoud, 1994, la monnaie dans l'économie, op., cit., P.15 .

(2) I bid, P.35 .

(٣) د. كمال شرف ود. هاشم أو عراج ، ١٩٩٣-١٩٩٤م ، النقود والمصارف . مصدر سابق ، ص ٢٢ .

٦- النقود أصل سائل : La monnaie - active liquide

يفضل الأفراد الاحتفاظ بجزء من ثروتهم في صورة نقود سائلة ، وخاصة إذا ما توقعوا انخفاضاً في أسعار السلع في المستقبل ، حتى يتمكنوا من تلبية حاجاتهم المختلفة بوحدة نقدية أقل . ويرى البعض ^(١) أن بذور فكرة السيولة تعود لاقتصاد المقايضة ، فالسلع الاستهلاكية كالقمح والماشية تمتعت بدرجة عالية من السيولة ، لإمكانية مبادلتها بسهولة وسرعة بالسلع الأخرى . وبهذا تعتبر النقود بمثابة ثروة أكثر سيولة . ولما كانت الأصول المالية قد عرفت توسعاً سريعاً بسبب انتشار الشركات المساهمة ، ولجوء الحكومات إلى القروض العامة كأدوات الخزينة . وبهذا فإن النقود تشكل السيولة الكلية ، تليها الأصول المالية . وكون الأخيرة لا تقوم بالوظائف المالية والاقتصادية نفسها للنقود ، فإنه من المفيد التمييز بين مكوناتها وفق معيار درجة السيولة ... فالنقود أكثر سيولة من أدونات الخزينة ، وهذه أكثر سيولة من الأسهم . بالإضافة إلى معايير أخرى تكملية مثل كلفة التملك أو الاكتتاب ومخاطر انخفاض القيمة والإيراد المالي ، وضمن هذا التصور فإننا نواجه ثلاثة أنواع من السيولة :

أ- الدرجة الأولى :

وهذا النوع يستجيب لتعريف النقود المتمثل في كونها وسيلة دفع غير محددة وعامة وفورية ، بما فيها النقود المساعدة والأوراق المالية المتداولة والودائع تحت الطلب ، وفتح الحسابات الائتمانية لدى بعض البلدان الصناعية المتقدمة .
ب - الدرجة الثانية :

وهي ليست من السيولة الفورية ، ولكن التمويل يتم بطريقة شبه آلية دون تكاليف تذكر ، كالودائع لأجل والمجمدة والخاصة ، والأصول المالية ذات الاستحقاق القريب كخطابات التبادل و warrant .
جـ الدرجة الثالثة :

وهي الأصول المالية ذات الاستحقاق المتوسط والطويل الأجل وذات الدخل، والسندات العامة .

٧- النقود منشطة أو كابحة للنشاط الاقتصادي :

La monnaie stimulant ou frein de l'activité économique :

تقوم النقود بتسهيل الصفقات وتنشيط الإنتاج وتمويل الاستثمارات . ويمكن للنقود أن تكون فائضة أو في حالة عجز بالنسبة لاحتياجات السيولة . ففي حالة الفائض النقدي يمكن أن يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى انتعاش الاستثمارات وبالتالي الإنتاج والتشغيل . شريطة ألا يؤدي هذا الفائض إلى نتائج تضخمية . أما في حالة عجز السيولة ، بالنسبة للطلب عليها ، فإنه يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع

(1) Henri guiffon et gérard bramoullé, la monnaie, op., cit., P.81 .

أسعار الفائدة ، الذي يجعل القروض أكثر كلفة ، ويقلل من اعتماد المنشآت على المصارف ، مما يمكن أن ينتج عنه انخفاض الاستثمارات أو ثباتها ، فترجع للإنتاج والتشغيل ، فالانكماش الاقتصادي . وهكذا ، فإننا عبر الاستخدام الرشيد للنقود يمكن أن نزيد الدخل ، والإنتاج والتشغيل . فسياسة الائتمان ، أداة للتنظيم الاقتصادي ، والاقتصاد الأوربي في القرن التاسع عشر تطور ونما بفضل السياسات المالية السليمة والتدخلات المصرفية ، فالنقود وسيلة للهيمنة الاقتصادية والتوجيه الاقتصادي⁽¹⁾.

8- النقود تعيد توزيع الدخل القومي : La redistribution des revenus
إن القروض الممنوحة من قبل المصارف ، تسمح للأفراد والمنشآت المستفيدة منها ، زيادة حجم أعمالها وأرباحها . كما أن حجبها عن بعض القطاعات الاقتصادية ، يعني إعاقة تطورها ، فسياسة الائتمان ، أو السياسة النقدية بالمعنى الواسع ، والتي هي جزء من السياسة الاقتصادية ، يمكن أن تعيد التنظيم الاقتصادي ، عبر تأثيرها المباشر على كمية النقود المتداولة في المجتمع ، وتأثيرها غير المباشر على الأرباح ، تعمل على إعادة توزيع الدخل القومي ، وتعمل النقود بهذه الوسيلة على خلق الدخل .

وخلال فترات التضخم ، يمكن للائتمان النقدي أن يعمل على إعادة توزيع الدخل ، فالمدخرون ومالكو الأصول ، وأصحاب الدخول الثابتة تتجه القوة الشرائية لدخولهم نحو الانخفاض ، والمقترضون يستفيدون من التضخم ، لدى قيامهم بتسديد فوائد وأقساط هذه القروض بنقود ذات قيمة منخفضة ، بعد أن تكون هذه النقود قد أنهت مهمتها في تنفيذ الأعمال التي استقرضت من أجلها . وبالمقابل تتكيف دخول المنشآت مع التوترات التي تظهر في الأسواق ، حيث سيتم إعادة توزيع للقوة الشرائية لمصلحة مالكي هذه المنشآت . وبالمقابل تلحق الخسارة بالدائنين ، نتيجة انخفاض القوة الشرائية للنقود ، ويحدث العكس في فترات الركود والكساد ، ففي حالة ارتفاع قيمة النقود يتحسن المركز الاقتصادي للدائنين ، ويتم إعادة توزيع الدخل لصالح المدينين .

(1) Marcel Rudloff, 1969, Economie monétaire nationale et développement, op , cit, P. 75 .

وفي رأي آخر ، هناك أنواع من الثروة ترتفع أسعارها بسرعة في فترات التضخم ، ومنها ما يرتفع ببطء ، أو بعد فترة طويلة ، الأمر الذي ينجم عنه تغير في مراكز أصحابها ومالكها^(١).

٩- طبيعة النقود تنسب لوظائفها :

La nature de la monnaie se rapporte à ses fonctions :

يعتبر الاقتصادي كتاب " Knapp " ^(٢) أفضل من عبر عن طبيعة النقود ، من حيث التمييز بين الوحدة الحسابية المجردة ، ووحدة الدفع الحقيقية وقيمة الوحدة المعيارية ، وأن النقود لدى قيامها بالوساطة بين سلعتين وشخصين ، تقوم بتجزئة العملية إلى بيع وشراء ، وتسمح بالانتقال من اقتصاد المقايضة إلى اقتصاد المبادلة ، وعبرها تختلط قيمة النقود بقوتها الشرائية .

وبهذا فإن قيمة النقود في عملية التبادل هي قوتها الشرائية . ولطالما أن التبادل ليس متوافقاً ، لأنه يتم عبر عمليتين منفصلتين عبر الزمن . فهي وسيطة بين الأفراد ، ووسيط بين الحاضر والمستقبل . حيث تضاف وظيفة جديدة للنقود تتمثل في دورها كأداة للادخار un instrument d'épargne ومخزن للقيمة La réserve de valeur ، قائمة بدور الاحتفاظ بالثروة .

وبعد هذا التحليل لوظائف النقود ، يمكننا استخلاص تعريف دقيق لها يعبر عن وظائفها : أي شيء يحظى بالقبول العام في التداول ، وله قوة شرائية عامة ، ويستخدم وسيطاً في التبادل ومقياساً للقيم ومستودعاً لها ، ووسيلة للمدفوعات الحاضرة والأجلة.

أي أنه مجموع وظائف النقود التي أتينا على ذكرها وتحليلها ، ضمن المفاهيم والتسميات المختلفة الممنوحة من قبل الكتاب ، فقد طور سيمياند المفهوم الاجتماعي للنقود ، ونو غارو المفهوم التشريعي ، واقتساليون المفهوم النفسي وغيرهم ، وعبر ظهور أشكال جديدة للنقود ، ظهر للباحثين ، مفهوم خلق القيمة عبر قوتها الشرائية ، كأداة للتبادل ومخزن للقيمة والادخار ، إضافة إلى الوظائف الأخرى^(٣).

(١) - د. أحمد زهير شامية ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ٩٧ .

(2) Michel Ielart, les fondements actuels de la valeur de la monnaie, op., cit., P.34 .

(3) R. barre, 1970, économie politique, op.,cit, P.520-524 .

ثانياً - خصائص أو شروط النقود : Les caractères de la monnaie
يشترط في النقود ، كي تقوم بوظائفها كما يجب ، أن تتمتع بالموصفات

التالية :

١- القبول العام من جميع أفراد المجتمع ، أي أن تتمتع بالثقة ، ويتضمن هذا اعتبار النقود وسيلة مناسبة وملزمة للحصول على السلع والخدمات وتسوية جميع المعاملات الاقتصادية بين الأفراد .

٢- أن تكون وحدات النقود متجانسة متماثلة تماماً ، تحل الواحدة منها محل الأخرى إحتلالاً تاماً . وإلا فإن الأفراد سوف يضطرون إلى تقدير بعض الوحدات بأكبر من قيمتها أو قيمة الوحدات الأخرى . وهذا سيكون مدعاة لظهور أكثر من قيمة واحدة للسلعة أو الخدمة الواحدة موضوع التبادل .

٣- أن تكون وحدات النقود قابلة للتجزئة والانقسام إلى وحدات صغيرة ، لا تتأثر قيمتها بعد التجزئة ، ولا تختلف عن قيمة الوحدات الأساسية للنقود ، التي تمت تجزئتها ، وذلك لتسهيل حساب وإتمام المعاملات الاقتصادية صغيرة الحجم والقيمة إلى جانب المعاملات الاقتصادية كبيرة الحجم والقيمة . وأن تحل الوحدات الصغيرة المجزأة ، محل الوحدات الأساسية لوحدة النقود حلولا تاما دون اختلاف في القيمة .

٤- أن تكون النقود صعبة التلف ، وأن تقاوم الاهتلاك السريع نتيجة التداول ، وانتقالها بين أيدي الأفراد من يد لأخرى . ولهذا تستخدم الدول في إصدار النقود الورقية نوعاً خاصاً من الورق ، أكثر قوة ومتانة وتحملًا لعمليات التداول ، وممانعا للتزوير ، يختلف عن الورق العادي المستخدم في الكتابة .

٥- أن تكون النقود خفيفة الوزن ، صغيرة الحجم ، سهلة الحمل ، وذات فئات نقدية مختلفة ، تساعد في انتقالها ، وتساهم في إتمام المعاملات الاقتصادية بسهولة وبسر .

٦- أن تتمتع النقود بثبات نسبي في قيمتها في الأمد القصير . ولهذا تسعى مختلف الدول إلى الحرص الدائم بالمحافظة على قيمة النقود ، سعياً وراء قبول وثقة الأفراد في الحاضر والمستقبل ، وهذا الموضوع سيكون موضوع معالجة ضمن عناوين متعددة عبر الأبحاث القادمة .

الفصل الثاني الأنظمة والقواعد النقدية

Les systemes et les étalons des monnaies

هناك نوع من التداخل بين مفهومي النظام النقدي والقاعدة النقدية ، الأمر الذي دفع بعض الكتاب إلى دراستهما كمفهوم واحد ، وإظهار الأهمية الخاصة لكلا المفهومين من داخل التحليل .

فالنظام النقدي ، يقصد به جميع النقود المتداولة ، ومجموعات المؤسسات ذات السلطة ، والمسؤولة عن إصدار النقود أو خلقها ، ومجموعة التشريعات واللوائح والقوانين والإجراءات التي تحكم كمية النقود وتحدد حجم الإضافة إليها أو السحب منها في الوقت المناسب .

أما القاعدة النقدية ، فتعني ذلك التنظيم الذي يتحدد بموجبه إصدار النقود والعلاقة بين الأنواع المتداولة منها في الداخل ، والصلة أو الترابط بين النقود الوطنية والأجنبية . وسنقوم بمعالجة المفهومين وفق المبحثين التاليين :

المبحث الأول النظام النقدي

إن الأنظمة النقدية المعاصرة ، مؤلفة من وسائل الدفع المختلفة ذات القبول الجماعي ، ونسبها . والعلاقات بين مختلف أشكال النقود تشكل بنية النظام النقدي الذي يعتمد حسب رأي بعض الكتاب على ^(١) :

- ١ - المؤسسات النقدية في البلاد .
- ٢ - الأنظمة التشريعية التي تحكم وتنظم التداول (تداول مختلف وسائل الدفع ذات القبول الجماعي) .
- ٣ - عادات الدفع لدى الجمهور : Les habitudes de paiement du public .

ويلاحظ بأن هذا الرأي قد أضاف للتعريف السابق ، شرطاً جديداً يتمثل في إقبال الناس على التعامل ، أي أسلوب تعامل الناس بالنقود المتداولة ، بالإضافة إلى ما يحدث حالياً من تطور في أسلوب التعامل بالأصول السائلة غير النقدية ، والتي هي قريبة جداً من النقود ، والتي أسميناها " شبه النقود " .

ومع التطور الاقتصادي ، تطورت النقود ، ومع تطورها عبر الزمن ، شكلت ما يعبر عنه بالنظام النقدي ، الذي تكون عبر التاريخ ، وخضع للكثير من النظريات والمناظرات ، فالاختيار بين حرية إصدار النقود وتنظيم الإصدار مثلاً ، لم يجد الإجماع لدى أصحاب النظريات النقدية .

وتختلف الأنظمة النقدية من بلد لآخر حسب النظام والبنية الاقتصادية ، والمرحلة التي وصل إليها هذا الاقتصاد ، فطبيعة النظام النقدي ، تعكس طبيعة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والمرحلة التي وصل إليها اقتصاد ما .

ولهذا نلاحظ تشابه الأنظمة النقدية في البلدان الصناعية المتقدمة التي شهدت تطورات واسعة في هيكلها الاقتصادي والاجتماعي ، ترافق معها تطورات مماثلة في الأنظمة النقدية التي سادت عبرها . كما نلاحظ تشابه الأنظمة في البلدان النامية إلى حد كبير ، كون اقتصاداتها تشترك بعدد من مظاهر التخلف ، وتعيش مرحلة قريبة الشبه من التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي . وسوف ندرس الأنظمة النقدية بخصائصها النقدية وعناصرها وأنواعها وفقاً لما يلي :

أولاً - خصائص النظام النقدي :

إن الحديث عن النظام النقدي ، لا يكتمل دون الحديث عن النظام المالي ، فالنظام النقدي والمالي لبلد ما ، يمثل مجموعة متداخلة من المؤسسات التي ولدت

في فترات مختلفة من تاريخ هذا البلد ، حسب الحاجات التي تطورت وتقدمت مع التطور الاقتصادي لهذا البلد .

وفي أيامنا هذه ، يتضمن النظام النقدي والمالي المصارف التجارية ، وأحياناً مصارف الأعمال ومصارف التنمية ، والمؤسسات المالية المختصة ، والخرينة العامة والمصرف المركزي . حيث يربط بين هذه المؤسسات نسيج مترابط من العلاقات حول الأموال والثروات والقروض .

لقد تكونت النظرية النقدية ، نتيجة المحاولات المستمرة للاقتصاديين ، بموازرة الرياضيين والإحصائيين والعلوم الاجتماعية ... الخ ، لتحليل العلاقة بين النقود والنشاط الاقتصادي ، وخلال القرنين الماضيين تطور النظام النقدي تطوراً هائلاً ، بالرغم من الانتقادات العديدة التي توجه إليه بين الحين والآخر .

وينطلق بعض الاقتصاديين ^(١) في تحليلهم للأنظمة النقدية ، من التمييز بين نظام نقدي جيد وآخر رديء ^(٢) . وليس المقصود أن هناك سلة من الخيارات تتضمن أنظمة جيدة وأخرى رديئة . بل المقصود أن الدولة عندما تتبنى نظاماً نقدياً ، تهدف منه أن يؤدي وظائفه بكفاءة عالية . إلا أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية قد تتغير وتحوّل هذا النظام الجيد إلى رديء ، الأمر الذي يدفع القائمين على الأمور النقدية إلى البحث عن بديل يتلاءم مع الظروف والأحوال الاقتصادية والاجتماعية السائدة . وكي يكون النظام النقدي جيداً يجب أن يتضمن الخصائص الأساسية التالية :

١- الفاعلية في إدارة عرض النقود :

يعتبر القرن التاسع عشر ، المرحلة التي توجه فيها تفكير الباحثين ، نحو تكوين أنظمة نقدية ، عبر المقولة الأساسية المتمثلة في أن النقود تتمثل في وسائل الدفع التي تعتبر مفيدة ومطلوبة وتلبي حاجة .

لقد شكلت النسب والعلاقات بين الأشكال المختلفة للنقود بنية النظام النقدي المنشود . بالإضافة إلى التطور في الأصول السائلة القريبة من النقود والتي أسميناها أشباه النقود ، المتميزة بتطورها السريع في الوقت الحاضر . ولتسهيل وخلق الانسيابية في النشاط الاقتصادي ، توجهت معظم الدول نحو توحيد النظم المصرفية وتسهيل العمليات التنفيذية داخل المصارف .

وتعني الإدارة النقدية ، محاولة السلطات النقدية استخدام الآليات النقدية للتأثير في الكتلة النقدية ، وبالتالي في أداء الإنفاق القومي ، بغية تحقيق أهداف اقتصادية معينة ، مثل ثبات المستوى العام للأسعار .

(١) - د. أحمد زهير شامية ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ٣٩ .

(٢) - علاقة لهذا الوصف للأنظمة النقدية ، بالنقود الجيدة والردئية ، التي أوردها غريشام ضمن قانونه الشهير ، والذي سنبحثه ببعض التفصيل عبر بحث القواعد النقدية .

إن عرض النقود ، يتمثل بكمية النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي والمصرف المركزي . ويقصد بالفعالية ، حسن التحكم بالإدارة والسيطرة النقدية ، أي قيام المصرف المركزي بالتحكم بكمية النقود المصرفية ، وإحداث التغييرات المطلوبة بالزيادة أو النقصان أو التوسع أو الانكماش في كمية النقود وسرعتها المطلوبة ، بغية الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار ، وتحقيق المعدلات المرسومة للنمو الاقتصادي .

٢- مرونة النظام النقدي : Elasticité du système monétaire

إن مرونة النظام ، يقصد بها ، استخدام آليات تتصف باللدانة في ضبط وتنظيم الاحتياجات النقدية والمالية . والتي تختلف في البلدان المتقدمة عنها في البلدان النامية . ففي الأولى يبحث دائماً عن التكامل فيما يسمى بالمثلث السحري Le triangle magique ، المتضمن تأمين معدل مناسب من النمو دون التسبب في خلق تضخم داخلي ، وتدهور في الميزان التجاري ⁽¹⁾ .

أما في البلدان النامية ، فإن خطط التنمية والرغبة في تطوير القطاع الزراعي تصطدم غالباً ، بغياب أو نقص في البنية المصرفية ، وعدم كفاية التسهيلات الائتمانية لتأمين التمويل اللازم ، وسوء استخدام آلية أسعار الفائدة . فالنظام الاقتصادي يجب أن يستجيب للتغيرات الداخلية والخارجية ، أي تغيير النقود بالزيادة والنقصان بمرونة كاملة ، فالكثلة النقدية عموماً تتجه إلى الزيادة والتنوع ، وبالتالي إلى التغيير الهيكلي لصالح النقود الخطية (الكتابية) ، مع توسيع في الشبكة المصرفية وغزو الشيك المصرفي والبريدي ، وتسارع هذا الأداء لدى تدخل الدولة وتنظيمها لحركة المبالغ الهامة بالشيكات ، الأمر الذي يؤدي إلى إعادة هيكلة المؤسسات النقدية وتعددتها ، La tendance à la restructuration des institutions monétaires وبالتالي منحها المرونة اللازمة . أمام هذا التعقيد والتداخل في المؤسسات ، يتطلب من النظام النقدي ، أن يكون في وضع يسمح بالاستجابة إلى رغبات الأفراد والهيئات الاقتصادية بيسر وسهولة .

إن النظام النقدي ، يحول الأصول النقدية إلى ائتمان منتج . وهذه هي وظيفة المصارف ، وهي أيضاً وظيفة الخزينة العامة . وهذه المؤسسات تدير معظم السيولة الوطنية وفق قواعد وإجراءات تنظيمية وقسرية أحياناً ، مع مراقبتها لشيء من المرونة وحرية الحركة بغية عدم إعاقة الأداء الاقتصادي .

(1) M. Rudloff, 1969, économie monétaire nationale et développement, op., cit., P.19 .

٣- تساوي القوة الشرائية لجميع فئات النقود المتداولة وأنواعها^(١) :
يقصد بتساوي القوة الشرائية ، قدرة الأفراد على تحويل أي نوع من أنواع النقود المتداولة إلى الأنواع الأخرى بسهولة ويسر ، وذلك بالقيمة أو القوة الشرائية نفسها . وألا يترتب على هذا التحويل أو التبادل أي ربح أو خسارة . فالورقة النقدية من فئة الألف ليرة سورية ، يجب أن تكون مساوية لقيمة ورقتين من فئة خمسمائة ليرة سورية ، وإلى قيمة عشر وحدات من فئة المائة ليرة سورية وإلى قيمة عشرين وحدة نقدية من فئة الخمسين ليرة سورية وهكذا ، يتم التأكد من إحدى صفات النقود ، وهي قابليتها للتجزئة والانقسام والمضاعفة ، مع إمكانية حلول الواحدة محل الأخرى حلولا تاما .

ولا تقتصر هذه المساواة على النوع الواحد من النقود المتداولة (ورقية أم معدنية) ، بل ينسحب ذلك على التحويل والانتقال من نقود إلى أخرى ، ورقية أو معدنية ، ضمن النسبة التي حددتها الدولة في اللوائح والقوانين النافذة ، والتي يجب أن تحافظ عليها حتى تضمن استمرار وجودها والتعامل بها في الاقتصاد القومي .

وتتضمن أهمية هذه الخاصة للنظام النقدي ، عندما يتواجد نوعان من النقود الإلزامية في التداول جنباً إلى جنب ، لكل منهما قيمة نقدية تحددها الدولة وتلتزم بها . وإذا حدث واختلفت القوة الشرائية لأحدهما عن الآخر في السوق ، فإن النوع الذي تنخفض قوته الشرائية يطرد الآخر من التداول . وهو ما يعرف بقانون غريشام ، الذي انتشر عالمياً بتسمية مختصرة مفادها " أن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول " ، معبراً عن الميل البسيكولوجي النفسي الصحيح عبر الزمن ، وبالرغم من وجود هذا التحليل على يد الإغريق ، فإنه ارتدى الطابع العالمي على يد غريشام ، ولكن السؤال المطروح هنا ، أين تذهب النقود الجيدة ؟^(٢)

- إلى الاكتناز .
 - لتسديد المدفوعات الخارجية .
 - العسهر من أجل السك ، والعودة ثانية على شكل نقود رديئة .
- ويلاحظ أن هذا القانون ، سواء أكانت النقود المتداولة نقوداً معدنية ، أم ورقية أو أحدهما ورقية والأخرى معدنية ، مادامت العلاقة القانونية بينهما ، تختلف عن العلاقة التجارية في السوق .

(١) - د. أحمد زهير شامية ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ٤١ - ٤٢ .
(2) R. barre, 1970, économie politique . op., cit., p.328 .

٤- استقرار قيمة وحدة النقود : La stabilité monétaire
من المهام الأساسية للنظام النقدي ، الحفاظ على ثبات واستقرار القوة
الشرائية لوحدة النقود ، والمقصود بالثبات ليس الثبات المطلق ، بل الثبات النسبي
عبر الزمن ، لأن الثبات النقدي ليس هدفاً بذاته ، بل وسيلة لتحقيق النمو والتنمية
لأن القوة الشرائية للوحدة النقدية مرتبطة بالمستوى العام للأسعار وتقلباتها في
الأسواق ، والاضطرابات المسببة من قبل العالم الخارجي ، نتيجة لانفتاح الأسواق
وتحركات رؤوس الأموال ^(١) . وقد أصبحت مقدرة النظام النقدي في الحفاظ على
الاستقرار المنشود تزداد صعوبة يوماً بعد يوم ، لأن الوحدة النقدية تتجسد فيها ما
سبق ، بالإضافة إلى كونها مؤشراً للأسعار ، ومقياساً ومخزناً للقيمة ، وأداة
للمدفوعات الآجلة ، وبالتالي فهي آلية معقدة .

ويرافق النمو عادة ، ارتفاع خفيف في الأسعار ، ومعظم الدول التي تتبع
برامج تنمية تدرك هذا الأمر ، دون تحديد درجة السماح في ارتفاع الأسعار أو
انخفاض القيمة المتوقع .

٥- قابلية تحويل النقود إلى عملات أجنبية :
في هذه الحالة ، نكون أمام سوق لها مزايا خاصة : هذه السوق لا تباع ولا
تشتري فيها السلع والخدمات . بل النقود تبادل مقابل النقود ، والتي لها أسعار تجاه
بعضها . وكلمة تبادل هنا ، تعني تحويل نقد إلى نقد آخر . فإذا كان هناك نقد واحد
دولي فليست هناك مشكلة تبادل .

في القرن التاسع عشر ، كانت جميع العملات قابلة للتحويل إلى ذهب ،
وبالتالي لم تكن هناك مشكلة تبادل . وعندما جرى تحديد النقود قانوناً ، ظهرت
مشكلة معدلات التبادل القانونية ومعدلات التبادل التجارية في الأسواق . وبأية
عملة يجب أن يجري التبادل ؟ وهنا تطرح مشكلة النقد الأجنبي الذي جرى تعريفه
من قبل الباحثين ^(٢) بأنه " كل وثيقة يمكن التعبير عنها بنقد أجنبي ، يمكن نقله
وتحويله بسهولة ويسر ، في اللحظة التي يمكن التعبير عن قيمة نقد بقيمة نقد آخر ،
حيث ستم عملية البيع والشراء " . إذاً ، كل وثيقة معنونة بنقد أجنبي قابلة للتحويل ،
يمكن أن تقوم بهذه الوظيفة .

ويبقى هناك شرط أساسي يرافق عملية التحويل ، هو ثبات قيمة العملة
الوطنية تجاه العملات الأخرى ، وذلك لبيع وشراء السلع والخدمات ، أو للقيام
باستثمارات جديدة ، أو في صورة سندات مالية ، أو لدى قبول المنح والإعانات
الدولية .

(1) M. Rudloff, 1969, économie monétaire nationale et développement, op., cit., P.243.

(2) H. guillon et gérard bramoullé, 1987, La monnaie, op., cit., P.57 .

إن قابلية التحويل هذه ، ترتبط بقدرة وإمكانات الاقتصاد الوطني ، وعلى حالة الميزان التجاري وميزان المدفوعات وتنوعهما ، وتحقيق معدلات النمو المطلوبة ، بالرغم من اختلافها من دولة لأخرى ومن نظام نقدي لآخر .
أما فيما يتعلق بالبلدان النامية (عدا البلدان المنتجة والمصدرة للنفط) ، فإنها قد كفت وعدلت الأمور المذكورة السابقة بما ينسجم وواقعها الاقتصادي والاجتماعي ، والتي تعاني في معظمها ، مما يسمى بأزمة النقد الأجنبي .
٦ - الثقة في وحدة النقود :

الثقة هي أساس التداول النقدي ، فنقود اليوم ، هي عبارة عن علامة أو إشارة بسيطة ليست لها دلالة مادية ، ولا تمثل قيمة ملموسة ، وتحظى بثقتنا ، بالرغم من عدم توفر قيمة ذاتية فيها . وقد اعتاد الناس شيئاً فشيئاً على قبولها ، عبر توالي الأحداث والأجيال ، وتستمر في قبولها بحكم الاعتياد والاستخدام المتكرر ، حيث تلد الثقة من العدوى أو التقليد العفوي ، لطالما أن الجميع يتفقون بالنقود فإننا نقب بها . ويشير أحد الكتاب إلى أننا نقبل النقود ، لأننا نعلم أن الآخرين يقبلون بها أيضاً^(١) . كما أن الثقة يمكن أن تولد من الضرورة ، فالناس كي يعيشوا ، فإنهم اكتسبوا العادات ، وبالنتيجة أجبروا على منح الثقة للنقود .

وهكذا ، فإن الثقة تبقى ظاهرة بسلوكية نفسية ، وحقيقة متميزة تساهم في تفسير القيمة اليوم ، وهي مستمدة من العادات والتقاليد العفوية والضرورية .

من الناحية التاريخية ، تعتبر الثقة منبثقة من المعادن الثمينة التي استخدمت كنقود تحمل قيمة اسمية تساوي تماماً قيمة المحتوى من المعدن الثمين ، ومع استخدام النقود الورقية أصبحت الثقة مستمدة من السلطة النقدية التي أصدرتها ، ومن قوة القانون الذي ألزم الأفراد على استخدامها في التداول ، ولذلك سميت بالنقود القانونية الإلزامية . بالإضافة إلى الثبات النسبي لقيمة النقود بالمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار .

فإذا حدث وتدهورت الأوضاع الاقتصادية والنقدية في دولة ما ، فإن الأسعار سترتفع ارتفاعات تضخمية مستمرة ، معبرة عن تدهور قيمة النقود ، حيث يسرع الأفراد للتخلص من النقود باستبدالها بالسلع التي ترتفع أسعارها نتيجة زيادة الطلب عليها ، فتتخفف قيمة النقود وتتهوّر قوتها الشرائية وتتشكل " ظاهرة الهرب من النقود " ، وعندها يفقد الأفراد ثقتهم بالنقود والنظام النقدي القائم .

تلك كانت أهم الخصائص الأساسية للنظام النقدي ، ورأينا أن تدخل الحكومات والجانب البسيكولوجي النفسي يحتلان حيزاً كبيراً من الخصائص .

(1) Michel Ielart, les fondements actuels de la valeur de la monnaie, op., cit., P.239 .

ثانياً - عناصر النظام النقدي :

انطلاقاً من مكونات النظام النقدي ، يمكننا التعرف على عناصر هذا النظام ، وفقاً لما يلي :

١- النقود المتداولة^(١) : La monnaie en circulation

يقصد بالنقود المتداولة ، كمية النقود المعروضة من جميع الأنواع المعدنية والورقية والمساعدة ، التي تتم تداولها خارج الجهاز المصرفي في فترة زمنية معينة ، أو في تاريخ محدد ، ويضاف إليها نقود الودائع التي تتولى مسؤوليتها المصارف التجارية لتسوية المبادلات والمدفوعات وتسديد الصفقات . ويضيف بعض الاقتصاديين الودائع الآجلة والودائع الحكومية . والبيانات التالية توضح الأسلوب المتبع في فرنسا في ٣١ ك ٢ من كل سنة ، من قبل المجلس الوطني للائتمان^(٢) :

• المبالغ في نهاية الفترة :

- النقود المتداولة .

- النقود المساعدة المتداولة .

• الودائع تحت الطلب :

- المصرف المركزي .

- الجهاز المصرفي .

- الخزينة العامة .

• الودائع لأجل والحسابات الخاصة .

• أشباه النقود .

كما يضيف البعض^(٣) مرادفات الكتلة النقدية المتمثلة في :

• الذهب والنقد الأجنبي (الأصول الخارجية) ، وهو الاحتياطي المدار من

قبل المصرف المركزي لتغطية الالتزامات الخارجية .

• الائتمان الاقتصادي المنتج : ويتضمن الائتمان قصير الأجل لتسهيل

المبيعات والدفع الشهري أو الأسبوعي لأجور اليد العاملة .

• ائتمان الخزينة العامة : ويتضمن السلف المباشرة وخصم السندات

المكفولة .

وهكذا نحصل على ما يسمى "إجمالي السيولة المحلية" ، المتضمنة

المعروض من جميع الفئات والأجزاء والمضاعفات النقدية الوطنية .

(١) - د. أحمد زهير شامية : اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق . ص ٤٣ .

(2) M. Rudloff, 1969, économie monétaire nationale et développement, op., cit., P.88

(3) 1 bid.p.75.

٢- المؤسسات النقدية والائتمانية :

في الاقتصاديات الحديثة ، تتكون من المصرف المركزي ووزارة المالية والمصارف التجارية والمتخصصة ، والتي تتولى قيادتها المصرف المركزي ، الذي يتولى إصدار النقود الورقية ويشرف على إدارتها ، ومراقبة نشاط المصارف التجارية ، التي تقوم بخلق نقود الودائع .

إن المصرف المركزي يتحكم في كمية النقود المعروضة زيادة ونقصاناً ، بما يتناسب مع السياسة الاقتصادية والنقدية المتبعة ، وبما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي .

وتتجه الدول اليوم إلى تطوير المؤسسات النقدية ، وفق ما ينسجم مع التبدلات والتغيرات التي تطرأ على الاقتصاد الوطني والعالمي ، الأمر الذي دفع إلى إحداث مؤسسات تهتم بالاقتصاد النقدي والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والتكيف مع الظروف المالية والاقتصادية والنقدية الدولية .

٣- التشريعات والقوانين والقرارات والتنظيمات :

تهدف التشريعات الناظمة إلى حسن توجيه وترتيب وتنظيم وتحسين كفاءة وإدارة النقود داخل المجتمع ، بما ينسجم مع أهداف السياسة النقدية ، ويضمن تسهيل وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تصبو الدولة إلى تحقيقها . من أجل تحقيق الاستقرار النقدي والمستوى العام للأسعار داخلياً وخارجياً ، ورفع معدلات النمو والتنمية وفق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية .

ويعتبر تطور النظام النقدي اليوم مؤشراً لتطور المجتمعات وتقدمها. ومن المعايير المستخدمة للتمييز بين الأمم المتقدمة وتلك النامية . إضافة إلى المزايا الأخرى التي تحققها الأنظمة النقدية الحديثة لتوفير الجهد والمال والوقت .

ثالثاً - أنواع الأنظمة النقدية :

تتبنى فكرة النظام النقدي ، من بنية القاعدة النقدية . وهكذا جرت العادة على تسمية النظام النقدي باسم القاعدة النقدية ، كقاعدة المعادن المتعددة ، أو قاعدة المعدنين أو قاعدة المعدن الوحيد . وبناءً على ذلك ، يمكننا تقسيم الأنظمة النقدية إلى أنظمة سلعية وأنظمة نقدية ورقية ، وفقاً لما يلي :

١ - الأنظمة النقدية السلعية :

يتفق معظم الاقتصاديين ، على أن الوحدة النقدية الحسابية تجسدت شيئاً فشيئاً في سلعة حقيقية ، أخذت الشكل المعدني مع الزمن . ويدعي أنصار النظرية السلعية ، أن النقود كي تؤذي رسالتها ، يجب أن تتضمن شيئاً ذا قيمة ، كالسلعة مثلاً ، بحيث أن القيمة الذاتية لهذه السلعة تسبق استعملها كوحدة نقدية ، مع نية مبادلتها فيما بعد لتسديد حاجة . وبالرغم من الانتقادات التي وجهت ، لوجهة النظر هذه ، من قبل دعاة النظرية الحكومية التي تدعي ، بأن النقود من صنع الدولة التي تمنحها القيمة عبر تدخلها ^(١) . فإن النظرية السلعية أو المعدنية لا تزال لها أنصار إلى اليوم .

وشي ظل هذه الأنظمة ، تصدر الدولة قانوناً ، تقرر فيه قيمة وحدة النقود (كالليرة السورية أو الدولار الأمريكي) بكمية محددة أو وزن معين من سلعة ما ، أو سلعتين أو أكثر ، شريطة تساوي القوة الشرائية لوحدة النقود المستخدمة في التداول ، مع القوة الشرائية لمعيار القيمة لهذه السلعة أو تلك . ووفقاً لهذه الأنظمة تكون القيمة النقدية للوحدة النقدية (القيمة الاسمية أو القيمة المكتوبة عليها) ، مساوية تماماً لقيمة ما تحتويه الوحدة النقدية من سلعة ما ، متخذة معياراً وقاعدة للنظام .

ومن الأنظمة السلعية التي سيطرت في النهاية ، نظام المعدن الوحيد (الذهب) ^(٢) . كما اتخذت بعض الدول من الذهب والفضة في آن واحد قاعدة معيارية للقيمة . وكل هذا يعني أن تكون النقود المستخدمة في التداول ، مكوّنة من الذهب أو من الفضة ، أو من المعدنين معاً في آن واحد .

(١) د. أحمد الشعلان ، ١٩٦٠ م ، موجز الاقتصاد السياسي ، الجزء الثاني ، مصدر سابق ، ص ٤١ .
(2) H. guillon et Gérard bramoullé , 1987 , la monnaie , op , cit. , P 2 10 .

بدءاً من عام ١٨١٦ م ، تخلت بريطانيا عن نظام القواعد الموازية : يتبنى نظام المعدن الوحيد ، وفق مرسوم اقترن باسم اللورد " ليفرول " ، وهكذا ظهرت الليرة الذهبية بوزن ٧,٣٢ غ / ذهب / صاف . شيئاً من زنة ٥,٣٢ غ / فضة / صافية . مع نسبة تبادل بين الذهب والفضة ١٤,٢٩ غ .

٢- الأنظمة النقدية الورقية :

وتتضمن الأوراق النقدية القانونية والنقود الخطية أو الكتابية ، وترتكز هذه الأنظمة على إعلان الدولة، الذي تحدد بموجبه وحدة النقود المتداولة (جنيه، ليرة ، دينار..... إلخ)، دون أن تقتصر الوحدة النقدية بسلعة من السلع، كالذهب أو الفضة ، أو غيرهما ، محددة القيمة لوحدة النقد، بقوة القانون ، وهنا يعتمد التداول أو الطرح على الإلزام والسيادة اللتين تتمتع بهما الدولة . ولهذا دعيّت بالنقود الإلزامية أو القانونية.

إن التغطية بالذهب أصبحت لا معنى لها ، طالما لا يستطيع حامل الأوراق النقدية تحويلها إلى المعدن الثمين وفق القيمة المحددة لها . حيث أصبحت الأنظمة انتمائية ، أي مرهونة بالثروة الوطنية ، وذلك عندما قام وزير المالية الألماني بطباعة مارك افتراضي ، دون تغطية معدنية ، حيث أصبح النقد الوطني لأول مرة مرهوناً بالمقدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني ، الأمر الذي أدى إلى تغيير النظرة إلى ما كان متبعاً في الماضي . ففي السوق الداخلية تعتمد قيمة الوحدة النقدية على القوة الشرائية الحقيقية من السلع والخدمات في السوق الوطنية ، وخارجياً ، على حالة الميزان التجاري وميزان المدفوعات .

لقد أثبتت تجربة شاخت، أن قيمة النقود تعتمد على مستوى النشاط الاقتصادي الوطني ، وكل قرار يتعلق بالأسعار والدخول يتعلق بقيمة الوحدة النقدية ^(١) .

ولهذا ، ونتيجة عجز الدول عن الوفاء بالتزاماتها ، بقيت قيمة مختلف العملات محددة بأوزان من الذهب ، ترتبط بين بعضها البعض ، دون أن تكون لها معنى في الداخل . وبقي التعامل معتمداً على الثقة .

(1) M. Jellart, 1964, les fondements actuels de la valeur de la monnaie, op. cit., P242 .

المبحث الثاني القواعد النقدية

Les étalons monétaires

يقصد بالنظام الاقتصادي عادة ، مجموعة متناسقة ومتراصة ومتراصة من الآراء والأفكار والقوانين والتشريعات ، تنبثق منها الآليات الاقتصادية . وبطبيعة الحال عندما نتكلم عن النظام النقدي المعدني أو الائتماني ، فإن الأمر يتعلق بمجموعة متناسقة رشيدة ومتراصة تعتمد عليها الآليات النقدية ، والتي منها القواعد النقدية . فيشير البعض إلى أنه " لكل نظام نقدي ، قاعدة نقدية موضوعية ، يتخذها المجتمع أساساً لقياس القيم الاقتصادية ، ويتوقف الاستقرار النقدي والاقتصادي على مدى نجاحها في أداء وظائفها " (١).

والمقصود بتعبير الموضوعية ، أن الاختيار قد تم بالإرادة الحرة ، بالرغم من أن الأمر مفروض بحكم الواقع ، أو بقوة القانون . وفي تعريف آخر مختصر " أن القاعدة النقدية ، تتمثل في الوحدة النقدية التي تمارس مهمات مقياس القيم ومعيير الأسعار " (٢) ، وهنا اكتفى التعريف ، باعتبار النقود كمؤشر ، دون الاهتمام باعتبارها جزءاً من النظام الاقتصادي . وسوف نحلل فيما يلي ، معنى النقود الائتمانية ، أي نقود القاعدة النقدية ، ومفهوم ووظائف وأنواع القواعد النقدية : أولاً - معنى النقود الائتمانية :

في مجال التداول النقدي في بلد ما ، يمكن استخدام عدد غير محدد من النقود ، من ذهبية وفضية وورقية في آن واحد ، حيث حدث هذا الأمر نتيجة كثرة المبادلات الاقتصادية ، واتساع دائرة التعامل النقدي بين الأفراد والمؤسسات .

ونظراً لوقوع خلافات ومنازعات بين المتعاملين حول نوع النقد المستخدم في الإيفاء ، حيث أن هذه الأنواع من النقود لا تمثل موقفاً واحداً في النظام النقدي . الأمر الذي دفع المشرع إلى منح أحد أنواع هذه النقود صفة قانونية متميزة عن الأنواع الأخرى من النقود المتداولة ، مطلقاً عليها النقود الائتمانية . وتمثل الأساس الذي يركز عليه النظام النقدي بمجمله ، وترتبط به جميع النقود المطروحة في التداول .

(١) د. أحمد زهير شامية . اقتصاديات النقود والمصاريف ، مصدر سابق ، ص ٤٧ .
(٢) د. كمال شرف ، د. هاشم أبو عراج ، النقود والمصاريف ، مصدر سابق ، ص ٣٨ .

إن قيام المشرع بمنح أحد أنواع النقود قوة الإبراء القانونية ، لتكسب بها صلاحية القبول المطلق في الإيفاء والقبول بكامل قيمتها الاسمية ، ولتسديد الالتزامات بين الأفراد ، مطلقة عليها تسمية "النقود القانونية " . أي أن هذه الوحدة النقدية ، تتمتع بالقيمة الوفائية غير المحدودة ، من بين الوحدات النقدية الأخرى المتداولة . وهذا لا ينتج عنه الحصول على الصفة القطعية في التداول . فإذا ما أعطى المشرع صفة النقود الإنتهائية للنقود الورقية المتداولة في المجتمع ، ووضع لها نسب تبادل بالسعر الإلزامي ، أصبحت القاعدة "قاعدة نقود ورقية " .

فالقاعدة النقدية ، هي النقود الإنتهائية التي يركز عليها النظام النقدي في بلد ما ، تنصرف بها جميع الأنواع الأخرى من النقود القابلة للصرف . فإذا كانت النقود الإنتهائية معدناً ، كانت القاعدة معدنية ، وإذا كانت ورقية ، تصبح القاعدة ورقية . والقيمة المعيارية لهذه الوحدة النقدية ، تقارن ، وتقاس بها قيم سائر السلع والخدمات في التبادل والنقود المتداولة الأخرى . ويمكن توضيح مفهوم القاعدة النقدية عبر تحليلنا لوظائفها التالية :

ثانياً - وظائف القاعدة النقدية :

تعود فكرة القاعدة النقدية إلى العصر المعدني من الذهب والفضة ، فقد كانت تعني نوع المعدن المتخذ أساساً للنظام النقدي المتبع ، فنقود القاعدة النقدية ، هي وحدة القيمة المعيارية لقياس ومقارنة سائر القيم الاقتصادية للسلع والخدمات في التبادل . فإذا كان معدن الذهب ، هو المعيار المتخذ من قبل المشرع كقاعدة ومقياس للقيمة ، أصبحت قيمة ما تساويه الوحدة النقدية (الليرة أو الدينار أو الجنيه) من معدن الذهب هو المعيار النهائي . أي ارتبطت قيمة الوحدة النقدية بما تحتويه من معدن الذهب . إذ تتطابق في ظل هذه القاعدة القوة الشرائية للنقود مع القوة الشرائية ، لكمية الذهب التي تحتويها الوحدة النقدية .

ولم يتفق الاقتصاديون تماماً ، على مضمون موحد للقاعدة للنقدية ، إلا أنهم اتفقوا على أنها يمكن أن تقوم بما يلي :

- وسيلة لتحديد عرض النقود في الاقتصاد القومي .
- ربط الأنواع المختلفة للنقود المتداولة في بلد ما ببعضها ، وإلزام الأفراد على قبولها .
- تحديد العلاقة بين النقد الوطني في الداخل والنقد الأجنبي .

إن جميع النقود المتداولة في المجتمع ، ترتبط قيمتها الاسمية ، بالقيمة الاسمية لوحدة النقود القانونية ، أي بالقاعدة المعيارية ، وفقاً لعلاقات تبادل ثابتة ، مما يقرتب عليه ارتباط قيمة جميع أنواع النقود المتداولة بالقيمة الاقتصادية للذهب في الاقتصاد القومي . وتتمتع القاعدة النقدية وكفاءتها بأهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار النقدي داخلياً ، وتوفير عوامل الاستقرار في التعامل الخارجي

بين الدول . ففي القرن التاسع عشر ، أتاح ارتباط عملات دول عديدة بالذهب أو الفضة ، القيام بدور إيجابي في تثبيت أسعار الصرف ، الأمر الذي انعكس إيجاباً على الاستثمار الخارجي وعلى التجارة الدولية ، وتقليلاً للمخاطر في هذين النوعين من المعاملات الدولية . ونظراً ، لهذه الأهمية لقواعد النقد ، فإننا سوف نستعرض أنواعها ، بإيجاز فيما يلي :

ثالثاً - أنواع القواعد النقدية : les sortes des étalons de monnaie

هناك سؤالان يطرحان باستمرار : ماذا يعني النقد الوطني ؟
Que vaut la monnaie nationale

وتحت تأثير أية عوامل تتغير قيمة النقود ؟
sous l'action de quels facteurs la valeur de la monnaie se modifie-t-elle?

والإجابات تتغير عبر التاريخ وحسب الأنظمة النقدية المعتمدة من حيث هي أنظمة سلعية ، أو أنظمة انتمائية . وسنقوم بدراسة القواعد النقدية عبر هذين النوعين :

١ - قواعد النقد السلعية :

والتي بموجبها ، يتم ارتباط قيمة وحدة النقد ، بمقدار معين من سلعة ما ، متخذة كمقياس للقيم الاقتصادية . إلا أن قواعد النقد السلعية أصبحت اليوم موضوعاً تاريخياً .

ففي فرنسا ، وخلال الستينات طرحت في التداول ، نقود فضية من فئة ٥ و ١٠ فرنكات ، اعتبرها البعض بمثابة العودة إلى القاعدة المعدنية ، حيث حدث انتعاش للمعدن الثمين مجدداً ، ولكن دون جدوى ، لأن قانون غريشام أخذ يفعل فعله ، ومن ثم اختفت هذه النقود من التداول^(١) . ولا يزال هناك بعض الاقتصاديين من يطالب بالعودة إلى قاعدة الذهب .

إلا أن هذه الأصوات تعتبر صرخة في واد . والهدف من دراستنا لهذه القواعد ، هو فقط لإلقاء الضوء على أسباب التطور التدريجي للأنظمة النقدية وقواعدها ، بغية الاستعانة بها في تحليل بعض الأمور والمشكلات التي تواجه النظام النقدي المعاصر . وفيما يلي تحليل لتلك القواعد النقدية :

أ - القواعد الموازية (عدة قواعد) : les étalons parallèles

ويتضمن استخدام عدة معادن ، كالذهب والفضة والبرونز والنحاس والنيكل ، أو الذهب والفضة والبرونز بشكل خاص ، ففي فرنسا مثلاً ، كان الذهب يمثل لويس Louis ، والفضة الريال Ecu ، والبرونز الفليس le sou وفق التسميات الفرنسية القديمة ، وخاصة في القرنين التاسع عشر والعشرين .

(1) Henri guitton et Gérard bramoullé , 1987, la monnaie , op.cit., P., 204 .

وفي ظل القواعد الموازية ، استخدمت جميع المعادن بصفاتها قاعدة تمثل الوحدة النقدية الأساسية^(١).

إن العيب الأساسي في هذا النموذج ، هو التغير المستمر للقيمة التجارية لكل معدن كأساس . فسعر الريال يمكن ألا ينطبق مع سعر لويس ، لعدم وجود نسبة محددة بين قيم هذه النقود ، وبهذا عودة إلى عيوب المقايضة . أي أن الأسعار يمكن أن تختلف حسب استخدامنا لهذه أو تلك الوحدة النقدية . وبذا لم يتمكن نموذج القواعد الموازية من الاستمرار ، وجرى الانتقال إلى نموذج آخر .

ب- قاعدة المعدنين ، أو المعدن الثنائي : le bi-métalisme or et argent
وهي تلك القاعدة الثنائية التي تتحدد في ظلها قيمة الوحدة النقدية بعلاقة ثابتة ، مع قيمة وزن محدد ، بغير محدد ، من كل من الذهب والفضة في آن واحد ، وهكذا ، فإنه في القرن التاسع عشر ، حددت العلاقة القانونية بين الذهب والفضة بنسبة (١) إلى (١٥,٥) ، أي ١٥,٥ كغ من الفضة تعادل ١ كغ ذهب .

إلا أن هذه القاعدة تعرضت لهزات ، بالرغم مما عرف عن الثبات النقدي المعدني خلال القرن التاسع عشر . فخلال الفترة ١٨٤٨ - ١٨٥١ م ، ونتيجة اكتشاف مناجم كبيرة للذهب في كاليفورنيا وأستراليا ، ازدادت كميته المتداولة ، مما سبب انخفاضاً في أسعاره ، لصالح ارتفاع قيمة النقود الفضية ، الأمر الذي أدى إلى تدخل الدولة وتعديل نسبة التبادل القانونية على حساب الذهب . كما أنه بعد عام ١٨٧٣ م ، اكتشفت مناجم كبيرة للفضة في ناغادا ، فانقلبت الأمور ، وكثرت النقود الفضية في التداول ، حيث تعدلت نسبة التبادل على حساب الفضة وظهرت هكذا آثار قانون غريشام الشهير ، المتضمن قيام النقود الرديئة بطرد النقود الجيدة من الأسواق .

ولكي تكتب لهذه القاعدة النجاح ، فإن على الدولة توفير الشروط التالية :^(٢)

- ١- أن يتمتع المعدنان بترتيبات النقد الرسمي .
- ٢- قيام الدولة بتحديد نسبة تبادلية بين المعدنين .
- ٣- أن يتمتع المعدنان بقوة الإبراء غير المحدودة .
- ٤- أن يخضع المعدنان لنظام السك الحر .
- ٥- توفير حرية استيراد وتصدير المعدنين .

لقد تعرضت القاعدة لصعوبات كبيرة ، أهمها وجود نسبة تبادل قانونية بين المعدنين محددة قانوناً ، ونسبة تجارية محددة بالأسعار التجارية للمعدنين ، مما نتج عن الأمر ، سريان قاعدة الذهب أحياناً ، وقاعدة الفضة حيناً آخر ، وفقاً لمفعول قانون غريشام .

(١) Ibid., P.,205 .

(٢) د . أحمد زهير شامية : اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ٦٢ .

ومن الأمثلة التاريخية ، أنه نتيجة تسرب الفضة ، قررت السلطات النقدية في البلدان المثبعة لقاعدة المعدنين (فرنسا وإيطاليا وبلجيكا وسويسرا ، وفيما بعد الولايات المتحدة ، وكونت ما سمي بالاتحاد اللاتيني في عام ١٨٦٥ م) ، واتفقوا على تحويل النقود الفضية إلى نقد ردي وتخفيض العيار ، وتحديد حرية السك ، وتحديد السعر الإلزامي القانوني ، وتحديد القوة الوفائية للوحدة النقدية الفضية بمبلغ ٥٠ / فرنكاً فضياً^(١) . ولم يمنع هذا الاتحاد من استعمال نقود مساعدة من معادن رخيصة ، مع عدم تمتعها بقوة الإبراء غير المحدودة ، ولا بحرية السك . ونتيجة الاضطرابات والعيوب التي ظهرت خلال تطبيق هذه القاعدة ، توجهت الأنظار نحو القاعدة التي تعتمد على المعدن الواحد .

ج- قاعدة المعدن الواحد : un seul étalon

تتضمن هذه القاعدة ، تبني الذهب أو الفضة ، وكون الفضة قد انخفضت قيمتها بالنسبة إلى الذهب ، فقد سيطرت القاعد المعدنية الوحيدة - الذهب ، وأصبحت القاعدة المتجانسة التي تبعتها مجمل الدول الحديثة تقريباً . ولما كان الذهب معدناً نادراً ، فإن بعض الدول اتخذت من الفضة معدناً رديفاً للنقود المساعدة ، خوفاً من عدم كفاية معدن الذهب .

ولما كانت المعادن بمجملها لا تبدي المرونة الكافية ، فقد جرى التوجه نحو استخدام الورقة النقدية لتحل محل المعدن ، وهذا ما أدى إلى سيطرة المعدن الوحيد - الذهب ، لأن النقود الائتمانية استطاعت تأمين العجز في كمية النقود المطلوبة .

ويقصد بعبارة المعدن الواحد ، تلك القاعدة التي ترتبط بموجبها القيمة الاقتصادية للنقود المتداولة بالقيمة الاقتصادية لمعدن واحد . وحالما اتخذ المعدن قاعدة ، فإنه يتمتع بالقوة الوفائية غير المحدودة وحرية السك والصهر .

ولا يكفي أن تصدر الدولة تشريعاً تحدد بموجبه التكافؤ أو التعادل أو الارتباط بين قيمة وحدة النقود ، وقيمة مقدار أو وزن معين من المعدن ، وتحديد سعر ثابت للمعدن بالوحدة النقدية ، بل يجب أن تضمن وتكفل فعلاً وتطبيقاً ثبات ذلك السعر ، سواء باحتواء النقود المتداولة على ذلك الوزن بالفعل ، أم بضمان الدولة صرف وتحويل مختلف أنواع النقود المتداولة وفقاً للعلاقة القانونية الثابتة بينهما ، والمحددة بحكم التشريع الصادر .

إن حرية السك والصهر تحافظ على المساواة بين القيمة القانونية والقيمة التجارية للمعدن ، الأمر الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي . ولهذا يجب على الدولة

(1) G. Jacoud, 1994, la monnaie dans l'économie ,op.,cit.,p.19 .

القيام بتأمين الحرية الكاملة للأفراد لتحويل ما لديهم من سبائك إلى نقود ، أو العكس ، ووفق الحاجة النقدية السائدة .

لقد كانت الكثير من الدول خلال القرن الثامن عشر ، تتبع قاعدة الفضة ، والتي أشارت إليها الفقرة " ب " من هذا المبحث . واتجهت في معظمها نحو قاعدة الذهب ، بعد اكتشاف العديد من المناجم خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر . وقد تبنت بريطانيا ، قاعدة الذهب ، كأول دولة ، ثم تبعها بعد ذلك دول كثيرة^(١) . وكأمثلة سوف ندرس تجارب كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة ، حيث لكل منها خصوصيتها :

- بريطانيا - المعدن الوحيد (الذهب) : le mono - métallisme - or :
لقد اكتشفت بريطانيا عيوب نظام القواعد الموازية باكراً مما اضطرها إلى اتباع قاعدة الذهب ، وفقاً لما أشرنا إليه سابقاً .

- فرنسا : المعدن الثنائي : le bi-métallisme :
كانت فرنسا ، تتبع نظام القواعد الموازية ، قبل الثورة ، بشكل عفوي ، مع سيولة الفضة ، لأنه المعدن الوحيد الذي كان يتمتع بحرية السك . إلا أنها في عام ١٨٠٣ م ، قاعدة المعدن الثنائي ، بنسبة تبادل بين الذهب والفضة ١٥,٥ غ . وهذه القاعدة نتيجة الاضطرابات التي تعرضت لها ، لصالح قاعدة المعدن الواحد - الذهب . إلا أن الإقرار جاء متأخراً جداً . ففي ٢٥ حزيران ١٩٢٨ م ، صدر قانون باسم "بوانكاريه " ، متضمناً تبني قاعدة الذهب ، مع تحديد الفرنك الفرنسي بوزن ٦,٥٥ غ / ذهب^(٢) .

- الولايات المتحدة : المعدن الوحيد - الذهب le mono-métallisme -or :
كانت الولايات المتحدة مترددة بين اتباع قاعدة الذهب أو قاعدة الفضة ، أو المعدنين ، إلا أنه استقر بها الأمر ، بتبني قاعدة الذهب في عام ١٩٠٠ م . وبالرغم من الاضطرابات التي خلقتها القواعد النقدية المعدنية ، في البلدان الثلاثة أعلاه ، وفي غيرها ، فإن هناك من يأمل بظهورها ثانية ، للقضاء على ما تواجهه القواعد الائتمانية المتبعة حالياً من اضطرابات .

ونظراً للأهمية والظروف التي مرت بها قاعدة - الذهب ، خلال فترة طويلة من الزمن ، يكتفي المحللون بدراستها للتعبير عن القواعد النقدية المعدنية التي سبقت ظهور القواعد النقدية الورقية .

(1) 1 bid,P.,20.

(2) H. guitton et Gérard bramoullé,1987,la monnaie ,op.,cit,P.,212.

لقد تعرضت النظرية النقدية المعدنية لانتقادات عديدة ، منها أن النقود عبارة عن شيء يقبضه المرء مع نية مبادلتها فيما بعد . بينما السلعة عبارة عن شيء يرغب به الإنسان ليسد به حاجته ، ولهذا ليس ضرورياً أن تكون للنقود قيمة ذاتية . كما أن استعمال الذهب كنقود هو الذي يكسبه قيمته التجارية العالية . وأن الدولة بتدخلها تكسب النقود قوة تتيح لها القيام بمهمتها . فقد أعطى قوة التدخل هذه ، للنقود مصنوعة من مادة ذات قيمة ذاتية ، وقد أعطى لمادة لا قيمة ذاتية لها ، فالأمر سيان . ولذا فإننا سوف نكتفي بدراسة قاعدة الذهب ، كنموذج للقاعدة المعدنية (المعدن الواحد) مع ما لها وما عليها ، وفقاً لما يلي :

١- قاعدة الذهب (1) : Étalon-or :

وفق هذه القاعدة تحدد قيمة الوحدة النقدية بقيمة محتوياتها الذاتية . فالوحدة النقدية تساوي ما يساوي المعدن المحتوى فيها . وقد كان المعيار صحيحاً ، بأعين النقد بين من القرن التاسع عشر ، وغير صحيحاً بأعين أصحاب النظرية النقدية الحديثة . التي اعتبرت القيمة الذاتية عبارة عن أسطورة اجتماعية un mythe social للوقائع النقدية .

وفي ظل قاعدة الذهب بشكلها التقليدي ، تدرج أربع مواصفات أساسية مستقلة عن بعضها ، هي :

- أ- تحديد قيمة الوحدة النقدية بثقل وعيار محدد من الذهب .
- ب - تداول حر للقطع الذهبية .
- ج - تغطية ذهبية إلزامية لتداول الائتمان المثبت فوق المعدل الأدنى القانوني .
- د- تسديد المدفوعات الدولية بالذهب .

لقد اختفى اليوم ، التداول الحر للقطع الذهبية في جميع بلدان العالم . أما التغطية الإلزامية لتداول الائتمان المحكوم بكميات الذهب المتوفرة ، فإنها قد اختفت كلياً أو جزئياً ، عدا بعض الإجراءات القانونية في معظم بلدان العالم ، أما فيما يتعلق بتسديد المدفوعات الدولية ، فإن هناك بعض التحويلات ذات الاتجاه الوحيد .

ويبقى ما يتعلق بتحديد الوحدة النقدية بثقل معين وعيار محدد من الذهب . فهو يبقى إجراء غير ضار ، ففي الولايات المتحدة يطبق على الذهب دون أي أثر لصالح الدولار ، أي إعطاء قيمة للذهب دون السماح له بمساواة أو معادلة الدولار ، الذي يتم تحديد قيمته بقوته الشرائية الداخلية . فإذا ما بقي هذا المؤشر ثابتاً ، يبقى

(1) د. أحمد المسمان ، ١٩٦٠م ، موجز الاقتصاد السياسي ، مصدر سابق ، ص ٤٠ . ويستخدم معدن الذهب عادة للغايات الثمانية :- الاستعمال الصناعي يشكل نسبة ٤٠ ٪ من الإنتاج العالمي . ولغايات طبية وللاحتياز واحتياطي مصارف الإصدار ولغايات الزينة ، وصنع الصفايح والخیوط والطلاء لغايات علمية .

الدولار ثابتاً ، وإذا تغير ، تغيرت قيمة الدولار ، وبالتالي تتغير قيمة الذهب ، فيما إذا ارتبطت بالدولار .

وقد لخص البحاث قاعدة الذهب بأنه : "ذلك التنظيم النقدي الذي يحدد فيه المشرع قيمة وحدة النقود بوزن معين و عيار محدد من الذهب ، حيث يتمتع الذهب وحده في ظل هذه القاعدة ، بميزات النقود الانتهازية . ومن ثم ترتبط النقود الرئيسية فيه ارتباطاً وثيقاً بالذهب ، سواء مباشرة أم بطريقة غير مباشرة ، وهي صورة متقدمة من صور قاعدة المعدن الوحيد " (١) .

إن ربط الوحدة النقدية بوزن معين وعيار محدد ، يفرض وجود علاقة بين كمية النقود المتداولة داخل الدولة وكمية الذهب التي في حيازتها ، ويفرض أيضاً وجود علاقة قانونية ثابتة بين الوحدة النقدية الأساسية والوزن المعين والعيار المحدد من الذهب ، بحيث يصبح لوحدة النقود سعر ثابت بالنسبة للذهب . ويرافق ذلك كلمة وجوب توافر الحرية الكاملة لسك الذهب وصهره .

وقد اتخذت قاعدة الذهب صوراً متعددة في التطبيق ، أهمها مايلي :

أ- صورة المسكوكات الذهبية (١٨٢١-١٩١٤ م) : *Étalon en pièces d'or* : وهي قطع ذهبية مسكوكة لاستخدامها كنقود ، ومن الصعب معرفة القطع الأولى التي ظهرت في التاريخ بدقة تامة . ففي الصين يعود استخدامها إلى القرن ١١ ق . م ، وفي حوض المتوسط اعتباراً من القرن ٨ ق . م ، وفي الهند اعتباراً من القرن ٧ ق . م ، وكانت مربعة الشكل (٢) .

وتعتبر المسكوكات المرحلة الثالثة في تطور النقود المعدنية ، بعد نقود الزنة *la pesée* والحسبة *la comptée* ، ونهنا المرحلة الأخيرة التي جسدت الشكل الأساسي للنقود ، عبر تجسيد الدولة التي أصدرتها ، بعد طبع الرسوم المعروفة ، مثل قيصر ولويس و نابوليون إلخ . وظهرت في البداية كشأن خاص ، وعبر الزمن أصبحت شأناً للدولة ، مستمرة إلى بداية الحرب الكونية الأولى ، الأمر الذي حدا بكيينز إلى إطلاق تعبير الهيمنة المطلقة للذهب *la monarchie absolue de l'or* . إلا أن ظروف الحرب أدت إلى تقييد تداول المعدن ، مع ظهور أشكال جديدة للنقود (٣) .

(١) د. أحمد زهير شامية ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ٥٣ .

(2) G.Jacoud, 1994 , la monnaie dans l'économie , op. cit., p.16.

(3) R.Barre, 1970, Économie politique , op. cit., p.329

وفي ظل هذه الصورة يتم تداول المسكوكات الذهبية ، وإلى جانبها أنواع أخرى ، أقل أهمية بطبيعة الحال ، من قطع نقدية معدنية مصنوعة من البرونز أو النحاس أو النيكل أو الفضة ... إلخ ، ومن نقود ورقية قابلة للتحويل إلى ذهب فوراً ، لدى الجهة المصدرة ، مهما كانت كميتها وقيمتها ، وفي الوقت الذي يراه الفرد مناسباً .

إن المسكوكات الذهبية في ظل هذه الصورة ، تعتبر نقوداً انتهائية ، والنقود الأخرى مساعدة واختيارية ، تتحدد قيمتها بالنسبة لوحدة النقود الأساسية ، مع حرية تحويلها إلى نقود ذهبية مسكوكة وفق النسب المقررة قانوناً . وكي تقوم المسكوكات بوظيفتها كاملة يجب توفر عدد من الشروط ، أهمها :

- تحديد وزن وعيار الوحدة النقدية من قبل المشرع .
- توفر حرية ملك وصهر المسكوكات ، أي تحويلها بسهولة ويسر إلى سبائك ذهبية ، وبالعكس ، وعلى أساس سعر التبادل الثابت الذي حددته السلطات النقدية بين المسكوكة والسبيكة ، وذلك للمحافظة على تبادل القيمة الاسمية القانونية للوحدة النقدية مع قيمة ما تحتويه من ذهب ، أي قيمتها التجارية ، إذا بيعت بشكل معدن مستخدم لأغراض غير نقدية .
- إقرار المشرع قابلية تحويل جميع أنواع النقود المتداولة الأخرى ، معدنية أو ورقية إلى نقود ذهبية أو سبائك وبالعكس . وذلك بسعر ثابت محدد وبدون تكاليف ، وتحقيق هذا الشرط التعادل بين قيم النقود المتداولة المختلفة ، وثبات قيمة هذه النقود بالنسبة إلى بعضها البعض الآخر .
- ضمان الدولة لحرية استيراد وتصدير الذهب ، دون قيود ، لضمان تعادل السعرين الداخلي والدولي ، وبحيث لا يزيد عن $\pm 1\%$ ⁽¹⁾ ، بغية استقرار أسعار الصرف لمختلف عملات الدول التي تتبع قاعدة الذهب ، الأمر الذي انعكس إيجاباً في ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية ، وأمنت أسباب استقرارها لفترة طويلة .

ونتيجة للظروف التي خلفتها الحرب الأولى ، وتزايد النشاط الاقتصادي العالمي والقصور النسبي في كميات الذهب المعروضة ، أدت إلى التخلي عن هذه الصورة التي أوقف العمل بها عملياً في بداية الحرب . حيث أصبحت النقود في تطورها وسيلة لتمويل التوسع في النشاط الاقتصادي والتبادل التجاري ، وتمويل العمليات الخارجية والانفاق الحكومي ، وتلبية متطلبات نمو الدخل القومي .

(1) Henri guitten et Gérard bramoullé, 192 *La monnaie , op .cit.,p. 214 .

الأمر الذي دعا بعض الدول إلى استخدام المزيد من النقود الورقية إلى جانب المسكوكات ، مع أن هذا التطور كان بطيئاً وتدرجياً ، اتبعته الدول مضطرة ، مما مهد السبيل للانتقال إلى الصورة الثانية ، وهي صورة السبائك الذهبية .

بـ صورة السبائك الذهبية : l'étalon - or lingot
وهي صورة السبائك القابلة للتحويل ، أي السبائك الذهبية المعيارية Gold Bullion standard ، وهذا يعني أن الأوراق النقدية لم تعد قابلة للتحويل إلى مسكوكات ذهبية بل إلى سبائك ، وتسمى أحياناً بالقاعدة الجماعية ، حيث يجب تحديد كمية معينة كبيرة غالباً لإمكانية مبادلتها بالذهب . وإذا لم يتم تأمين الحد الأدنى ، لا يمكن مبادلتها .

وقد طبقت هذه القاعدة في فرنسا عام ١٩٢٨ م ، ولم تكن من الأدوات المستخدمة يومياً لإتمام الصفقات ، بل تقدم الطلبات إلى المصرف المركزي لتلبية الاحتياجات الخارجية . وعن طريق هذه الآلية أحكم الرباط بين الورقة النقدية ومعدن الذهب ^(١) .

ومع بداية الحرب الثانية عام ١٩٣٩ م ، وتزامناً مع الإجراءات السابقة ، أوقفت جميع الدول إجراء التبادل . ونتيجة إصدار الدول لكميات كبيرة من النقود الورقية لتمويل الحرب ، والدعوة لإنهاء الاستعمار ، وظهور دول كثيرة وحاجتها لمعدن الذهب للأغراض النقدية ، وتزايد الطلب للأغراض الصناعية ، اتجه "تفكير نحو نظام ذهبي بديل .

لقد كان ريكاردو ، أول من أشار إلى إتباع هذا النظام ، عبر استخدام الذهب كغطاء للأوراق النقدية ، التي تصدرها المصارف المركزية ، لتسديد المدفوعات الخارجية ، مع توفر حرية استيراد وتصدير الذهب ، وعدم الخروج عن العلاقة القانونية بين الوحدة النقدية ، ومقدار أو وزن معين من الذهب ، وقيام المصارف المركزية بالاحتفاظ بكمية من السبائك في خزائنها ، تعادل في القيمة نسبة النقر الموجودة في التداول أو بنسبة محدودة منها .

لم يعد للأفراد حرية السك والصهر المعترف بها في ظل المسكوكات الذهبية . وبهذا ظهرت الاختلافات بين صورة المسكوكات الذهبية وصورة السبائك . كما تمتعت هذه القاعدة بالخاصتين التاليتين ^(٢) :

- استمرار ارتباط قيمة الوحدة النقدية ، بوزن معين من الذهب ، وبالتالي تحديد سعر ثابت للنقود الوطنية بهذا المعدن .

(١) Ibid, p.214et 215 .

(٢) د. أحمد زهير شامية : اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ٥٧ .

• استمرار حرية استيراد وتصدير الذهب ، الأمر الذي نتج عنه استمرار بقاء أسعار صرف العملات مستقرة وثابتة ، كما هو الحال في ظل صورة المسكوكات .

ومع ذلك يبقى هناك نوع من التسرب بشكل سبائك ، لاستعماله لأغراض الاكتناز والمضاربة في سوق النقد الأجنبي ، وهي أغراض لا تخدم الصالح العام . الأمر الذي دفع السلطات النقدية والمختصة لإجراء فحص دقيق لطلبات شراء الذهب ، ووضع قيود كمية وكيفية على استخدام الذهب لأغراض المبادلة .

إلا أنه ، بكل الأحوال أدى اتباع صورة السبائك الذهبية إلى التقليل والاقتصاد في استعمال الذهب ، وتركيز الاحتياطات الذهبية لدى المصارف المركزية ، مما سمح بدقة الرقابة على الحركات الدولية للذهب ، والمحافظة على الاستقرار النقدي والاقتصادي .

ج- صورة الصرف بالذهب : Etalon- or devises
وقد عرفت بتسميتها الانكليزية Gold Exchange standard ، وتعتمد على النقد الأجنبي القابل للصرف بالذهب . وهو يتعلق بقابلية التحويل الدولية التي تعتمد على نقود الآخرين .

لقد ظهر هذا النموذج بعد الحرب الأولى ، بعد أن فقدت دول كثيرة احتياطاتها ، وأضحت فقيرة ، وبغية إعادة بناء اقتصادياتها ، تطلب منهم إقامة علاقات اقتصادية دولية جديدة . في وقت سيطرت النقود الموجهة للمبادلات الدولية كالدولار والإسترليني وتحولت إلى نقود احتياطي في الأوساط الدولية ⁽¹⁾ ، والرصيد الذهبي أصبح يخدم كاحتياطي لدعم الإصدار النقدي ، ومحفظة للنقود الأجنبية من أجل إصدار جديد لدولة أخرى . وذلك عبر قيام المصارف المركزية في البلدان غير المالكة للذهب والراغبة في اتباع قاعدة الذهب ، بالاحتفاظ بسندات وأوراق نقدية أجنبية لدول تتبع قاعدة الذهب ، بمثابة غطاء للنقود المصدرة .

فالارتباط غير المباشر يتم عبر قيام الدولة التي تتبع صورة الصرف بالذهب ، بتحديد قيمة وحدة النقود الأساسية فيها ، بوزن معين من الذهب ، كما هي العادة ، وأن ترتبط هذه الوحدة النقدية بوحدة نقدية أخرى تختارها من بين وحدات النقد الأجنبي ، القابل للتحويل إلى ذهب ، وفقاً لسعر صرف ثابت . وأن تحتفظ باحتياطي مناسب من النقد الأجنبي الذي اختارته ، وأن تقبل تحويل نقودها الورقية الوطنية ، إلى هذه النقود الأجنبية ، على أساس سعر الصرف الثابت المحدد بينهما .

(1) Henri guiton et Gérard bramoullé, 1987, la monnaie., op., cit ., p.215 et 216 .

ويمكننا تلخيص أهم خصائص هذه الصورة فيما يلي^(١):

- ١- عدم وجود مسكوكات أو سبائك ذهبية متداولة ، وعدم إمكانية تحويل النقود المتداولة إلى ذهب داخل المجتمع .
 - ٢- قبول السلطات النقدية بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل إلى ذهب بسعر ثابت مع العملة الوطنية .
 - ٣- تغطية الإصدار ، بالنقود والأوراق المالية الأجنبية .
- وهي صورة متسمة بالمرونة ، ومفضلة على الصور الأخرى لقاعدة الذهب ، كونها تتبع قاعدة الذهب بغير الذهب . فالمقصود هو توفر الذهب وتخصيصه لأغراض التجارة الخارجية ، بالرغم من أن المبادلات الخارجية لم تكن تدفع في واقع الأمر بالذهب . بحيث يظل الذهب المقياس الأخير للقيم بالنسبة للمعاملات الخارجية .

وبذا فإن الصورة تؤمن الاقتصاد في الذهب للبلدان الصغيرة الناشئة ، بالإضافة إلى إمكانية توظيف جزء من الاحتياطي النقدي الأجنبي ، في السوق المالية لدولة النقد الأجنبي ، مما يدر عائداً سنوياً للدولة المستثمرة .

أما عيوب هذه الصورة ، فيمكن حصرها فيما يلي :

- ١- خلق نوع من التبعية الاقتصادية للدول الصغيرة تجاه الدول الكبيرة .
- ٢- إمكانية انتقال التقلبات النقدية التي تتعرض لها الدول الكبيرة إلى الدول التي تتبع هذه الصورة .
- ٣- تجعل النقود التابعة تحمل تقلبات ميزان المدفوعات دون النقود الرئيسية .
- ٤- تنقسم بالطابع الدولي دون المحلي ، حيث لم تتمتع الأنظمة النقدية القائمة على أساسها بأي نوع من الاستقلال ، وخضعت طوال فترة العمل بها لظروف الأنظمة النقدية القوية .

إن حركات النقود الأجنبية ، يمكن أن تسبب توسعاً أو تقلصاً في وسائل الدفع ، حسب حالة العلاقات مع الخارج . فعندما تزيد مدفوعات بلد ما إلى الخارج عما يتلقاه البلد من الخارج (العجز الخارجي) ، يجب على المستقرضين الوطنيين الحصول على النقود الأجنبية مقابل النقود الوطنية . وبالعكس عندما يكون دائناً للخارج ، فإنه يتلقى نقوداً أجنبية أو يتلقى الذهب ، وينتج عن ذلك خلق للنقود الوطنية .

لقد قدمت هذه الصورة مثلاً نموذجياً عن الأداء الجيد في المناطق النقدية ، بحيث تحافظ هذه الصورة على علاقة غير مباشرة مع الذهب عبر نقد أجنبي قابل

(١) د. احمد زهير شامية ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ٦٠ .

للتحويل إلى ذهب ، وظهرت هذه الصورة جلية في منطقتي الإسترليني والفرنك الفرنسي .

د- حقوق السحب الخاصة : les droits de tirage spéciaux D.T.S. رغبة من حكام صندوق النقد الدولي في خلق أداة جديدة توفر الثقة نفسها الممنوحة للذهب . فقد انصب اهتمامهم على الدولار القابل للتحويل إلى ذهب والنقود الاحتياطية .

وقد اتجهت تبريراتهم حول دراسة سلسلة زمنية عن الفترة الممتدة من ١٩٤٩ إلى ١٩٦٧ م ، زادت فيها الأرصدة المعدنية الرسمية بمعدل سنوي وسطيًا بنسبة ١% ، بينما ازداد الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة ، وسطيًا بنسبة ٤% ، في السنة والناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة ٦-٧% ، والتبادل التجاري الدولي بنسبة ٧% ، وبالاتحاد عن الحلول المقترحة المتعلقة برفع سعر الذهب ، اقترحوا خلق آلية أو أداة تحل محل الذهب ، بالإضافة إلى استخدامهما كوسيط في المبادلات الدولية ^(١) .

لقد شكلت مجموعة باسم مجموعة العشرة (le groupe des dix) ، منبثقة عن البلدان الصناعية المتقدمة الأكثر أهمية . حيث قدمت المجموعة اقتراحات ، قبلها مجلس حكام الصندوق في الدورة المنعقدة في ريودي جانيرو عام ١٩٦٧ م ، ثم استوكمهوا لم ١٩٦٨ ، معلنا البيان الختامي في ٢٩ تموز ١٩٦٩ م ^(٢) :

أنه يمكن لحقوق السحب الخاصة أن تحل محل حصة المساهم من الذهب في الاحتياطيات الدولية لدى صندوق النقد الدولي . وأول حق استخدم جرى تشكيله من سلة لـ ١٦ عملة . وبغية التبسيط ، تقرر الاكتفاء بسلة من ٥ عملات في عام ١٩٨١ م ، مع تثقيل قيمة الصادرات . وبالإضافة إلى كون D.T.S. قاعدة فإنها تقوم بوظيفة وحدة نقدية حسابية ومخزن للقيمة ، وأخيراً وسيطاً في المبادلات ^(٣) .

إن المبادلات بين المصارف المركزية تمر بحسابات خاصة لدى الصندوق . ويأمل الاقتصاديون بأن يجدوا تلك السلعة الثمينة التي أسماها البعض بالذهب - الورقي l'or - papier الذي يمكن أن يخلق الاستقرار النقدي ، ويشكل جزءاً من احتياطي البلد ، ويلبي احتياجات السيولة الدولية ، ويوفر في استخدام الذهب على المستوى العالمي ^(٤) .

(1) Jean Marchal et Huguette Durand , 1969, Monnaie, et Crédit , op., cit., p. 127.

(2) Ibid . p. 128 et 129.

(3) Henri Guittou et Gérard Bramoullé, 1987, la monnaie , op., cit., p. 725 et 726.

(4) R. Barre, 1970, Économie politique , op., cit., p. 718.

هـ- النظام ذو التحويل الحر دون قاعدة دولية :

حدثت هذه الواقعة تاريخياً خلال الفترة ١٩٣١-١٩٣٩ ، بعد التخلي عن قاعدة الذهب من قبل معظم دول العالم الرئيسية في عام ١٩٣١ . ويتم تحديد سعر الصرف تحت تأثير العوامل الكمية والكيفية . والعوامل الكمية للعرض والطلب على النقد الأجنبي تحكمها حالة ميزان المدفوعات . وتتدخل العوامل الكيفية والنفسية أحياناً ، للتأثير على التغيرات في أسعار الصرف ودرجة الثقة بالعملة الوطنية ، والتوقعات حول مستقبل النقد ، والتجربة الفرنسية خلال ١٩٢٤-١٩٢٨ م ، توضح حالة الثقة بالنقد الوطني ، والتغيرات في سعر الصرف لنقاط دخول وخروج الذهب من وإلى فرنسا .

و- قاعدة - الدولار : L'étalon - Dollar

نتيجة تدهور ميزان المدفوعات الأمريكي ، وكي تحافظ على مخزونها من الذهب ، أصدر الرئيس نيكسون قراراً في آب ١٩٧١ م ، يقضي بوقف تحويل الدولار إلى ذهب . بحيث أصبح السعر الرسمي ٣٥ دولاراً أمريكياً للأونصة الواحدة سعراً وهمياً^(٢) .

وبالرغم من هذا القرار الأحادي الجانب ، فإن الدولار بقي محافظاً على مكانته كعملة احتياطية دولية .

و يستنتج مما سبق ، كيف أن قواعد النقد السلعية ، وأهمها قاعدة الذهب ، احتلت مكان الصدارة عبر التاريخ ، وكيف حلمت بعض الدول ، فيما بعد الحرب العالمية الأولى بالعودة إليها للمزايا التي كانوا يعتقدون أنها تتوفر فيها بالقياس لأية قاعدة أخرى بما يحقق مصالحهم الخاصة ، وسوف ندرس فيما يلي مزايا وعيوب هذه القاعدة تباعاً :

٢- مزايا وعيوب قاعدة الذهب :

١- مزايا قاعدة الذهب :

أ- ثبات القوة الشرائية للنقود :

يعتقد بعض الاقتصاديين^(١) ، أن كفاءة القاعدة النقدية تتمثل في تحقيق درجة معقولة من الثبات في القوة الشرائية للوحدة النقدية . وهذا الثبات أمر نسبي ، وليس مطلقاً ، كي تؤدي وظيفتها مقياساً للقيم الاقتصادية وأداة للمدفوعات الآجلة ، متفادية بذلك التقلبات التي تتعرض لها القوة الشرائية للنقود ، وما تؤدي إليه من اختلال في التعامل ، وما يترتب عليها من إجحاف بحقوق المدينين أو الدائنين حسب الحال .

(2) H.Guitton et G.bramoullé, 1987, la monnaie ,op.,cit ,p.600.

(١) د. احمد زهير شامية ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ٦٣ .

وفي ظل الصيغة التقليدية لقاعدة الذهب ، يتم تحديد الوحدة النقدية بنقل محدد من الذهب وتداول حر للقطع الذهبية ، وتغطية إلزامية بالذهب للتداول الائتماني المثبت فوق المعدل الأدنى القانوني ، بالإضافة إلى تسديد المدفوعات الدولية بهذا المعدن . وفي عالم اليوم اختفى التداول الحر ، وبقيت التغطية الجزئية خاضعة لبعض الإجراءات القانونية ، في بعض دول العالم فقط .

أما المدفوعات الدولية فقد بقيت منها بعض التحويلات ذات الاتجاه الواحد ، وبقي من هذه القاعدة قيامها بتحديد قيمة الوحدة النقدية .

إلا أنه لا يزال هناك أنصار لهذه القاعدة التي هي رهن بكمية الذهب المرتبطة بإنتاجه وعرضه في السوق . وطالما أن الإنتاج والعرض محدودان ، فإن التقلبات لن تكون عنيفة ، الأمر الذي أدى وسيؤدي إلى استقرار مستوى الأسعار ، ويحقق للقوة الشرائية درجة معقولة من الثبات النسبي . وسنرى لاحقاً أن هذا الأمر غير دقيق ، وأن قيمة النقود مرهونة بالمقدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني ، لأنها ترتبطة بالقوة الشرائية الحقيقية من السلع والخدمات وعلى حالة الميزان التجاري وميزان المدفوعات .

ب- الثقة بالنقود :

كان هناك سؤال يطرح نفسه باستمرار ؟ هل النقود ساءة أم معتقدة ؟ ولطالما أن النقود عبارة عن إشارة أو علامة ، فإنها تتطلب الثقة بها . ولما كان المعتقد يعتبر أكثر تطوراً من المصادة ، فإنها (أي المادة) قد سبقت المصادة ، ومع استطور حلت الثقة محل المادة (2) .

وفي تصور آخر ، أن النقود يجب أن تكون قابلة للصرف إلى ذهب ، أي ذات قيمة ذاتية ، تتمتع بالقبول العام في التداول وتحقق الاستقرار في الداخل والخارج . وهذا التصور مصدره النظرية المعدنية ، فالدولة إذا كان من واجبه ، ولها الحق في مراقبة إصدار وتداول النقود لتضمن قيمتها الإسمية ، فإن الثقة الجماعية تمنح النقود قيمتها الحقيقية الصحيحة .

إلا أن نقود اليوم فقدت محتواها المعدني وأصبحت الأنظمة اسمية ، ومتعلقة بالثروة الوطنية وبمؤشر الأسعار ، فارتفاع الأسعار يعني انخفاض قيمة الوحدة النقدية والعكس صحيح (1) .

ج - تلقائية إدارة النقود :

(2) F. Guillon et C. Bramoullé, 1987, la monnaie, op., cit., p.20.

(1) M. Jéart, 1994, les fondements actuels de la valeur de la monnaie, op., cit., p 243

وفقاً لألية قاعدة الذهب ، تتمتع النقود بالقوة الوفائية غير المحدودة ، وحرية السك المتضمنة أحقية الأفراد القيام بسك السبائك التي بحوزتها ، والمساواة التامة بين قيمة المعدن كنفد وقيمته كسبيكة . وأن الارتفاع في قيمة الذهب من حيث هي نقود ، يؤدي ألياً إلى حمل الناس للسبائك إلى مركز الإصدار وتحويلها إلى نقود ذهبية ، والعكس صحيح . كما أن شرطي القيمة وحرية السك ضروريان لتحقيق التعادل بين السعرين التجاري والقانوني للمعدن .

وبهذا فإن أنصار هذه القاعدة ، يرون في الألية الذاتية أو التلقائية ، في إدارة النقود ، تخفيفاً للعبء على السلطات النقدية في التدخل المستمر في إدارة الإصدار النقدي ، لأن القاعدة تنظم نفسها بنفسها ، وتجنبها اتباع سياسات نقدية خاطئة . كما تمنع الحكومات من العبث بالقوة الشرائية للنقود ، ومطالبتهم للخزينة العامة تزويدهم بالأموال بما يتجاوز حدود كمية النقود المتداولة والمقررة .

إن زيادة كمية النقود وفق سياسة الدين العام ، أصبحت اليوم إحدى الأشكال الرئيسية المستخدمة للتدخل في الحياة الاقتصادية ، وأصبحت خدمات الدين العام تؤثر في توزيع وتحويل الثروة من مجموعة لأخرى . إلا أن هذا التحليل مثالي إلى حد ما ، لأن السلطة بما تتمتع بها من هيمنة ، يمكن أن تمنح للقطع المعدنية قيمة إسمية أعلى من قيمتها الذاتية ، فالنقود المساعدة المخصصة لإتمام الصفقات الصغيرة ، خير مثال على ذلك . وأن القاعدة المعدنية ، ضمن نظام نقدي مختلط ، رافقتها دائماً تدخلات إدارية في الأوقات المستعصية لتقويم الأمر وتصحيح الخلل ، ففي نهاية الحرب الأولى فقدت القاعدة كل ما لديها من تلقائية .

د- تثبيت أسعار الصرف :

خلال الفترة ١٨٧٠ - ١٩١٤ م اعتبر نظام قاعدة الذهب ، نظام ثبات المبادلات ، نتيجة لاتباعها ترتيبات تنظيمية دقيقة ، مما دعا معظم دول العالم لاتباعها . وقد تعطلت القاعدة نتيجة الحرب الأولى ، واكتفي باتباع قاعدة السبائك ضمن إصدار مصرف الإصدار .

وفي عام ١٩٣١ م تخلت بريطانيا عن تلبية طلبات الذهب ، تبعها بلدان أخرى . وفي آذار ١٩٣٣ م ، منع الرئيس روزفلت تصدير الذهب ، وأمر بقطع الصلة بين الدولار والذهب (١) .

إن ثبات سعر الصرف أهمية كبيرة في تسوية المدفوعات النقدية بين الدول في حال انضمامها إلى قاعدة ذات أسس ثابتة وواضحة . وقد لعب الذهب دوراً

(1) H. Guitton et G. Bramoullé .1987, la monnaie ,op., cit ., 670et 671.

فاعلاً ، مع ما رافقه من مرونة للجهاز المصرفي . فهو لكونه سلعة نادرة ومحدودة الإنتاج ، لم يكن ممكناً أن يحدث تغييرات كبيرة تحل بالتوازن .
يضاف إلى ما سبق ، أن الذهب قد لعب دوراً نفسياً ، لأنه كسلعة نادرة لم يستطع أن يتجاوز التغيرات الخطرة في الأسعار .
٢ - عيوب قاعدة الذهب :

لقد تعرضت هذه القاعدة لانتقادات عديدة ، يمكن أن نجملها فيما يلي :
أ- إن استعمال الذهب كنقد ، هو الذي يكسبه قيمته التجارية العالية ، وبهذا ليس من الضروري أن يكون للنقد قيمة ذاتية .
ب- إن الذهب الموجود في العالم ، كمياته محدودة ، واستعمالاته تزداد يوماً بعد يوم ، فالنشاط الاقتصادي في تزايد مستمر ، ويحتاج لكميات كبيرة غير متوفرة في الحياة العملية ، وعند حلول النقود الورقية محله مع قابلية التحويل ، تصبح آلية هذا المعدن خاضعة للشك ، وفق النموذج المستخدم من قبل والراس Walras والمطبق على نقد معدني واحد (٢) .

ج- لا يزال معدن الذهب يستخدم كمرجع ، إلا أن القاعدة لم تعد لها وجود .
د - في مجال استخدامات صندوق النقد الدولي le fonds Monétaire International F.M.I لم يعد الذهب مستخدماً ، حيث توقفت الصلاحيات الممنوحة للصندوق فيما يتعلق بقبول الذهب (٣) .

هـ - نتيجة تعرض بلدان العالم لأزمة الكساد الكبير ١٩٢٩ - ١٩٣٣ م ، اتجهت معظمها إلى التوسع في الاستثمار لتنشيط الوضع الاقتصادي ، متوسعة في إصدار النقود ، دون مقابلة في زيادة الاحتياطيات من الذهب بقدر كافٍ ومناسب ، كغطاء للنقود المتداولة ، مما اعتبر خروجاً عن تعليمات وشروط القاعدة . الأمر الذي دفع المصارف المركزية إلى التشكيك في سلامة السياسات التي تتبعها ، دافعة إلى ظهور سياسات جديدة حرة في التفكير ، واختيار البرامج التي تكفل لها تحقيق التشغيل الكامل والاستقرار الاقتصادي بعيداً عن حالة ميزان المدفوعات .

و- يتطلب نجاح أية قاعدة نقدية دولية ، وجود مركز واحد يوجه ويدير هذه القاعدة ، حيث تمثلت تاريخياً في مدينة لندن ، وكان من صالحها أن تعمل على ثبات واستقرار هذه القاعدة ، وتتفادى الخسائر الناجمة عن توقف التجارة الخارجية وانتهاء وحدة النقود .

وتغير هذا الترتيب فيما بعد الحرب الأولى ، نتيجة ضعف مركز لندن في ميدان الإقراض الدولي ، وتحول بريطانيا من دولة دائنة إلى مدينة ، واحتلت الولايات المتحدة مركز بريطانيا ، بالإضافة إلى تقوية مركز فرنسا كدولة

(2) G.Jacoud, la monnaie dans l'économie, op., cit., p.20.

(3) H. guitton, et G. bramoullé, 1987, la monnaie, op.cit., p.723

مقرضة ، وأصبحتا تنافسان بريطانيا ليس في مجال رأس المال طويل الأجل ، بل في مجال رأس المال قصير الأجل .

وانهار بذلك ركن أساسي من أركان قاعدة الذهب المتمثل في وجود مركز رئيسي يوجه ويدير هذه القاعدة . ونتيجة تواضع الاحتياطات من الذهب لدى بريطانيا وألمانيا وبلدان أوروبا الشرقية ، الأمر الذي دفعهم إلى اتخاذ إجراءات لوضع القيود على خروج ودخول الذهب منها وإليها ، وانهار بذلك ركن آخر من أركان قاعدة الذهب المتمثل في حرية استيراد وتصدير الذهب دون قيود .

ز - إقامة الحواجز الجمركية أمام الواردات الأجنبية من قبل الولايات المتحدة وفرنسا وانكلترا ، وفرض القيود الضريبية بهدف حماية تجارتها الخارجية وتحسين أوضاعها الاقتصادية الداخلية ، وانعكس هذا الأمر على أسعار صرف عملات مختلف الدول ، وانهار بذلك ركن آخر من أركان قاعدة الذهب المتمثلة في العلاقات الثابتة بين قيمة النقد الوطني ، وقيمة الذهب المتمثل في الوحدة النقدية محلياً ودولياً .

ح - إن الضعف في مرونة الأسعار أدى إلى انخفاض الأسعار ، وأصبحت نقابات العمال القوية في المجتمع الرأسمالي ، تقاوم تخفيض الأجور عن الحد الأدنى المعلوم ، وأصاب الملل أرباب العمل من المنافسة الحادة . فتكونت نتيجتها الاتحادات والاحتكارات ، وظهر الاتجاه العالمي المناهض بتثبيت الأسعار والدخول ، وهو أمر يتعارض مع قاعدة الذهب ، المعتمدة على تعديل الأسعار عن طريق حركات الأسعار لتصحيح العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات . لقد أدى كل هذا إلى المناداة باتخاذ سياسات نقدية وطنية تهدف إلى السيطرة على كمية النقود في الداخل ، والمحافظة على مستويات عالية من التشغيل والدخل القومي ، أي تفضيل التوازن الداخلي على التوازن الخارجي ، وهذا يعني ببساطة الخروج عن متطلبات قاعدة الذهب .

و خلاصة القول ، فإن التطورات الاقتصادية والسياسية قد أبعدت العمل على الانصياع لأركان قاعدة الذهب ، فخرجت معظم الدول عن هذه القاعدة دولة بعد أخرى ، وكان آخرها الولايات المتحدة في آب ١٩٧١ م .

٢ - قاعدة النقود الورقية :

تعتبر الورقة المصرفية ظاهرة قديمة جداً ، فالمصريون الرومان كانوا يصدرون وصولات استلام ، تمثل قيمة الوديعة المودعة في صناديقهم ، قابلة للتداول من يد لأخرى . وفي العصور الوسطى مارس المصرفيون الإيطاليون والهولنديون وصاغة لندن السلوك نفسه .

لقد كانت هذه الودائع دون فوائد ، بل وتدفع عنها رسوم حراسة وتأمين للمستلم . ولم تكن هذه الوصولات تشكل نقوداً حقيقية ، فالمعدن لوحدهم كان يشكل نقداً . وفي عام ١٦٠٩ م ظهرت مبادرة من قبل مصرف امستردام بمبادلة المعادن المختلفة بوصولات قابلة للتداول . الأمر الذي كان بداية لظهور تداول النقود المصرفية ^(١) .

وفي البداية تمثلت في الورقة القابلة للتحويل إلى قطع معدنية معيارية ، ومتوقفة في بداية الحرب الأولى ، نتيجة توقف الأنظمة النقدية ذات القواعد المعدنية . حيث ظهرت الأنظمة الجديدة ذات السعر الإلزامي ، والمتمتع بقوة الوفاء غير المحدودة ، والتي يمكن أن تكون ورقة دولة صادرة مباشرة عن الحكومة . ولا تعتمد الأوراق المصدرة على مبادئ الإصدار نفسها ^(٢) .

وتعرف قاعدة النقود الورقية القانونية ، بأنها تلك القاعدة التي لا تعرف فيها وحدة التحاسب النقدية بالنسبة إلى سلعة معينة ، بل تعرف بنفسها ، وبالتالي لا يصبح النقد الانتهائي سلعة ذات قيمة تجارية ، وأصبحت نقود الودائع ، نقوداً اختيارية متداولة ^(٣) .

وفي ظل هذه القاعدة انفصلت العلاقة بين وحدة النقود الورقية وما كانت تساويها من ذهب . ولم يعد التغير في حجم ما تحتفظ به السلطات النقدية من احتياطي الذهب ، يحدد التغيرات في كمية النقود الورقية المصدرة ، واقتصر دوره في الوقت الحاضر على كونه مستودعاً للقيمة ووسيلة دفع دولية ، ونبحت فيما يلي مزايا وعيوب القاعدة النقدية الورقية على غرار ما فعلناه في قاعدة الذهب :

- ١- مزايا قاعدة النقود الورقية : تتمثل مزايا قاعدة النقود الورقية ، فيما يلي :
 - يتمتع الإصدار النقدي وعرضه وحجم وسائل الدفع ، بمرونة أكبر عما هو الحال في ظل قاعدة الذهب المحكومة بندرة المعدن الثمين .
 - يمكن استخدام إدارة النقود المتداولة لخدمة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، وبذلك تظهر مرونة التدخل في الشؤون النقدية .
 - تسمح بتحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي ولا تعطي الأفضلية للتوازن الخارجي ، كما هو الحال في ظل قاعدة الذهب .
 - تتميز هذه القاعدة بالرقى ، والاستخدام الأمثل للمقدرة الذهنية للإنسان بدلاً من التوجيه الآلي ، وفق كمية المعدن الثمين التي تمتلكها الدولة .
 - وجود أشباه النقود التي تؤثر في الطلب الكلي على السلع والخدمات : الأمر الذي كان مفقوداً في قاعدة الذهب .

(1) J. Marchal et Huguette Durand, 1969, monnaie et crédit , op., cit., p.143

(2) R. Barre, 1970, Economie politique , op.cit., p.331 .

(٣) د . أحمد زهير شامية ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص . ٧١-٧٢ .

- عدم التقيد بالتغطية الذهبية في حال الأزمات والحروب ، ففي الأول من أيلول ١٩٣٩ م ، ألغي التزام مصرف فرنسا باحترام نسبة الحد الأدنى للتغطية والمحددة بـ ٣٥ % ^(١) ، مما أفسح المجال لسيطرة القاعدة الورقية .

٢- عيوب قاعدة النقود الورقية :

أظهرت هذه القاعدة السلبات التالية :

- خطر انتشار الفوضى في المعاملات المالية الدولية ، فالنقود المحلية لا تكفل تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف ، كما كان الوضع في ظل قاعدة الذهب ، فقاعدة النقود الورقية لا تقدم مقياساً قيمياً دولياً كالذهب ، وبالتالي لا تحقق الاستقرار في المعاملات الدولية ^(٢) .

لقد أثبتت الوقائع الاقتصادية صحة مثل هذا التحليل ، لبقاء الذهب وسيلة لتسديد المدفوعات الدولية ، بالإضافة إلى وظيفته كمخزن للقيمة .

- عدم تقيد الحكومات بكمية النقود المصدرة ، كما كان الحال في ظل قاعدة الذهب ، التي اعتمدت نظام ثبات المبادلات ، نتيجة لإخضاعها لقواعد استراتيجية دقيقة ، بالرغم من تعطيل هذه الآلية خلال فترات الأزمات والحروب . مما كان السبب في ضعف الاسترليني كنقد دولي ، حيث كانت لندن ، هي المركز المالي والتجاري للنظام النقدي العالمي ، نتيجة ظهور قوى اقتصادية جديدة كالولايات المتحدة واليابان وكندا ، وظهور الأفكار المتعلقة بتحقيق السياسات الاقتصادية غير النقدية ^(٣) .

- نتيجة تبني الدول سياسات تنمية طموحة ، وطرح البلدان النامية استثمارات تفوق إمكاناتها ، أدى إلى اضطراب في قاعدة النقود الورقية ، وتناوب في الثبات النقدي والركود الذي أدى في بعض الأحيان إلى عرقلة التنمية . وبهذا فقد أدركت هذه الدول أن الثبات النقدي ليس غاية ، بل هو وسيلة لتسهيل النمو والتنمية ^(٤) .

نخلص مما سبق إلى نتيجة مفادها ، أن قاعدة النقود الورقية ، تتسم بالمرونة وتسمح بالإفراط في إصدار النقود ، الأمر الذي يتطلب من السلطات النقدية الرشد وحسن الإدارة في كمية النقود المتداولة .

٣- أوجه الاختلاف بين قاعدة النقود الورقية وقاعدة الذهب :

تختلف قاعدة النقود الورقية عن قاعدة الذهب ، في الأمور الرئيسية التالية :

(1) J. Marchal et H. Durand , 1969 , Monnaie et crédit , op., cit ., p.157.

(2) H. Guitton et G. Bramoullé. 1987, cit ., pp., 670 - 673.

(3) M. Jéart , 1964 , les fondements actuels de la monnaie , op., cit., p.243.

(٤) د. أحمد زهير شامية ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ٧٢ - ٧٤ .

أ- انفصال القيمة النقدية عن القيمة الاقتصادية لأية سلعة مادية ، ولهذا ليس للنقود الورقية الإلزامية قيمة في ذاتها . وهي بهذا تعبر عن الحكمة الشائعة بأن الدول تخلق النقود وأن المجتمعات تمنحها القيمة .

ب- اعتبار النقود مقياساً للقيمة في الاقتصاد الداخلي ، وهذا يتوقف على درجة الثقة في السلطة التي أصدرتها .

ج - طالما أن النقود تتمتع بقوة الإبراء غير المحدودة ، فإن النظرة إلى النقود الورقية ، كمقياس مجرد للقيمة تقتصر على النطاق المحلي ، وليس له طابع دولي .

د- يتحدد سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب ، عند مستوى ثابت ، على أساس كمية المعدن المحتواة ، بينما سعر الصرف في ظل قاعدة النقود الورقية يتحدد بالعوامل التي تحكم العرض والطلب على وحدة النقود الوطنية في أسواق الصرف الحرة .

هـ - تتم التسويات الدولية المتعددة الأطراف بعقد اتفاقيات بين حكومات الدول المعنية في ظل القاعدة الورقية .

و- لا تتطلب القاعدة الورقية ، أية احتياطات معدنية لدى مصارف الإصدار ، ومع ذلك تطلب بعض الهيئات كصندوق النقد الدولي ، الاحتفاظ بقدر من الذهب ، كإجراء احتياطي للحد من كمية النقود المصدرة ، أو يمكن استخدامه لسد عجز قد يصيب ميزان المدفوعات .

ز- في ظل القاعدة الورقية ، يصبح النقد الانتهائي أو الأساسي نقداً مداراً ، تتولى السلطات النقدية كالمصرف المركزي أو الخزينة العامة أو الجهتين معاً على الغالب ، مسؤولية تحديد معدل تغييره .

ولهذا تسمى أحياناً بقاعدة النقود المدارة ، والتي تبتغي تحقيق الأهداف الاقتصادية ، وربط التغير في حجم النقود المتداولة بالنشاط الاقتصادي والأغراض التي تسعى إلى تحقيقها السياسة النقدية .

إن الورقة النقدية ، والحساب المصرفي ، دخلتا الحياة الاقتصادية شيئاً فشيئاً ، حتى اعتاد الناس عليهما ، إلى أن أصبحت في بداية القرن العشرين ، النقود الوحيدة المستخدمة : فالنقود المبنية على الثقة حلت محل النقود السلعية ، وهكذا فإن تاريخ النقود هو تاريخ كل الإنسانية . ولطالما الأفراد يثقون بالورقة النقدية المصرفية ، فإنها أصبحت ذات قيمة حقيقية ، يقبلون باستخدامها في علاقاتهم اليومية لقناعته بقيمتها ، والتي تشكل حقيقة سيكولوجية نفسية .

والوقائع التاريخية النقدية تشهد على ما أشرنا إليه أعلاه ، ففي بريطانيا التي تبنت المعدن الوحيد ، يعود تاريخها في الإصدار النقدي المصرفي إلى عام

١٦٦٨ م، حيث صدرت حينها كنقود تمثيلية ليست لها قيمة ذاتية la valeur
intrinsèque. وفي عام ١٦٩٤ تأسس مصرف بريطانيا ، وفي نهاية القرن الثامن
عشر كان معظم المدفوعات في لندن يتم بالنقد الورقي . وسنرى عبر الفصل
الآتي كيف تكونت قيمة الوحدة النقدية بالتزامن مع التطور الاقتصادي .

الفصل الثالث قيمة النقود وتقلباتها

La valeur de la monnaie et leur perturbation المبحث الأول قيمة النقود

• ماذا تعني قيمة النقود :

لم يتفق الاقتصاديون حول مضمون قيمة النقود . إلا أنهم تجاوزوا الخلافات فيما بينهم ، باعتبار النقود حيادية ، وأن الأسعار هي التعبير النقدي عن القيمة التبادلية .

ومن الاقتصاديين من اعتبر النقود ، وحدة قياس للقيمة ، ليس باعتبارها حقيقة ، بل باعتبارها فعلاً واقعاً *un fait* ، كونها أداة مقيضة تجارية بمفهوم التبادل ، ومخزن للقيمة بمفهوم السيولة ⁽¹⁾ .

وإذا كانت الدولة لها الحق ومن واجبها ، إصدار ومراقبة النقود لتضمن قيمتها الاسمية ، فإن الثقة الجماعية تمنح النقود قيمتها الحقيقية الصحيحة ، بل وتحول قيمتها الاحتمالية إلى قيمة حقيقية .

وخلال سيطرة المدرسة التجارية "الميركانتيلية" في القرن السادس عشر ، اعتبرت قيمة النقود الأساس المعنوي لقبوله في التداول : (الذهب والفضة ذات حجوم صغيرة ، وبهاء لا مثيل له ، وسهل النقل وقابلة للتجزئة والطبع دون هدر ، وسهلة الحفظ وذات ديمومة لانهاية) ⁽²⁾ .

وهناك من يعتبر أن قيمة الوحدة النقدية ، مشتقة من قوة الدولة المصدرة لها ، وأن تدخلها ، إنما هو متشبه بالقيمة ، وأن الناس لا يتعاملون بالنقود إلا في حدود رضا الدولة الذي يتجلى في التعامل القانوني . وهذه النظرية المعروفة بالحكومية ، ترى أن النقود هي أداة دفع ووفاء ، مكتسبة هذه الصفات نتيجة دعم الدولة لها . ويمكن أن تمنح الدولة هذه القوة لمادة ذات قيمة ذاتية ، كما يمكن أن تمنحها لمادة لا قيمة ذاتية لها ، كقطعة ورق ، تكتسب القوة نتيجة تدخل الدولة .

M. Jéart, 1964, les fondements actuels de la valeur de la monnaie, op., cit.,

0.

(2) R.Barre, 1970, Économie politique, op., cit., p.326.

وقد يراد بقيمة النقود ، نسبة ميادلتها بالنقود الأجنبية ، أي نسبة تبادل النقود الوطنية بالنقود الأجنبية ، الأمر المعروف بـ "سعر الصرف" ^(١).

إلا أن نظرية كمية النقود ، تخضع قيمة النقود لفكرة الندرة ، التي تعني أن كل شيء نادر هو غال ، فالنقود يمكن أن تخضع لتأثير الكمية على القيمة . وتعني أيضاً أن النقود إذا زادت كميته ، تفقد قيمتها ، أي أن زيادة عرض النقود تخفض من قيمتها . وهنا نجد بداية فكرة العلاقة بين العرض والسعر ، فإذا لم يتغير الطلب على النقود ، فإن الاتجاه هو نحو انخفاض سعر النقود ، أي انخفاض قيمة النقود ، وبالتالي ، فإن النقود تماثل أية سلعة أخرى ، حيث يحكمها عامل الندرة . فعندما ينخفض سعر النقود ، يزداد سعر السلع الأخرى .

إن ندرة النقود تخلق قيمتها ، وهي سلعة ، إلا أنها تختلف عن السلع الأخرى ، في أن منفعتها غير مباشرة (كونها تستخدم للحصول على السلع ذات المنفعة) ، أي تسهيل التبادل للحصول على السلع التي تلبي حاجة ^(٢).

وقد يراد بقيمة النقود ، القوة الشرائية لوحدة النقود ، أي مدى الهيمنة والسلطان ، لوحدة النقود في المبادلات على مختلف السلع والخدمات ، وهذا ما سوف نأخذ به في دراسة قيمة النقود ، وفقاً لما يلي ^(٣) :

١ - قيمة النقود و مستوى الأسعار :

يعود هذا الارتباط إلى جان بودان ، كما اعتبر التجاريون (الميركانتيليون) ، أن عدم كفاية النقود يلحق الأذى بالتجارة الداخلية ، ويعيق المبادلات ، الأمر الذي يتوجب على الاقتصاد توفير كمية كافية من المعادن الثمينة لتفعيل النشاط الاقتصادي . كما أن ديفيد هيوم قدم عرضاً لياً لآثار تغيرات المخزون النقدي على الأسعار ، وبهذا جعلنا نقرب من نظرية كمية النقود .

وأصبح من المتعارف عليه في عالم النقود ، أنها لا تطلب لذاتها ، بل لاستعمالها كأداة للمبادلة بغيرها من السلع ، وهكذا فهي تؤمن منفعة غير مباشرة عبر التبادل ، سواء في الحال أو بعد أجل . ومن وظيفة النقود كأداة مبادلة يستنتج وجود ثمن أو قيمة معينة لكل سلعة أو خدمة . فالنقود قوة شرائية عامة ، تسهل المبادلات بين مختلف السلع والخدمات في مجتمع ما . وتحدد قيمة النقود أو قوتها الشرائية بكمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بوحدة نقدية واحدة في زمان ومكان محددين .

(١) د. أحمد زهير شامية ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ٨٣ .

(2) H.guitton et G.bramoullé, 1964, la monnaie , op.cit., p.334.

(٣) د. أحمد زهير شامية ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ٨٣ .

فإذا ما ارتفعت الأسعار في الأسواق نتيجة لزيادة العرض أو الطلب ، معنى ذلك أن الوحدة النقدية أصبحت تقابل عدداً أو كمية أقل من السلع والخدمات نفسها ، ومعلوم أن التبادل ليس متزامناً ، بل هو منفصل إلى عمليتين عبر الزمن بين الحاضر والمستقبل ، وبهذا تظهر وظيفة النقود الادخارية ، ومخزن للقيمة كوسيلة للحفاظ على الثروة .

وإذا قمنا بمقارنة أسعار مجموعة من السلع في وقت ما ، بأسعارها في تاريخ سابق ، لوجدنا أن هناك ارتفاعاً في أسعار طائفة من السلع وانخفاضاً في أسعار طائفة أخرى ، وثباتاً في أسعار مجموعة ثالثة ، وهكذا فإنه عند البحث عن قيمة النقود يجب النظر إلى تغير أسعار السلع والخدمات المختلفة ، الأمر الذي يعبر عنه بالمستوى العام للأسعار . بحيث يمكننا القول ، أن القوة الشرائية للنقود ، تتأثر بالتغيرات التي تحدث لأسعار السلع والخدمات في الأسواق ، ولكن من الملاحظ أن السلع والخدمات كثيرة ومتنوعة ، في الكميات والأسعار والمقدار ، ومن يتابع التغيرات في الأسعار ، يكتشف وجود ارتباط بين هذه الأسعار في الحركة والاتجاه . أي وجود اتجاه عام للأسعار يعكس تقلبات القوة الشرائية للنقود .

لقد طور بولدينغ Boulding ⁽¹⁾ ، نظرية للأسعار مبنية على نسبة تفضيل السيولة ، وهي تمثل النسبة التي يحتفظ بها الفرد من مجمل موارده بشكل نقود سائلة . كما هي العلاقة التي تعبر عن النقود كمخزن للقيمة أو الاحتياط من قيمة ثروة الفرد الكلية . فزيادة كمية النقود ، لها آثار في الأسعار ، إذا وقعت هذه النقود بيد الأفراد ذوي الرغبة الضعيفة في الاحتفاظ بالسيولة ، أي الرغبة في المزيد من الإنفاق ، وبالعكس إذا وقعت بين أيدي الأفراد المدخرين ، فإن الزيادة في الإنفاق سوف تكون أضعف .

ويستنتج من هذه النظرية ، أن النقود كأداة مبادلة ليست لها علاقة بقرار النفقة ، وتحت تأثير الأجور المرنة يتحدد المستوى العام للأسعار . فالأثر العام للسيولة يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار . وبالاعتماد على عينة مؤلفة من أسعار عدد من السلع ، التي يمكن أن تمثل الاتجاهات العامة لأسعار السلع والخدمات بشكل أكثر عدالة . فإذا ما بدا أن معظم أسعار هذه السلع قد ارتفعت بالمقارنة مع أسعارها في تاريخ سابق ، جاز لنا القول أن هناك ارتفاعاً في المستوى العام لأسعار هذه السلع . وبالعكس إذا تبين لنا أن معظم أسعار هذه السلع قد انخفض بالنسبة لتاريخ سابق ، يمكننا القول أن هناك انخفاضاً في مستوى الأسعار .

إن ارتفاع المستوى العام للأسعار ، يعني انخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية عما سبق . أما انخفاض مستوى الأسعار ، فيعني ارتفاع القوة الشرائية

(1) M.lefart, 1964 , les fondements actuels de la monnaie , op.cit., p115et 116.

لوحة النقود . أي أن هناك علاقة عكسية بين تغيرات قيمة النقود وتغيرات مستوى الأسعار ، بحيث يمكن التعبير عنها بالعلاقة العكسية التالية ^(١) :

$$\text{قيمة النقود} = \frac{1}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

أي أن قيمة النقود ، هي مقلوب المستوى العام للأسعار ، فإذا ما ارتفعت قيمة النقود بنسبة ١٠٠% ، فهذا يعني أن المستوى العام للأسعار انخفض ٥٠% ، أو إذا ما انخفضت قيمة النقود إلى النصف ، فإن المستوى العام للأسعار يرتفع إلى الضعف .

ولكن يجب ألا يفهم من ذلك ، أن هذه العلاقة العكسية بين القوة الشرائية للنقود والمستوى العام للأسعار ، هي علاقة سببية ، ناتجة عن أن انخفاض الأسعار هو السبب في انخفاض قيمة النقود . أو أن انخفاض الأسعار ، هو السبب في ارتفاع قيمة النقود ، لأن المستوى العام للأسعار وقيمة النقود هما تعبيران مختلفان عن حقيقة واحدة ، هي نسبة مبادلة النقود بالسلع والخدمات الأخرى ، والحقيقة الواحدة لا تكون سبباً وأثراً في وقت واحد .

ومن أجل دراسة قيمة النقود وتقلباتها لجأ الاقتصاديون إلى الاستعانة بالأرقام القياسية للأسعار التي تعبر عن التغيرات التي تلحق بظاهرة ما خلال فترة زمنية معينة ، مقارنة بفترة اعتبرت أساساً للمقارنة . وعادة يتم اختيار سنة الأساس ، بالاعتماد على قدر من التحكم العلمي الموضوعي ، أو اختيار يعتمد على حدث طاع كحالة حرب ، أو حالة حدوث قوة قاهرة لها وقع خاص بين الناس . ولما كان ما يعتبره بعض الباحثين فترة عادية ، أو سنة ذات أهمية خاصة ، قد لا يعتبره البعض الآخر كذلك . فالحياة الاقتصادية والظروف المحيطة بها تتميز بالتغير الدائم المستمر .

ولهذا يلجأ بعض الباحثين إلى الاعتماد على متوسط الأسعار في سنة الأساس ، واعتباره قاعدة للمقارنة ، وهذا الاعتبار نفسه يتحمل جميع الانتقادات التي توجه للمتوسط ، منها اعتبار جميع السلع والخدمات التي تدخل في حسابه بأهمية واحدة في التجانس والتأثير على مستوى الأسعار . ولتلافي هذا الأمر ، تتم الاستعانة بألية الأسعار المرجحة أو طريقة التثقيل ، بمنح أهمية نسبية لكل سلعة أو خدمة كأهميتها في الإنفاق الحكومي أو التجارة الداخلية أو أهميتها في حياة الأفراد .

ولما كان هناك متوسط عام ، لأسعار السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بالنقود ، فإن هناك متوسطاً خاصاً لكل طائفة هامة من الأسعار ، كمتوسط أسعار

(١) د. أحمد زهير شامية ، إقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص. ٨٥ .

الجملة وأسعار التجزئة ومتوسط إيجارات المساكن الخ ، وبالرغم من ذلك ، فإنه لا تعطى للأرقام القياسية سوى أهمية نسبية .

٢- العوامل التي تتوقف عليها قيمة النقود :

نشير إلى أن الاقتصاديين لم يتفقوا حول طبيعة النقود ، ولا على وظائفها ، ولا على إدخالها في النظرية العامة للقيمة . إلا أنهم اتفقوا على أن الأسعار هي التعبير النقدي عن القيمة التبادلية ، التي عبرها يتم التعبير عن القوة الشرائية . إلا أن فريدمان أشار إلى أن النقود هي نوع من السلع ووسيلة للحفاظ على الثروة ، وأداة تبادل ومخزن للقيمة ، مخالفاً بذلك موسيه Mosse^(١) ، الذي أشار إلى أن النقود هي مخلوق للدولة التي تمنحها الأساس الشرعي لقيمتها وقوتها في الوفاء . فهي إذن ليست سلعة ، لأن قوة الدولة المانحة هي معنوية تمثل عبر الهيمنة والسلطان^(٢) .

ومن الطبيعي أن ينساب عبر اقتصاد ما ، تيار من الإنفاق الممثل بالنقود والحييزات المالية ، وتيار من السلع والخدمات المعروضة في الأسواق ، والمستوى العام للأسعار يتوقف على العلاقة بين الإنفاق النقدي والحجم الحقيقي من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة . فإذا ما كان هناك توافق بين الإنفاق والحجم الحقيقي من السلع والخدمات خلال تلك الفترة ، كان هناك استقرار في المستوى العام للأسعار . وإذا ما زاد الإنفاق النقدي وبقيت كمية السلع والخدمات على حالها ، ارتفع المستوى العام للأسعار . وبالعكس ، إذا ما بقي الإنفاق على حاله وزادت كمية السلع والخدمات ، انخفض المستوى العام للأسعار .

وبالعودة إلى مبادئ العرض والطلب ، وإذا كان المقصود بالطلب هو الرغبة المقرونة بالملاءة المالية ، وهي الإنفاق النقدي . فإن الإنفاق النقدي لمجتمع ما ، خلال فترة زمنية معينة ، هو الطلب النقدي الكلي على السلع والخدمات المعروضة للبيع خلال تلك الفترة . وبالمقابل ، فإن الحجم الحقيقي للسلع والخدمات ، هو حجم المعروض منها ، خلال تلك الفترة .

وهكذا يتأثر المستوى العام للأسعار بالتغيرات التي تطرأ على الطلب الكلي المتمثل بتيار الإنفاق النقدي ، أو العرض الكلي المتمثل بالحجم الحقيقي للسلع والخدمات المعروضة للبيع في الأسواق ، فيتجه المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع حين يزيد الطلب الكلي بنسبة أكبر من الزيادة في العرض الكلي .

(1) M.lclart , 1964 ,les fondements. Actuels de la valeur de la monnaie ,op. cit., p.29et 30

(2) Joan Robinson ,1963,Exercices d 'analyse économique.,traduit, par: B., sechmitt,puf ,Paris,p,26.

وبالعكس يميل المستوى العام للأسعار للانخفاض حين يزيد العرض الكلي بنسبة أكبر من الزيادة في الطلب الكلي. وبذا فإن المستوى العام للأسعار ، أو الاتجاه العام للأسعار يعتمد على العلاقة بين الطلب النقدي الكلي والعرض الحقيقي الكلي من السلع والخدمات المعروضة للبيع في الأسواق ، وفيما يلي فكرة موجزة عن كل منهما :

أ - تيار الإنفاق النقدي : يمثل الإنفاق النقدي ، مجموع النقود المتداولة ، خارج الجهاز المصرفي ، والتي يستخدمها مجتمع ما ، في تبادل السلع والخدمات المعروضة في السوق ، خلال فترة زمنية معينة ، وفي مكان محدد.

ويعتبر فيشر ، أنه بفرض ثبات سرعة تداول النقود ، تصبح كمية النقود في المجتمع ، هي الكمية المتداولة ، وأضاف الاقتصادي Kemmerer ، مفهوم الائتمان إلى نظرية كمية النقود ، محدداً تأثير الائتمان على الأسعار كتأثير النقود ^(١) . فاستخدام تعبير الثبات يعني أن هناك تعبيراً آخر يتمثل في الحركة ، لأن كل وحدة نقدية تنتقل عدة مرات من فرد لآخر في تسوية المبادلات الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة ، حسب النشاط الاقتصادي خلال تلك الفترة .

وبالتأكيد ، فإن حجم الإنفاق النقدي خلالها يزيد من كمية النقود المتداولة ، ومن ثم يصبح تعريف حجم الإنفاق النقدي خلال هذه الفترة ، بأنه : عبارة عن حاصل ضرب كمية النقود المتداولة في متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها ، وحدة النقود من فرد لآخر ، في تسوية المبادلات الاقتصادية خلال تلك الفترة الزمنية المحددة . ويطلق على متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها وحدة النقود من يد ليد ، سرعة تداول النقود ^(٢) .

وبهذا يمكننا القول ، أن كل ما يؤدي إلى زيادة سرعة تداول النقود يؤدي إلى زيادة التيار النقدي ، وبالمقابل كل ما يؤدي إلى تخفيض سرعة تداول النقود ، يؤدي إلى تخفيض تيار الإنفاق النقدي ، كتوقعات الأفراد بارتفاع الأسعار أو انخفاضها .

وبالنتيجة ، فإن المحافظة على نقد ثابت ومستقر وقوي ، يتطلب وجود مؤسسات مالية قوية تمنح الثقة كبيوت الخصم ، و توفر جهاز مصرفي يعمل ضمن المنافسة التامة ^(٣) .

(1) M.Jelart, 1964, les fondements actuels de la monnaie, op.,cit., p.66et 67.

(٢) د. أحمد زهير شامية ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ٩٤ .

(٣) ولا علاقة لهذا الأمر ، بتخفيض قيمة العملة ، الذي إما أن يكون ضمناً ناتجاً عن التفاعلات الاقتصادية التي تؤدي إلى خسارة الوحدة النقدية لجزء من قيمتها ، وإما أن يكون صريحاً ، من قبل الدولة التي تعلن تخفيض قيمة الوحدة النقدية .

ب- تيار الحجم الحقيقي من السلع و الخدمات :
هو ذلك التيار العيني المعروض من السلع و الخدمات التي تدخل في عمليات التبادل ، خلال فترة زمنية معينة ، بوحدات القياس الطبيعية . ولا يتضمن هذا التيار المقايضة ، والاكتفاء الذاتي ، كقيام المزارعين باستهلاك جزء من السلع المنتجة من قبلهم ، و الخدمات التي تؤديها ربوات البيوت أو التي يؤديها الأفراد لأنفسهم و لأسرهم .

و يتوقف حجم هذا التيار على حجم الإنتاج من السلع و الخدمات ، و الذي يتوقف بدوره على حجم الموارد المتاحة للاقتصاد القومي ، و على درجة تطور الفن الإنتاجي ، و على مستوى تشغيل الموارد الإنتاجية ، و الطلب على المنتجات النهائية وهكذا فإن حجم الإنتاج الحقيقي من هذا التيار يزداد بازدياد مستوى الاستخدام و التشغيل في الاقتصاد القومي ، مفترضين بقاء العوامل الأخرى على حالها .

المبحث الثاني

آثار تغيرات قيمة النقود

لقد خضع هذا الموضوع لمناقشات مستفيضة دارت في معظمها حول كمية النقود ، وأثرها في حركة الأسعار . ففي رأي البعض ⁽¹⁾ ، أن النقود ليس لها تأثير في العناصر الحقيقية للاقتصاد ، كمستوى النشاط أو الاستخدام أو هيكل توزيع الدخل القومي . فهي برأيهم مجرد أداة قيمية ، أي أداة لقياس القيمة ووسيط للمبادلات . وفي رأي آخر ، أن النقود لا تظهر قيمتها ، إلا في سوق السلع ، وأن جميع نظريات قيمة النقود هي جزئية ، وهذا ما يتطلب وجود نظرية عامة لقيمة النقود ، فحسب التقليديين أن الوحدة النقدية هي ثقل معين لمعدن يتمتع بحرية السك ، والأسعار ما هي إلا تعبير عن علاقة حرة للتبادل بين السلع والمعدن الثمين ، أي الذهب ، الذي يبقى سلعة بالرغم من قيامه بالدور النقدي ، فهذا الرأي ساد حتى نهاية القرن التاسع عشر ، وما بعده بقليل ، حيث سيطرت أفكار أخرى ⁽²⁾ . وسوف ندرس آثار تغيرات قيمة النقود ، فيما يلي تباعاً :

أولاً - أثر تغير قيمة النقود في إعادة توزيع الثروة والدخل الحقيقي :

لقد أشرنا فيما سبق ، إلى أنه من الوظائف الأساسية للنقود ، قيامها بوظيفة المقياس أو المعيار المشترك لجميع القيم ، في الحاضر والمستقبل . وكما تقوم بوظيفتها على الوجه الأفضل ، يجب أن تتمتع قوتها الشرائية بثبات نسبي تحميها من المخاطر التي تنجم عادة عن تقلبات قيمة النقود عبر الزمن . فالالاقتصاد الرأسمالي يخضع دائماً للتقلبات الدورية ، بما فيها من فترات انتعاش وركود ، بحيث يمكننا القول ، أن ما قد يعتبره البعض فترة عادية ، قد لا يعتبره البعض الآخر كذلك ، فكل الفترات تخضع للتغير والتطور ، فالتغير هو الحالة العادية . وخاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن جانباً هاماً من الحوادث والمعاملات الاقتصادية في المجتمعات الحديثة ، تقوم على ما تنص عليه من دفع مبالغ نقدية محددة في المستقبل ، كأصل القرض وفوائده واحتياطات التأمين وإيجار العقارات وأجور ورواتب العمال والموظفين والمستخدمين ، وغيرها من الالتزامات التي تستمر عبر فترة من الزمن .

ومن الطبيعي ، أن أي تغيير أو تبدل في القوة الشرائية للوحدة النقدية ، سيحدث تغييراً في الموقع الاقتصادي لجانبي العقد ، الدائن والمدين . وبهذا فإن

(1) Emile James, 1970, problèmes monétaires d'aujourd'hui, sirey , 2^e édition paris, PP.11-13.

(2) M. Jellart, 1964, les fondements actuels de la valeur de la monnaie, op., cit., p.152.

تقلبات القوة الشرائية للنقد ، تخلق نوعاً من الإخلال بالعدالة الاجتماعية ، و ما ينتج عن هذا الإخلال من إعادة توزيع للثروة والدخل الحقيقي بين الأفراد^(١) .
وفيما يلي تحليل لأثار هذه الإعادة :

أ- إعادة توزيع الثروة :

تصنف الثروة عادة بالنقد والأسهم والسندات والسلع الحقيقية ورأس المال البشري^(٢) . فالمشروع الاقتصادي أو الفرد يحتفظ بتركيبات تعتمد على السعر السائد في السوق ، وعلى أهمية تدفقات الدخل . وتعتبر النقود المتغير الأول الذي يعتمد عليه في الطلب الكلي على النقود ، والذي يعتمد على الشرط التوازني للهيئات الاقتصادية وأسعار النقود . وبهذا فإن الثروة الكلية تتضمن جميع مصادر الدخل والخدمات القابلة للاستهلاك .

وعندما يتغير المستوى العام للأسعار فإن هذا التغير يؤدي إلى تغيير توزيع الثروة أي قيمة الثروة ، فانخفاض المستوى العام للأسعار ، يزيد قيمة الثروة ، لأنه يمكننا حيازة كمية أكبر من الأشياء بالمبلغ نفسه من النقود . فالأرصدة الاسمية l'encaisse nominale ليست إلا مشهداً من الأشياء ، وبهذا يمكن النظر إلى القوة الشرائية الحقيقية لهذه الأرصدة . والأرصدة الحقيقية المملوكة من قبل الأفراد تتغير تبعاً للمستوى العام للأسعار^(٣) .

وهكذا يترتب على انخفاض القوة الشرائية للنقد إلحاق الخسارة بالمركز الاقتصادي للدائنين .

وإعادة توزيع الثروة بين المتعاقدين لصالح المدين . ويقابل الخسارة التي تلحق بالدائنين في فترات انخفاض القوة الشرائية للنقد ، تحسن المركز الاقتصادي للمدينين ، نظراً لما يصاحب ذلك الانخفاض من انتقال للقوة الشرائية من الدائن إلى المدين .

وينعكس الوضع في حالة ارتفاع القوة الشرائية للنقد . فيصاحب انخفاض الأسعار تحسن المركز الاقتصادي للدائنين ، وتدهور المركز الاقتصادي للمدينين بانتقال القوة الشرائية للنقد من المدينين إلى الدائنين . وهكذا في الوقت الذي يترتب على انخفاض القوة الشرائية للنقد ، ارتفاع الأسعار ، إعادة توزيع

(١) د. أحمد زهير شامية ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ٧٦ : ففي أوقات الأزمات يتركز الاهتمام بالدخل الحقيقي ، فتغير القوة الشرائية للنقد وتسبب في إعادة توزيع الدخل القومي الحقيقي . نتيجة اختلاف معدلات الزيادة في الدخل النقدية للجهات الاجتماعية المختلفة داخل المجتمع ، لأن الاختلاف في معدلات زيادة الدخل النقدية تعود لعوامل عشوائية لا علاقة لها بالكفاءة والعدالة الاجتماعية .

(2) H.Guillon et G. Bramoullé, 1987, la monnaie, op., cit., p.384 .

(3) Ibid. p.417.

الثروة لصالح المدينين . يترتب على ارتفاع قيمة النقود وانخفاض الأسعار ، إعادة توزيع الثروة لصالح الدائنين .

ووفقاً لأشكال ولأنواع الثروة التي حددناها في البداية ، فإنها تختلف في الاستجابة والتكيف لتيار الارتفاع أو الانخفاض من نوع آخر ، بالإضافة إلى إمكانية نسبة التغيير ، فهناك أنواع من الثروة ترتفع أسعارها بسرعة خلال فترات ارتفاع المستوى العام للأسعار ، ومنها ما يرتفع ببطء ، الأمر الذي ينتج عنه تغيير في المراكز الاقتصادية لأصحاب ومالكي هذه الثروة ⁽¹⁾ .

وبالنتيجة فإن نسب العرض والطلب في السوق الحقيقية سوف تصيبها الاضطراب أو الخلل بسبب التغييرات التي تصيب الأرصد الحقيقية أو عناصر الثروة .

ب- إعادة توزيع الدخل القومي الحقيقي :

يمكن أن تصبح النقود خالقة للدخول ، فالانتماء المصرفي أو القروض تسمح للأفراد وللمنشآت المستفيدة بزيادة حجم أعمالهم ، وبالتالي زيادة أرباحهم الصافية . كما أن حجب القروض عن بعض القطاعات ، يمكن أن يسبب تراجعاً في تنميتها . ولهذا تقوم سياسة الانتماء كأداة في التنظيم الاقتصادي من حيث التأثير المباشر على الانتماء نفسه ، والتأثير غير المباشر على حجم الأرباح وبالتالي على الدخل القومي .

في فترات التضخم ، أو الارتفاع المستمر للأسعار ، يقوم الانتماء المصرفي بإعادة توزيع الدخل ، من حيث التأثير على المدخرين وأصحاب الدخل الثابتة ، حيث تنخفض قدرتهم الشرائية ⁽²⁾ .

ومن الجدير بالذكر ، وجود علاقة ثابتة بين الكتلة النقدية والناتج القومي الإجمالي ، لأن النقود كوسيلة للمبادلات الحالية أو المؤجلة ، تستخدم عادة بوتيرة منتظمة على المدى القصير ، أي ثابتة ، لثبات العادات وطرق المدفوعات . وهناك متغير يقوم بتكييف الناتج الكلي مع كمية النقود : وهو المستوى العام للأسعار ، فالزيادة في كمية النقود ، كما هو حال التقليديين ، تؤدي إلى ارتفاع الأسعار ، الذي يؤدي إلى ارتفاع القيمة الاسمية للناتج الإجمالي ويجعله متناسباً مع الكتلة النقدية الموجودة . وهذا الارتفاع في المستوى العام للأسعار يعادل الانخفاض في معدل تبادل النقود .

إن أثر التغييرات في قيمة النقود يمتد ليشمل إعادة توزيع الثروة ، بل لإعادة توزيع الدخل القومي الحقيقي بشكل سلع وخدمات بين أفراد المجتمع . و

(1) د. أحمد زهير شامية ، ٢٠٠٠م ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ٩٧ .

(2) H.Guitton et G. Bramoullé, 1987, la monnaie, op., cit., p. 418 .

هذا الأثر يختلف حسب طبيعة ومصدر الدخل والطبقات الاجتماعية التي تحصل عليه ، الأمر الذي حدا بالبعض ^(١) ، أن يستخدم تعبير أثر التغير في قيمة النقود في التمايز الاجتماعي ، بالإشارة إلى التغييرات المهمة التي تحدث في المراكز النسبية والاجتماعية ، وما يرتبط بهما من تحولات في العلاقات بين الفئات الاجتماعية المختلفة . وهنا نميز أثر هذا التغير في قيمة النقود ضمن الأنواع التالية :

١- أصحاب الدخل الثابتة : يحتل مالكو السندات ، مركز الصدارة في لائحة أصحاب الدخل الثابتة ، حيث تسجل الفائدة على السند مقدماً ، وتبقى ثابتة طوال فترة سريان السند . كما الأمر بالنسبة لمالكي العقارات المؤجرة لقاء مبلغ ثابت لا يتغير إلا بتغير العقد بين المؤجر والمستأجر ، وأصحاب التوفير وأصحاب الدخل الدائمة والمعاشات والإعانات الاجتماعية ، التي تستمر مدى الحياة ويصعب تغييرها . وينجم عن انخفاض القوة الشرائية للنقود (ارتفاع الأسعار) ، تدهور المركز الاقتصادي لهذه الفئات الاجتماعية ، حيث تنخفض قدرتهم على اقتناء السلع والخدمات . وبالمقابل فإن أصحاب هذه الدخل يستفيدون في حالة ارتفاع القوة الشرائية للنقود (انخفاض الأسعار) لازدياد قدرتهم في الحصول على كمية أكبر من السلع والخدمات . وهكذا تجري عملية إعادة توزيع للدخل القومي الحقيقي ، في غير صالح أصحاب الدخل الثابتة ، عند انخفاض القوة الشرائية للنقود ، ويتضاءل نصيبهم نسبياً من الناتج القومي . أما عند ارتفاع القوة الشرائية للنقود ، فيتزايد نصيبهم من الناتج القومي ويعاد توزيع الدخل القومي الحقيقي في صالحهم .

٢- أصحاب الدخل المتغيرة ببطء (الرواتب والأجور) ^(٢) :

لهذه الدخل قابلية محدودة للتغيير ، حيث تزداد حسب السلم الوظيفي للعمال والموظفين كل عام أو عامين حسب الأنظمة السائدة ، وبنسبة تقل ، في غالب الأحيان ، عن نسبة التغير في المستوى العام للأسعار (نسبة التضخم) ، فإذا كانت المنظمات النقابية قوية في البلدان الصناعية المتقدمة ، وتستطيع تعويض ما فقده هؤلاء ، فإنها في البلدان النامية تفتقر إلى المصداقية ، وتتهج نهج الحكومات في أغلب الأحيان ، فهذه الحكومات ، لا تراعي عادة ، أوضاع الموظفين والعمال ، الاقتصادية والاجتماعية ، وهذا الإجراء متبع سواء على مستوى العاملين لدى الدولة ، أو لدى العاملين في القطاع الخاص .

وهكذا يتدهور الوضع الاقتصادي لهؤلاء العاملين خلال فترات انخفاض القوة الشرائية للنقود ، وتبقى هناك فجوة زمنية فاصلة بين الدخل والأسعار . وبالمقابل يتحسن الوضع الاقتصادي لهؤلاء العاملين في حالة ارتفاع القوة الشرائية

(١) د. كمال شرف ود. هاشم أبو عراج ، النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ١١٦ .

(٢) د. أحمد زهير شامية ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ٩٨-٩٩ .

النقد (وهذا نادراً ما يحصل) ، ولا يتساوى ما يحصل عليه العاملون من فئات الدخل المحدود ، من مزايا في هذه المرحلة ، مع ما يتعرضون له في فترات الأزمات الاقتصادية لارتفاع الأسعار وتزايد معدلاته وسرعته المصحوبة بتدهور النشاط الاقتصادي ، وانخفاض مستوى التشغيل وانتشار البطالة ، بحيث لا يمكن للعامل أن يطالب بزيادة أجره لتحسين وضعه الاقتصادي فحسب ، بل يصبح مهدداً بتسريحه وانقطاع مورد معيشته .

٣- أصحاب الدخل المتغيرة (المنظمون وزجال الأعمال) :

وهي تلك الفئة أو الطبقة الثالثة لأصحاب الدخل والذين تختلف أوضاعهم بالنسبة للطبقتين السابقتين . طبقة المنظمين وزجال الأعمال تستفيد عامة ، في حال ارتفاع مستوى الأسعار ، وتعرض للخسارة في حالة الانخفاض . لأن نصيب المنظمين النسبي من الناتج الإجمالي ، يتوقف على حجم الفائض أو الربح بعد توزيع دخول عناصر الإنتاج ، وتزداد الأرباح ، كلما ارتفعت أسعار البيع ، بنسبة أكبر من زيادة التكاليف ، والعكس صحيح .

خلال فترات الارتفاع غير المتوقع في الأسعار ، تزداد الأرباح نظراً لتخلف تكاليف الإنتاج عن أسعار السلع تامة الصنع في الحركة والتغيير . فمن المعروف أن معظم تكاليف الإنتاج تتحدد على أساس أسعار اليوم ، وتباع المنتجات تامة الصنع طبقاً لأسعار الغد . فإذا ارتفعت الأسعار في هذه الأثناء حقق المنتجون الأرباح ، وإذا انخفضت الأسعار ألحقت بهم الخسارة . والسبب في ذلك ، هو أن الأجور والرواتب تحدد مسبقاً ، وتعديل بالنسبة نفسها ، كلما تغيرت قيمة النقد . كما أن عقود الإيجار للعقارات والأراضي تتحدد وفق عقود طويلة الأمد ، بالإضافة إلى أن الضرائب وأقساط التأمين بطيئة التغير .

من هذا التحليل ، نخلص إلى نتيجة مفادها ، أنه خلال فترات ارتفاع الأسعار والتضخم ، يعاد توزيع الدخل القومي لصالح طبقة المنظمين وأرباب الأعمال ، حيث يزداد نصيبهم النسبي من الناتج القومي . ويزداد أيضاً نصيب أصحاب الدخل الثابتة ، والدخول المتغيرة ببطء في حالة انخفاض الأسعار ، شريطة ألا يؤدي الإنكماش الاقتصادي إلى إفلاس المدينين أو توقفهم عن الدفع ، والإطاحة بأهل الدائنين في السداد والوفاء . بالإضافة إلى احتمال انقطاع مورد عيش العمال ، نتيجة انتشار البطالة ، وبالتالي توقف النمو في الاقتصاد القومي .

ثانياً - أثر تغير قيمة النقد في مستوى التشغيل والإنتاج :

لقد أشرنا إلى أثر تغير قيمة النقد في إعادة توزيع الثروة والدخل الحقيقي في الاقتصاد القومي . مدركين أن هذا الأثر يمكن أن يدرك عملية خلق الثروة ، أي تأثير تقلبات قيمة النقد في حجم الناتج القومي عبر تشغيل الموارد الاقتصادية .

وتظهر آثار تقلبات قيمة النقود عبر حالات الازدهار الاقتصادي والانكماش . ولم يتفق الاقتصاديون حول أسباب هذه التقلبات ، إلا أنهم اتفقوا حول ما تصاحب هذه التقلبات من آثار خلال فترتي الازدهار والانكماش . وسوف نناقش هذا الموضوع عبر الحالتين التاليتين :

١- حالة الازدهار الاقتصادي :

سوف نستخدم تعبير الازدهار تجاوزاً ، فالتعبير الأدق هو جذب الطلب ، أي الارتفاع الكبير في مستوى الطلب الكلي على السلع والخدمات ، أكثر بكثير من العرض الكلي لهذه السلع والخدمات . وهذا التقلب يعود للفرق بين أسعار المنتجات النهائية ، وأسعار عوامل الإنتاج المكونة لها .

وفي حالات الارتفاع في المستوى العام للأسعار ، يتجه المنظمون والمستثمرون إلى استخدام المزيد من عوامل الإنتاج لتحقيق المزيد من الأرباح ولما كانت أسعار عوامل الإنتاج ، أو تكاليف الإنتاج ، لا تتميز بالمرونة الكافية ، وبالتالي تتباطأ في الارتفاع ، مما ينجم عنه تمكن المستثمرين والمنظمين من تحقيق المزيد من الأرباح . وعندئذ يتهافون على تشغيل عوامل الإنتاج ، مما ينتج عنه ارتفاع في مستوى التشغيل وزيادة في مستوى الإنتاج .

إن هذا التحليل المتفائل يصاحبه عادة ، آثار اقتصادية واجتماعية سيئة ، تنتج عما يسمى بالتضخم الذي يسبب تبدلات وتغيرات غير عادية على هيكل الجهاز الإنتاجي ، وما تؤدي إلى تبدلات بنيوية وخلل اقتصادي ، واتجاه رؤوس الأموال إلى المضاربة وشراء الأراضي والعقارات ، واكتناز الذهب وشراء العملات أو النقد الأجنبي ، وابتعاد المنظمين والمستثمرين في استثمار أموالهم في المشروعات الصناعية والزراعية ذات النفع للمجتمع بأكمله . بل يتوجهون لاستثمار أموالهم في الصناعات المنتجة للاستهلاك المحلي بما يؤدي إلى تبديد جانب هام من المدخرات القومية ، ويسبب أحياناً الانهيار الاقتصادي .

إن تحليل فرضية جذب الطلب ، أي الارتفاع الحاد في الطلب على السلع والخدمات ، يعود للاقتصادي السويدي فيكسل ، والذي اكتمل عبر النظرية العامة للاقتصادي كينز ، حيث قدم صورة للتضخم من خلال الطلب المقرون بحلقة حلزونية ، تبدأ بالزيادة في فائض الطلب على النقود ، يفوق الزيادة في العرض . وهذا الفائض يؤدي إلى زيادة الأسعار ، وعندئذ تعمل المشروعات على زيادة الإنتاج ، لتحقيق المزيد من الأرباح ، وهكذا ، زيادة في الإنتاج ، تؤدي إلى ارتفاع في الأجور ، تسبب زيادة في الطلب الكلي ، ومن ثم ارتفاعاً جديداً في الأسعار ، حيث ندخل في حلقة مفرغة لا نهاية لها ، تسمى عادة بـ (لولب الأجر/السعر) ^(١) .

(١) د. كمال شرف ود. هاشم أبو عراج ، النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ١٠٩ .

لقد ميّز كينز بين مرحلتَي التشغيل الجزئي ، المتضمن وجود موارد إنتاجية غير مستغلة ، والتشغيل الكامل . ففي المرحلة الأولى ، يكون الجهاز الإنتاجي مرناً ويستطيع الاستجابة للتغيرات في الطلب الفعلي . وفي الحالة الثانية ، لا يمكن للإنتاج الحقيقي أن يزداد . فالزيادة في الطلب الفعلي سوف تنعكس في ارتفاع المستوى العام للأسعار .

٢- حالة الانكماش أو الركود الاقتصادي :

يعكس الحالة السابقة ، يؤدي تأخر تكاليف الإنتاج عن الانخفاض بالنسبة نفسها ، في فترات انخفاض الأسعار ، إلى انخفاض الأرباح ، واتساع دائرة الخسارة . وهنا يتجه المنظمون والمستثمرون إلى محاولة التقليل من خسائرهم ، بالإنتاج عند مستوى يقل عن المقدرة الإنتاجية السائدة ، الأمر الذي يؤدي إلى هبوط مستوى الإنتاج القومي وتقصي البطالة .

ويعرف الانكماش بأنه انخفاض للطلب الكلي الفعلي ، عن المعروف من السلع والخدمات الحقيقية ، مودياً إلى انخفاض في الأسعار ، أو نقص في تيار الإنفاق النقدي عن كمية المعروف من السلع والخدمات . ويرتبط الأمر في الكثير من الأحيان بموضوع الدورات الاقتصادية والأزمات الحادة والحروب والكوارث الخ . فالأزمات جزء متمم للنظام الرأسمالي منذ ظهوره ، حيث يحتوي بداخله بذوراً ، تتضمن استحالة استمرار التشغيل الكامل إلى ما لا نهاية في اقتصاد ما . وهذه البذور تفرض عليه حدوث نقص في مستوى الطلب الكلي الفعلي بالنسبة للمعروض من السلع والخدمات ، وتتم مكافحة الانكماش بوسائل متعددة ، منها : إزالة العقبات التي تؤدي إلى تضيق حجم الطلب الكلي ، وقيام السلطات النقدية بتخفيض أسعار الفائدة ، أو ما يسمى بسياسة النقود الرخيصة ، أو توزيع الإغانات الاجتماعية أو تخفيف العبء الضريبي عن بعض الطبقات ، أو قيام الحكومة بتنفيذ مشروعات عامة بقصد توفير فرص عمالة ، وزيادة المقدرة الشرائية ، أو اتباع سياسة عجز الموازنة العامة ، التي تدخل في صلب النظرية الكينزية .

ثالثاً - أشار تخفيض قيمة النقود :

لقد تعرضنا فيما سبق ، إلى التقلبات والتبدلات التي تتعرض لها قيمة النقود ضمن آليات النظام الاقتصادي السائد . وهنا نتعرض لموضوع هام ، ينحصر في إقدام الدولة أو السلطات النقدية على تخفيض النقد أو ما يسمى بالتخفيض الصريح ، دون أن تكون خسارة الوحدة النقدية لجزء من قوتها الشرائية ناتجة عن التفاعلات الاقتصادية .

إن تخفيض قيمة الوحدة النقدية المقومة بالذهب (لا تزال معظم الدول تستخدم الذهب كوحدة معيارية) ، الذي يؤدي إلى هبوط قوتها الشرائية ، قد لا

يشعر به الفرد ، لاستمراره في شراء تلك السلع والخدمات بقيمتها الاسمية . أما في الأسواق الخارجية فإن أسعارها الاسمية تنخفض بنسبة الانخفاض الذي تعرض له النقد المخفض ، ولهذا الانخفاض أثره في ميزان مدفوعات الدولة صاحبة التخفيض ، إذ يجعل سلعا وخدماتها أكثر رواجاً في الأسواق الخارجية . الأمر الذي يشجع التصدير أكثر فأكثر في الأسواق الخارجية . وبالمقابل فإن أسعار السلع والخدمات المستوردة إلى الدولة صاحبة التخفيض ، ترتفع مع إعلان التخفيض . والأمر الطبيعي أن تحسن وضع ميزان مدفوعات الدولة التي خفضت نفدها ، يدفع الدول المتعاملة معها ، لاتخاذ خطوات مماثلة ، كي تجاريها في المزاومة في الأسواق الخارجية ، مما يجعل عمليات التخفيض سلسلة متلاحقة الحلقات . مما دعا البعض إلى استخدام تعبير "حرب نقدية وتسابق في عمليات تخفيض قيمة النقود" (1) .

إن الأثر الذي يحدثه التخفيض ، على الميزان التجاري ، مؤقت ، والنتيجة الطبيعية هي ارتفاع في الأسعار داخل الدولة التي اتبعت التخفيض ، حتى تصل إلى السوية السابقة . ولكن آلية هذا الارتفاع في الأسعار ، تتعطل إذا رافقتها تخفيضات في الدول الأخرى التي تتعامل معها ، أو ترتبط معها بروابط اقتصادية متينة .

وإلى جانب التخفيض الضامر أو الضمني *la dévaluation implicite* والتخفيض الصريح *explicite*، هناك التخفيض الصريح الرسمي الحار *à chaud* والبارد *à froid* . والتخفيض الاستراتيجي الدفاعي *la défensive* أو الهجومي *offensive* المتضمن منح النقد الوطني مركزاً جديداً بالنسبة للنقود الأجنبية ، من أجل غزو الأسواق ، لاحتلال مراكز قوية في الأسواق الخارجية ، مما يسمى أحياناً بالتخفيض الغازي *la dévaluation conquête* ، بالإضافة إلى الإغراق النقدي ، ذلك التعبير الرامي إلى الحرب النقدية (2) .

رابعاً - مشكلة حياد النقود : *le problème de la neutralité de la monnaie*

هل النقود عبارة عن حجاب بسيط يخفي خلفه الاقتصاد الحقيقي ؟ وهل الاقتصاد النقدي مطابق تماماً لاقتصاد المقايضة ، حيث يكفي فقط بقياس القيم في المبادلات بوساطة قيمة نقدية ؟ من الإجابات ، بأن النقود ما هي (إلا عبارة عن قيمة نقدية لتحديد الأسعار المناسبة لإقامة التوازن العام . وأن دخول النقود في الحياة

(1) د. كمال شرف ود. هاشم أبو عراج ، النقود والمصارف . مصدر سابق ، ص ١٢٤ .

(2) H. guitton et G. bramoullé, 1987, *la monnaie*, op. cit. p. 639-641.

ويقصد بهذه التعابير ما يلي :

١- التخفيض الضمني: ويعني خسارة في قيمة الوحدة النقدية ، ناتجة عن الأحداث الاقتصادية ٢- التخفيض الصريح : وهو المقرر والمصرح به علناً أمام الرأي العام من قبل الدولة ٣- التخفيض الحار: كالتعليق الجراحية لا يمكن تجنبها ٤- التخفيض البارد: يتم ضمن مظاهر هادئة ٥- التخفيض الدفاعي : بجرعات وقائية .

الاقتصادية غيرت وظيفة المبادلات وانتقال الثروة ، حيث يعتبر الانتقال من اقتصاد المقايضة إلى الاقتصاد النقدي بمثابة قفزة نوعية في تاريخ البشرية .

في حين يرى البعض ⁽¹⁾، أن أصل فكرة حياد النقود تعود إلى النزاع بين المصارف ودافعي أسعار الخصم . فالمصارف كانت لا ترى في النقود أي دور فاعل في الحياة الاقتصادية ، كونها تعادل الخدمات المقدمة ، وبالتالي يفترض ألا تؤثر في المستوى العام للأسعار . إلا أن الأساس النظري لحياد النقود وجد في نظرية فيكسل ، وحسبه تتماثل النقود الحياضية مع النقود الثابتة ، وليس لها أي تأثير على المستوى العام للأسعار .

وفي رأي آخر ⁽²⁾، أن مصطلح حياد النقود ، ظهر ضمن ثلاث روايات ، الأولى تقليدية ، والثانية سويدية والثالثة هولندية ، وفيما يلي إيجاز للروايات الثلاثة لهذا المصطلح :

١- المدرسة التقليدية : ساي و والراس say et walras

إن قانون والراس - ساي يعبر عن مساواة بين جميع ما تم شراؤه وجميع ما تم بيعه هي متطابقة . والنقود سلعة مطلوبة لذاتها ومعروضة لذاتها أيضاً . وادعاءه بـ "مبادلة تختفي عندما تنتهي المبادلات" لأن فكرة المساواة المتحققة مع سلع يجب أن تطبق بالنسبة لجميع الأعداد المركبة السلع - النقود . ويمكن تحليل هذه المتطابقة إلى مشهد حقيقي ومشهد نقدي ، وعندما يتحقق التوازن بين المشهدين ، تكون النقود قد قامت بدور حياضي . فهي بعملها تماثل دور الزيت في حركة الآلة ، ولا تقوم بفعل المحرك أو الحركة . وهكذا نرى ضمن هذا المفهوم التقليدي أن النقود ، تضاعف الأسعار النسبية ولا تحل محل الأسعار المطلقة للسلع . فهي ليست سوى مضاعف للأسعار النسبية " مضاعف السعر "

Le multiplicateur du prix

٢- المدرسة السويدية :

قام ويكسل ، مؤسس المدرسة السويدية ، بتسليط الضوء على سعري فائدة : السعر الطبيعي أو العادي أو الحقيقي ، والسعر الجاري في السوق . وسعر الفائدة هو الإيراد الذي يحققه الرأسمال المقرض أو المقترض ، منطلقاً في تحليله لتحقيق المساواة بين السعريين .

(1) M.lalart ,1964,les fondements actuels de la valeur de la monnaie ,op.,cit.,p211.

(2) H.guitton et G. bramoullé,1987 ,la monnaie , op., cit ., p p. 394 - 408 .

٣- المدرسة الهولندية : كوبمان وهولتروب

لقد قام كوبمان بتركيز الأضواء على الطلب الخالص *la demande pure*، وهو عكس المساواة التي نادى بها والراس . كما أنه أشار إلى أن عرض السلع لا يخلق الطلب عليها ، كما كان يعتقد التقليديون .

أما فكرة هولتروب فتدور حول المتوقع والمتحقق كالأستهلاك المتوقع والاستثمار المتوقع . ولكي يتحقق التوازن يجب أن يتعادل المنفذ مع المتوقع .

مما سبق ، نستنتج أن الحياد هي فكرة مثالية ، فالتقليديون كانوا يعتقدون أن هذه الفكرة المثالية ، يمكن أن تتحقق في جميع الحالات ، وأن متطابقة ساي هي أزلية ونهائية . ومع تطور المجتمع البشري ، تبين أن فكرة ساي لا يمكن تحقيقها ، وأن التوازن لا يمكن أن يتحقق إلا ضمن شروط معينة . وهي شروط ويكسل ، أو شروط تغيير النقود المعروضة أو النقود المطلوبة وفق المدرسة الهولندية .

الباب الثاني

النظرية النقدية

تهدف دراسة النظرية النقدية إلى تحليل العوامل التي تحدد قيمة النقود في فترة محددة ، وتلك التي تؤثر في التشغيل والإنتاج والمستوى العام للأسعار . بالإضافة إلى حصر النظريات النقدية الأساسية التي رافقت التطور الاقتصادي والاجتماعي .

ومن الجدير بالذكر ، الإشارة إلى مساهمة ابن خلدون في مقدمته ، في تحليل طبيعة النقود وأهميتها في الاقتصاد ، مؤكداً ثبات قيمة معدني الذهب والفضة . كما أضاف تلميذه المقرئ أن الإسراف في إصدار النقود ، يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود ، واضعاً بذلك حجر الأساس لقانون غريشام ، الذي سيظهر لاحقاً ، والمتضمن ، أن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول في الأسواق .

لقد تطورت النظرية النقدية منذ نهاية القرن الثامن عشر ، أي منذ ظهور النظرية التقليدية ، بالتزامن مع التطور الاقتصادي في الحياة العملية . وفي أوائل القرن التاسع عشر ، كانت مسألة تحديد العوامل وتفسير تقلبات قيمة النقود ، موضوعاً مطروحاً على البحاثة ، فكانت نظرية كمية النقود ، التي اهتمت بكمية النقود المتداولة كعامل مؤثر في قيمة النقود . وفي نهاية القرن نفسه ، ظهرت النظرية النفسية للنقود ، متخذة من العوامل المؤثرة في الدخل أساساً لتقلبات قيمة النقود . فالمدرسة السويدية بإدارة فيكسل ، ومن ثم في الثلاثينات والأربعينات ظهرت أفكار الاقتصاديين كينز ، ومن ثم المدرسة النقدية المعاصرة وأفكار فريدمان الخ . وقد تضمن هذا الباب الفصول التالية :

- الفصل الأول : النظرية النقدية التقليدية .
- الفصل الثاني : النظرية النقدية النفسية .
- الفصل الثالث : نظرية فيكسل .
- الفصل الرابع : نظرية كينز .
- الفصل الخامس : نظرية هيكس - هانسن (التوازن الاقتصادي الكلي) .
- الفصل السادس : نظرية ميلتون فريدمان (الاتجاهات النقدية المعاصرة) .

تمهيد حول

تكوين أو ماهية النظرية النقدية

La formation de la théorie monétaire

تهدف دراسة النظرية النقدية ، إلى التعرف إلى العوامل التي تحدد قيمة النقود ، في فترة محددة ، وتلك التي تؤثر في الإنتاج والتشغيل والمستوى العام للأسعار ، ويتضمن هذا الباب التعرف إلى أهم النظريات النقدية التي تراكمت مع التطور الاقتصادي والنقدي .

لقد تضمنت مقدمة ابن خلدون ، تحليلاً لطبيعة النقود وأهميتها في الاقتصاد، مؤكداً على ثبات قيمة معدني الذهب والفضة ، اللذين استخدمتا أداة للتبادل والادخار ، موضعاً لطبيعة العلاقة بين كمية النقود وتوزيعها . وحالة العمران وازدهار المعاملات . فالنقود لديه ، قيمة لكل متحول ، والذهب والفضة هما ذخيرة العالم ، وإن اقتنى الفرد سواهما في بعض الأحيان ، فإنما يقصد تحصيلهما بما يقع في غيرهما من حالة الأسواق ، التي هي بمعزل ، مفسراً أن العمران يوفر أو ينقص النقود ، لأنه يجلب النقود إلى البلاد الغنية ، وكذلك يؤدي الرخاء إلى سرعة تداول النقود وكثرة التعامل ، فينتج عن ذلك ارتفاع رقم النقود المتداولة ^(١) . واستكمل تلميذه المقرئزي ، موضعاً أن الإسراف في إصدار النقود ، يؤدي إلى ضعف وانخفاض قوتها الشرائية ، ووضع بذلك الأساس لقانون غريشام الذي سبق ومر معنا .

وكما اعتدنا عبر هذا المؤلف ، أن نعيد الأفكار إلى بداياتها التاريخية ، فقد ظهرت البدايات في كتابات اليونانيين من أرسطو Aristot وزينافون Zénaphon ، حيث تم اكتشاف الفضة من قبلهم في مناجم لوريوم Laurium ، وبعدها الذهب الذي استخدم باسم ديناريوس أوريوس ، أي الدينار الذهبي ، منتقلاً من اليونان إلى روما . إلا أن الظاهرة تبلورت مع الاكتشافات الجغرافية في القرن السادس عشر ، وقيام الأسبان بحمل السبائك الثمينة من أمريكا اللاتينية والهند ، والتي أدت لاحقاً إلى ارتفاع الأسعار في بلدهم .

إلا أن العمل الفكري المنظم يعود إلى جان بودان Jean Bodin عام ١٥٦٨ م ، وماليستروات Malestroit . وفي عام ١٦٩١ م ، ظهر الفيلسوف لوك ، الذي سلط الضوء على الأمور النظرية . وننتظر هكذا حتى نصل إلى القرن

(١) مقدمة ابن خلدون : الفصل الخامس ، حقيقة الرزق والكسب ، ص. ٢٦٢ .

الثامن عشر ، ليظهر ديفيد هيوم ، والايرلندي كانتيلون إلى أن نصل إلى آدم سميث وثروة الأمم عام ١٧٧٦ م ، لتظهر نظرية اقتصادية متكاملة ، والتي تبنتها الثورة الفرنسية ١٧٨٩^(١).

لقد أشار ميل إلى أن القوة الشرائية للنقود تعتمد على العلاقة بين كمية النقود وكمية السلع التي تشتري بها ، واضعاً هكذا الأسس الأولية لنظرية كمية النقود . وفي نهاية القرن التاسع عشر ، ظهرت النظرية النفسية ، التي اتخذت من التغيرات التي تطرأ على الدخول ، الأساس لتقلبات قيمة النقود . فالمدرسة السويدية التي أسسها ويكسل ، وبعدها المدرسة الهولندية اللتين أشرنا إليهما في بحث حياد النقود .

وفي الثلاثينات من القرن العشرين ظهرت أفكار الاقتصادي كينز ، التي تركزت على دراسة تأثير النقود على مستوى الإنتاج والتشغيل والمستوى العام للأسعار ، وعلى تحديد الكيفية التي تباشر بها النقود ذلك التأثير . فكانت أفكاره والاقتصاديين الذين جاؤوا بعده محورياً للدراسات النظرية النقدية المعاصرة ، وذلك بعد مراجعات عديدة للنظرية التقليدية على ثلاثة مسارات أساسية^(٢) :

١- يجب أن يبتعد تعريف النقود عن كل أثر من آثار القواعد المعدنية ، ويستند إلى فكرة السيولة .

٢- دراسة القيمة يجب أن تكون المستند لنظرية كمية النقود .

٣- يجب ألا يكون دور النقود حياًياً^١ .

ففي بداية القرن التاسع عشر لم تكن هناك سوى دولة وحيدة تتبنى قاعدة الذهب ، هي بريطانيا ، ومع ذلك عرفت الوحدات النقدية ثباتاً مطلقاً (عدا بعض الفترات الاستثنائية) ، وانحصرت الأفكار الرئيسية للنظرية النقدية التقليدية فيما يلي :

١- الوحدة النقدية عبارة عن ثقل معين من معدن يتمتع بحرية السك ، والأسعار ما هي إلا تعبير لعلاقة حرة للتبادل بين السلع وهذا المعدن ، الذي هو الذهب ، والذي هو سلعة ، بالرغم من قيامه بالدور النقدي ، والسلع النقدية الأخرى ليست سوى تمثيل مبسط له . أما الأوراق النقدية القانونية والحسابات الجارية فليست سوى سندات ائتمانية ، وليست نقوداً .

٢- في القرن التاسع عشر كان يتم النقد في إصدار النقود وفقاً لنظرية جان بودان ، أو لنظرية ريكاردو أو نظرية والراس التي أعطت صياغة جديدة لزيادة

(1) H. guitton et G. bramoullé, 1987, la monnaie, op., cit., p p. 336 - 338 .

(2) E. James, 1970, problèmes monétaires d'aujourd'hui, op. cit. p. 7.

الكتلة النقدية والأسعار ، وأن سرعة تداول النقود تتمتع بمزايا النقود نفسها وتطرح السلبيات نفسها .

٣ - ليس للنقود تأثير على العناصر الحقيقية للاقتصاد القومي ، كمستوى النشاط الاقتصادي ، أو هيكل توزيع الدخل القومي إلخ . فهي مجرد أداة لقياس القيمة ووسيط للتبادل ومخزن أو مستودع للقيمة .

وإذا كانت المفاهيم النقدية الأساسية ، قد ظهرت عبر التاريخ وتبلورت على يد الفيزيوقراط ، فإنها طرحت كنظرية على يد التقليديين ، كجزء من النظرية الاقتصادية العامة ^(١) . وسنرى عبر الصفحات التالية النظريات النقدية الأساسية :

(1) Roy Harrod, 1971, la monnaie , traduit par . A. Berthoud et A. venema, Dunod Paris, p. 137.

- برأيه أن النقود كالبضعة تدخل ضمن مفاهيم الاقتصاد الجزئي micro-économie ، بالرغم من علاقة النظرية النقدية بالتحليل الكلي ونظرية النمو .

الفصل الأول النظرية النقدية التقليدية^(١)

La théorie monétaire classique

تعتبر نظرية كمية النقود ، بداية جهد فكري منظم حول النقود ، بالرغم من ورود أفكار متناثرة سبقتها ، وخاصة لدى المدرستين التجارية والطبيعية ^(٢) : mercantilisme et la physiocratie .

وهي بطبيعة الحال ، تعكس نظرة الفكر الاقتصادي التقليدي للعوامل العينية والنقدية . حيث كتب ميل : " إنه لو ظلت الأشياء الأخرى على حالها ، لاختلقت قيمة النقود اختلافاً عكسياً مع كميته ، إذ تنخفض قيمة النقود ، كلما زادت كميته ، وترتفع قيمة النقود كلما قلت كميته . وعليه تتوقف قيمة النقود على كميته " ^(٣) . ومن التمعن بهذه العبارة ، فإنها يمكن أن تكون الأساس لنظرية كمية النقود . وسوف نعرض فيما يلي الاتجاهات الأساسية لنظرية كمية النقود ، فالاتجاهات المطورة ، كي نصل إلى الاتجاهات النقدية الحديثة السائدة حالياً .

أولاً- نظرية كمية النقود : la théorie de la quantité de la monnaie

تحتل النقود الورقية القانونية ، موقعاً بارزاً ، من بين مكونات الكتلة النقدية الكلية ، فالأفراد والمؤسسات تتابع عن قرب ، تطور النقود ومكوناتها ، فهناك إلى اليوم من يعتقد أن كل زيادة في هذه الكتلة تعني التضخم .

لقد انطلق الفكر التقليدي من وضع الكمية قبل النوعية ، التي تتطلب استخدام عناصر قابلة للقياس . معتبراً أن كمية النقود ، هي السبب المحرك في الاقتصاد القومي ، فكل مرة تتغير فيها كمية النقود ، يتغير فيها المستوى العام للأسعار ، وفق علاقة خطية ، كما هي مستخدمة رياضياً . وهي تطبيق لنظرية قيمة الأشياء ، المتضمنة أن كل شيء نادر هو غالي . ولا تخرج النقود عن هذه النظرية المنطلقة من تأثير الكمية على القيمة . والتي تعني أنه إذا زادت كمية النقود ، فإنها تفقد شيئاً من قيمتها . أي أنه ، إذا ازداد عرض النقود ، دون أن يرافقه تغير في الطلب ، فيسكون هناك اتجاه لتغير سعر النقود ، أي قيمتها ، كونها سلعة كالسلع الأخرى ، ندرتها تخلق قيمتها ، بالرغم من أن منفعتها غير مباشرة . بالإضافة إلى

^(١) المذهب التقليدي : هو التحليل الاقتصادي الذي ظهر في انكلترا على يد سميث في نهاية القرن ١٨ : حيث تبنته الثورة الفرنسية ، غير دعه يعمل ويمر ثم أضاف كل من ريكاردو وميل وغيرهما أفكاراً متبلورة ، وتبعهم في القرن ١٩ ، الفرد مارشال ، في إعادة صياغة هذا المذهب ، مطوراً في مضمون هذه النظرية ، ومحافظة على جوهر الفروض التي يرتكز عليها الفكر التقليدي .

^(٢) ديكال شرف ، د. هاشم أبو عراج ، النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ١٣٧ . ووفقه تخضع عملية تحديد قيمة النقود إلى تفاعل العوامل المتعلقة بالعرض والطلب كسائر السلع والخدمات الأخرى .

وجود نوع من العلاقة العكسية بين قيمة النقود و أسعار جميع السلع الأخرى . و هذه العلاقة تعتبر نسبية بين مستوى الأسعار و كمية النقود . وعندما تنخفض كمية النقود ، يزداد الطلب ، فتتوقع الأسعار ، الأمر الذي يؤكد العلاقة العكسية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار .

و يعتبر كل من ريكاردو و ميل ، واضعي الأسس الحقيقية الأكثر تطوراً و اكتمالاً لنظرية كمية النقود ، مههدين السبيل لظهور فيشر و معادلته في عام ١٩١١م ، و التي هي ^(١) :

$$ن \times م = ك \times م ، حيث أن :$$

ن = كمية النقود المتداولة la somme de toutes les monnaies possédées

س = متوسط سرعة تداول الوحدة النقدية .

ك = كمية جميع المبادلات من السلع والخدمات والأوراق المالية كالأسهم والسندات وغيرها .

م = المستوى العام للأسعار ، أو متوسط أسعار السلع والخدمات التي يتم التعامل بها بالنقود .

وتؤكد هذه المعادلة ، وجود علاقة مباشرة وطرديّة و تناسبية ، بين كمية النقود المعروضة من ناحية ، والمستوى العام للأسعار من ناحية أخرى . وبعبارة أخرى ، تعني هذه المعادلة ، أن تغيرات المستوى العام للأسعار ، يمكن أن تحدث بناءً على تغير أي متغير من المتغيرات الثلاث الواردة في هذه المعادلة ، أو جميع المتغيرات في آن معاً .

كما أن هذه المعادلة لا تشير إلى العوامل التي يعتمد عليها كل متغير من تلك المتغيرات المذكورة . ولهذا يتوجب توضيح المتغيرات الواردة في معادلة التبادل ، والعوامل التي يتوقف عليها كل متغير وفقاً لما يلي :

(1) H.guitton et G. bramoullé, 1987, la monnaie , op ., cit., p.338 et 339 .

ويعتبر كانتيلون Cantillon ، أول من أشار إلى التمييز بين سرعة تداول النقود ، وسرعة تداول الائتمان ، بالإضافة إلى استخدامه لفكرة التغيرات والتبدلات في السرعة ، مههداً لفكرة التسارع ، وهي الأساس لفكرة فيشر ، ويلاحظ من الترجمة أن فيشر يستخدم تعبير النقود المملوكة بدلاً من المتداولة أو المعروضة.

١- كمية النقود (ن) :

يُقصد بكمية النقود ، مجموع النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي ، في الاقتصاد القومي ، خلال فترة زمنية معينة بالإضافة إلى نقود الودائع الجارية . وبهذا فإن عرض النقود في فترة معينة (يوم أو شهر أو أسبوع أو سنة ، سنحصل عليه من خلال ضرب كمية النقود المتداولة في متوسط عدد مرات تداولها من يد ليد أخرى ، خلال تلك الفترة) ^(١) . وتتكون هذه الكمية من النقود الورقية القانونية ، والنقود الخطية (الكتابية) ، والنقود المساعدة وأشباه النقود . وفي تعريف آخر : " تتألف الكتلة النقدية من مجمل وسائل الدفع ، أي مجمل الأصول المالية المقبولة في كل زمان ومكان من قبل المجتمع لتسديد الذمم الناتجة عن التبادل " ^(٢) .

وينبغي الإشارة إلى وجود علاقة ثابتة بين الكتلة النقدية ، والناتج القومي الإجمالي . لأن النقود كوسيلة للتبادل أو الدفع المؤجل تستخدم بوفرة واحدة على المدى القصير ، نظراً لثبات العادات وطرق المدفوعات . ويقوم المستوى العام للأسعار بتكييف الناتج القومي الكلي مع كمية النقود .

وتعود للمصرف المركزي سلطة إصدار النقود الورقية القانونية billets les de banques ، فهو الذي يقرر أية أصول نقدية يمكن إصدارها أو تحويلها إلى نقود . وهو يتمتع بنوع من الاستقلال في تحديد السيولة ضمن آلية الثبات النسبي للأسعار ^(٣) . بالإضافة إلى الاهتمامات الأخرى للمصرف ، المتعلقة بمراقبة التضخم والعلاقات التجارية الدولية والمصارف التجارية .

٢- سرعة تداول النقود (س) :

هي عدد المرات التي تنتقل فيها الوحدة النقدية من يد لأخرى سداداً للمعاملات المختلفة ، سواء بين الأفراد أو المشروعات ، خلال فترة زمنية محددة كالسنة مثلاً . وبالتأكيد فإن الوحدات النقدية لا تنتقل بأكملها بعدد متساو من المرات خلال الفترة المقصودة . فقد تكون هناك وحدات نقدية تنتقل مرات عديدة ، ووحدات أخرى تنتقل مرة واحدة ، أو قد لا تنتقل إذا كانت مكتنزة . والأمر سيان ، سواء أكان التعامل يتعلق بالسلع والخدمات ، أو بالأصول المالية كالأسهم والسندات .

(١) د. عقيل جاسم عبد الله ، ١٩٩٧ م ، النقود والمصارف ، الطبعة الثانية ، الجامعة المفتوحة ، ليبيا ، بنغازي ، ص ٧٤ .

(2) André chainneau, 1974 ,mécaniques et politiques monétaires , puf, paris ,p.7.

(3) R. Jarrod, 1971 ,la monnaie, op., cit., p 147.

ويرايه أن كمية النقود في السابق كانت تعتمد على تكاليف إنتاج الذهب بالدرجة الأولى ، وفي عصرنا على تصرف المصرف المركزي في علاقاته مع الجهاز المصرفي لتحديد عرض النقود وفقاً للسياسة النقدية والائتمانية المتبعة .

لقد تطورت نظرية كمية النقود ، على يد فيشر فقد صاغها بطريقة رياضية ، وأصبحت المعادلة تعرف باسمه ، أو باسم معادلة التبادل ، والتي أدخلت عليها تعديلات على يد الفرد مارشال ، وأصبحت تعرف باسم معادلة الأرصدة النقدية .

وبطبيعة الحال ، لا توجد عدادات لقياس سرعات الوحدات النقدية . ولهذا فإننا نقيسها بالاستعانة بوسائل غير مباشرة .

أما الوسائل المباشرة فإنها متوفرة في النقود الكتابية ، عبر دخول وخروج الحسابات التي تضبط وتحدد الحركة . وتعتبر من الوسائل غير المباشرة سرعة تحويل النقود إلى دخل في الفترة الزمنية المحددة كالسنة مثلاً . وتدخل ثروة الفرد لتتحول إلى نفقة ، عبر استخدام الدخل القومي الإجمالي والكتلة النقدية (معادلة كامبريدج) ⁽¹⁾ .

ويشكك سامويلسون le scepticisme de samuelson في إمكانية تحديد سرعة التداول على المدى الطويل بالدقة المطلوبة ، لأن هذه السرعة تتعلق بالعوادات الاجتماعية والنفسية في مجتمع ما ، وهي عادات الدفع أو الإنفاق ⁽²⁾ . فكل فرد يجري عدداً من المدفوعات خلال السنة ، مستخدماً نقوداً مادية ، أو حسابات لدى المصارف . وبهذا فإن المدفوعات تبقى ثابتة خلال الفترة القصيرة ، لصعوبة تغيير العادات ضمن هذا المدى ، وبالنتيجة ، يمكن استخلاص سرعة التداول الوسطية بـ ٣ مرات في السنة تقريباً على المدى الطويل ، وهي تعتمد على عوامل موضوعية مثل حجم الدخل الحقيقي للفرد ، وأسلوب الدفع في المجتمع ، كاستلام الأجور والرواتب خلال فترة أسبوع أو شهر ، حيث كلما توافقت مواعيد استلام الدخول مع مواعيد إنفاقها ، قصرت المدة التي تكون فيها النقود عاطلة ، وكانت سرعة الدوران مرتفعة . بالإضافة إلى عادات الاستهلاك والادخار ومدى تقدم وانتشار النظام المصرفي ، والتسهيلات الممنوحة لطالبي الائتمان ⁽³⁾ .

ولكن يمكن أن تطرأ تبدلات اقتصادية في المدة القصيرة ، وتسبب تغييراً في سرعة تداول النقود ، وذلك خلال فترات الرواج والكساد ، والتي تعتبر من أهم الظواهر قصيرة الأجل . فخلال فترات الرواج والازدهار الاقتصادي ، تأخذ الأسعار في الارتفاع . الأمر الذي يدفع رجال الأعمال نحو المزيد من الاستثمارات لتحقيق المزيد من الإيرادات ، وينجم عن ذلك سرعة انتقال النقود من يد لأخرى ورافق ذلك شعور لدى المستهلكين ، بأن هناك اتجاهاً ، لتوجه الأسعار

(1) H.guitton et G. bramoullé, 1987, la monnaie, op., cit ., p 352 .

(2) Ibid , p 354 .

(3) Ibid , pp 354- 356 .

نحو المزيد من الارتفاع ، الأمر الذي يمكن أن يساهم أيضاً في زيادة سرعة تداول النقود ، ويكون سبباً في زيادة عرض النقود ، التي يمكن أن تخلق حالات تضخم ، تتسبب في انهيار النظام النقدي ، وبالتالي الاقتصادي . وحدث هذا الأمر في ألمانيا في الفترة التي تلت الحرب الأولى .

أما خلال فترات الركود والكساد ، فتبدأ الأسعار بالانخفاض ، ويتوجه أرباب الأعمال إلى الحد من الإنتاج ، الذي يسبب البطالة للكثير من العمال ، ويقل إنفاقهم ، وتنخفض سرعة تداول النقود ، والتي يمكن أن تؤدي إلى انهيار نقدي ، وبالتالي اقتصادي . ومن الجدير بالذكر أن هذه التقلبات الدورية من مزايا النظام الرأسمالي .

٣- كمية أو حجم المبادلات الاقتصادية (ك) :

تتضمن المبادلات الاقتصادية جميع أنواع التبادل التي يقوم بها الأفراد والمشروعات داخل اقتصاد معين ، كتبادل السلع والخدمات والأصول المالية والعقارات.... الخ، من خلال عمليات البيع والشراء ضمن فترة زمنية معينة ومحددة^(١).

وتستبعد من كمية المبادلات الاقتصادية تلك التي تتم عبر المقايضة والاستهلاك الذاتي أو الخدمات الذاتية ، فعملية المبادلة تتطلب استخدام النقود في إتمام الصفقة ، لأن معادلة التبادل ، ما هي إلا مواجهة تيار السلع والخدمات مع تيار الإنفاق النقدي .

بالإضافة لما سبق ، تقتضي عملية التبادل ، وجود طرفين متقابلين ، هما البائع والمشتري . وبهذا ، فلا تدخل السلع التي تنتقل بين فروع المنشأة الواحدة أو المشروعات ذات التكامل الرأسمالي ، لعدم وجود طرفين متقابلين ، وعدم إدخال النقود في إتمام العملية . وكلما زادت مثل هذه الحالات ، انخفضت كمية أو حجم المبادلات الاقتصادية الداخلة في عملية التبادل ، والعكس صحيح .

أما كمية المبادلات الاقتصادية التي تتم في الاقتصاد ، فإنها تتوقف وتحدد وفق العوامل التالية :

- كمية الموارد الاقتصادية والبشرية التي يمتلكها المجتمع .
- مستوى التقدم الصناعي والفني من حيث التنظيم والإنتاج (أسلوب الفن الإنتاجي) .
- الطلب على السلع والخدمات المنتجة (مستوى تشغيل عوامل الإنتاج) .

(١) د. عقيل جاسم عبد الله ، ١٩٩٧م ، النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ٧٧ .

ومنهم من يضيف ^(١)، عدد مرات إنتاج أو طرح السلعة أو الخدمة خلال فترة معينة من الزمن ، وهو الأمر المتعلق بالطلب موضوع البند الأخير . وحجم الأوراق المالية المصدرة ، وتكرارات بيعها وشرائها خلال الفترة المعنية ، وحجم المخزون من السلع ، وأهمية المقايضة والاكتفاء الذاتي . حيث في المجتمعات الزراعية تزداد نسبة الاكتفاء الذاتي من الإنتاج .

والأمر الطبيعي أن قدرة مجتمع ما على الإنتاج تتحدد بمقدار ما يمتلكه من الموارد الاقتصادية والبشرية ، حيث أصبح اقتصاد المعرفة يلعب دوراً هاماً في اقتصاديات الشعوب ، وهو أيضاً أمر متعلق بالتقدم الصناعي ، فلا تطور دون كفاءات مقننة على تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج ، وذلك بغض النظر عن السلع والخدمات التي يمكن استقدامها من الخارج .

إن توفر الموارد الاقتصادية ، وتقدم أسلوب الفن الإنتاجي ، لا يفيدان بشيء ، إذا لم يتوفر الطلب على السلع والخدمات المنتجة . فالإنتاج وحده لا يكفي لإتمام عملية التبادل ، وتسويق الكميات المنتجة والمعروضة ، التي تزداد خلال فترات الانتعاش والازدهار ، وتخفّض خلال فترات الركود والكساد الدورية .

٤- مستوى الأسعار (م) :

لم يتفق أنصار نظرية كمية النقود أيضاً ، على الرابطة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار ، فمنهم من أشار إلى أن : " الزيادة في كمية النقود ، هي وحدها العامل المؤثر في المستوى العام للأسعار " ^(٢) . ومنهم من أشار إلى أنها قوة شرائية خاصة قادرة على التكيف مع المبادلات الدولية ، وقوة شرائية عامة تتكيف مع المستوى العام للأسعار في الداخل ^(٣) .

إلا أن معظم كتاب نظرية كمية النقود ، يتفقون على أنها التعبير أو المقياس النقدي للقيمة التبادلية ، فهي أداة مقايضة تجارية بمفهوم التبادل ، ومخزن للقيمة بمفهوم السيولة ، ومقياس للقيمة باعتبارها حقيقة مجردة .

فإذا كان المقصود بالقيمة ، قوتها الشرائية ، فإنها تعني كمية السلع والخدمات التي يمكن اقتناؤها عبر استخدام وحدة نقدية واحدة . كما قد يراد بقيمة النقود ، القيمة الاسمية التي منحتها إياها الجهة المصدرة ، والتي هي الدولة ، باعتبارها مركز السلطة والهيمنة ، ويأتي المجتمع ليمنحها القيمة الحقيقية عبر الثقة الجماعية . والنقود باعتبارها قوة شرائية عامة ، فإنها تستعمل وسيطاً للتبادل مع

(١) د . كمال شرف ، ود . هاشم أبو عراق ، النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ١٣١ .

(2) M. Jellart, 1964, les fondements actuels de la valeur de la monnaie op .cit., p 90.

(3) H.Guillon et G. Bramoullé, 1987, la monnaie, op., cit ., p. 633 .

جميع السلع والخدمات المعروضة في السوق ، وفق أسعار جميع هذه السلع والخدمات ، أي متوسط هذه الأسعار ، أي المستوى العام للأسعار . ولما كان مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها ، يعتمد على المستوى العام للأسعار . فإن هناك علاقة عكسية بين التبدلات الحاصلة في المستوى العام للأسعار ، وتلك الحاصلة في قيمة النقود . فإذا ما ارتفع مستوى الأسعار ، فإن وحدة النقد تبادل كمية أقل من السلع والخدمات ، عما كانت تبطله فيما سبق . أي أن قوتها الشرائية أو قيمتها قد انخفضت عما سبق . أما إذا ما انخفض مستوى الأسعار ، فإنه بإمكان وحدة النقد أن تبادل بكمية أكبر من السلع والخدمات عما سبق ، فتكون قوتها الشرائية أو قيمتها قد ارتفعت .

ويستنتج عما سبق ، وجود علاقة عكسية بين التبدلات الحاصلة في قيمة النقود ، وتلك الحاصلة بالنسبة للمستوى العام للأسعار . وهذه العلاقة ليست سببية ، لأن المستوى العام للأسعار وقيمة النقود ، مؤشران يعبران عن حقيقة واحدة تتمثل بنسبة مبادلة النقود ، بالسلع الأخرى ، والحقيقة الواحدة لا يمكن أن تكون سبباً وأثراً في وقت واحد . وبالتالي تعود التبدلات في المستوى العام للأسعار والتبدلات في قيمة النقود لعوامل أخرى ، سوف نناقشها لاحقاً . ويبقى أن نضيف إلى وجود حالة خاصة بالبلدان النامية ، عندما تستفيد من المساعدات المالية الخارجية ، حيث تصبح الدولة عارضة للمسئولة من مصادر تساهم في زيادة الكتلة المتداولة ، ورفع المستوى العام للأسعار بنسبة زيادة هذه المساعدات على الأقل .

ومن المعلوم ، أن نظرية كمية النقود ، بنيت على افتراضات أقيمت عليها النظرية في تحديدها للمستوى العام للأسعار ، أو في قيمة النقود ، ونعرض فيما يلي هذه الافتراضات :

ثانياً - الافتراضات الأساسية التي بنيت عليها نظرية كمية النقود :

تشكل نظرية كمية النقود ، جزءاً من النظرية التقليدية العامة ، ويتلخص جوهر هذه النظرية في أن " كمية النقود هي العامل الفعال في تحديد المستوى العام للأسعار ، وهي السبب فيما يصيبه من تغيرات " . وتفترض مجموعة من الافتراضات والمقدمات ، هي نفسها التي تعتمد عليها النظرية الاقتصادية التقليدية ، والتي يمكن إيجازها فيما يلي :

١ - العرض يخلق الطلب المساوي له :

لا مكانة للنقود في قانون المنافذ ، فعرض وطلب السلع والخدمات متساويان عند مستوى التشغيل الكامل ، دون الاهتمام للعلاقة بين القطاعات الحقيقية والنقدية . وهذه المساواة بين العرض الكلي والطلب الكلي تبني على فكرة ، أن

الدخل الذي لا ينفق في شراء السلع الاستهلاكية ، ينفق بالضرورة في شراء سلع الاستثمار ، فكل ادخار لا بد وأن يتحول إلى استثمار بالضرورة ، ولا محل للاكتناز ، لأن حركات سعر الفائدة ، إذا ما ضمنا لها حرية الحركة ، كفيلة بتحويل كل ادخار إلى استثمار .

إن التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي أمر حتمي ، وفق الحالة الساكنة (الاستاتيكية) التي تفترضها النظرية التقليدية ، فالتقود مهمتها القيام بدور الوساطة في المبادلة ، بحيث يبقى المستوى العام للأسعار ثابتاً . ما دام الطلب قائماً دائماً لمواجئة العرض ، وبالتالي فهو دالة للعرض ، فإنه هو وحده " العرض " الذي يتحكم بالحياة الاقتصادية .

٢- العرض يتجه تلقائياً نحو التشغيل الكامل :

استناداً إلى منطق التوازن المستمر في الاقتصاد القومي ، أو لتأثير النقود في هذا الاقتصاد ، فإن النظرية التقليدية تنطلق من فرضية التشغيل الكامل والمنافسة التامة . وبما أنه لا خوف من زيادة العرض ، إلى الحد الذي تتساوى فيه نفقة هذه العوامل الحدية مع إنتاجيتها الحدية ، فالأمر ينحصر في ضمان المنافسة الحرة ، كي يتمكن الإنتاج من التزايد تلقائياً .

لقد مجد سميت اليد الخفية التي توفق بين مصالح الأفراد والمشروعات ، والساعين لتحقيق المزيد من المنافع والإيرادات ، ومبدأ الانصهار القائم على التكيف الآلي للأسعار والكميات . ويجب أن نتنظر ظهور كينز ليدعو إلى جعل اليد الخفية يداً مرئية .

وحسب هذه النظرية ، لا خوف من البطالة ، التي تؤدي إلى تخفيض الأجور الحقيقية ، ويحقق بالتالي المزيد من الأرباح للمنظمين ، الأمر الذي يدفعهم لاستخدام المزيد من العمال ، ويرتفع العرض تلقائياً ، ويتبعه الطلب ، حتى نصل إلى التشغيل الكامل .

وهكذا ، تصل نظرية كمية النقود ، إلى افتراض ثبات حجم الإنتاج السلعي ، أي كمية المبادلات الاقتصادية ، عند مستوى التشغيل الكامل .

٣- ثبات سرعة تداول النقود :

وفقاً للنظرية التقليدية تعتبر سرعة التداول ثابتة ، بينما تنطلق نظرية كمية النقود ، وفق معادلة التبادل ، من العلاقات فيما بين متغيرات المعادلة ، من أن زيادة سرعة التداول ، تزيد كمية النقود ، وبالعكس . كما أن زيادة المستوى العام للأسعار تزيد أيضاً سرعة التداول ، وبالتالي كمية النقود ، وبالعكس . وأن زيادة المستوى العام للأسعار تخفض حجم المبادلات الاقتصادية ، وتخفض كمية النقود المتداولة ، وبالتالي تخفض سرعة التداول . ولعلّما تفترض ثبات حجم المبادلات

الاقتصادية ، أو حجم الإنتاج ، وفق المنطق المعتمد على التوازن ، فإن السرعة تبقى ثابتة وفق هذا المنطق من التحليل على المدى القصير .

وفي رأيهم أن سرعة الدوران ترتبط بالكثافة السكانية وسرعة الاتصال ، ووسائل تسوية المدفوعات ، ودرجة نمو الأسواق النقدية والمالية . وكلها متغيرات ثابتة على المدى القصير . فنظرية كمية النقود ساكنة (استاتيكية) ، ولا تأخذ الزمن بالاعتبار ، والسرعة الزائدة في تداول النقود ، تعادل الزيادة في كمية النقود ، وهي الفكرة التي اعتبرت الأساس لطرح صيغة فيشر ⁽¹⁾ . إلا أن ويكسل تساءل عن الاستفادة من ثبات سرعة التداول مع ترك الشروط الأخرى على حالها ، الأمر الذي يثير الشك في النظرية ككل ⁽²⁾ .

ولحساب سرعة التداول نثار مسألة آلية حسابها ⁽³⁾ ، فهي سهلة ، كما قلنا بالنسبة للائتمان ، والصعوبة تكمن في النقود الأخرى المتداولة . ولهذا يجب حساب عدد المرات التي تنتقل فيها الوحدة النقدية في أول الفترة ، ومن ثم في نهاية الفترة ، وبعدها يمكن استنتاج متوسط عدد المرات خلال فترة زمنية معينة . وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار ، الودائع المصرفية (النقود الخطية) ، وأضفناها إلى النقود الورقية والمساعدة ، فإن معادلة التبادل ، تصبح على الشكل التالي :

$$ن \times س + ن_1 \times س_1 = ك \times م ، \text{ حيث أن :}$$

ن = تمثل النقود الخطية (الكتابية) .

س = تمثل سرعة تداول النقود الخطية (الكتابية) .

ووفق نظرية كمية النقود ، تتوقف كمية النقود الخطية (الكتابية) ، التي يخلقها الجهاز المصرفي ، على نسبة الاحتياطي القانوني ، بافتراض س₁ ثابتة . وهكذا فإن العامل الهام في هذه النظرية هو كمية النقود المتداولة (ن + ن₁) .

٤ - ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود :

لقد منح التقليديون النقود المادية أهمية خاصة la monnaie - substance ، بمنحها قيمة ذاتية ، مميزين بين القطاعين العيني والنقدي ، حيث أن :

١ - قيمة السلع تتشكل في القطاع الحقيقي ، وتحدد بالأسعار النسبية - les prix relatifs .

(1) H.Guitton et G. Bramoullé, 1987, la monnaie, op., cit., p.338et 339.

(2) M. Ielart, 1964, les fondements actuels de la valeur de la monnaie op .cit., p 92.

(3) H.Guitton et G. Bramoullé, 1987, la monnaie, op., cit., p. 350 - 352 .

- الأمر المطروح يتعلق بتحديد سرعة انتقال المعادن الثمينة أو الأوراق المصرفية .

٢- قيمة النقود تتشكل في القطاع النقدي ، وتحدد وفق المستوى العام للأسعار . وعندما أصبحت النقود انتمائية ، ثم خطية (كتابية) ، فقدت قيمتها الذاتية ، وأصبحت قوة شرائية ، يمكن بموجبها الحصول على السلع المبتغاة . ويتطلب تحديد هذه القيمة ، أو القوة الشرائية ، تكامل القطاعين الحقيقي والنقدي ، وقد تطور هذا التكامل ، وفق النظريات التالية ^(١) :

- قانون المنافذ (ساي) ، الذي سمح لنظرية كمية النقود ، أن تأخذ دورها ، لأنها الوحيدة القادرة على تحديد المستوى العام للأسعار .
- والراس ، عبر دراسته للتوازن الاقتصادي ، سمح بدمج النقود في النظرية الاقتصادية .

- باريتو pareto، بنى تحليله على المنفعة l' utilité، ونظرية الخيارات la théorie des choix. ممهداً لدمج قيمة النقود مع النظرية العامة لقيمة السلع .

وبناءً على ما سبق ، وفي ظل ثبات حجم المبادلات وسرعة الدوران ، وتوجه العرض تلقائياً نحو التشغيل الكامل ، وعدم اعتراف الفكر التقليدي بعامل النشاط الاقتصادي الحقيقي ، أو ارتفاع الأجور ، أو ارتفاع الأسعار نتيجة قوة المنافسة ، كانت كارثة طبيعية أو حرب ، وغيرها من العوامل ، وفي ظل الافتراضات السابقة بتبعية المستوى العام للأسعار ، للتغيرات والتبدلات الحاصلة في كمية النقود ، من خلال العلاقة الطردية التي تربطهما ، فإن م " المستوى العام للأسعار " = تـ " ن " . كما أن ازدياد وسائل الدفع ، سوف يدفع الأسعار نحو الارتفاع ، في وقت يكون فيه هيكل الإنتاج غير قادر على التكيف ، الأمر الذي يقود إلى دفع أسعار أعلى لكمية السلع والخدمات نفسها ... الخ .

ويستنتج مما سبق ، وجود علاقة مباشرة وطرديّة وتناسبية بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار . وأن هذه الكمية من النقود هي العامل الفعال في إحداث تغيرات مماثلة في قيمة النقود وبالتالي في المستوى العام للأسعار .

ثالثاً - معادلة الأرصد النقدية (معادلة كامبريدج) ^(٢) :

وتسمى نظرية طلب المستهلك ، وقد كتب مارشال : " إن المستهلك الذي يتمتع بدخل اسمي محدد ، يجد نفسه أمام سوق من السلع الاستهلاكية ذات الأسعار المحددة " فكيف سيقوم هذا المستهلك بتوزيع نفقاته بين مختلف السلع ؟ وانطلاقاً من مبدأ تضخيم المنفعة الكلية ، ومن مبدأ المنفعة الحدية المتناقصة ، يؤدي تحليل

(1) M. Ielart, les fondements actuels de la valeur de la monnaie op .cit., p. 43 .

(٢) وتسمى بمدرسة كامبريدج ، وهي إلى جانب مدرسة لوزان ومدرسة فيينا ، انبثقت منها النظرية التكاليفية الجديدة ، وقد تراس مدرسة كامبريدج الفرد مارشال ، وتعتبر معادلته صياغة جديدة لمعادلة فيشر ، دون المساس بالجوهر ، واستكمل جهوده من بعده بيجو ، وأخذ عنه كينز معادلته المعروفة باسمه في عام ١٩٢٣ م حول الإصلاح النقدي .

مارشال إلى نتيجة مفادها ، أن المنفعة الحدية للسلع المكتسبة هي نسبية قياساً لأسعارها .

لقد توصل مارشال إلى استنتاج (بعد افتراضه أن المنفعة الحدية للنقود ثابتة) ، بأن العلاقة بين المنفعة الحدية وسعر سلعة ما تبقى ثابتة ، فإذا ما انخفض السعر ، تنخفض المنفعة الحدية ، وتزداد الكمية المطلوبة .

وتوضح هذه المعادلة العلاقة بين التفضيل النقدي ، أو الأرصة النقدية ، التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها ، والدخول النقدية للأفراد . أي أن هناك نسبة من الدخل النقدي يحتفظ بها الأفراد للإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية . ويشير تاريخ الوقائع النقدية ، أن هذه النسبة تزيد بمرور الزمن بزيادة الدخل . وبهذا فإن معادلة الأرصة النقدية ، تفسر التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار ، من خلال تحليلها لجانب الطلب على النقود . ومن هذا ، فإن الميل للاحتفاظ بأرصة سائلة لدى الأفراد يؤدي إلى التأثير على حجم الإنتاج ، ومن ثم على حجم الدخل ، وعلى المستوى العام للأسعار بطريقة غير مباشرة . ويمكن التعبير عن معادلة الأرصة النقدية ، اعتماداً على صيغة معادلة التبادل ، وفق الصيغة الجبرية التالية ^(١) :

$$ن \times س_د = ج \times م \quad (١) \text{ حيث أن :}$$

ن = كمية النقود المتداولة .

س_د = سرعة تداول النقود لأغراض الدخل (النقود الدخلية) ^(٢) ، أو متوسط عدد مرات استخدام النقود في شراء الناتج القومي .

ج = الدخل القومي الحقيقي ، أو إجمالي الناتج القومي .

م = المستوى العام للأسعار .

وهكذا فإن $ج \times م =$ القيمة النقدية للإنتاج القومي = الدخل النقدي = الإنفاق القومي النقدي ، أي أن :

$$ن \times س_د = د \quad (٢) \text{ ، حيث د ترمز إلى الدخل القومي النقدي .}$$

(1) J-R.Hicks, 1956, valeur et capital, traduit par : Macmillan et C. ménage, Dunod, paris, p 13.

(٢) لبيب عطا عبد الوهاب ، ١٩٩٩ ، سرعة تداول النقود ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت ، ص ١٩ وحسب كينز فإن سرعة التداول الدخلية مفهوم هجين خال من أي معنى ، والبديل برأيه " نظرية تدفق الدخل " .

$$N = \frac{1}{S_D} \times D \quad (3), \text{ وقد رمز مارشال لـ } \frac{1}{S_D}$$

بالرمز k نسبة التفضيل النقدي .

أي : $N = k \times D$ (٤) ومنه

$$K = \frac{N}{D} \quad (5)$$

أي أن نسبة الرصيد النقدي = $\frac{\text{كمية النقود}}{\text{الدخل القومي النقدي}}$

وبالعودة إلى المعادلة رقم (١) ، يمكننا القول أن :

$$M = \frac{N \times S_D}{J} \quad (6)$$

وبالمقارنة مع معادلة فيشر ، نلاحظ أن :

- N ثابتة ، ولا تختلف عن N لدى فيشر .
- فيشر يتناول جميع المبادلات ، بما فيها أصول سابقة ، والأوراق المالية .
- مارشال يتناول الناتج القومي الحقيقي أو الدخل الحقيقي .
- فيشر يتناول المتوسط العام للأسعار لجميع المعاملات الاقتصادية الوسيطة والنهائية .
- مارشال يتناول متوسط الأسعار للمنتجات النهائية فقط .
- S_D سرعة التداول الداخلية .

وحسب تحليل مارشال ، فإن أي تغيير في نسبة التفضيل ، يترتب عليه تغيير في مستوى الأسعار ، وفي حجم الدخل النقدي للمجتمع ، إذا ما بقيت كمية النقود ثابتة دون تغيير^(١) . وقد تعرضت معادلة الأرصدة النقدية لعدة انتقادات ، تركزت أهمها على ثبات الناتج القومي الحقيقي وثبات نسبة الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها ، في صورة أرصدة نقدية سائلة خلال الفترة الزمنية القصيرة .

رابعاً : الانتقادات الموجهة إلى النظرية النقدية التقليدية :

لقد تعرضت هذه النظرية منذ البداية لانتقادات عديدة ، كانت السبب في تطورها واتخاذها أدوات وبراهين تجعلها تتجاوز هذه الانتقادات ، فمن معادلة التبادل التي صاغها فيشر ، إلى معادلة الأرصدة النقدية التي جاء بها مارشال ، إلى أثر الأرصدة النقدية الحقيقية لـ " بيجو " ^(٢) ، بحيث يمكن إيجاز هذه الانتقادات فيما يلي :

أ- عدم صحة الفرضيات الخاصة بثبات حجم الإنتاج (حجم المبادلات) ، وسرعة تداول النقود . فافتراض ثبات حجم المبادلات وتحقيق التشغيل الكامل بصفة مستمرة وتلقائية ، دون وجود موارد اقتصادية عاطلة ، يمكن أن يساهم في زيادة حجم الإنتاج الكلي . وهذا يعني أن العرض الكلي للسلع والخدمات ثابت . حيث أثبتت الوقائع الاقتصادية للتقلبات الدورية ، التي تعرض لها النظام الرأسمالي منذ القرن التاسع عشر ، إمكانية تغير أو تبدل حجم المبادلات بالزيادة أو بالنقصان ، تبعاً لتغير حجم الإنتاج والتشغيل ، خلال الدورة الاقتصادية . ولكن قد تلجأ الحكومات ، أو الجهاز المصرفي إلى إقراض المستثمرين ورجال الأعمال ، لدفعهم إلى إقامة مشروعات استثمارية جديدة ، تزيد الإنتاج والمبادلات . وبالتالي فإن كمية النقود المنفقة يمكن أن تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار ، ولكن ليس بالضرورة بالنسبة نفسها .

أما فيما يتعلق بسرعة تداول النقود ، فإن توقعات الأفراد يمكن أن تؤدي إلى زيادة إنفاقهم ، وبالتالي إلى زيادة سرعة تداول النقود ، مما يزيد من أثر كمية النقود على مستوى الأسعار ، والعكس صحيح .

ب- لا تأخذ النظرية بالاعتبار سعر الفائدة ، فهي تعتبر لهذا نظرية غير كاملة ، فتخفيض سعر الفائدة يمكن أن يؤدي إلى المزيد من الاقتراض ، وتشجيع

(١) د . عقيل جاسم عبد الله ، ١٩٩٧ ، النقود والمصارف : مصدر سابق ، ص ٨٩ - ٩١ .

(٢) لقد حاول كل من الاقتصادي بيجو وياتكن ، الربط بين نظرية كمية النقود ، ونظرية التوازن الاقتصادي ، عبر أثر الأرصدة الحقيقية ، وأطلق عليه الاقتصادي هيكس اصطلاح أثر ضغط السيولة على أثر الأرصدة الحقيقية ، ولا يعمل هذا الأثر بنفس القوة تجاه انخاف وانخفاض الأسعار .

المشروعات وزيادة الإنتاج ، وبالتالي التغير في المستوى العام للأسعار . وارتفاع أسعار الفائدة يستخدم اليوم آلية لتوجيه الاستثمارات .

جـ - ليست معادلة التبادل نظرية ، بل متطابقة ، توضح علاقة معينة بين المتغيرات الأربعة ن ، م ، ك ، ولهذا يفضل البعض إطلاق تسمية معادلة التبادل عليها ، بدلاً من النظرية ، حيث أنها توحي إلى حقيقة بديهية ، ولا تميز بين المتغير التابع والمتغير المستقل .

د - تفترض نظرية كمية النقود ، أن التغيرات في كمية النقود هي دائماً السبب في تغير المستوى العام للأسعار ، ولكن قد يحدث أن تزداد الأسعار لأسباب لا علاقة لكمية النقود بها . فالتوقعات في ارتفاع الأسعار في المستقبل ، تدفع إلى اقتناء المزيد من السلع ، وبالتالي الزيادة في الطلب يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار ، وهنا يكون ارتفاع الأسعار قد سبق الزيادة في كمية النقود . كما يمكن أن تتم الزيادة في كمية النقود ، عندما يقوم المنظمون وأرباب الأعمال بخصم الأوراق التجارية ، لدى المصارف التجارية أو المصرف المركزي ، فتزداد هكذا النقود الخطية أو الكتابية ، ومن ثم يتبعها الارتفاع في المستوى العام للأسعار .

هـ - يتغير مقدار النقود الخطية أو الكتابية ارتفاعاً وانخفاضاً تبعاً لحالة النقود الورقية القانونية المتداولة وحجم الائتمان والظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد القومي . فإذا ما زادت كمية النقود المعروضة ، وصاحب ذلك انخفاض في كمية النقود الخطية أو الكتابية ، فإن هذا سيؤدي إلى ارتفاع في مستوى الأسعار . ومن الجدير بالذكر ، أنه فيما يتعلق بالنقود الخطية أو الكتابية ، فإنها تتوقف على نسبة الاحتياطي النقدي السائل ، الذي تحتفظ به المصارف في خزائنها أو لدى المصرف المركزي . وهذا يعني أن المشرع يضع حداً لما يمكن للمصارف التجارية أن تخلقه من نقود خطية ، أو كتابية .

و - إن هناك قصوراً جوهرياً ، في تمثيل (م) للمستوى العام للأسعار ، لأن التغيرات في الأسعار ، لا تسير جنباً إلى جنب ، لارتفاع بعض الأسعار وانخفاض البعض الآخر ، حيث يمكن للانحرافات الموجبة أن تلغي السالبة . وهذا بالطبع ، يعتمد على الأهمية النسبية للسلع التي تكون الرقم القياسي . وانتقدت النظرية لإسارتها إلى أن كل زيادة في كمية النقود يمكن أن تؤدي ، عفوياً ، إلى ارتفاع في مستوى الأسعار ، وهذا مخالف للواقع .

وبالرغم من الانتقادات الموجهة لنظرية كمية النقود ، في علاقتها بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار ، فإنها قد قامت بدور كبير في التاريخ النقدي ، لم تفلح في القضاء عليها هذه الانتقادات .

لقد ظهر اتجاه نقدي جديد على يد الاقتصادي فريدمان ومدرسته ، من خلال إجراءات تهدف إلى زيادة معدلات النمو وتقليل دور الحكومة ، بعكس كينز الذي نادى بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية .

وحسب الاقتصادي فريدمان⁽¹⁾ ، فإن السلطات النقدية يجب أن تتبنى سياسة الثبات النقدي من خلال زيادة الكتلة النقدية بمعدل ثابت ، وفق ما أسماه " التوجيهية أو الإدارة التلقائية pilotage automatique " .

(1) D.Flouzat ,1995 ,Économie contemporaine ,op .cit p. 335.

الفصل الثاني

النظرية النقدية النفسية

La théorie monétaire psychologique

تعتمد النظرية النقدية النفسية ، على أفكار المدرسة الحدية ، التي ظهرت في فيينا ، ابتداءً من ١٨٧٠م ، ضمن أبحاثها حول النظرية العامة للقيمة ، مرتبة السلع والخدمات إلى نوعين : الاستهلاكية ، وهي تلك التي تشبع الحاجة مباشرة ، والاستثمارية كالألات وأدوات الإنتاج التي تأتي منفعتها لاحقاً . ومن ثم طورت النظرية على يد كلارك J.B.clark ضمن أبحاثه في مجال نظرية الإنتاجية الحدية ^(١) la productivité marginale .

وتشير هذه المدرسة إلى أن قيمة أي مال اقتصادي تتحدد بالمنفعة الحدية التي يحصل عليها الفرد من استعمال الوحدة الأخيرة . وتتناقص هذه المنفعة الحدية ، كلما زاد عدد الوحدات المستهلكة من السلع والخدمات ، وأن القيمة تعتمد في تحديدها على أمرين هما : الندرة ، وهو أمر كمي ، ووحدة الحاجة التي تشبع عبر استعمال السلع والخدمات ، موضع الطلب ، عبر التبادل .

لقد ظهرت نظريات عديدة حول المنفعة الحدية ، نكتفي منها ، بنظريتي فيزر واقفاليون :

أولاً - نظرية فيزر ^(٢) :

من وجهة نظره ، بالنسبة للفرد ، إن قيمة النقود ، تتحدد بالمنفعة المتحققة من استعمال آخر وحدة نقدية في التبادل ، وأنه في المجتمعات الحديثة ، لا تطلب النقود لذاتها ، أي ليست للنقود منفعة ذاتية ، بل تأتي منفعتها عبر تأمين السلع والخدمات التي تؤمن بالنقود ، فمنفعتها غير مباشرة ، تشتق من منفعة السلع الاستهلاكية التي يمكن الحصول عليها بهذه النقود .

وتحدد المنفعة الحدية لوحدة النقود بالعلاقة بين حجم الدخل النقدي ، ومدى حدة الحاجة للسلع الاستهلاكية . فكلما كان الدخل النقدي كبيراً ، تضاعلت المنفعة الحدية لآخر وحدة من هذا الدخل . أي أن الفرد مستعد لدفع وحدات أكثر كلما كبر دخله ، فهو يتقبل الأسعار المرتفعة ، والعكس صحيح .

(1) R. Barre, 1970, Économie politique, op. cit., p 32.

(٢) د. أحمد زهير شامية ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ١٣ .

هذا ما ينطبق على الأفراد ، أما بالنسبة للمجتمع ، فإن القيمة الاجتماعية للنقود تتحدد من خلال تلاقي مجموع تقديرات الأفراد ، فهم يتصرفون أو يتعاملون مع السوق ، وفق دخولهم النقدي ، قياساً على كمية السلع والخدمات الموجودة . ففي حال ازدياد الدخل ، دون ازدياد كمية السلع والخدمات ، ارتفع المستوى العام للأسعار ، وانخفضت قيمة النقود . مما يدفع الأفراد لدفع وحدات نقدية أكثر ، أي أسعار أعلى .

أما إذا انخفضت دخول الأفراد ، مقابل ثبات كمية السلع والخدمات المعروضة في الأسواق ، فيؤدي ذلك إلى انخفاض المستوى العام للأسعار ، وارتفاع قيمة النقود ، أي أسعار أقل لشراء الكمية المعروضة موضع حاجتها . وهذا يعني بالنتيجة ، أن التغيرات في الدخل النقدي ، هي العنصر الفعال المؤثر في قيمة النقود وتغيراتها . والصيغة التالية تظهر آراء فيزر :

$$د = ك \times م ، \text{ حيث أن :}$$

$$د = \text{الدخل النقدي الكلي .}$$

$$ك = \text{حجم أو كمية السلع والخدمات المعروضة.}$$

$$م = \text{المستوى العام للأسعار .}$$

فإذا كانت ك ثابتة فرضياً ، فإن التغير في الدخل النقدي الكلي (د) ، سوف يؤدي إلى التغير في (م) المستوى العام للأسعار ، بالنسبة نفسها .

وقد علل آراءه بطريقة بسيطة : إن زيادة استخراج الذهب ، يزيد عما يمتلكه المجتمع من أرصدة ذهبية ، دون أن تترافقها زيادة في السلع المادية أو الخدمات . وهذا ما يحدث لدى زيادة إصدار النقود الورقية ، التي تنجم عنها زيادة في الدخل النقدي ، عندما لا تترافقها زيادة في الكمية المنتجة والمعرضة من السلع والخدمات ، الأمر الذي يسبب ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار ، وهذا المثال يعتبر صحيحاً في ظل قاعدة الذهب .

ومن الناحية الظاهرية ، هناك نوع من التشابه فيما تؤدي إليه آراء فيزر وآراء نظرية كمية النقود ، من حيث أن النظرية الأخيرة ، تشير إلى أن الزيادة التي تحدث في كمية النقود المتداولة ، تسبب ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار ، بالنسبة نفسها . بينما نظرية فيزر تعتمد على فكرة الدخل النقدي ، الذي إذا زاد ، يمكن أن يسبب ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار بالنسبة نفسها ، ويمكن للمثالين الاتيين ، أن يوضحا الأمر أكثر ^(١) :

(١) المصدر السابق مباشرة ، ص ١٣٢ .

١- قد تتغير كمية النقود ، نتيجة قيام الحكومة بتسديد قرض عام ، كان قد اكتتب به الأفراد سابقاً ، عن طريق زيادة الإصدار من المصرف المركزي . ويحتفظ الأفراد بالمبالغ التي دفعتها إليهم الحكومة ، انتظاراً للفرصة المناسبة لاستثمارها . وفي مثل هذه الحالة تزداد كمية النقود ، إلا أنها لا تؤدي إلى زيادة الدخل النقدي ، وبالتالي عدم ارتفاع الأسعار .

وبرأينا أن عودة رأس المال المكتتب به سابقاً ، يخلق نوعاً من الأمان au certain لدى الأفراد ، ويريحهم نفسياً ، ولطالما أنه يعالج الأمور نفسياً ، فإن توفير هذه الكمية من النقود في جيوب الأفراد ، يمكن أن يخلق أثراً في الأسعار .

٢- قد ترتفع أجور العمال ، ويزداد بالتالي الدخل النقدي ، مع بقاء السلع المادية المعروضة على حالها ، فيؤدي ذلك إلى ارتفاع مستوى الأسعار وذلك لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لطبقة العمال . الأمر الذي يؤدي إلى قيام المصرف المركزي بزيادة كمية النقود المتداولة ، لمقابلة الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي حدث أولاً ، وتبعه بعد ذلك ، الزيادة في كمية النقود المتداولة ، وهو أحد الانتقادات الموجهة لنظرية كمية النقود .

ثانياً - نظرية افتاليون^(١) : la théorie de (A.) Aftalion

لقد أظهرت هذه النظرية ، أهمية التغيرات في الدخل الناتجة عن تغيرات أسعار الصرف ، وحركات السلع المادية ، والاختراعات الفنية المؤدية إلى زيادة الإنتاج ، أو توفر في الجهد أو الوقت (الزمن) ، بالإضافة إلى التغيرات النفسية في آراء الجماعة الخ أو وفقاً لتوقعات الجماعات السياسية الحاكمة ، فهذه التأثيرات الآلية والنفسية يجب أن تتكامل مع منحنيات عرض وطلب النقود .

إن هذه التصورات والتقدير ، تؤدي إلى تغيرات مباشرة في المستوى العام للأسعار ، لأنها تلعب دوراً كبيراً في تحريض العرض والطلب ، مما دعا افتاليون إلى إقترح التنسيق بين النظرية النقدية ونظرية الدخل الكلي^(٢) .

(١) ينبغي التمييز بين :

أ- ألبرت افتاليون : درس في الجامعات الفرنسية خلال الفترة ١٩٢٠ - ١٩٣٠ م ، وهو محط بحثنا ، ومن مؤلفاته :

- النقود والفائدة وأسعار الصرف ١٩٣٠ م .

- دور النقود في الاقتصاد المعاصر ، ١٩٤٨ م .

وانتقد صيغة فيشر حول ثبات سرعة التداول ، مقدماً صيغة تحليلية متطورة حول نظرية الدخل .

ب- فلوران افتاليون : مهندس ودكتور في العلوم والإحصاء في مجال الاقتصاد النقدي والمصرفي وإدارة المحافظ المالية ، وهو من أنصار الاقتصاد القياسي ، ومن مؤلفاته : أسواق الصرف والمنتجات المشتقة ١٩٩٥ م .

(2) H. guitton et G. bramonlé, 1987, la monnaie, op., cit., p. 636 .

لقد حلل افناليون ، الأثر الذي يخلقه الطلب الكلي لك⁽¹⁾ الاستهلاك على الاستثمار . فهو يحدد علاقة تابعة بين مستوى الاستهلاك والاستثمار . فالطلب على السلع الاستثمارية يشتق من الطلب على السلع الاستهلاكية . وكان قد حلل هذا المبدأ عبر مثال عن صناعة النسيج والأزمات النقدية لفائض الإنتاج في عام ١٩٠٩ م ، متوسعا في تحليله من التجهيزات الأساسية كالمعامل والمصانع إلى السلع الاستهلاكية المعمرة كالمساكن والسيارات⁽²⁾ .

ونقدم في أبحاثنا إلى أن قدم نظرية متطورة حول الدخل كعامل حاسم في تحديد المستوى العام للأسعار ، بدلا من كمية النقود . فحسبه أن العامل الأساسي لتغيرات الأسعار ، هو تغيرات الدخل ، فحالما يزداد دخل الفرد ، يستعد لدفع مقدار أكبر من النقود لوحدة السلع . وبهذا يعتبر الدخل مركز النظرية النقدية لديه ، مشيرا إلى⁽³⁾ :

• تأثير الدخل من التغيرات في كمية النقود .

• تأثير كمية النقود ، دون أن يتأثر مقدار الدخل .

ويعتبر هذا المفهوم الجديد للدخل معيارا توضيحيا أفضل من كمية النقود ، فالدخل في الأرصة النقدية تساوي إنتاج السلع المباعة بأسعارها . وهذا يعني ، أن إيرادات البائعين تساوي نفقات المشترين خلال فترة معينة . وأن مفهوم الدخل / النقود يتضمن الفوارق التي تعود في معظمها إلى إدخال النقود الائتمانية والكتابية (الخطية) في النظرية النقدية ، حيث أن :

أ- إصدار الأوراق النقدية القانونية ، أو ازدياد النقود الكتابية (الخطية) ، يمكن أن تسبب ارتفاعا في الأسعار ، حتى وإن لم يتم طرح الأوراق النقدية القانونية في التداول .

ب- أن التضخم المستمر في لا يسبب ارتفاعا في الأسعار .

وهو خطأ ارتكبه في الخلط بين مفهومي الدخل والنقود ، فالاقتصاديون يتفقون على أن التغيرات في كمية النقود لا تعتبر مؤشرا جيدا لتوضيح التغيرات في الاقتصاد . الأمر الذي يوجب تحليل العلاقات بين التغيرات في الدخل والتغيرات في كمية النقود ، فالاختلافات بين الدخل والنقود برأيه . نعود إلى تداول النقود المصرفية القانونية والكتابية ، وإلى التركيب البنوي لأنواع النقود

(1) R. Barre, 1970, Économie politique, op. cit., p 499.

(2) M. Jelfar, Les fondements actuels de la valeur de la monnaie, op. cit., p70 .

فأية زيادة في الدخل غير ممول من المصرف المركزي تؤدي في نهاية المطاف إلى تخفيض كمية النقود . وبهذا فإن التغيرات بين المفهومين تعتمد على (١) :

- نسبة الاحتياطي النقدي القانوني لدى المصارف التجارية .
- مرونة الطلب على النقود بالنسبة لأسعار الفائدة من قبل الأفراد والمصارف .

إن ظهور النقود الكتابية ، أدى إلى إجراء مراجعة لعرض النقود من حيث الكمية والسعر ، مؤدياً إلى توضيح أفضل لنظرية كمية النقود ، وبالتالي التمييز بين مفهومي الدخل وكمية النقود ، والانتقال بهما من مفهوم لآخر .

بالإضافة إلى قيام افتاليون بتقديم نظرية واضحة حول الدخل ، فإنه قدم تحليلًا شاملاً حول النظرية السببية *la théorie causale* ، حيث عرفت البلدان الأوروبية وقتها ارتفاعاً هائلاً في الأسعار خلال الفترة ١٩٢٠-١٩٢٥ م ، متناولاً مؤشرات نظرية كمية النقود في الأسعار ، بإعادة ترتيبها من حيث الأثر *l'effet* والسبب *la cause* (٢) .

لقد اهتم الكاتب أيضاً ، بأهمية التوقعات ، فماذا ستحل بالوحدة النقدية بعد ستة أشهر قادمة ، حيث من الصعب وضعه في معادلة أو إخضاعه للاقتصاد القياسي الخ ، فالموضوع يتطلب مسك طرفي الزمام النفسي الألي واليدوي . كما أشار إلى معتقدات أو قناعات حاملي النقود تجاه السياسة المالية . إضافة إلى انتقاده لصيغة فيشر حول ثبات سرعة تداول النقود .

ثالثاً - أوجه الخلاف بين نظرية فيزر ونظرية افتاليون :

تتفق النظريتان في أمور عديدة ، أتينا على ذكرها ، إلا أنها اختلفت في بعض الأوجه ، أهمها التالية :

١- لقد أضاف افتاليون إلى المنفعة الحدية ، المنفعة الذاتية للنقود ، من خلال تفضيل النقود بغرض الادخار أو الاكتناز ، أو الهبة والتبرع ، وبالتالي فإن نظريته تتميز عن نظرية فيزر ، بأنها مزيج بين المنفعتين الحدية والذاتية . ففي حال قيام الأفراد بتفضيل النقود لأغراض الادخار أو الاكتناز ، فإن المنفعة الذاتية للنقود ترتفع ، وترتفع معها المنفعة الحدية للوحدات النقدية التي تخصص للإنفاق ، فتتخفض الأسعار وتزداد قيمة النقود .

(1) Ibid , p. 71.

(2) H.Guillon et G. Bramoullé, 1987, la monnaie, op., cit., p. 365 et 366 .

وفي الحالة المعاكسة ، عندما تخفض رغبة الأفراد بالاحتفاظ بالنقود لأغراض الادخار أو الاكتناز ، فيقوم الأفراد بإنفاق وحدات نقدية أكثر على شراء السلع والخدمات ، فترتفع الأسعار وتخفض قيمة النقود .

٢- طالما أن فيزر يعتمد على فكرة المنفعة الحدية ، فإنه يعتمد جانب الطلب ، بينما افتاليون يعتمد على جانبي العرض والطلب ، فهو يربط بين نظرية القيمة في العرض والطلب ، ونظرية قيمة النقود التقليدية ، لدى تحديده لسعر الخدمة والسلعة والمستوى العام للأسعار .

٣- يعتبر فيزر ، أن تغير الدخل النقدي، هو السبب الأساسي الوحيد في تغيير التفضيل النقدي لدى الأفراد ، الذي يؤدي بدوره إلى تغيير المستوى العام للأسعار وقيمة النقود.

أما افتاليون فيرى أن التغير النقدي ، نتيجة زيادة إنتاج الذهب ، أو تغير في إصدار النقود الورقية أو تغير في سعر الصرف ، يمكن أن يؤدي إلى تغير في المستوى العام للأسعار، مضيفاً عامل التوقعات في المستقبل.

إن الأفراد عندما يتوقعون ارتفاعاً في الأسعار في المستقبل، فإن تفضيلهم الاحتفاظ بالنقود سوف ينخفض، و يندفع الأفراد لشراء ما أمكنهم، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة النقود. أما عندما يتوقع الأفراد انخفاض الأسعار في المستقبل، فتحدث حالة معاكسة.

وهكذا تؤثر التوقعات في المستوى العام للأسعار ، وفي قيمة النقود ، بعيداً عن تأثير تغير الدخل النقدي . كما يعتبر افتاليون التوقعات أكثر أهمية من تغيرات الدخل النقدي نفسه ، حيث توصل إلى نتيجتين مختلفتين عما وصل إليه فيزر :

١- إدخال العوامل النفسية بصورة فعالة في الوصول إلى تحديد قيمة النقود ، حيث أن التغيرات المستقلة في التوقعات ، تحدث تغييراً في المستوى العام للأسعار ، وفي قيمة النقود ، دون حدوث تغير سابق في الدخل النقدي .

٢- ليس من الضروري تغيير قيمة النقود والمستوى العام للأسعار بنسبة تغيير الدخل النقدي نفسها .

٤- أسلوب البحث لدى فيزر تجريدي بحث ، بينما يجمع افتاليون بين التجريد والملاحظة عبر دراسته للوقائع النقدية والإحصائية للأسعار والنقود وأسعار الصرف ، متوصلاً إلى عنوان كتابه " النقود والأسعار والصرف " .

رابعاً - تقدير النظرية النفسية :

تتحصّر الانتقادات الموجهة للنظرية النفسية ، في أنهما ، أي النظريتين ، من حيث عدم إخضاعهما للقياس الكمي ، أو إحدى مقاييس الاقتصاد القياسي ، فالأمر يتعلق بتقديرات الأفراد التي يمكن أن تتغير من فرد لآخر .

وبالرغم من أن افتاليون اهتم بموضوع الدورات والتقلبات الاقتصادية ، وما يحدث فيهما من تغيرات في الإنتاج والتشغيل ، لم يتمكن من أن يقدم تحليلاً بعيداً عن افتراضات النظرية النقدية التقليدية ، من حيث ثبات حجم المبادلات والتوازن في الاقتصاد القومي عند مستوى التشغيل الكامل ، فالنظرية النقدية الحديثة ، أظهرت أن هذا الأمر يتطلب زيادة المعروض من وسائل الدفع بالتناسب مع زيادة الدخل القومي والنمو السكاني .

ومن جملة الانتقادات الموجهة للنظرية النفسية ، ما يتعلق بتحليل العوامل التي يتوقف عليها حجم الإنتاج والتشغيل في الاقتصاد . الأمر الذي تظهره النظرية النقدية الحديثة عبر الصفحات القادمة .

وبكل الأحوال ، فإن جوانب ايجابية هامة أظهرتهما النظريتان لتطویر ونقدم النظرية النقدية ، وهي ^(١) :

أ- تؤثر كمية النقود في المستوى العام للأسعار ، عبر توقعات الأفراد ، وما يقررونه من إنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية ، ممهدة الطريق للنظرية النقدية الحديثة في التحليل وفق الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار .

ب- اهتمم افتاليون لوحده ، بالمنفعة الذاتية للنقود عبر الاسعار والاكتناز والهبات الخ ، بحيث تحقق هذه المنفعة الذاتية نوعاً من الإشباع يختلف في تقديره عن الإشباع الذي يحصل عليه الفرد عبر السلع والخدمات .

ج- أفادت النظرية النفسية في تحليل الحوادث وتصرفات الأفراد خلال فترات التضخم والكساد وما يتخللهما من تغيرات في أسعار الصرف والمستوى العام للأسعار ، وفي قيمة النقود .

د- إدخال افتاليون قيمة النقود في التحليل ، يعتبر إضافة للنظرية النقدية لتحليل السلوك النقدي عبر الحركة ، أي عبر أخذ الزمن بعين الاعتبار .

(١) د. أحمد زهير شامية ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ١٢٦ .

الفصل الثالث

نظرية فيكسل^(١)

La théorie wicksellienne

خلال فترة طويلة ، كانت نظرية تكوين الأسعار ، والنظرية النقدية تتطور بانفصال تام عن بعضهما ، فانطلق فيكسل من هذه القطيعة في الفكر الاقتصادي ، في نهاية القرن التاسع عشر ، بهدف إدخال النظرية النقدية في النظرية العامة للأسعار ، بعد إدخال نقود الودائع ، التي اعتبرها نقوداً مستقلة عن النقود المعدنية . فأخرج نقود من مصرف اعتبرها بمثابة ودیعة لمصرف آخر ، وهكذا يمكن للمصارف أن تخلق نقوداً إلى ما لانهاية^(٢) . في الوقت الذي أظهر ميردال إمكانية إدخال نقود الودائع les crédits في نظرية تكوين الأسعار^(٣) . ولهذا فإنه بذل جهداً كبيراً في دمج والتحام النظريتين عبر سعر الفائدة الذي اعتبره عنصراً مركزياً يعتمد على توفر أو ندرة النقود^(٤) excés ou rareté .

لقد لاحظ أن سعر سلعة ما ، يبقى ثابتاً ، ما لم يتغير الطلب عليها ، وحالما يتغير ، يتغير السعر بالارتفاع أو الانخفاض . وهذه الفكرة يمكن تطبيقها على المستوى العام للأسعار ، الذي يبقى ثابتاً ، طالما بقيت النسبة بين الطلب والعرض الكلي ثابتة ، فإذا ما تغيرت هذه النسبة ، تغير المستوى العام للأسعار ، وتغيرت قيمة النقود . وبهذا فإنه حاول تطبيق نظرية القيمة (العرض والطلب) على المستوى العام للأسعار ، منطلقاً من الظروف التي يبقى فيها المستوى العام للأسعار ثابتاً ، ومن ثم دراسة أسباب تغير الطلب الكلي عن العرض الكلي ، بحيث تؤدي إلى تغير المستوى العام للأسعار وقيمة النقود .

لقد رفض فيكسل قانون المنافذ ، بداعي أن العرض الكلي ليس بالضرورة أن يساوي الطلب الكلي فهناك تدفقات نقدية يجب أخذها بعين الاعتبار . فقد تناول صيغة ساي $O = D$ ، مدخلاً عليها تعديلات بحيث أصبحت $\sum O_{ipi} = \sum D_{ipi}$ ^(٥) ،

(١) كنوت فيكسل (١٨٥١-١٩٢٦ م) ، يعتبر مؤسساً للمدرسة السويدية ، وقد درس في جامعات ستوكهولم وأوبسالا لاند . وهو مختص بالرياضيات ، ولم يهتم بالاقتصاد السياسي إلا بعد مضي ٣٥ سنة من عمره . ومن أهم مؤلفاته " الفائدة والأسعار " ، وصدر باللغة الألمانية ١٨٩٨ ، وترجم إلى الإنكليزية عام ١٩٣٦ ، وهناك الكثير من التماثل بين نظريته ونظرية كينز .

(٢) M. Ielart, les fondements actuels de la valeur de la monnaie op .cit., p87 .

(٣) I bid ,p.86

(٤) R. Barre, 1970, Économie politique ,op ., cit., p194.

(٥) Marcel Rudloff, 1969, Economie monétaire nationale et développement , Cujas ,paris , p 70 .

حيث أن $O =$ العرض الكلي ، و $D =$ الطلب الكلي ، و $P =$ السعر ، و $I =$ سعر الفائدة .

وهو يشير إلى أن :

- كل عرض يمكن تحليله إلى عرض للسلع الاستهلاكية وعرض للسيولة $C + S$.
- كل طلب يمكن تحليله إلى طلب على السلع الاستهلاكية وطلب للسيولة لغايات استثمارية $C + I$.

والتوازن لا يتحقق إلا عندما : $C + S = C + I$

فالتوازن النقدي مطلوب دائماً ، إلا أنه لم يتحقق في أي مكان . وعبر التاريخ نلاحظ تتابع فترات النمو والتضخم ، متبوعة بفترات كساد وانكماش . وبرأيه ، فإن هناك نوعين من أسعار الفائدة هما ، سعر الفائدة الطبيعي ⁽¹⁾ ، الذي يسود في اقتصاد دون ائتمان *sans crédit* ، حيث القطاع العيني هو الوحيد السائد . وهو يتفق مع الإيراد الذي يأمل المنظمون الحصول عليه من الاستثمارات المنتجة . أما سعر الفائدة النقدي ، فهو السعر الذي يظهر في الأسواق النقدية عند إقراض النقود . ولا يتحقق التوازن إلا إذا تطابقت الفائدتان ، لدى تطبيق الشروط الثلاثة التالية ⁽²⁾ :

١ - مساواة سعري الفائدة .

٢ - سعر الفائدة المأخوذ بعين الاعتبار لدى تحقيق المساواة بين عرض الادخار S والطلب على رأس المال I ، أي أن :

$$S = I \text{ (الادخار = الاستثمار في السوق النقدية) .}$$

٣ - سعر الفائدة النقدي المأخوذ بعين الاعتبار ، هو السعر الذي يؤخذ عندما تبقى الأسعار ثابتة في سوق السلع والخدمات .

وضمن الشروط أعلاه ، فإن التغيرات في أسعار الفائدة ، هي التي تفسر التغيرات في أسعار السلع والخدمات ، التي تجعل أسعار الفائدة العينية (الطبيعية) ، تتكيف وتفسر العلاقات بين القطاعات العينية والنقدية . وطبيعي أن هذا التحليل

(1) H. Guittou et G. Bramoullé, 1987, la monnaie, op., cit., p. 399 .

هذا السعر الطبيعي لا يحدده الأفراد ، بل تحدده الطبيعة ، ولكن ما هي الطبيعة ؟ فإذا ما قمنا بتطبيق نظرية الإنتاجية الحدية ، التي تحدد قيمة أو سعر الأشياء ، التي تحول إلى رأسمال ، نقوم بتقسيمه إلى جرعات *en doses* ، فالجرعة الحدية تقوم بتحديد الإنتاجية الحدية الإجمالية . وفقاً لإنتاجية العنصر الأخير الموضوع في الإنتاج ، سيحدد سعر هذا الرأسمال ، أي أن ، الجرعة الحدية لرأسمال ، ستحدد الإنتاجية الحدية للرأسمال . وهذه هي التي تحدد سعر الفائدة الطبيعي .

(2) M. Rudloff, 1969, Economie monétaire nationale et développement op., cit., p 72 .

يعود بنا إلى مرحلة المقايضة . وأن العلاقات بين القطاعين تخلق حالة التوازن التي تتطلب ، ما يلي ⁽¹⁾ :

- ١- إنتاج واستهلاك متعادل : توازن عيني .
 - ٢- ادخار واستثمار متعادل : توازن نقدي .
 - ٣- سعرا الفائدة متعادلان ، توازن متزامن *Simultanée* بين القطاعين .
- وقد تعرض هذا المفهوم لانتقادات ، سنأتي على ذكرها ، عبر قيامنا بتحليل أداء نظرية فيكسل ، وفاقاً لما يلي :
- أولاً - التوازن في ظل الاقتصاد العيني :**

لقد تصور فيكسل اقتصاداً عينياً ، لا نقود فيه ولا انتمان ، تتم المبادلات الاقتصادية فيه بشكل عيني عن طريق تبادل السلع العينية ، وهو تصور افتراضي يعود بنا إلى مرحلة الوحدة الحسابية المجردة . ومن الطبيعي أن يحصل ادخار بشكل عيني مجرد ، ويعرض في سوق رأس المال ، الذي يقبل عليه المنظمون ورجال الأعمال والمستثمرون لقاء فائدة ، هي أيضاً عينية ، تتحدد في سوق رأس المال وفقاً لعرض وطلب الادخار . وانطلاقاً من حالة التوازن غير المحققة تاريخياً ، وازداد عرض الادخار لسبب ما ، عن الطلب ، فأدى إلى انخفاض سعر الفائدة العيني ، مما أدى إلى زيادة الطلب على الاستثمار ، فماذا يحصل ؟ إن زيادة الطلب تؤدي إلى انخفاض الادخار ، حتى تتساوى الكمية المعروضة مع المطلوبة ، ويعود التوازن إلى حالة الاقتصاد القومي . والعملية العكسية مماثلة تماماً . وقد حدد فيكسل ثلاث خصائص لسعر الفائدة العينية أو الطبيعية ، هي التالية :

- ١- يحقق سعر الفائدة العيني التوازن بين الادخار والاستثمار .
- ٢- يميل سعر الفائدة العيني إلى التساوي مع الإنتاجية الحدية لرأس المال (الاستثمار) : وهنا يفترض حالتين ، مستخدمين الرموز نفسها المستخدمة من قبله :

t_n سعر الفائدة الطبيعي أو العيني .

t_m الإنتاجية الحدية لرأس المال .

- ١- $t_n < t_m$ ، وهذا يعني أننا نستقرض ، بأسعار فائدة أخفض من الإنتاجية الحدية لرأس المال ، فإيرادات رؤوس الأموال ستكون أعلى من كلفة الاستقراض .

(1) M. Ielart, 1964, les fondements actuels de la valeur de la monnaie op .cit., p 89

فيتوجه طالبوا الأموال إلى طلب المزيد، وسنكون بحالة توسع، لأن المنظمين سيظلون أكثر فاكثراً، لأن إنتاجيتهم أفضل من تكاليفهم.

٢- $t_n > t_m$ ، وهذا يعني أننا نتحمل شيئاً ما، أكبر من طاقتنا، من أجل تكوين رأس المال. وهذا يعني أن الكلفة عالية والإيراد ضعيف، وبالتالي سيكون موقف المنظمين صعباً. والمحصلة هي قلة الطلب على الادخار.

وبضيف فيكسل، أنه من الصعب الاعتقاد بأن سعر الفائدة العيني يتساوى مع الإنتاجية الحدية لرأس المال، أي $t_n = t_m$ ، وهو أن ما يقرره الأفراد، لا يتزامن سلفاً، مع ما تفعله الطبيعة. فالتعارض بين قرارات الأفراد وإجابات الطبيعة، هي التي تخلق المشكلة الاقتصادية، وأن هذه المساواة تحتاج إلى صدفة عابرة أو لحظة خاطفة، فحالة الاختلال هي السائدة⁽¹⁾. وهذا الأمر سوف يكون موضوعاً لاهتمام كينز لاحقاً.

٣- يحقق سعر الفائدة العيني، في حالة التوازن، الثبات في المستوى العام للأسعار:

إذا ثباتت الأسعار، يعني ثبات قيمة النقود، لقيامه بتحقيق المساواة بين العرض والطلب الكلي، دون حدوث تقلب في المستوى العام للأسعار.

ثانياً - التوازن في ظل الاقتصاد النقدي :

استخدم فيكسل، الاقتصاد العيني كآلية للتحليل، من أجل التقريب، لتوضيح السعر النقدي، أو ما يسمى بالسعر الاصطناعي *un taux artificiel*، الذي هو سعر بشري *un taux humain*، إرادي، يقرره الإنسان أو الأفراد، بأسلوب اتفاقي، حيث تتخذ القرارات وفق الأفضليات المصطنعة وليس الطبيعة، وبالتالي فإن تحديد سعر الفائدة هو حصيلة فن *un art*، أو تدخل بشري. فالإقتصاد المعاصر، يعتمد في جزء منه، غالباً هو الأهم، على الائتمان النقدي، تخلقه المصارف، عبر إقراضها للمنظمين ورجال الأعمال بالأموال اللازمة للقيام بالاستثمارات، وذلك لقاء فائدة نقدية.

وفي تحليله، أشار فيكسل، إلى أنه، إذا ما تعادل سعر الفائدة الطبيعي، مع سعر الفائدة النقدي، لما تغير شيء في الاقتصاد، لتعادل الادخار مع الاستثمار، وتعادل العرض الكلي مع الطلب الكلي، وبقاء المستوى العام للأسعار ثابتاً. إذا: فسر الفائدة النقدي هو السعر الذي يحافظ على ثبات الأسعار. ولكن السؤال المطروح، هل هدف المصارف هو الحفاظ على ثبات الأسعار، أم أنها مؤسسات تبتغي الربح؟

(1) H. guitton et G. bramoullé, 1987, la monnaie, op., cit., p. 399 et 400.

وفقاً لوجهة نظر فيكسل ، تعتبر العوامل المحددة للتوازن النقدي ، هي نفسها العوامل المحددة للمستوى العام للأسعار ، والذي اعتبر بمثابة تجريد للحالة النقدية . كما أن التغيرات في سعر الفائدة ، اعتبرت ذات امتياز في تحليله ، كونها العنصر المسبب *élément causal* في تحديد التوازن النقدي ، حيث أن سعر الفائدة النقدي ، أو السعر العادي ، يتطلب⁽¹⁾ :

- مساواة للسعر العيني .
- مساواة الاندخار مع الاستثمار في السوق النقدية .
- تأمين مستوى ثابت للأسعار في سوق السلع .

وضمن هذه الشروط ، فإن التغيرات في أسعار الفائدة ، هي التي تفسر التغيرات في الأسعار . لأن التغيرات تجعل أسعار الفائدة الطبيعية أو العينية تتكيف وتفسر العلاقات بين القطاعات العينية والنقدية . وسوف ندرس فيما يلي ما يحدث في حال الاختلاف بين سعري الفائدة في الاقتصاد القومي ضمن حالتين :

• الحالة الأولى : سعر الفائدة النقدية أصغر من سعر الفائدة الطبيعي :

في هذه الحالة ، سعر الفائدة النقدي ، أقل من الإنتاجية الحدية ، فيحقق المنظمون ورجال الأعمال أرباحاً ، تفوق مقدار الاندخار الفعلي الذي حققه المجتمع . فيزداد الطلب على الموارد الإنتاجية المتاحة ، فيتنافس المنظمون ورجال الأعمال على تشغيل العمال ، الذين يعملون عند مستوى التشغيل الكامل ، فتزداد الأجور ، وترتفع أسعار السلع الاستهلاكية في البداية ، ومن ثم الاستثمارية ، فيرتفع المستوى العام للأسعار في المجتمع ، مؤدياً إلى خلق سلسلة من الارتفاعات المتتالية في الأسعار ، يطلق عليها فيكسل عملية التدرج التراكمية *le processus accumulatif* ، ويفسر هذا التزايد بالأسباب التالية :

١ - نتيجة زيادة الاستثمارات ، يزداد الطلب على العمال ، مع ثبات العرض ، فترتفع أجورهم ، ويرتفع بالتالي طلبهم على السلع الاستهلاكية ، نتيجة ارتفاع ميلهم الحدي للاستهلاك ، فترتفع أسعار السلع الاستهلاكية ، فتزداد أرباح المستثمرين ، وتزداد المشروعات من جديد . فيتوجهون لاقتراض أموال جديدة ، فيزداد الطلب من جديد على العمال والمنشآت الاستثمارية ، الأمر الذي يرافق كل ذلك ، ارتفاع في المستوى العام للأسعار .

(1) M. Jellart, 1964, les fondements actuels de la valeur de la monnaie op. cit., p99.

٢- ما حصل في البند الأول أعلاه ، يخلق التوقعات لدى المستثمرين والمنتجين ، بأن الأسعار سوف ترتفع أكثر فأكثر ، فيزيدون استثماراتهم باقتراض أموال إضافية .

٣- يرافق هذه التوقعات ظهور المضاربة ، حيث يقوم المنظّمون والمنتجون بتخزين كميات من الإنتاج ، يؤدي إلى تخفيض العرض ، مما يساهم في تغذية الارتفاعات الجديدة في المستوى العام للأسعار .

وهكذا تستمر الحركة التراكمية في الارتفاع ، طالما سعر الفائدة النقدي ، أقل من سعر الفائدة الطبيعي ، وهناك أرباح يحصل عليها المنظّمون ورجال الأعمال .

• الحالة الثانية : سعر الفائدة النقدية أكبر من سعر الفائدة الطبيعي :

ضمن هذا الواقع ، ولما كان سعر الفائدة الطبيعي مساو للإنتاجية الحدية للاستثمارات ، فإن سعر الفائدة النقدي ، أكبر من الإنتاجية الحدية للاستثمارات . الأمر الذي يفسر بارتفاع تكاليف الاقتراض وإحجام المنظّمين ورجال الأعمال عن إقامة مشروعات جديدة ، مما ينجم عنه التقليل في الاقتراض والاستثمار ، فانخفاض أجور العمال ، فانخفاض الطلب على السلع الاستهلاكية ، فانخفاض المستوى العام للأسعار . ويطلق فيكسل على هذه العملية ، الحركة التراكمية نحو الانخفاض .

لقد استخدم فيكسل تحليله هذا لتفسير حالة الكساد الاقتصادي في نهاية القرن التاسع عشر ، بحثاً عن آلية للتوسع الاقتصادي . ولكن السؤال المطروح ، هل تستمر عملية التراكم التدريجي ، من توسع ، وانكماش ، إلى ما لا نهاية ؟ حيث يتدخل فيكسل هنا ، لمناشدة المصارف ، وواضعي سياسة الائتمان ⁽¹⁾ :

١- ليس هناك توسع مستمر ، لأن المصارف التجارية تجد نفسها في لحظة معينة ، مضطرة إلى تضيق الائتمان خوفاً من عدم إمكانية المقترضين تسديد التزاماتهم . ولهذا السبب فإن سعر الفائدة النقدي ، يرتفع ويتطابق أو يصل إلى سوية سعر الفائدة الطبيعي ، ويتوقف التوسع .

٢- ليس هناك من انكماش مستمر ، لأنه خلال فترة الانكماش وانخفاض الأسعار ، تتراكم الأرصد العاطلة ، وينخفض سعر الفائدة النقدي ، وتصبح الاستثمارات مربحة من جديد بفضل السياسة الائتمانية ، ويتوقف الانكماش ، وينتشر التوسع ، أو الانتعاش الاقتصادي .

(1) M . Rudloff ,1969, Economie monétaire nationale et développement op ., cit., p.72 .

٣- ينجم عن ارتفاع الأسعار في الداخل ، بالنسبة للبلدان المجاورة ، أن تبدو أسعار الدول الأخرى أقل . الأمر الذي يدفع إلى زيادة الاستيراد والإفلال من التصدير ، ويظهر العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات ، فيخرج الذهب والمعادن الثمينة ، لتسديد قيمة الاستيراد، وسد فجوة العجز في ميزان المدفوعات . مما يضطر معه المصرف المركزي ، وهو مصرف الإصدار ، إلى رفع سعر الفائدة النقدي ، لمنع خروج المعادن الثمينة ، والقضاء على أسباب العجز ^(١) .

إن الاختلاف بين سعري الفائدة ، قاد فيكسل إلى تبني عملية التراكم التدريجي ، تحليلاً لظاهرة الارتفاع والانخفاض في الأسعار ، وما يترتب عليها من تغيرات في قيمة النقود . ويعتبر هذا المشهد العام ، أصل النظرية الحديثة في التقلبات الاقتصادية ، والازدواجية في أسعار الفائدة ، ويجب أن ننتظر ظهور النظرية الكينزية لتفسر هذا الغموض ^(٢) .

لقد طرح فيكسل لفكرة من نموذجين : توازن الأسعار الحقيقية دون نقود ، وتوازن بوجود نقود ، وعبر مقارنة توازن الأسعار النسبية بحركة البندول الحر ، فإذا صدف ، وخرجت الأسعار من موقعها التوازني ، فإنها تعود بقوة الثقالة la pesanteur إلى موقعها الأصلي ، وهو ما يسمى بقانون ثبات التوازن . فتوازن الأسعار النسبية هو توازن ثابت عادة . وبالعكس فإن المستوى العام للأسعار ليس من الطبيعة نفسها ، حيث يستخدم فيكسل تعبير التوازن غير الثابت أو التوازن على السواء *équilibre indifférent* ، فهي حركة مبنية على تدخل القوى النقدية ^(٣) .

وأشار فيكسل إلى أهمية فكرة التحديد ^(٤) la détermination التي تلعب دوراً كبيراً في جميع التحليلات الاقتصادية ، وهو لا يعني الحتمية *tre déterminé* المرتبطة إلى حد ما ، بفكرة القدر أو القدرية ، وهذا يعني تحديد مواقع التوازن التي تسمح باتخاذ القرارات الاقتصادية القابلة للتغيير . فالتحديد يناقض المزاجية والعاطفية . فهو يوضح لنا ، فيما إذا كان الاقتصاد يخضع للمزاجية والأهواء السياسية ، أم أنه محدد بعلاقات رشيدة ، فهذه هي مشكلة التحديد ، أم عدم التحديد . فإذا كنا تقليديين ، فإننا نقول بأن كمية النقود ، بالنسبة لنا حيادية ، وهذه الفكرة تتضمن زيادة الدخل بسوية الأسعار نفسها ، فهي سواء *indifférents* ، منذ اللحظة التي تكون فيها الدخل متناسبة . إذا ازدادت الدخل بالمستوى نفسه وبالفتره نفسها مع الزيادة في الأسعار ، فنقول : الحالة سواء بالنسبة لتغيرات الأسعار .

(١) هناك دول تفصل بين المصرف المركزي ، ومصرف الإصدار ، كاتلتر مثلاً .

(2) R. Barre, 1970, Économie politique, op. cit., p. 196 .

(3) H. Guitton et G. Bramoulé, 1987, La monnaie, op. cit., p. 402 .

(4) I bid, p. 415 .

ولكن أليس هناك خطورة في الأمر، أو خوف أو قلق ؟ من كيفية أو كمية إصدار النقود ، هل هي فائضة ؟ أم هي ناقصة ؟ وبالتأكيد فليس هناك نموذج نقدي مثالي ورشيد يمكن تطبيقه ، عن طريق تحديد سرعة الدوران المثالية ، ويعطي أفضل توزيع نقدي .

لقد أدرك فيكسل هذا الأمر ، قائلا : بأن هناك توازنات ثابتة ورشيدة ، وتوازنات عادية وتوازنات سواء *indifférent* ، وغير محددة ولا يمكن أن تعود . ومن أجل الخروج من حالة عدم التحديد هذا ، نقوم بتحليل استخدام أثر الأرصدة الحقيقية .

ثالثاً - أثر الأرصدة الحقيقية : *l'effet d'encaisses réelles*

يعتبر والراس أول من استخدم تعبير الأرصدة المرغوبة *encaisse désirée* ضمن فكرة الطلب على النقود في ١٨٧٤ م^(١) . إلا أن الدراسة العملية لفكرة الطلب على النقود ضمن نظرية متكاملة ، قد مرت ضمن أفكار الكتاب التاليين وفقاً للتسلسل العلمي : مارشال وكينز وفريد مان^(٢) .

ويحدد الطلب الكلي للأرصدة النقدية في المجتمع ، بجمع مجمل طلبات الأفراد في اقتصاد حركي يزداد فيه دخل الأفراد من فترة لأخرى ، بعيداً عن حالة الافتراض السكوني . ويتغير الطلب على الأرصدة الحقيقية تبعاً لتغير الدخل ، كلما ازدادت الصفقات المنفذة ، دعت للاحتفاظ بكمية أكبر من النقود ، ضمن قانون المنفعة الحدية المتناقصة .

إن الطلب على النقود مرتبط بأهمية الصفقات التي نرغب بإجرائها ، وبالنز من المطلوب بين إتمام النفقة والإيرادات المتوقعة تحقيقها .

إن التغيير في المستوى العام للأسعار ، يؤدي إلى تغيير في الثروة ، بل وفي قيمة الثروة ، فعندما ينخفض المستوى العام للأسعار ، ترتفع قيمة الثروة ، بحيث يمكننا الحصول على كمية أكبر من السلع والخدمات بالمبلغ نفسه .

ويعبر الرصيد الاسمي *l'encaisse nominale* عن مشهد الأشياء التي من حولنا . كما يعبر الرصيد الحقيقي *l'encaisse réelle* عن القوة الشرائية للأرصدة المملوكة من قبل الفعاليات الاقتصادية ، بحيث تمكنهم من اقتناء السلع والخدمات التي تتغير أسعارها بالارتفاع أو الانخفاض . فالرصيد الحقيقي في حوزة جميع الفعاليات الفردية *les sujets individuels* يتغير تبعاً للمستوى العام للأسعار ، وهو ما يسمى بأثر الثروة ، أو أثر الرصيد الحقيقي^(٣) .

(1) H. guitton et G. bramoullé, 1987, la monnaie, op. cit., p.370.

(2) I bid , p375.

(3) I bid , p . 417et 418 .

ويتم التمييز بين أرصدة فعالة تتعلق بالأحوال الاقتصادية والأسعار والميزان التجاري ، وأرصدة خاملة أو عاطلة تتضمن أرصدة المضاربة وأرصدة التفاضل الاجتماعي والأرصدة القانونية المحتجزة بموجب أحكام قضائية ، وبالتالي فالأرصدة الفعالة هي أرصدة الصفقات ، وهي تمثل الجزء المتحرك من الأرصدة الكلية .

إن التغيرات في الأرصدة الحقيقية ، تتأثر بالتغيرات في الأسعار الحقيقية ، أو النسبية للسلع والخدمات المعروضة في الأسواق ، وتؤثر في قيمة الثروة المعبرة أصلاً بالقيمة الحقيقية للأرصدة ، والتي تتأثر أيضاً بالطريقة التي تتعامل بها الفعاليات الاقتصادية في علاقاتهم مع بعضهم البعض بالبيع والشراء .

كما أن التغيرات في الأرصدة الحقيقية ، يمكن أن تؤدي ، إما إلى زيادة العرض ، أو زيادة الطلب بالنسبة إلى التوازنات التي أطلقت عليها تسمية السواء indifferent ، أو التي يمكن أن نطلق عليها تسمية الحيادية تجاوزاً . فمنذ اللحظة التي تقوم فيها الأرصدة الحقيقية بتغيير التوازن النسبي للأسعار ، سوف تظهر الفوارق ، سواء الفوارق التوسعية أو الانكماشية ، أو النمو الاقتصادي والركود والكساد الاقتصادي .

وهكذا ، فإن نسب كميات أو حجوم العرض والطلب في السوق ، يمكن أن تتغير أو تضطرب نتيجة التغيرات في الأرصدة الحقيقية .

بالإضافة لما سبق ، فإنه لما كانت الأرصدة الحقيقية ، تتغير وفقاً للعرض والطلب الحقيقي في سوق السلع والخدمات ، فإن التغيرات في الأرصدة الحقيقية ، سوف تتغير أيضاً ، تبعاً لما يجري في أسواق السندات ، أو عرض وطلب السندات ، وسوف ينتج عن ذلك ، إما طلباً فائضاً أو عرضاً فائضاً⁽¹⁾ .

ما سبق ، سوف يؤدي إلى رد فعل للأرصدة الحقيقية ، بالتأكيد ، في الأسواق المالية . وهنا يجب أن نتساءل ، ما هو سعر السوق المالية ؟ إنه السعر الذي يتوافق مع سعر الفائدة . إذا ، سعر الفائدة الذي عبرنا عنه في مرحلة ما ، بالسعر الطبيعي ، ظهر الآن بمظهر نقدي . فهو السعر tm الذي اقترحه فيكسل ، وسيرافق ذلك انتقال لنقطة التوازن ، أو تغيير في التوازن ، سببه التغير في الأرصدة الحقيقية في سوق السندات الذي ينتمي إلى السوق المالية بطبيعة الحال ، كما هو حال نقطة التوازن في سوق السلع والخدمات .

(1) I bid ., p 418 .

وبهذا الصدد يمكن الإشارة أيضاً ، إلى ما طرحه باتنكن patinkin حول أثر الدين الحقيقي^(١).

والملاحظة الأخيرة ، في تحليلنا لنظرية فيكسل ، هي ما يسمى بالتضخم بتعبير اليوم ، ويعرف التضخم بارتفاع الأسعار ، ولكن ليس كل ارتفاع في الأسعار هو تضخم . وهنا نتساءل عن عمومية الأسعار la généralité des prix ، فهناك أسعار مرتفعة ، وأسعار منخفضة ، وأسعار مستقرة ، فدمج جميع هذه الأسعار يولد المستوى العام للأسعار . ولكن هناك ارتفاعات لبعض الأسعار من بين المجموعة ، دون أن يكون هناك ارتفاع عام بالأسعار . فالتضخم حركة فيها متوسط الأسعار في حالة صعود ، أو ارتفاع عام مستمر . ووفقاً لتحليل فيكسل ، هناك ارتفاعاً في الأسعار ، تولد معها القوى التي تدمرها antidote (مضاد) ، أي ترافقها مشروعات جديدة ، مع اختراعات جديدة ، أو فن جديد يحمل في طبيعته ترياقاً يدمر آثار التضخم ، والأمر يتطلب معرفة الزمن اللازم للانتظار كي يعود التوازن .

أما التعريف المعاصر للتضخم ، فهو ارتفاع عام متسارع للأسعار ، لوجود طلب كلي أقوى من العرض الكلي ، وهو المبدأ المحرك للجيب التضخمي ، أو الفجوة un gap .

رابعاً - تقدير نظرية فيكسل :

لقد تعرضت هذه النظرية لانتقادات عديدة ، أهمها ما يلي :

١- إن فكرة الاقتصاد العيني ، وسعر الفائدة الطبيعي ، تعتبر افتراضية وبعيدة عن الواقع الحالي ، المتميز بسيطرة الائتمان والنقود . بالرغم من أنه اعتبر الفصل بين سعري الفائدة ، بمثابة الفصل بين سوق القروض أو الائتمان وسوق السلع والخدمات . فسعر الفائدة الطبيعي يسود في الاقتصاديات التي تسيطر فيها القطاعات العينية . وكان الأجدى ، أن يجري مقارنته ، بين الإنتاجية الحدية مادياً ، والإنتاجية الحدية نقدياً ، أو عبر رأس المال ، كما فعل كينز فيما بعد ، بدلاً من المساواة بين سعري الفائدة ، والإنتاجية الحدية مادياً أو عينياً كما أجراها .

٢- أهمل الاكتناز كما فعل ريكاردو قبله ، وأن الحاجة النسبية للنقود تبقى ثابتة .

٣- استخدامه لتعبير النقود الثابتة ، إظهار لما يسمى بحياد النقود^(٢) .

٤- تركيز اهتمامه على دراسة الاستثمار ، وتأثيره على الطلب الكلي والآثار الناجمة عنه ، مهملاً دراسة الاستهلاك وتغيراته ، وهذا ما نقاداه كينز فيما بعد .

(1) I bid ., p. 419 .

(2) M. Ielart, 1964, les fondements actuels de la valeur de la monnaie , op.cit., p.211.

٥- تحليله " بأن التوازن النقدي ليس مناسباً للنمو " ، عبارة غير ناضجة وغير مكتملة . الأمر الذي يدعو للتساؤل ؟ هل العجز أمر محمود للنمو ؟ حيث أشار فقط بأن هذا المستوى ، يتميز باختفاء الاستثمارات . وهذه الإشارة سوف تصبح موضوعاً لتحليل متكامل لدى كينز حول التوازن العام للدخول .

٦- اقتصر تحليله على النقود المستخدمة كأداة تبادل ، باعتبارها وظيفة أساسية لها ، مدعياً أن النقود المحتجزة تستخدم لفترة قصيرة من الزمن .

٧- لم يبحث بالعلاقة السببية بين النقود والأسعار . بل تركّز تحليله على التغيرات كعامل خارجي ، لآلية الاختلاف بين أسعار الفائدة ، كون هذا الاختلاف يفسر التغيرات غير المتطابقة بين الكتلة M والسعر p .

وبالرغم من الانتقادات السابقة للتحليل الذي قدمه فيكسل ، فإن نظريته تميزت بخطوات علمية إيجابية ، أهمها ما يلي :

- الربط بين النظرية النقدية ، ونظرية القيمة بشكل عام ، عبر تطبيق نظرية القيمة في العرض والطلب ، على تحليل التغيرات في المستوى العام للأسعار . كما ربط بين ما يحدث في سوق السلع ، وما يحدث في سوق رأس المال ، عبر تركيزه على ما يحدث في السوقين من علاقات حقيقية ونقدية ، والتي اعتبرها بمثابة المحددات للمستوى العام للأسعار ، عبر أسعار الفائدة التي اعتبرها نقطة الارتكاز ، كونها العنصر المسبب *élément causal* ، في تحديد التوازن النقدي من وجهة نظره .

ويعتبر فيكسل من أوائل الاقتصاديين الذين أظهروا المستوى العام للأسعار وتغيراته ، وأهمية دراسة الادخار والاستثمار ، ممهداً للكينزية .

- أفادت عملية التدرج التراكمية والحركة التراكمية *le mouvement accumulatif* التي لم تكن معروفة قبله ، في تحليل الدورات الاقتصادية في الاقتصاد القومي ، لتشابهها مع فترات الرخاء والانكماش الدورية .

- توجيه الاهتمام نحو التحليل الحركي ، متقدمة بذلك على النظرية التقليدية التي أجرت تحليلاتها في حالة السكون .

- تركيز الاهتمام حول أهمية أسعار الفائدة ، إلى الدور الهام للجهاز المصرفي في الظروف الاقتصادية العامة ، ما نحا دوراً هاماً للتغيرات الاقتصادية النقدية . وإلى وجود سعرين للفائدة ، حيث إلى اليوم هناك سعران للفائدة ، اسمي وجار أو سوقي ، متمكناً من التقريب بين أسعار الفائدة ، والنظرية النقدية .

- يعتبر أول من أشار إلى استغلال حركة الاختلال ، حيث لاقى التعبير استحساناً لدى هيرشمان ، واضع أسس التنمية الاقتصادية .

يتضح مما سبق ، أن فيكسل قد تقدم بالتحليل الاقتصادي خطوات واسعة إلى الأمام ، مؤسساً المدرسة السويدية ، وواضعاً الأسس التمهيدية لنظرية كينز فيما بعد .

الفصل الرابع نظرية كينز^(١)

la théorie de J. M. Keynes

نشرت نظرية آدم سميث " أبحاث حول طبيعة وأسباب ثروة الأمم " ، عام ١٧٧٦ م ، حيث قامت بالتوفيق بين عدة تيارات فكرية من المدرستين التجارية والطبيعية وغيرهما ، راسية القواعد الأساسية للاقتصاد السياسي التقليدي ، الذي لعب دوراً رئيسياً في تطور الحرية الاقتصادية ، مجسدة الرأسمالية البريطانية في القرن التاسع عشر ، بعد ظهور ميل وريكاردو .

وقد رافق هذا الاتجاه ، ظهور الفرنسي ساي ، في عام ١٨٠٣ م ، مشيراً إلى حياد النقود ، ومستبعداً ظهور أزمات فيض الإنتاج العام والبطالة اللاإرادية ، التي دحضتها المنتجات المكسدة والتقلبات الاقتصادية الدورية وبؤس الأعداد الغفيرة من العمال . مما دعت إلى إعادة النظر في أفكار سميث . كما ظهرت المدرسة النفعية ، والأسعار القائمة على مبدأ المنفعة الحدية المتناقصة ، محتلة مكانة هامة في نظرية والرأس حول التوازن العام المسيطر على الفكر الاقتصادي ليومنا هذا .

وبعد ظهور أزمة الكساد الكبير ١٩٢٩ م ، وعجز النظرية التقليدية ، وعلى رأسها نظرية كمية النقود ، في معالجتها . تحول الاهتمام من الارتباط بين المستوى العام للأسعار ، وكمية النقود المتداولة ، إلى " دراسة سلوك النقود ، وأثره في مجمل النشاط الاقتصادي ، في إطار من التحليل الكلي للمتغيرات الاقتصادية الأساسية " ، وقد عبرت عن هذه الأفكار النظرية العامة في الاستخدام والفائدة والنقود ، التي صاغها كينز عام ١٩٣٦ م ، وأكملها الاقتصاديون الذين جاؤوا من بعده ، مما أضحت مدرسة اقتصادية قائمة بذاتها^(٢) .

(١) جون مينارد كينز (١٨٨٣-١٩٤٧ م) ، ولد في كامبريدج ، والده جون نيفيل ، كان يشغل في هذه الجامعة ، كرسي المنطق والاقتصاد السياسي ، وعندما انفجرت الحرب العالمية الأولى ، كان كينز عضواً نشطاً في الخزانة البريطانية . وقد شارك في الوفد البريطاني الذي أعلن نهاية الحرب . ونتيجة اختلافه مع الوفود الأخرى ، حول طبيعة التعويضات التي يجب أن تفرض على ألمانيا ، استقال من الوفد ، وكتب خلال ثلاثة أشهر كتاباً بعنوان " الإنتاج الاقتصادية للسلام " ، في عام ١٩١٩ م ، بالتوازي مع مقررات مؤتمر فرساي . وأمام الترددي الكبير الذي سببه الانهيار الاقتصادي (١٩٢٩-١٩٣٣ م) . وجه عبر نيويورك تاييمز ، رسالة مفتوحة إلى الرئيس روزفلت ، معبراً فيها عن قناعاته ، بزيادة القدرة الشرائية للمجتمع ، عبر زيادة الاتفاق الدولي الممول بالفروض . وعندما يعود الرخاء يجب العمل على تخفيض العجز . وفي عام ١٩٦١ م ، تبنى الرئيس كيندي سياسة كينزية ، عبر خلق الطلب المحفز للحفاظ على الاستخدام الكامل .

(٢) د. أحمد زهير شامية ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ١٤٧ .

لقد انتقد كينز ، مبدأ الانصهار القائم على تكيف الأسعار والكميات ، واليد الخفية لأدم سميث ، والصياغة الرياضية لـ "والراس " ، مناضلاً ضد العودة إلى قاعدة الذهب ، ومستخدماً في تحليلاته أدوات التحليل التقليدية نفسها ، مضيفاً إليها أدوات جديدة ، كمصيصة السيولة ، والرهيم أو الخداع النقدي .

وتناول كينز في البداية مؤلف الاقتصادى بيجو ، بمساهمة متواضعة حول المنفعة من النقود المشتقة من قيمتها التبادلية ، أى المنفعة من السلع التي يمكن الحصول عليها بواسطة النقود . وأن القدرة الشرائية للنقود تعتمد جزئياً على الثروة والعادات . وأن الثروة العامة لا تتطور إلا ببطء شديد⁽¹⁾ .

وحسب كينز ، تتضمن العادات ما يستلمه الأفراد من دخل أسبوعي أو شهري . ومن ثم أسلوب الدفع نقداً ، أو بحساب جبار ، يحملون دفاتر شيكات لتحريك ودائعهم ، ويحافظون على مبالغ مكنزة قابلة للتحويل إلى سيولة بسهولة ويسر . وبضيف ، إذا لم تتغير الثروة والعادات . فإن القوة الشرائية للنقود تبقى ثابتة . وفيما بعد صب اهتمامه على مسائل تتعلق بتدفق الدخل النقدي كنقطة انطلاق ، معتبراً هذا الدخل بمثابة إيرادات لعوامل الإنتاج ، أو تكاليف للإنتاج .

لقد قام كينز بدراسة وتحليل أزمة ١٩٢٩ - ١٩٣٣ م ، مستخلصاً منها ما يثبت عدم صحة التحليل التقليدي ، الذي كان مسيطراً على عقول الاقتصاديين حتى حدوث الأزمة . فالنظرية التقليدية كانت تركز على التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي ، وحتمية تحقيق التشغيل الكامل بصورة تلقائية في ظل سيادة المنافسة الكاملة ، مفترضة ثبات حجم الإنتاج ، وارتباط التغيرات في المستوى العام للأسعار ، بالتغيرات في كمية النقود المعروضة ، واستخدام النقود وسيطاً في التبادل ، دون أن تكون مستودعاً للثروة ، وأن التغيرات النقدية لا علاقة لها بتغيرات النشاط الاقتصادي ، وكلها فرضيات لم تثبت صحتها عملياً .

عارض كينز هذه الأفكار ، مؤكداً أن الفرد يختار الشكل الذي يناسبه ، فيما يتعلق بالاستهلاك في المستقبل ، وفقاً لدخله الجاري ، أو مدخراته السابقة ، فالسيولة تفضل على الخيارات الأخرى ، بالرغم من عدم وجود قاعدة مطلقة للسيولة ، فزيادة الكتلة النقدية تترافق عادة مع زيادة الدخل ، وانخفاض سعر الفائدة ، مركزاً على ما أسماه ، الطلب الكلي الفعال *la demande globale effective* ، وكلمة فعال متميزة عن مجرد الرغبة بالشراء ، بل بالرغبة المقرونة بالملاءة المالية والمقدرة . ويمثل الإنفاق القومي الطلب الفعال ، الذي يتولد من الدخل .

(1) J. marchal et Jaques lecaillon , 1967, la théorie des flux monétaires ,Cujas ,paris ,pp.117et 118 .

فإذا ما زاد الدخل ، زاد الإنفاق . وقد اعترف بأن النقود سلعة كغيرها من السلع ، ولكنها سلعة مؤثرة *un bien susceptible* ، تشكل نسبة من ثروة الفعاليات الاقتصادية ، وبالتالي يمكن أن تكون موضع طلب ، إلى جانب الأصول الحقيقية ، مدخلا هكذا فكرة الطلب على الأرصدة ، و محللا جميع الخيارات الاقتصادية بمعايير نقدية ^(١) .

وهكذا ، أكد كينز ، أن البطالة تنتج عن قصور الطلب الكلي عن العرض الكلي . وأنها يمكن أن تستمر طالما استمر الأفراد في اكتناز جزء من دخلهم بشكل أرصدة عاطلة مكتنزة ، دون أن تنفق على الاستهلاك أو الاستثمار . وأن تحقيق التوازن دون مستوى الاستخدام الكامل ، هو ما يسود غالبا ، بينما الاستخدام الكامل يعتبر أمرا مثاليا .

وسوف نحاول عبر الدراسة التالية ، تحليل المفاهيم الأساسية لنظرية كينز ، لأن عرض النظرية بشكلها الكامل عمل شاق ، ولا يفيدنا في غرضنا الأساسي ، الذي هو تغطية الجانب النقدي من النظرية :

أولاً - عرض النقود (الكتلة النقدية) : *la masse monétaire* .

يقصد بالكتلة النقدية ، أو عرض النقود ، جميع أنواع وسائل الدفع المتداولة في الاقتصاد القومي . وفي تعريف آخر ^(٢) : " جميع وسائل الدفع المتداولة في بلد ما ، في لحظة معينة ، من أجل تأمين تمويل نشاطاته " . وتشمل وسائل الدفع هذه ، الأوراق النقدية القانونية المصدرة *les billets de banque* ، والنقود المساعدة من معدنية وورقية ، والنقود الكتابية أو الخطية ، المتضمنة الودائع المصرفية الجارية . فهذه تكون السيولة ، تضاف لها شبه السيولة ، التي يمكن تحويلها إلى سيولة بسرعة .

ولدى تعرضنا للنقود في بداية هذا البحث ، أشرنا إلى أنها ، أي شيء يلقي القبول العام ، وله قوة شرائية عامة ومباشرة ، ويؤدي وظائف النقود . بالرغم من أن تحديد الكتلة النقدية ليس موضع اتفاق بين الاقتصاديين ، ولا بين السلطات النقدية في مختلف الدول . إلا أن صندوق النقد الدولي يعرفها : " بأنها مجموع صافي الأوراق النقدية المتداولة خارج المصرف المركزي والمصارف التجارية ، والودائع الجارية لدى هذه المصارف " ^(٣) .

(1) *Ibid* , pp., 377 et 378 .

(2) R. Barre, 1970, *Économie politique*, op. cit., p. 336 .

(٣) د. أحمد زهير شامية ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ١٧٥ .

ويلاحظ بأن هذا التعريف استبعد النقود المساعدة ، رغم أنها ميسرة للتجزئة ، ولم يشر صراحة إلى الودائع الآجلة وودائع التوفير . ونعتقد بأنها مقصودة ضمناً في الودائع الجارية ، لتحويلها بسرعة وسهولة إلى سيولة وبالتالي فهي أشباه نقود .

وفي بعض الدول ، تدخل في حساب الكتلة النقدية ، النقود المساعدة والودائع الآجلة وودائع التوفير . وتشكل أشباه النقود مع ما سبق ، إجمالي السيولة المحلية في الاقتصاد القومي .

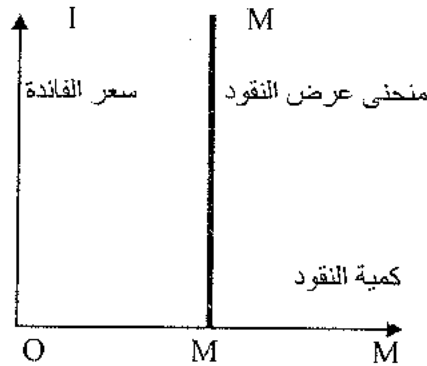
وتتعرض الكتلة النقدية للتغيير من سنة لأخرى ، وفقاً للتطور الاقتصادي . كما تتغير خلال السنة تحت تأثير العوامل الفعلية ، كالدفع في نهاية الشهر ، أو فترات الأعياد ، أو شراء المحاصيل الزراعية الخ .

ويعود تحديد الكتلة النقدية أو عرض النقود ، للسلطات النقدية المختصة ، فالمصرف المركزي يقوم بإصدار الأوراق النقدية القانونية الإلزامية ، والمصارف التجارية تقوم بخلق النقود الائتمانية ، والتي لا يمكنها خلقها دون ودائع أصلية ، وعبر تحكم غير مباشر من قبل المصرف المركزي . كما أن السلطة التنفيذية عبر المصرف المركزي والخزينة العامة تقوم بإصدار النقود المساعدة المعدنية والورقية .

وتعتبر كمية النقود المتداولة في المجتمع في فترة ما ، عديمة المرونة بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة ، بل تعتبر ثابتة ومعطاة . ويحدد العرض من قبل السلطات النقدية وفق أنظمة قانونية نافذة . ولهذا نجد أن منحنى عرض النقود يكون موازياً لمحور سعر الفائدة ، وفق الشكل البياني رقم (1) ، المقابل (1) :

و يلاحظ أن المستقيم $M M$. يظهر عرض النقود من قبل النظام المصرفي ، وطرحه على الجمهور ، فكمية النقود تشكل إحدى أدوات السياسة النقدية ،

و هو هنا مواز لسعر الفائدة .



الشكل البياني رقم (1)

منحنى عرض النقود

(1) R. Barre, 1970, Économie politique ,op ., cit., p 198 et 199 .

ثانياً - الطلب على النقود : la demande monétaire

إن التحليل الاقتصادي للطلب على النقود ، الذي قام به كينز ، يظهر لنا العوامل الرئيسية المتحركة في الاحتفاظ بالنقود من قبل مختلف الفعاليات الاقتصادية ، وأن مختلف أنواع الطلب على النقود يشكل لدينا ما يسمى بالطلب الكلي على النقود أو منحني تفضيل السيولة ، والذي سنقوم بتحليل وبحث مكوناته فيما يلي :

١- الطلب الفعلي :

توضح نظرية كينز ، أن الطلب الفعلي ، هو الذي يحدد مستوى التشغيل ، المقابل لمستوى معين من الإنتاج . فالمنظمون عند ما يتوقعون مستوى معيناً من هذا الطلب ، يحددون إنتاجهم بسويته . لأن أية زيادة عن هذا الطلب سوف تؤدي إلى فائض إنتاج ، يزيد العرض بالنسبة إلى مستوى الطلب ، مما ينتج عنه انخفاض في الأسعار ، ومن ثم انخفاض في الأرباح ، الأمر الذي يحثهم إلى إعادة تنظيم إنتاجهم ، وتخفيض استخدام اليد العاملة ، بما يتناسب مع سوية الطلب الفعلي .

وبالمقابل ، فإن أي نقص في الإنتاج سوف يؤدي إلى إضاعة أرباح ممكنة على المنظمين ، حيث ترتفع الأسعار لنقص المعروض عن الطلب الفعلي ، مما يدفع المنظمين إلى زيادة الإنتاج ، وزيادة استخدام اليد العاملة ، فزيادة حجم المعروض من السلع والخدمات ، فانخفاض نسبي في الأسعار ، إلى أن يتساوى العرض مع الطلب الفعلي في السوق .

وهذا الأمر دفع إلى القول ، بأن نظرية كينز ما هي إلا نظرية للطلب الفعلي ، كمتغير أساسي مستقل . أما الاستخدام والتشغيل والدخل ، فهي متغيرات تابعة ، وهذا من المفارقات الأساسية بين نظرية كينز والنظرية التقليدية ، التي جعلت من الطلب تابعاً للعرض . مما حدا إلى أن أصبح هذا الطلب الفعلي ، إحدى أدوات التحليل الاقتصادي الكلي ، والسياسة الاقتصادية والنقدية والمالية .

٢- عناصر الطلب الفعلي :

لقد أظهر كينز ، أن الطلب الفعلي ، يتكون من الطلب على الاستهلاك المتوقع على الدخل الصافي والميل للاستهلاك . والطلب على الاستثمار المتوقع على الميل للاستثمار ، الذي يتحدد بالمقارنة بين الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة^(١) . حيث سنقوم بتحليل هذين المفهومين عبر الصفحات القادمة . كما سنقوم فيما يلي بتحليل الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار :

(1) H.Guillon et G. Bramoullé, 1987, la monnaie, op., cit ., pp.369 et 370 .

أ- الطلب على الاستهلاك :

تشير نظرية كينز ، إلى أن الاستهلاك الكلي للمجتمع ، هو تابع للدخل القومي ، حيث يشكل الإنفاق الاستهلاكي الجزء الأكبر من الإنفاق الكلي على السلع والخدمات . ويتوقف الطلب على الاستهلاك على العوامل التالية :

- حجم الدخل المتاح الذي يمكن التصرف به .
- عادات الإنفاق الاستهلاكي .
- هيكل توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع .
- مستويات الأسعار ومدى استقرارها .
- سعر الفائدة السائد في السوق .
- التوقعات المستقبلية .
- الرغبة في الظهور والتباهي والكرم والهديز والبخل ، والرغبة في ترك شيء من الثروة للورثة ، ودرجة الاحتياط والخطة والحذر للمستقبل ... الخ ، وكلها من العوامل الشخصية .

إن هذه العوامل تختلف من مجتمع لآخر ، ومن بلد لآخر ، حسب المستوى الاقتصادي وعادات وطرق الاستهلاك التي تختلف في البلدان الصناعية المتقدمة عما هو سائد في البلدان النامية . وأن العوامل الشخصية كما العوامل الموضوعية لا تؤثر في الاستهلاك في المدى القصير ، والتي تحدد من قبل بصفة أساسية .

لقد قام كينز بجمع العوامل الخارجية عن الدخل ، في دالة مركبة تعرف باسم الميل للاستهلاك ، في صورة علاقة دالية $f(x)$ ، أي تابع . فإذا ما زاد الدخل زاد الاستهلاك ، وبالعكس ، معتقداً أن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الاستهلاك بنسبة متناقصة . وليس كل زيادة في الدخل تنفق بالكامل . والأسباب تتعلق بقيام المنظمين بإنفاق جزء من أرباحهم على السلع الاستهلاكية ، حيث يرتفع هذا الإنفاق ، كلما ارتفعت الأرباح ، وقد شبه كينز الأرباح بإنشاء الشحاذ أو الأرملة $pot de veuve$ الذي يمتلئ كلما أفرغ⁽¹⁾ .

ويمكن التعبير عن دالة الاستهلاك بالصيغة التالية⁽²⁾ :

ك = ك (د) ، حيث أن : ك = الاستهلاك ، د = الدخل .

(1) R. Barre, 1970, Économie politique, op. cit., p259.

(2) د أحمد زهير شامية ، النقود و المصارف ، مصدر سابق ، ص ١٥٧ .

وهكذا ، فإن تصرف الأفراد في دخولهم ، يمكن أن يأخذ ، إما شكل إنفاق على الاستهلاك ، وإما عدم الإنفاق ، أي الادخار :

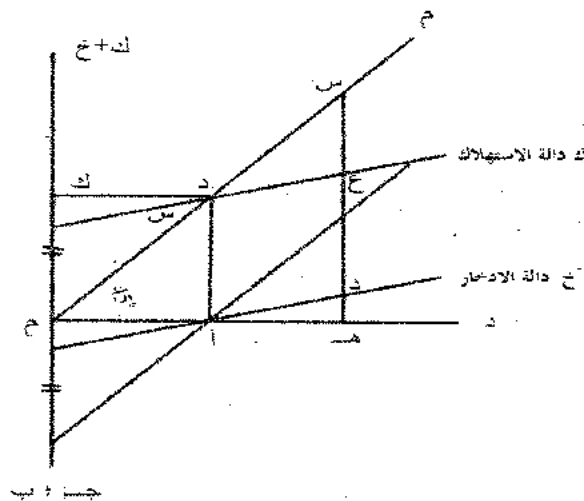
الدخل = الاستهلاك + الادخار

$$x + 4 = 12$$

فكل قرار يتخذه المجتمع حول الاستهلاك ، هو قرار يتعلق بالادخار أيضاً . و العكس صحيح ، فكل قرار يتعلق بالادخار هو متعلق بالاستهلاك . و بذلك تتكون لدينا علاقة دالية بين حجم الادخار و مستوى الدخل . و وفقاً لحالة الاستهلاك ، يمكن التعبير عن الادخار ، كما يلي :

خ = تا (د) ، حیث أن : خ = الادخار ، د = الدخل .

و يمكننا التعبير عن العلاقة الدالية بين الاستهلاك و الدخل ،والادخار و الدخل ، تعبيراً حسابياً بشكل جدول ، يظهر مختلف حجوم الاستهلاك و الادخار ، في كل مستوى من مستويات الدخل المختلفة . و هذا الجدول يمكن التعبير عنه هندسياً عبر الشكل البياني رقم (٢) ، وفقاً لما يلي:



الشكل البياني رقم (٢)

منحني الاستهلاك والادخار والدخل

- و يقاس على المحور الأفقي ، الدخل المتاح للأفراد ، لأنه يتسجم مع عادات الاستهلاك ، بينما الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي فيحتويان على عناصر مختلفة غير متجانسة.

- و يقاس على المحور العمودي ، الاستهلاك مرة ، و الادخار مرة أخرى .

نرسم من م نقطة المركز ، المنصف م م ، الذي يوضح العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي و الدخل بمستوياته المختلفة . فأية نقطة على الخط المذكور تباعد عن المحورين بمسافة واحدة ، حيث يتساوى الاستهلاك مع الدخل في جميع النقاط التي تقع على الخط المنصف م م . فالمسافة م أ = ك س فهما ضلعاً مربع .

و يلاحظ من الشكل البياني ، أنه في نقطة المركز م الدخل يساوي الصفر ، أو أن المجتمع ينفق كامل دخله ، والميل المتوسط للاستهلاك = ١ ، كما أن الميل الحدي للاستهلاك = ١ ، أيضاً ، ويكون الادخار سالباً أو مستدانياً . ويكتشف غالباً أنه في المستويات الدنيا من الدخل يكون الاستهلاك مرتفعاً أكثر من ارتفاع الدخل ، و أن الادخار لا يظهر إلا في نقطة معينة .

وبالرغم من أن المجتمع لا يتمتع بأي دخل في النقطة م ، فإن الاستهلاك لن يهبط إلى الصفر في المدى القصير . فإذا لم يحقق دخلاً في أية سنة من السنوات ، فإنه يلجأ إلى التصرف بمكتنزاته أو ثروته النقدية المكونة من دخول السنوات السابقة ، لتغطية إنفاقه الاستهلاكي . وهذا يعني أن رأسماله يتآكل و عند عزونه ، ولا يستبدل الرأسمال المستهلك ، لأن المجتمع يتجه إلى الأسفل السليبي .

وعلى الشكل البياني رقم (٢) ، إذا مثلنا الإنفاق الاستهلاكي بالمستقيم ك ، والادخار بالمستقيم خ ، فالادخار لا يظهر إلا ابتداءً من حجم محدد ، أو نقطة محددة من الدخل ، هي م أ . وهذا يعني أن الإنفاق الاستهلاكي يساوي المسافة م ج ، عندما يكون الدخل مساوياً للصفر في نقطة المركز م ، وذلك لتلبية ضرورات حياة المجتمع بالاستمرار ، من الاحتياجات الأساسية .

وتوضح النقطة ب أو المسافة م ب ، الادخار السليبي عندما يكون الدخل صفراً . وهي تقع أسفل النقطة م ، بامتداد المحور العمودي من الجانب السليبي . والمسافة م ب = م ج ، وهو أمر طبيعي ، لأن الادخار السليبي يجب أن يساوي الإنفاق الاستهلاكي . وعندما يبدأ الدخل بالازدياد منطلقاً من النقطة م (المركز صفر) ، يبدأ الإنفاق الاستهلاكي بالازدياد بفارق أكبر من الدخل ، إلى أن يصل إلى النقطة أ ، أو المستوى م أ ، حيث يتلاشى الفارق بين الاستهلاك والدخل ، فاعتباراً من هذه النقطة يبدأ الادخار بالظهور .

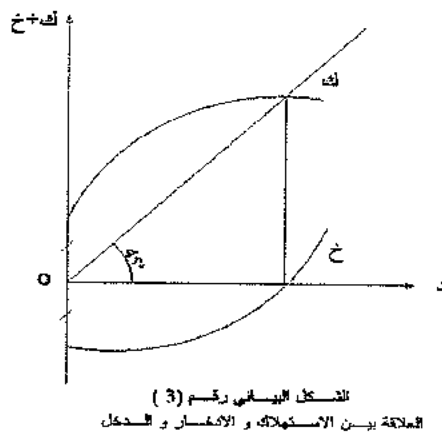
ويلاحظ من الشكل البياني ، أن الميل المتوسط للاستهلاك أكبر من الواحد الصحيح عند جميع مستويات الدخل ، والميل المتوسط للادخار سالب ، ومجموع الميلين يساوي الواحد الصحيح . وبدءاً من النقطة أ يزداد الإنفاق الاستهلاكي ،

بمعدل اقل من معدل الزيادة في الدخل ، حيث يتوجه عندها جزء منه إلى الادخار .
ولن نطيل في استخدام رموز وتعابير الشكل البياني ، فهو واضح الدلالة .

وفي الحقيقية ، فإن هذا التحليل المبسط يعتبر بمثابة تمهيد ، لمؤشري
الميل المتوسط للاستهلاك ، والميل الحدي للاستهلاك ، المستخدمين من قبل كينز .
ويقوم المؤشر الأول بالربط بين الاستهلاك الكلي والدخل الكلي $\frac{\Delta K}{\Delta D}$ ، والثاني
يعبر عن العلاقة التي تربط بين التغيرات في الاستهلاك والتغيرات في الدخل
 $\frac{\Delta K}{\Delta D}$ ، وكذا الأمر بالنسبة لمؤشري الادخار $\frac{\Delta X}{\Delta D}$ ،

لقد انتقد كينز من قبل معاصريه ، بأنه استخدم أدوات التحليل التقليدية
نفسها . كما وصفها البعض ⁽¹⁾ ، بأن : النظرية الكينزية ، هي حالة خاصة تتناسب
مع أحوال معينة ، وتستحق التعميم .

ومن المعروف أن كل زيادة في الدخل ، توزع بين الزيادة في الإنفاق
الاستهلاكي ، والزيادة في الادخار . يعنى أن : الميل الحدي للاستهلاك + الميل
الحدي للادخار = ١ . هذا وقد مثلنا المنحنى بخط مستقيم للتبسيط ، فهو في
حقيقته ، منحنى محدب يتجه من اليسار الأسفل نحو اليمين الأعلى ، وفقاً لما هو
موضح في الشكل البياني رقم (٣) ، نحو المحور الأفقي . ومن الأعلى نحو
الأسفل ،



(1) R. Barre, 1970, Économie politique ,op ., cit., p .479.

وهذا يعني أن الاستهلاك يزداد بمعدل متناقص كلما ازداد الدخل في المستويات العليا ، بعكس منحني الادخار ، الذي يتجه من اليمين نحو الأعلى واليسار ، أي نحو المحور العمودي ، حيث يزداد الادخار كلما ازداد الدخل . ومنه يستنتج :

١- في حال تغير الدخل في الفترة القصيرة ، من غير المتوقع ، أن يقوم المستهلكون بتغيير عاداتهم في الإنفاق فوراً ، باستخدام الزيادة في الدخل .

٢- في حال تغير الدخل في الفترة الطويلة ، سيكون هناك اتجاه نحو الإشباع في الاستهلاك ، والزيادة في الادخار ، عندما يزداد الدخل ، أخذين بعين الاعتبار أن الطبقات الغنية ، ميلها الحدي للاستهلاك ، أقل من الطبقات الفقيرة ، وأن أثر زيادة الدخل الكلي على الاستهلاك يعتمد على درجة توزيع هذا الدخل ، الذي يعتبر العامل الأساسي في تحديد الميل للاستهلاك في الدول الرأسمالية . وكل أثر خارج الدخل يسبب انتقالاً لمنحني الاستهلاك ، وأهم للضرورات التحليل .

وهكذا يؤدي اتساع التفاوت في توزيع الثروة والدخل ، إلى انخفاض الميل الاستهلاكي في المجتمع . وبالعكس ، كلما سادت العدالة الاجتماعية والمساواة في توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع وطبقاته ، ارتفع الميل للاستهلاك .

٣- أثر التوقعات المتعلقة بالأسعار ، ومستوى الدخل في المستقبل ، وأهمية الثروة السائلة *La richesse liquide* ، فقد أثبتت تجارب الشعوب أن وجود الثروة السائلة بين أيدي الأفراد يؤدي إلى زيادة إنفاقهم الاستهلاكي^(١) .

ب- الطلب على الاستثمار :

١- أهمية الاستثمار :

يعتبر الطلب على الاستثمار ، أحد مكونات الطلب الفعلي ، وبالتالي أحد محددات الدخل القومي والتشغيل والعمالة . أما أموال الاستثمار ، فهي تلك الأموال التي لا تستخدم مباشرة في إشباع الحاجات ، بل تلك التي تستخدم في إنتاج أموال أخرى ، سواء أكانت أموال استهلاك ، أم أموال استثمار ، والتي ينفقها المنظمون ورجال الأعمال والمشروعات في الاقتصاد القومي ، مثل تكوين أو إنشاء أو تجديد الأصول الإنتاجية كالآلات والمعدات والتجهيزات وزيادة المخزون من المواد الأولية الخ ، خلال فترة زمنية محددة .

وهذا يتمثل في الاستثمار الحقيقي ، الذي تؤدي التغيرات فيه إلى إحداث تغيرات مضاعفة في الدخل القومي والتشغيل والعمالة . كما أن هناك الاستثمار الظاهري ، الذي لا يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد ، بل يؤدي إلى انتقال لملكية الطاقة الإنتاجية القائمة من مستثمر لآخر ، ويشمل امتلاك الأصول

المالية من أسهم وسندات وأوراق مالية أخرى ، والأصول المالية القديمة والمستعملة كإجراء مصنع قديم . فهو بالنسبة للاقتصاد القومي يعتبر مجرد انتقال ملكية من فرد لآخر ، لأنه لا يشكل إضافة جديدة إلى الأصول الرأسمالية والطاقة الإنتاجية القومية .

لقد ميز الاقتصاديون بين نوعين من الاستثمار :

• الاستثمار العام أو الحكومي : ويتمثل بصفة أساسية ، فيما تقوم به الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام من إنفاق استثماري ، وقد منح كينز أهمية كبيرة لهذا النوع من الاستثمار ، حيث عرفت نظريته باسم التدخل الحكومي .

• الاستثمار الخاص : وهو الاستثمار الحقيقي المنفذ من قبل المستثمرين الأفراد والمؤسسات الخاصة ، ويجب أن تكون قيمة الادخار كافية لتمويل هذا النوع من الاستثمار من الناحية النقدية .

وحسب كينز ، فإن الاستثمار يعتمد على ما أسماه الحافز على الاستثمار المحرّض *l'incitation à investir* ، والذي ينتج عن زيادة الإنتاجية الحدية لرأس المال ، بالقياس إلى سعر الفائدة النقدي ، فهما متغيران مستقلان⁽¹⁾ . وسنعود لبحث هذا الموضوع لدى طرح الكفاية الحدية لرأس المال .

وفي الحقيقة ، فإن العوامل والدوافع والنظريات التي تحكم هذا النوع من الاستثمار ، تختلف عن الاستثمارات العامة ، حيث تسترشد الحكومات في رسم سياساتها الاستثمارية ، بكثير من الاعتبارات ، تختلف عما يسمى بالسلوك الاستثماري للمشروع الخاص الذي يحكمه دوافع الربح والخسارة ، فاعتبارات المصالح الخاصة تتميز عن جميع الاعتبارات الأخرى .

٢- الميل للاستثمار *la propension à l'investissement*

يعتبر دافع الربح من أقوى الدوافع المسيطرة على الاستثمار ، حيث يقبل الأفراد ورجال الأعمال على إقامة المنشآت والمصانع والمعامل ... الخ ، إذا ما توقعوا أرباحاً منها . ولا يتوقف الطلب على الاستثمار على حجم الدخل القومي فحسب ، بل يتوقف أيضاً على الميل للاستثمار ، والذي يعتمد ، خلال فترة زمنية معينة ، على :

- مجموعة الدخول السنوية المتوقعة من الأصل الرأسمالي خلال العمر الإنتاجي التقديري .

(1) 1 bid , pp.197 et 198.

- سعر الفائدة الذي تخصم على أساسه الدخل السنوية المتوقعة . فالأمر يتطلب تحديد العمر الإنتاجي للأصل الرأسمالي ، ومجموعة الدخل السنوية المقدرة ، وسعر الفائدة الجاري ، حيث نستطيع الوصول إلى تقدير القيمة الحالية من خلال العلاقة التالية :

$$ق = \frac{ل}{(1+ف)^1} + \frac{ل}{(1+ف)^2} + ... + \frac{ل}{(1+ف)^ن} ، \text{ حيث أن :}$$

ق = القيمة الحالية لمجموعة الدخل المتوقعة .

ل = الدخل أو الدخل السنوية المتوقعة ، خلال العمر الإنتاجي للأصل .

ف = سعر الفائدة الجاري .

وما دامت قيمة رأس المال الإضافي ، أكبر من ثمن العرض الجاري ، فإن إنتاج الأصول الرأسمالية يحقق أرباحاً إضافية ، ويستمر الميل للاستثمار بالارتفاع إلى أن تتساوى القيمتان . لقد حاول كينز ، قياس الميل للاستثمار بطريقة أخرى مكافئة للطريقة السابقة ، بالجمع بين حجم الإنفاق الاستثماري ، وسعر الفائدة ، وجدول الطلب على الاستثمار ، عبر مفهوم أطلق عليه ، تعبير " الكفاية الحدية لرأس المال " ، وهو ليس تعبيراً جديداً ، ولكنه استخدم في هذا المجال لأول مرة . وقد انتهى من خلال هذا المفهوم الجديد إلى قناعة مفادها " أن الميل للاستثمار ، سوف يستمر ، إلى أن تتساوى الكفاية الحدية لرأس المال ، مع سعر الفائدة الجاري " .

فإذا ما كانت الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة الجاري في السوق ، فهو يدل على إمكانية تحقيق ربح إضافي ، وبالتالي الاستثمار في الاستثمار . أما إذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال أقل من سعر الفائدة الجاري في السوق ، فهذا يدل على أن رأس المال الإضافي سوف يسبب خسارة وبالتالي التوقف عن الاستثمار . وهو عبارة عن مؤشر للمقارنة ، حول توقعات الربح والخسارة .

ولكل نوع من أنواع رأس المال كفاية حدية خاصة به ، وأعلىها هي الكفاية الحدية بصورة عامة ، وسوف ندرس فيما يلي الكفاية الحدية لرأس المال ، وسعر الفائدة :

أ- الكفاية الحدية لرأس المال^(١):

إن توقعات المستثمر حول العائدات المتوقعة من الاستثمارات، تؤثر في حجم الإنفاق الاستثماري . حيث يعتمد المستثمرون في توقعاتهم على مجموعة من العوامل المختلفة ، الموضوعية والشخصية والنفسية . وتقيس الكفاية الحدية لرأس المال ، معدل العائد المتوقع من استثمار معين ، إلى نفقة هذا الاستثمار نفسه . ويمكن تحديدها بعلاقة نقدية ، وفاقاً لما يلي :

١- الحصيلة المتوقعة من رأس المال الإضافي ، أي من الاستثمارات الجديدة :

إن القيام بمشروع استثماري حقيقي ، يتم اعتماده بناءً على الإيرادات الحقيقية السنوية الصافية ، وفق العمر الإنتاجي للاستثمار أو للأصل ، وذلك بناءً على ما يلي :

- الإيرادات المتوقعة من حصيلة بيع ناتج رأس المال ، خلال العمر الإنتاجي للأصل، أو للاستثمار ، والأسعار المتوقعة التي يمكن أن تباع بها هذه المنتجات .

- النفقات الجارية المتوقعة للحصول على تلك الإيرادات ، خلال عمر الأصل الإنتاجي ، من أجور يد عاملة وثمان المواد الأولية والكهرباء والإعلان وغيرها من نفقات التشغيل التي تتطلبها عملية الإنتاج . ومن المتفق عليه في هذا المجال ، أن هذه النفقات تخضع لعملية خصم أسعار الفائدة المستحقة ، بينما لا يتم احتساب أقساط الاهتلاك الزمني . وما أشرنا إليه أعلاه ، يتم سنوياً ، حيث النفقات الجارية تختلف من سنة لأخرى . ومن الجدير بالذكر أن التوقعات طويلة الأجل أقل دقة في النتائج من تلك القصيرة ، فالاستثمار يحمل في طياته دائماً نوعاً من الخوف ، يمكن أن ينتج من المخاطرة والتعرض للخسارة في المستقبل .

٢- ثمن عرض رأس المال " ثمن العرض الجاري ":

وهو العنصر الثاني في التوصل إلى تقدير الكفاية الحدية لرأس المال^(٢) . ويقصد به ، قيمة الأصل التي تجعل المنتج مستمراً في عملية إنتاج أصل آخر أو الثمن الذي يكفي لحمل المنتج على إنتاج وحدة إضافية جديدة من رأس المال^(٣) .

(١) يقصد : بالمعنى الحدي أو الحدية ، قياس كفاية رأس المال ، لدى إضافة وحدة جديدة منه ، مثل شراء معمل جديد أو غير مستخدم . كما يستخدم أحياناً تعبير الهامش *marginale* ، وهو مثيله اقتصادياً . ويجب التمييز بين الكفاية والإيراد للدلالة على التحليل التقليدي الذي يتخذ قرار الاستثمار وفق المقارنة بين الإيراد الحدي لرأس المال وسعر الفائدة ، والتحليل الكينزي الذي هو بين أيدينا .

(٢) لقد استخدم كينز تعبير رأس المال ، الذي استبدل من قبل تلامذته بلفظ الاستثمار . أما المقصود بالمعنى الحدي في تعبير الكفاية ، فهو قياس الكفاية لدى إضافة وحدة جديدة من رأس المال أو الاستثمار .

(٣) د . أحمد زهير شامية ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص. ١٦٨ .

وهذا يعني أنه يشتمل على الربح اللازم لحمل المنظم على عرض وحدة إضافية من رأس المال ، بالإضافة إلى نفقة الإنتاج الفعلية .

ويسمى ثمن عرض رأس المال ، أيضا ، بنفقة الاحلال أو الاستبدال . أي نفقة إعادة الإنتاج (وهي ما تعرف بالنفقة الحالية للإنتاج) . كما أشار البعض ^(١) ، إلى أن الكفاية الحدية لرأس المال ، هي معدل أو نسبة بين عنصرين :

١- الإيرادات المتوقعة من أصل رأسمالي .

٢- ثمن عرض أو تكلفة إحلال هذا الأصل ، الذي هو مصدر الإيرادات المتوقعة .
إن ثمن عرض الأصل الرأسمالي = القيمة الحالية للإيرادات المتوقعة . وهذا الثمن يعتمد على تقدير حجم السلع الرأسمالية القائمة ، وتكوينها ، ومعدل التجديد . وكلها عوامل بطيئة التغيير في الأجل القصير .

وبطبيعة الحال ، فإن الإيرادات النقدية المتوقعة تعتمد على الناتج العيني للاستثمار طوال العمر الإنتاجي للأصل ، المرتبط بالظروف الفعلية المحيطة بالإنتاج . وهنا يلعب المنظم دوره في وضع التنبؤات أو الاحتمالات عن حالة الأسواق والأسعار والتقنية السائدة . كما يقوم المنظم بتقدير نفقات الإنتاج ، طوال عمر الأصل الاقتصادي . ولا تتضمن نفقات المدخلات ، الاستهلاك الرأسمالي للأصل Depreciation cost .

وفي تعريف آخر ^(٢) ، يقصد بالكفاية الحدية ، سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية ، لمجموع الإيرادات السنوية المتوقعة لرأس المال الإضافي ، خلال فترة وجوده ، مساوية لثمن عرض رأس المال (نفقة إحلاله أو استبداله) ، وتحسب العلاقة بين الحصلة المتوقعة لوحدة إضافية من رأس المال ، و ثمن عرضها ، أي الكفاية الحدية ، من خلال العلاقة التالية :

$$C = \frac{L_1}{1+t} + \frac{L_2}{(1+t)^2} + \dots + \frac{L_n}{(1+t)^n}$$

حيث أن :

C = نفقة الاحلال .

L₁ ، L₂ ، ، L_n = الإيرادات السنوية المتوقعة .

^(١) د. كمال شرف ، ود. هاشم أبو عراج ، النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص. ١٤٧ .

^(٢) د. أحمد زهير شامية ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص. ١٦٩ .

ت = سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية لمجموع الإيرادات السنوية المتوقعة ، خلال العمر الإنتاجي للأصل ، مساوياً لثمن عرض رأس المال ، أي أن ت تمثل الكفاية الحدية لرأس المال .

ومن أجل توضيح فكرة الميل للاستثمار وفكرة الكفاية الحدية لرأس المال، فإننا ندرج المثال التالي^(١) :

لنفترض أن هناك أصلاً رأسمالياً ، ثمن عرضه (٤١٠٠) وحدة نقدية ، وعمره الإنتاجي خمس سنوات ، بعدها تصبح قيمته مساوية للصفر ، نتيجة التقادم أو الاهتلاك ، وسوف يعطي إيراداً مقداره (١٠٠٠) وحدة نقدية في السنة خلال العمر الاقتصادي للأصل ، وأن سعر الفائدة السائد في السوق هو ٣% .

إن الحصلة المقدرة من الاستثمار $5 \times 1000 = 5000$ وحدة نقدية ، وهو أكبر من ثمن العرض ٤١٠٠ وحدة نقدية ، بطبيعة الحال . ومع ذلك لا يعتبر الاقتصاديون الأمر كافياً لاتخاذ قرار الاستثمار ، بالرغم من حصول المستثمر على فائض قدره (١٠٠٠) وحدة نقدية ، لعدم اتخاذه سعر الفائدة كمؤشر في تقدير الإيرادات . ولكي يتخذ المستثمر قراره المناسب ، يجب القيام باحتساب القيمة المتوقعة في الوقت الحاضر ، أي القيمة الحالية ، ومن ثم يمكنه اتخاذ القرار . وهكذا يمكن احتساب القيمة الحالية للإيرادات المتوقعة :

$$ق = \frac{1000}{1+f} + \frac{1000}{2(1+f)} + \dots + \frac{1000}{n(1+f)}$$

$$ق = \frac{1000}{(1+3\%)} + \frac{1000}{2(1+3\%)} + \frac{1000}{3(1+3\%)} + \frac{1000}{4(1+3\%)} + \frac{1000}{5(1+3\%)} = 4579,71$$

$$862,61 + 888,49 + 915,14 + 942,60 + 970,87 =$$

$$4579,71 \text{ وحدة نقدية .}$$

وعبر المقارنة بين قيمة الأصل البالغة ٤١٠٠ وحدة نقدية ، والقيمة الحالية للإيرادات المالية البالغة ٤٥٧٩,٧١ وحدة نقدية ، التي هي أكبر . فإنه يمكن للمستثمر اتخاذ قراره بالاستثمار ، الذي يعتبر حكيماً . فهو يستفيد أكثر مما لو وضع رأسماله في مصرف يدر إيراداً سنوياً قدره (٣%) .

(١) المصدر السابق مباشرة ، ص. ١٦٩ - ١٧١ .

ويمكننا بطريقة أخرى ، وباستخدام مفهوم الكفاية الحدية لرأس المال، التعرف إلى سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية للإيرادات المتوقعة من الاستثمار ، مساوية لثمن العرض الجاري .

ولدى استخدامنا لسعر الخصم ٣% ، كانت القيمة الحالية للحصيلة المتوقعة أكبر من قيمة الأصل . وهكذا فإن كل سعر خصم أكبر من ٣% ، سوف يؤدي إلى انخفاض في القيمة الحالية ، نظراً لوجود علاقة عكسية ، تقتضي القيام بتجزية الأعداد التي هي أكبر من سعر الخصم ٣% ، إلى أن تتساوى القيمة الحالية للإيرادات المتوقعة مع ثمن العرض الجاري . ومنه :

$$\begin{aligned} & \frac{1000}{1+0.03} + \frac{1000}{(1+0.03)^2} + \frac{1000}{(1+0.03)^3} + \frac{1000}{(1+0.03)^4} + \frac{1000}{(1+0.03)^5} = C \\ & \frac{1000}{1.03} + \frac{1000}{1.0609} + \frac{1000}{1.0927} + \frac{1000}{1.1255} + \frac{1000}{1.1593} = C \end{aligned}$$

ح = ٤١٠٠,٢٧ وحدة نقدية .

وهذا الأمر ، يتضمن أن سعر الخصم ٧% هو السعر الذي يساوي بين القيمة الحالية للإيرادات السنوية المتوقعة ، خلال فترة الاستثمار ، و ثمن العرض الجاري . وبعد المقارنة مع ما حصلنا عليه ، وفقاً لسعر الفائدة ، فإنه يمكن للمستثمر اتخاذ قراره بالاستثمار ، مع التنويه ، أن افتراضنا للإيرادات السنوية المتساوية هو لغاية التبسيط ، فإنها من الممكن أن تختلف من سنة لأخرى . كما يمكن إضافة قيمة نهاية العمر الإنتاجي التحكمية ، إذا كان للأصل قيمة في نهاية خدمته ، بحيث تضاف وفق العبارة ($\frac{L}{(1+t)^n}$) إلى القيمة الحالية المتوقعة .

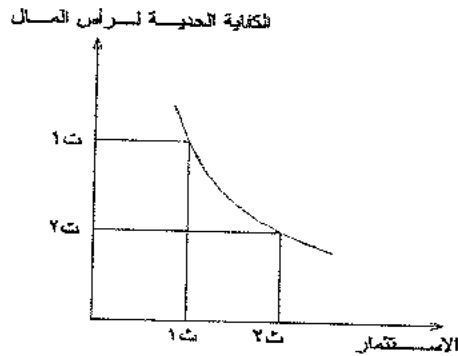
ويستنتج مما سبق ، أن الكفاية الحدية لرأس المال تعتمد على عنصر موضوعي، يتضمن النفقة الحالية لإنتاج وحدة إضافية من رأس المال . وآخر شخصي يتضمن الحصيلة النقدية المتوقعة لهذه الوحدة الإضافية من رأس المال ، وهذا يعني إدخال عنصر الزمن في التحليل الاقتصادي . وبالتالي فإن الكفاية الحدية لرأس المال تعتمد على التوقعات أكثر من اعتمادها على قيم حقيقية مؤكدة ، وهنا تكمن الصعوبة في دقة تقديرها . إلا أنها تفيد في ربط الحاضر بالمستقبل .

والعلاقة بين الكفاية الحديدية لرأس المال والاستثمار ، يمكن أن توضح الصورة التي رسمها كينز أكثر .

ففي البداية نشير إلى أن مبدأ التوقعات الطويلة الأجل عرضة للانتقادات ، فالأرباح التي تحققت في الماضي ، لا تشكل أساساً متيناً للتنبؤ للمستقبل الطويل الأجل ، بعكس التوقعات القصيرة الأجل . فالكفاية الحديدية لرأس المال كمتغير تابع ، و حجم الاستثمار كمتغير مستقل ، والذي أطلق عليه كينز ، جدول الطلب على الاستثمار ، تخضع لعلاقة عكسية . فزيادات الاستثمارات تؤدي إلى انخفاض الكفاية الحديدية والعكس صحيح ، وذلك يرجع إلى :

- إن الزيادة في الاستثمار تؤدي إلى زيادة المنتجات المعروضة ، وبالتالي انخفاض الأسعار ، فانخفاض الإيرادات من الوحدة الإضافية لرأس المال ، (العائد من الاستثمار) .

إن زيادة الاستثمارات ، تؤدي إلى زيادة نفقاتها الإنتاجية ، نتيجة ارتفاع أسعار المواد الأولية ، الذي ينعكس على ثمن عرض رأس المال ، فانخفاض الكفاية الحديدية . إلا أن هذا الأمر غير مؤكد ، لأن وفورات الحجم الكبير يمكن أن تحمل في جوانبها المختلفة انخفاضاً في تكلفة أو نفقة إنتاجها ، وبالتالي في أسعارها . والشكل البياني رقم ٤/ يوضح العلاقة العكسية بين الكفاية الحديدية لرأس المال والاستثمار .



الشكل البياني رقم (4)
لعلاقة بين الكفاية الحديدية لرأس المال و الاستثمار

- على المحور الأفقي ، نرصد حجم الإنفاق الاستثماري .
- على المحور العمودي ، نرصد الكفاية الحديدية لرأس المال .
- إن زيادة حجم الاستثمار من ١ ت إلى ٢ تؤدي إلى انخفاض الكفاية الحديدية من ١ ت إلى ٢ ت .

ويمكننا رسم سلسلة من المنحنيات لكل نوع من أنواع رأس المال ،
فتنخفض معها الكفاية الحدية إلى درجة معينة . ويربط مختلف مستويات الاستثمار
مع مختلف قيم الكفاية الحدية نحصل على المنحني الذي يلبي طلبنا على مستوى
الاقتصاد القومي .

وفي الغالب يكون العائد من الاستثمار ، أو انخفاض حصة الإيرادات ، هو
السبب الأول في انخفاض الكفاية الحدية على المدى الطويل . أما على المدى
القصير فهو حصة ارتفاع ثمن عرض رأس المال (نفقة الاستبدال) .

ب- سعر الفائدة : le prix d'intérêt

تلعب النقود دوراً فعالاً في الحياة الاقتصادية ، فهي تمثل أصلاً كامل
السيولة ، وهي محط رغبة الفعاليات الاقتصادية ، لأنها تقدم لهم خدمات متميزة .

ووفقاً للنظرية التقليدية يعتبر سعر الفائدة ثمناً للادخار ، يتحدد بعرض
وطلب الادخار ، أي أن تقاطع الادخار مع الاستثمار هو الذي يحدد سعر الفائدة .
فإذا حدث وزاد الادخار عن الاستثمار ، فينخفض سعر الفائدة ، مما يؤدي إلى
ارتفاع الاستثمار ، وانخفاض الادخار حتى يتساويا . وإذا حدث وانخفض
الادخار ، فيرتفع سعر الفائدة ، وينخفض الاستثمار حتى يتساويا . وهكذا ضمن
آلية الارتفاع والانخفاض لسعر الفائدة يتساوى مع الاستثمار ، ويتحول كل ادخار
إلى استثمار ^(١) .

لقد رفض كينز هذا التحليل التقليدي ، مشيراً إلى أن الادخار والاستثمار
ليسا مرتبطين بسعر الفائدة ، فالادخار هو فضلة أو زيادة : un résidu أي الجزء
من الدخل الذي لا يستهلك ، ويعتمد على الميل للاستهلاك حسب قانون
بسيكولوجي نفسي ، فكلما زاد الدخل ، زاد الاستهلاك ، ولكن بنسبة أقل من نسبة
زيادة الدخل . أما الاستثمار فإنه يعتمد على الحافز للاستثمار l'incitation à
l'investir ، الذي ينسج عن زيادة الكفاية الحدية للرأسمال la
productivité marginale du capital ، بالقياس إلى سعر الفائدة النقدية ، فهما
متغيران مستقلان . ولا يلعب سعر الفائدة أي دور في الاقتصاد يتعلق بتنظيم
الادخار والاستثمار ، فهو الثمن الذي يوازن بين الرغبة في الاحتفاظ بالثروة
بشكل نقود سائلة ، والكمية المتاحة منها ، فهو التعويض عن تحويل الأصل إلى
سيولة ^(٢) .

(1) J. marchal et Jaques le Caillon, 1967, la théorie des flux monétaires , op., cit.,
pp380 et 381.

* للاكتناز وقع خاص لدى كينز ، نتيجة لمنفعتها الخاصة التي لم تكن موجودة لدى أسلافه ، حيث يعتبرها مخزناً
للقيمة ، بالإضافة لوظائفها الأخرى ، ويمكن للنقود أن تطلب لذاتها .

(2) R. Barre, 1970, Économie politique ,op ., cit., p .198.

أي أن سعر الفائدة عند كينز هو أيضاً ثمن ، يتحدد شأن أي ثمن آخر ، بالطلب والعرض ، فالعرض هو عرض النقود ، والطلب هو الطلب على السيولة النقدية .

٣- دوافع الطلب على النقود (دوافع تفضيل السيولة) : la demande de monnaie (La préférence pour la liquidité)

يعتبر الطلب على النقود ، من الموضوعات التي عولجت مراراً في مجال العلوم الاقتصادية ، عبر تعابير مختلفة ، من طلب على النقود أو أرصدة مرغوبة أو المنفعة من النقود أو الحاجة إلى النقود أو تفضيل السيولة الخ .

إلا أن كينز ، حلل الطلب على النقود ، كمتغير مستقل ، مبني على ثلاثة متغيرات مستقلة ، مستخدماً تعبير تفضيل السيولة^(١) . والمقصود بهذا التفضيل ، البواعث أو الدوافع التي تحمل الفرد على الاحتفاظ بالثروة بشكل نقود سائلة . ويوضح التحليل الاقتصادي التالي الطلب على النقود من أجل الدوافع الرئيسية التي تتحكم بالاحتفاظ بالنقود ، لدى مختلف الفعاليات الاقتصادية والتي أوجزت بالدوافع الثلاثة التالية^(٢) :

أ- الطاب على النقود بدافع المعاملات : la motive de transactions

يعتبر دافع المعاملات ، الدافع الرئيسي ، الذي يحمل الأفراد والمشروعات على الاحتفاظ بثروتهم بشكل نقود سائلة . وهو أكثر الدوافع شيوعاً وانتشاراً . ويبنى على خاصيتين هامتين :

- الثقة في وحدة النقود .

- الراحة والسهولة في الاستعمال أو الاستخدام .

(١) د . رفعت المحجوب ، ١٩٧١ ، الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الأخذة بالنمو ، دار النهضة العربية . الطبعة الثانية ، جامعة القاهرة ، ص ٧٢ ، (فهو يحدد مستوى التشغيل والدخل لانهما متغيران تابعان) .

(2) J. marchal et Jaques le Caillon , 1967, la théorie des flux monétaires op.cit p. 382 .

- الدوافع لدى كينز أربعة ، إلا أنها ، أصبحت بثلاثة . كما أوجزت حياته العلمية بثلاث مراحل :

١- بحث حول النقود ، ١٩٣٠ م ، حيث قدم بحثاً غنياً حول النقود ، إلا أنه بقي في هذه المرحلة أسيراً لنظرية كمية النقود .

٢- النظرية العامة ، ١٩٣٦ م ، وتتضمن تفضيل السيولة ، موضوع بحثنا الحالي .

٣- سلسلة مقالات ، ١٩٣٧ م ، وما بعد ، في الصحيفة الاقتصادية Economie journal . إثر الانتقادات التي وجهت إليه من قبل أوغليين وروبرتسون وهايك ، موضحاً عبرها أفكاره . ومكملاً تحليله حول الطلب على النقود . فالنقود وفق التعبير المستخدم من قبله : أصل سائل ممتاز .

ويقصد بالمعاملات ، الصفقات التي تتم على مستوى الاقتصاد القومي . سواء تلك التي تتم من قبل المستهلكين لتأمين احتياجاتهم من السلع والخدمات الاستهلاكية . أو تلك الصفقات التي تهتم بها المشروعات الاقتصادية المختلفة ، لشراء مستلزمات وخدمات النشاط الإنتاجي . كما يستخدم أحياناً تعبير دافع المشروع *le motif d'entreprise* ، من أجل تغطية نفقات المشروع خلال الفترة الفاصلة بين صرف النفقات والحصول على الإيرادات كحصوله على المنتجات .

ويطلق على النقود التي يستلزمها النشاط الاقتصادي لأغراض المعاملات ، مصطلح النقود الفعالة أو العاملة ، تمييزاً لها عن النقود العاطلة أو الخاملة التي يستخدمها الأفراد في المعاملات التي لا تؤدي إلى خلق إنتاج أو دخل . فالطلب على النقود بدافع المعاملات يتميز بضعف العنصر الإرادي فيه . فدافع المعاملات يتوقف على اعتبارات موضوعية تتعلق بهيكل المبادلات ، وكيفية إجراء المعاملات .

إن دافع المعاملات يحدد الطلب على الأرصدة الفعالة التي تعتمد وفقاً لتحليل مارشال على مستوى الدخل ، وعلى حجم المبادلات وسرعة دوران النقود ، رغم العلاقة غير الثابتة فيما بينها على المدى الطويل . إلا أنه يمكن اعتبارها ثابتة على المدى القصير ، وهي دالة متزايدة ⁽¹⁾ .

ويفضل الأفراد النقود السائلة ، لتغطية الاحتياجات النقدية اليومية ، خلال الفترة الواقعة بين استلامهم لدخولهم بشكل رواتب وأجور وتعويضات ، واقتناء السلع والمواد الغذائية والاستهلاكية والإيجارات والنقل الخ ، بالرغم من انتشار طريقة الكوبونات أو البونات وغيرها في البلدان الصناعية المتقدمة - أي فترة الدخل / الإنفاق ، التي قد تكون يومية أو أسبوعية أو شهرية أو غيرها . وتتم إجراءات مماثلة وبأسلوب أقوى وأكبر لدى المشروعات وفق ما أشرنا إليه سابقاً ، لتغطية أجور العمال أو تسديد قيمة المواد الأولية وغيرها ، بالرغم من انتشار التعامل المصرفي والتعامل بالشيكات أو الحسابات الجارية في البلدان الصناعية المتقدمة .

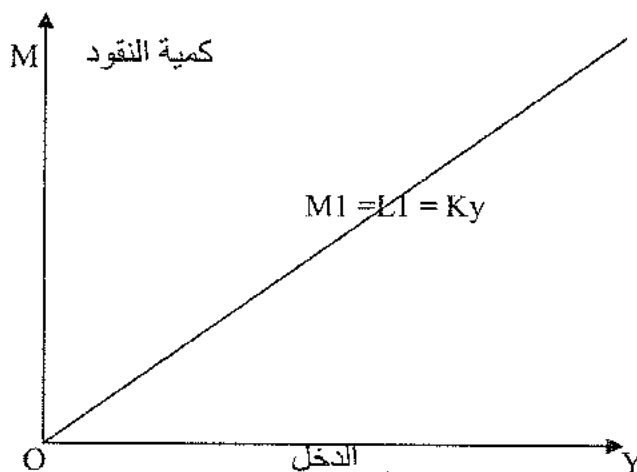
ب - الطلب على النقود بدافع الاحتياط والحذر :

la motive de précaution

يقصد بدافع الاحتياط ، ما يدفع الأفراد والمشروعات على الاحتفاظ بالنقود ، لمواجهة ما قد يحدث من ظروف طارئة ، و ردم الاحتمالات المباشرة .
les dépenses inopinées

(1) H.guitton et G. bramoullé, 1987 ,la monnaie, op., cit., p. 378 .

ولهذا يتوقف هذا النوع من الطلب على درجة عدم التأكد السائد في المجتمع في أي وقت . ففي أوقات الأزمات المالية كحالة حرب أو حدوث كساد ، يزيد الإقبال على الاحتفاظ بالنقود استعداداً للاحتتمالات المختلفة التي تخفيها في طياتها . أو اقتناص الفرص لعقد صفقة رابحة ، أو زيادة غير متوقعة في النفقات ، ولهذا فهو طلب إرادي . ويمثل الطلب على النقود لدافعي المبادلات و الاحتياط الجزء الأكبر من مجموع الطلب على النقود ^(١) ، وهما يعتمدان على مستوى الدخل القومي ، فيزيديان بزيادته وينقصان بنقصانه ، وهما عديما المرونة بالنسبة لسعر الفائدة . ولهذا فإن الاقتصاديين يقومون بجمع الطلبين في طلب واحد يطلق عليه ، الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط ، حيث يأخذ شكل الدالة التالية :



الشكل البياني رقم (٥)

منحنى الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط

حيث M تمثل إجمالي أرصدة الصفقات والحذر ، وهو يتبع متغير واحد ، هو الدخل القومي أو الناتج القومي . فعندما يرتفع الناتج القومي ، ينبغي زيادة النقود من أجل تأمين الصفقات أو الاستجابة لحذر الفعاليات الاقتصادية ، أما عندما ينخفض الدخل القومي ، فينبغي تخفيض كمية النقود .

(١) د . فؤاد هاشم عوض ، ١٩٨٤ م ، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ص. ١١٤ .

ح - الطلب على النقود بدافع المضاربة : la motive de spéculation :

إن الهدف من المضاربة هو محاولة تحقيق ربح أكبر من قبل جمهور البائعين أو المشترين . حيث حلل كينز الطلب على النقود من حيث هي مستودع للثروة ، وأنه في المجتمعات الحديثة ، يعتمد بعض الأفراد ، إلى الاحتفاظ بالنقود بشكلها السائل ، حتى تتاح لهم الحرية في المستقبل لتحويلها إلى أصول مربحة ، تعود عليهم بمكاسب أكبر بكثير ، من تلك التي يمكن أن تعود بها ، لو أنها حولت إلى أصول مربحة في الوقت الحاضر ، أو بغية تجنب خسارة محتملة .

إن الأفراد والمؤسسات الاستثمارية الذين يتوقعون ارتفاع سعر الفائدة في المستقبل ، يحجمون عن استثمار أموالهم في أصول مالية طويلة الأجل ، ويفضلون الاحتفاظ بنقودهم لاستثمارها في المستقبل .

وعلى العكس ، فإنه عندما يتوقع الأفراد والمؤسسات انخفاض سعر الفائدة في المستقبل ، فإنهم يسارعون إلى شراء الأصول المالية ، لتحقيق فوائد أكبر ، مما كانوا سيحققونه ، فيما لو أجلوا الشراء إلى المستقبل .

إضافة إلى زيادة رأسمالهم بسبب الزيادة التي يمكن أن تحدث في القيمة السوقية للأصول المالية التي يمتلكونها ، عندما ينخفض سعر الفائدة في المستقبل .

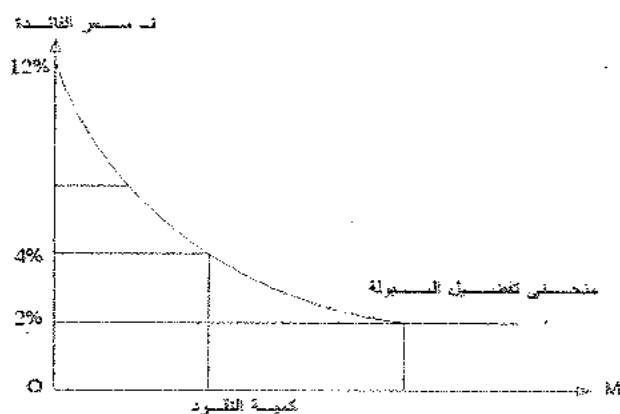
وقد منح كينز دافع المضاربة اهتماماً كبيراً ، لسببين هما :

١ - أن الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط هو طلب ثابت ، بشكل عام ، في ظل مستوى معين من الدخل . لاعتماد الأفراد والمشاريع على تيار محدد من الإنفاق على المعاملات ، واسترشادهم بالخبرة والتجربة ، في معرفة كمية النقود التي يحتاجونها ، على سبيل الاحتياط . فالطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط لا يتغير (لا بتغير دخل الأفراد والمشاريع) .

٢ - أن الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط ، لا يتوقف على سعر الفائدة السائد ، ولا يتأثر بالتغيرات التي تحدث فيه . بحيث يمكن القول ، أن الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط عديم المرونة بالنسبة إلى سعر الفائدة ، بينما نجد أن الطلب على النقود بدافع المضاربة ، يتميز بمرونة كبيرة تجاه سعر الفائدة والتغيرات التي تحدث فيه .

ويطلق على الجدول الذي يوضح الكميات المختلفة المطلوبة من النقود ، بسبب هذا الدافع ، عند مختلف أسعار الفائدة الممكنة ، خلال فترة معينة ، اسم جدول تفضيل السيولة ، وهو يعد التعبير الحسابي عن دالة تفضيل السيولة ، ويمكن تمثيله في رسم بياني يطلق عليه ، منحنى تفضيل السيولة ، وفق الشكل البياني رقم 6 .

إن كينز ، أخذ بالطلب الحاصل على النقود لغرض المضاربة ، بدلاً من الطلب على الاستثمار . وعرض النقود لغرض المضاربة بدلاً من عرض المدخرات . مما ينتج عن هذا التحليل ، أن التقلبات في سعر الفائدة ليست لها علاقة بتحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار وفق ادعاء التقليديين . حيث أوضح أن هذا التوازن ، يتحقق ، بوساطة التقلبات في الدخل .



الشكل البياني رقم (6)

منحنى الطلب الحاصل على النقود بدافع المضاربة

وينتج عما سبق ، انسجاماً مع ما حلله البعض ⁽¹⁾ ، أن الطلب على النقود بدافع المضاربة ، هو طلب على الأرصدة العاطلة les encaisses oisives الذي يرتبط عكسياً بمستوى سعر الفائدة ، الذي يعكس التوقعات المحتملة من قبل الفعاليات الاقتصادية فيما يتعلق بمستوى الأسعار في المستقبل ⁽²⁾ .

(1) H. guillon et G. bramoullé, 1987, la monnaie, op., cit., p. 380 .

(2) I bid , p. 375 .

- من الناحية النظرية ، يمكن ايجاز نظريات الطلب على النقود في ثلاث ، هي :

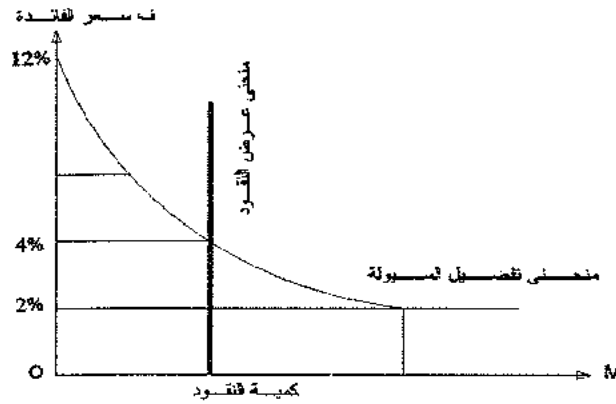
١- نظرية مارشال : انتشرت تحت اسم حافظة النقود ، أو كيس النقود la porte- monnaie .

٢- نظرية كينز : انتشرت تحت اسم المحفظة la porte feuille .

٣- نظرية فريدمان : انتشرت تحت اسم الثروة la fortune .

د- تفضيل السيولة وسعر الفائدة :

سعر الفائدة ، يتحدد لدى كينز ، عند تلاقي الطلب على النقود (تفضيل السيولة) ، وعرض النقود (الكتلة النقدية) . أي بعلاقة منحنى عرض النقود مع منحنى تفضيل السيولة . وذلك وفقاً للشكل البياني رقم (٧) :



الشكل البياني رقم (7)

منحنى تلاقي كمية النقود مع تفضيل السيولة

فالتوازن في السوق ، يتطلب أن يكون عرض النقود مساوياً للطلب عليها ، ويتحدد سعر الفائدة التوازني ، عند تساوي عرض النقود الفعلي مع الطلب الكلي .

ولما كنا قد رأينا ، بأن عرض النقود ، يتحدد بالقرارات الآمرة ، من قبل السلطات النقدية . فهو بهذا يعتبر ثابتاً ، ومن المعطيات ، ويأخذ شكل خط مستقيم مواز للمحور العمودي .

أما الطلب على النقود بدافع المعاملات ، فإنه يتوقف على نظام الإيرادات ونظام الإنفاق ومدتهما ، وهيكمل المؤسسات المصرفية ، ودرجة نمو هذه المؤسسات ، والعادات والتقاليد المصرفية ، ودرجة التكامل بين المشروعات الاقتصادية ، وتوقيت المدفوعات النقدية بين هذه المشروعات . وجميع هذه العوامل تعتبر ثابتة على المدى القصير . أما الطلب على النقود بدافع المعاملات ، فهو دالة في الدخل القومي كما نعلم ، ويعطى كما يلي :

$$M_1 = L_1 = Ky$$

حيث أن : $L_1 =$ الطلب على النقود بدافع المعاملات ويتضمن ، أو يتبع :

- مستوى الدخل القومي .
- حجم المبادلات .
- سرعة دوران النقود .

$K =$ نسبة النقود التي يحتفظ بها الأفراد والمشروعات بدافع المعاملات أو المعامل النسبي ، وتتوقف على :

- عادات الدفع في المجتمع .
- مدى انتشار المؤسسات المالية والمصرفية .
- درجة التكامل بين المشروعات الإنتاجية المختلفة .

$$Y = \text{الدخل القومي النقدي} .$$

ويتفق أغلب الاقتصاديين ، على أن الطلب على النقود بدافع المعاملات يمكن أن يعتمد أيضاً على سعر الفائدة ، بالإضافة إلى مستوى الدخل ، كما سبق وأوضحنا . أي يظهر بعض المرونة تجاه سعر الفائدة .

وهناك بعض الفعاليات الاقتصادية ، ترغب في استثمار بعض أصولها ، بغية الحصول على عائد ، إلى أن يحين وقت تحويلها إلى أرصدة نقدية . وبذا تصبح معادلة الطلب بدافع المعاملات :

$$L_1 = f(y, r)$$

حيث أن : $r =$ سعر الفائدة أو العائد على الأصول المالية .

إن النقود والأصول المالية ، تقدم كل منهما خدمات خاصة بهما ، مشتركة أحياناً بنسب مختلفة ممثلة بسعر الفائدة . ويضاف إلى ذلك أن النقود تتميز بتوفر عنصر السيولة فيها . أما الأصول المالية فتتمتع بقدر من العمومية أقل من النقود ، وبوقت محدد للصرف ، بخلاف النقود التي يمكن صرفها في كل وقت . وبطبيعة الحال فإنه يمكننا بيع الأصول المالية في أي وقت . إلا أننا نتحمل خسارة معينة ، كونها أقل قبولاً من النقود .

ولهذا فإن الأفراد ، كما المشروعات ، يسعون إلى الاحتفاظ بالأصول المالية والنقد بالنسب التي تناسبهم . ولكننا بغية الابتعاد عن التعقيد ، ولضعفه ، سوف نفترض أن الطلب على النقود بدافع المعاملات يتغير بصورة نسبية مع التغيرات في الدخل النقدي ، ونجاهل الأثر الخاص بسعر الفائدة .

إن الطلب على النقود بدافع الاحتياط أو الحيلة والحذر ، يهدف إلى التمكن من مواجهة الأحداث غير المتوقعة كالمرض والبطالة والاستفادة من الفرص المربحة ، أو التخفيضات في أسعار البيع . ومن أهم الأمور التي تحدد مستوى حجم الأرصدة التي تخصص للاحتياط هي ، فرص الحصول على انتمان من سوق النقود بشروط ميسرة ، ودرجة نمو سوق رأس المال وفعالية تحويل الأصول المالية إلى نقد ، ومدى استقرار ظروف قطاع الأعمال . فإذا كان الطلب على المنتجات التي ينتجها مشروع معين متقلبا ، فإن هذا الأمر ، يدعوا للاحتفاظ بمقدار أكبر من الأرصدة النقدية لمقابلة احتياج الطوارئ .

وبالرغم من التمييز الواضح بين الطلب على النقود بدافع الاحتياط ودافع المعاملات ، ولما كان الدافعان يعتمدان على مستوى الدخل ، فإننا يمكن جمعهما معا باسم دافع الطلب على النقود للمعاملات والاحتياط ، بحيث تصبح الدالة كما يلي :

$$M_1 = L_1 = KY$$

وبهذا فإن L_1 تتضمن أرصدة الاحتياط والمعاملات ، والذي سبق أن أدرجنا شكله البياني تحت رقم (٥) .

أما الطلب على النقود بدافع المضاربة ، فتمثل النقود العاطلة ، التي يحتفظ بها الأفراد والمشروعات للاستفادة من فروقات أسعار السندات الناجمة عن اختلاف سعر الفائدة الجاري ، عن معدل العائد على السندات . وبطبيعة الحال ، فإن للسند عادة قيمتين ، تتمثل الأولى بالقيمة الاسمية ، وهي قيمة السند عند الإصدار ، وتبقى ثابتة حتى تتم تصفية وصاد قيمة السند من قبل الجهة التي أصدرته ، وتدفع لمالك السند بتاريخ الاستحقاق . أما القيمة الثانية فهي الجارية في السوق (القيمة السوقية للسند) ، وتتناسب عكسا مع سعر الفائدة الجاري في السوق . ويمكن بيان العلاقة العكسية بين السعر الجاري للفائدة ، والقيمة النقدية الجارية للسند من خلال المعادلة التالية :

$$ج = \frac{ك س}{ف} ، حيث أن :$$

ج = القيمة السوقية الجارية للسند .

ك = القيمة الاسمية للسند .

س = سعر الفائدة الاسمي للسند .

ف = سعر الفائدة الجاري في السوق .

إن كل فرد مالك لسند يعتبر مضارباً لحِدِّ ما ، على التغيرات المستقبلية في سعر الفائدة ، حيث يمكن أن يواجه احتمال تحقيق كسب مالي ، أو خسارة مالية من جراء هذه التغيرات . وكلما اتجهت القيمة السوقية للسندات إلى التزايد ، كلما انخفض سعر الفائدة ، والعكس صحيح . أي أن الطلب على النقود بدافع المضاربة ، هو دالة متناقصة لسعر الفائدة ، (وكلما زاد سعر الفائدة لدى المصارف ، زاد تفضيل الأفراد بوضع أموالهم لدى هذه المصارف وانخفض الطلب على السيولة) ، ويمكن التعبير عنه ، وفقاً لما يلي :

$$L_2 = L(r)$$

حيث أن : L_2 = الطلب على النقود بدافع المضاربة .

r = سعر الفائدة الجاري .

فالعلاقة بين دافع الطلب على النقود للمضاربة ، وسعر الفائدة ، هي علاقة عكسية . والشكل البياني رقم (٧) ، يوضح منحنى الطلب على النقود بدافع المضاربة . وكما سبق وأوضحنا ، فإن المحور الرأسي يمثل سعر الفائدة ، والمحور الأفقي كمية النقود و L_2 منحنى الطلب بدافع المضاربة . وكأي منحنى للطلب يتجه من اليسار إلى اليمين . ومن الشكل البياني نفسه ، نرى أنه عندما يصل سعر الفائدة إلى ١٢ % ، تصل أسعار السندات إلى أدنى حدِّ لها ، وسوف لن يحتفظ الأفراد بالنقود بصيغة أرصدة سائلة ، وهنا دافع الطلب على النقود للمضاربة يساوي الصفر . الأمر الذي جعل المنحنى يبدأ من المحور الرأسي . وهذا يعني أن الأفراد لن يقوموا بشراء السندات .

أما إذا انخفض سعر الفائدة عن هذا المستوى ، واستمر بالانخفاض إلى أن يصل إلى أدنى حدِّ لها ، وهو ٢ % في مثالنا ، فإن هناك قوى كامنة تمنع سعر الفائدة من أن يهبط إلى ما دون مستوى معين ، مهما كانت كمية النقود المحقونة في الاقتصاد^(١) .

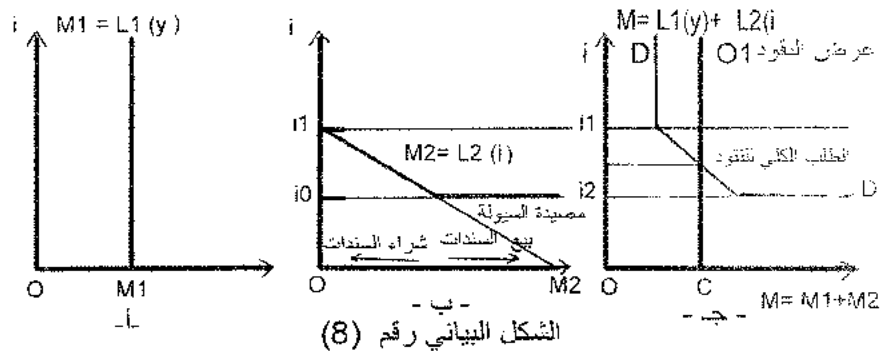
(1) R. Barre, 1970, Économie politique, op. cit., p. 197 et 198.

والسبب حسب كينز : أن تضخم الأرصدة لا يؤدي إلى انخفاض إضافي في سعر الفائدة . بالإضافة إلى أن النقود والسندات ليست بدائل تامة ، فهناك تكلفة ولو صغيرة ، يجب تحملها من أجل تحويل السندات إلى نقود سائلة . فسعر الفائدة ، برأيه ، هو الثمن الذي يوازن بين الرغبة في الاحتفاظ بالثروة بشكل نقود سائلة ، والكمية المتاحة من النقود . فسعر الفائدة هو التعويض عن تحويل الأصول إلى سيولة . وهو يتحدد نتيجة تقاطع منحنى طلب وعرض النقود (طلب تفضيل السيولة للفعاليات الاقتصادية ، وعرض النقود من قبل النظام المصرفي) وفقاً لما هو وارد في الشكل البياني رقم (٧) .

وعند المستوى المنخفض لسعر الفائدة ، يصبح الطلب على النقود بدافع المضاربة لا نهائي المرونة ، ويطلق على هذا الجزء من المنحنى الموازي للمحور الأفقي ، مصيدة السيولة Le trappe à monnaie . ويفضل الأفراد عند هذا المستوى الاحتفاظ بالأرصدة النقدية السائلة دون استخدامها في شراء السندات . وفي هذا المستوى تفقد السياسة النقدية فعاليتها في أوقات الكساد .

لقد اضاف روبرتسون^(١) Robertson ، وهو من معاصري كينز ، أن السعر الأدنى للفائدة يفسح المجال لمصيدة السيولة Le piège à monnaie ، فجميع النقود المحقونة في الاقتصاد تندفع نحو هذه المصيدة ، بحيث لم يعد سعر الفائدة ينخفض ، ولا يعود المضاربون ينتظرون أي ارتفاع أكثر ، وتكون الفعاليات الاقتصادية على استعداد لامتناع جميع النقود المعروضة .

والشكل البياني رقم (٨) ، يوضح تمثيل الدوافع الثلاثة بيانياً ، حيث خلال الفترة القصيرة الأرصدة ثابتة والدخل لا يتغير لقصر الزمن .



(1) I bid., p. 384 .

وحيث أن M_2 تحدد كمية النقود المطلوبة لدافع المضاربة ، و i سعر الفائدة ، فإن دافع السيولة:

$$M_2 = L_2(i_1) \text{ ، وبين } i_0 \text{ و } i_1 \text{ يتحرك دافع المضاربة .}$$

وبالرغم من شفافية تحليل كينز ، فإنه تعرض لانتقادات عديدة ، منها أن تركيزه على الظواهر النقدية في المدى القصير قادته إلى تطوير نظرية جزئية لسعر الفائدة ، وأن الفائدة ليست ثمناً للتخلي عن النقود ، كما أنها ليست مستقلة عن الإنتاجية الحدية لرأس المال ^(١) . وقد أدى تفضيل السيولة إلى تكامل النظرية النقدية في نظرية رأس المال ^(٢) . والبند التالي حول الطلب الكلي يظهر المزيد من الوضوح حول هذا الأمر .

ثالثاً - الطلب الكلي على النقود ^(٣) : la demande globale

لقد أصبح واضحاً ، أن الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط ، والطلب على النقود بدافع المضاربة ، أصبحا يشكلان الطلب الكلي على النقود ، أي :

$$L = L_1 + L_2$$

$$L = K y + I(r)$$

حيث أن : L = الطلب الكلي على النقود .

والشكل البياني رقم (٩) ، يوضح منحني الطلب الكلي على النقود ، وهو استكمال للشكل البياني رقم (٨) السابق ، بحيث أن :

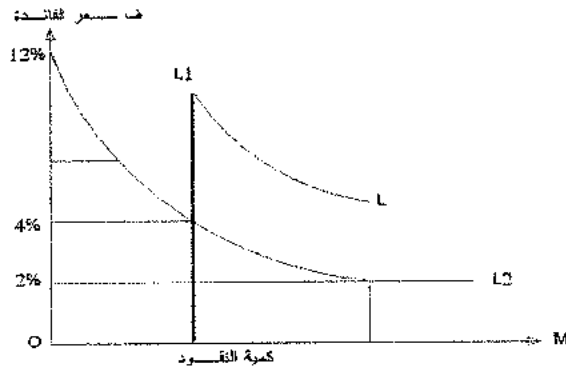
- المحور الرأسي يمثل سعر الفائدة .
- المحور الأفقي يمثل كمية النقود .
- المستقيم L_1 كمية النقود المطلوبة للمعاملات والاحتياط ، وهو عديم المرونة تجاه تغيرات سعر الفائدة .
- م ب = المسافة على المحور الأفقي ، تمثل كمية النقود المطلوبة للمعاملات والاحتياط .

(1) Ibid ., p 200.

(2) Ibid ., p . 451 .

(٣) تختص نظرية كينز لوحدها ، باستخدام الطلب الفعال *la demande effective* ، وكلمة فعال تعني الرغبة المقرونة بالملاءة المالية . وكلمة كلي تعني كل أو جميع الوحدات الاقتصادية في مجتمع ما . ولدى البحث عن العوامل التي تحدد الطلب الكلي الفعال ، يجب البحث عن العوامل التي تقود إلى معرفة قيمة الإتفاق على سلع الاستهلاك والاستثمار .

- المنحنى L_2 ، يمثل منحنى الطلب على النقود بدافع المضاربة ، وهو دالة متناقصة لسعر الفائدة ، ويبدأ من المحور الرأسي .
- المنحنى $L_1 + L_2 = L$ ، و يمثل الطلب الكلي على النقود ، أي مجموع الطلبين .
- الطلب على النقود للمضاربة عند سعر الفائدة ١٢ % = صفر .

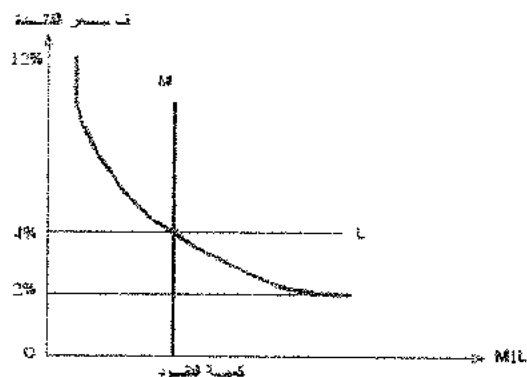


شكل بياني رقم (9)
منحنى الطلب الكلي على النقود

ومن الجدير بالذكر ، أن كمية النقود الفعلية ، موضع التفضيل لدى الأفراد والمشروعات الاقتصادية ، في أي وقت ، لا يمكن أن تتجاوز ، أو تقل ، عن الكمية المعروضة من النقود في الاقتصاد القومي في وقت واحد ، فالتوازن في السوق النقدية يتطلب المساواة بين عرض وطلب النقود ، أي $L = M$ ، كما يتحدد سعر الفائدة التوازني بين العرض الفعلي للنقود ، والطلب الكلي على النقود .

إن سعر الفائدة التوازني يتوقف على التغيرات التي تحدث في عرض النقود ، أو في الطلب الكلي على النقود ^(١) ، وفقاً لما هو موضح عبر الشكل البياني رقم (١٠) ، التالي : والتغيرات التي تحدث في سعر الفائدة التوازني ، تكون نتيجة للتغيرات في كمية النقود ، أو التغير في مستوى الدخل ، أو التغير في الطلب على النقود للمضاربة ، فالتغيير في أي منها ، يؤدي إلى إحداث تغيير في القيم الأخرى .

(١) د . رفعت المجوب ، ١٩٧١ م ، الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الأخذة بالنمو ، مصدر سابق ، ص ٥٨ . وحسبه ، فإنه نتيجة تقاطع دائرة العرض الكلي مع الطلب الكلي ، أو منحنى العرض الكلي مع منحنى الطلب الكلي يتحدد الطلب الفعلي ، المحدد لمستوى التشغيل .



الشكل البياني رقم (10)

منحنى التوازن بين العرض الكلي للنقود والطلب الكلي على النقود

إن ازدياد عرض النقود ، يؤدي إلى ارتفاع أسعار السندات والأوراق المالية ، وانخفاض سعر الفائدة الذي يحفز بدوره الاستثمار ، مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل ، وازدياد الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط ، مع بقاء عرض النقود على حاله ، مما يدفع الأفراد والمشروعات إلى بيع السندات للحصول على السيولة النقدية ، فتتخفض أسعارا لسندات ، ويرتفع سعرا لفائدة إلى مستوى أعلى⁽¹⁾.

رابعاً - نظرية كينز في قيمة النقود والمستوى العام للأسعار :

من المعروف أن نظرية كمية النقود ، طبقت على النقود قانون قيمة الأشياء ، أي فكرة الندرة ، فكل ما هو نادر ، هو غالي ، والنقود لم تخرج عن هذه الفكرة ، تحت تأثير الكمية على القيمة . أي أنه عندما تزداد كمية النقود ، تفقد قيمتها ، ونجد هنا الفكرة القديمة للعلاقات بين العرض والأسعار . فالنقود شبيهة بأية سلعة ، ولكنها تختلف من حيث أن منفعتها غير مباشرة . فهناك علاقة عكسية ، بين قيمة النقود وأسعار السلع الأخرى . وقد سادت هذه النظرية ، حتى مطلع الثلاثينات من القرن العشرين .

لم تجد هذه النظرية المبررات لدراسة مستوى الدخل القومي والتشغيل ، لافتراضها تحقيق التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج ، واستحالة تحقيق العمالة بصفة

(1) J. marchal et Jaques le Caillon ,1967, la théorie des flux monétaires ,op., cit ., p289 et 290 .

مستمرة . إلا أنه مع حدوث الكساد الكبير ١٩٢٩ - ١٩٣٣ م . دعت الضرورة للاهتمام بموضوع الدخل القومي والتشغيل ، ومن ثم بالمستوى العام للأسعار ، فكانت نظرية كينز في عام ١٩٣٦ م وما أدت إليها من نتائج .

لقد انطلق كينز ، في تحديده لقيمة النقود ، من معادلتين ، تتعلق الأولى بمستوى أسعار السلع الاستهلاكية ، لأن الاستهلاك ، يمثل الجزء الأكبر من إنفاق المجتمع ، والثانية بالمستوى العام للأسعار ، منطلقاً منها لتحديد مستوى أسعار السلع الاستثمارية . وفي مجال سعيه لتوضيح شروط توازن المستوى العام للأسعار ، وتحديد أسباب تغيير التوازن عبر الزمن ، أشار إلى أن المستوى العام للأسعار محكوم بثلاثة عوامل ^(١) :

• حجم عائدات عوامل الإنتاج .

• حجم الإنتاج الجاري .

• العلاقة بين قيمة الاستثمار وحجم الادخار .

ووفقاً لهذه العوامل ، فإن كل تغيير في كمية النقود بالنسبة إلى الحاجة إليها ، يسبب سلسلة من الترتيبات ، من ضمنها التأثير على النشاط الاقتصادي والمستوى العام للأسعار . ولدى فصله بين المدخرو المستثمر ، حلل بأن المدخر يمكن أن يعطي لمدخراته شكلين : يتمثل الأول في شكل نقدي من رصيد من الأوراق أو الودائع تحت الطلب ، وشكل آخر مالي ممثل بالقروض لأفراد راغبين في استثمارها . كما أظهر المنفعة الخاصة للنقود ^(٢) . مبدئياً عدم اهتمامه بالمستوى المتوسط للأسعار . فحسبه ، أن كل زيادة في الطلب الكلي تتطلب زيادة قوة العمل وزيادة الإنتاج ، لأن الأسعار لا ترتفع إلا في حالة التشغيل الكامل . ولطالما نحن دون مستوى التشغيل الكامل ، فإن الأسعار ستبقى ثابتة ، وكل تغيير في الطلب سوف ينعكس على كمية المنتجات .

وبعد ظهور نظرية كينز ، أصبحت فكرة الدخل الكلي أساسية ، وأصبح تفسير تحديد مستوى هذا الدخل إحدى الأعمال الرئيسية للاقتصاديين . وضمن هذا الإطار وسع الاقتصاديون فكرة السببية النقدية التي تعود بجذورها إلى نظرية كمية النقود ، فكمية النقود تفسر مستوى الدخل الاسمي والمستوى العام للأسعار .

(1) Ibid ., p. 302 .

(2) H. guitton et G. bramoullé, 1987, la monnaie, op., cit., p. 382.

- ويعود كينز ، عبر تحليله لدافعي الاحتياط والمضاربة ، استخدام تعبير الطلب على الأرصدة النقدية العاطلة ، موضحاً أنه ، ليس بالضرورة أن تستثمر جميع المدخرات ، فقسم منها يكتنز ، وهذا ما يجعل الاستثمار معادلاً للادخار ، وأن ارتفاع سعر الفائدة يقلل الاقتنار . وهكذا فإن الطلب على النقود يتأثر بمستوى الدخل وسعر الفائدة .

وقد حاول الربط بين القوى التي تحدد ثمن السلعة أو الخدمة ، وتلك التي تحدد قيمة النقود والمستوى العام للأسعار ، وأصبح التحليل الحديث الذي يرات التي تحدث في قيمة النقود والمستوى العام للأسعار ، يستند إلى مفاهيم مماثلة ، لتلك التي يستند إليها في تفسير تغير ثمن السلعة أو الخدمة . وهكذا أعطي المجال لأثر الطلب الفعلي وتغيراته في الناتج والتشغيل .

ولتوضيح هذه الفكرة ، قام بتقديم نموذج مبسط يقوم على عدد من الافتراضات غير الواقعية ، يدرس من خلاله أثر كمية النقود في المستوى العام للأسعار ، ومنها ينتقل إلى نموذج واقعي ، لبيان كيفية تغير المستوى العام للأسعار ، وقيمة النقود في الحياة الواقعية وفق افتراضاته المبسطة .

١- افتراضات النموذج المبسط :

- أن الطلب الفعلي يتغير بالنسبة نفسها ، التي تتغير بها كمية النقود .
- أن جميع عناصر الإنتاج متجانسة ، ويمكن أن تحل محل بعضها الأخر في إنتاج السلع إحصائياً تماماً .
- أن يكون هناك تماثل ما بين وحدات عوامل الإنتاج ، وأن تتغير مكافآت عوامل الإنتاج بنسبة واحدة ، أي إذا ازداد الأجر بنسبة ١٠ % ، تزداد أسعار مكافآت عوامل الإنتاج الأخرى بالنسبة نفسها ١٠ % .
- أن تبقى أسعار مكافآت عوامل الإنتاج ، وخاصة أجور اليد العاملة ، ثابتة دون تغيير ، مادام هناك وحدات عاطلة ، أي ثبات أسعار مكافآت عوامل الإنتاج إلى أن يتحقق التشغيل الكامل .
- وإذا كان الأمر هكذا ، فما هو أثر الزيادة في كمية النقود في كل من حجم التشغيل والإنتاج القومي من جهة ، وفي المستوى العام للأسعار من جهة أخرى . وذلك عبر مرحلتين من التشغيل :
- مرحلة التشغيل دون الكامل :

وتتميز هذه المرحلة ، بوجود عناصر إنتاج معطلة ، فإذا ما زادت كمية النقود بنسبة معينة ، فإنها تؤدي إلى زيادة الطلب الفعلي بالنسبة نفسها ، مما يؤدي إلى زيادة حجم الناتج والتشغيل بالنسبة نفسها دون أن تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع ، وذلك بسبب وجود عدد من عناصر الإنتاج معطلة وغير مستغلة في عملية الإنتاج وجاهزة للمساهمة ، إذا ما حدثت زيادة في الطلب على الإنتاج . ويرافق زيادة كمية النقود انخفاض في سعر الفائدة ، مما يشجع الطلب على الاستثمار ، ويؤدي إلى زيادة الطلب الكلي . ولما كانت مرونة العرض كاملة ، ويستجيب للطلب الفعلي بالزيادة نفسها ، فإن زيادة الطلب الفعلي تنعكس إيجابياً

على زيادة حجم الناتج والتشغيل ، ولا تؤثر في التكاليف الحدية ، أي لا تؤثر في مستوى الأسعار السائدة ، فيبقى هذا المستوى ثابتاً على حاله دون تغيير ، وبالتالي ينحصر أثر زيادة كمية النقود في زيادة الناتج والتشغيل .

• مرحلة التشغيل الكامل :

إن زيادة كمية النقود في هذه المرحلة ، ولو أنها تؤدي إلى زيادة الطلب الفعلي بالنسبة نفسها ، لن تؤدي إلى زيادة حجم التشغيل والناتج القومي على المدى القصير . كما أن الزيادة في كمية النقود ، تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة ، مما يترتب عليه ارتفاع الطلب على الاستثمار ، وبالتالي زيادة الطلب الفعلي . الأمر الذي يدفع المنتجين إلى التنافس للحصول على عناصر الإنتاج ، وخاصة اليد العاملة ، مما يؤدي إلى ارتفاع مكافآت عناصر الإنتاج ، دون أن يرافق ذلك زيادة في حجم الإنتاج ، مما يسبب ارتفاعاً في مستوى الأسعار ، حيث لا يمكن مواجهة الزيادة في الطلب بزيادة حجم التشغيل والناتج الحقيقي ، فتزداد الأسعار ، وتنعكس الزيادة في الطلب الفعلي انعكاساً تاماً على مستوى الأسعار ، الذي يرتفع بنسبة زيادة الطلب عليها ، ويبقى حجم التشغيل والإنتاج ثابتاً .

ونستنتج مما سبق ، أنه ما دامت هناك بطالة وموارد اقتصادية عاطلة ، فإن حقن الاقتصاد بكمية من النقود ، يؤدي إلى زيادة حجم التشغيل والناتج بالنسبة نفسها . أما عندما يصل الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل ، فإن مستوى الأسعار الفعلية ، هو الذي يتغير ، وأن زيادة كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار بالنسبة نفسها .

٢- النموذج الواقعي :

وهذا النموذج يقصد به التخلي عن الافتراضات السابقة ، ضمن التحليل الوارد في البنود التالية :

• ليس هناك تناسب حتمي ، بين تغير كمية النقود ، وتغير حجم الطلب الفعلي أو الإنفاق الكلي ، فليس هناك علاقة طردية مباشرة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار .

• ليست عناصر الإنتاج متجانسة ، ولا تحل محل بعضها إحلالاً تاماً . وهنا يبدأ دور قانون الغلة المتناقصة ، مع زيادة حجم الإنتاج في الأجل القصير . وهذا من شأنه أن يزيد النفقة الحدية والنفقة المتوسطة . حيث يرافق مع زيادة حجم التشغيل والناتج ، زيادة في تكاليف الإنتاج ، تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار .

• لا تصل جميع عناصر الإنتاج إلى مستوى التشغيل الكامل في وقت واحد ، نظراً لعدم قابلية الإحلال التام بين عناصر الإنتاج . فقد تصل بعض عناصر

الإنتاج إلى مرحلة التشغيل الكامل كالعامل الفني والمتخصص أو بعض المواد الأولية . في الوقت الذي لا تزال هناك بعض الموارد الاقتصادية الأخرى ، لم تبلغ مستوى التشغيل الكامل بعد .

ومع استمرار الزيادة في حجم التشغيل والناتج ، تظهر ندرة بعض عوامل الإنتاج ، إلى جانب وجود كمية كبيرة من عوامل الإنتاج الأخرى ، مما تسبب ظهور اختناقات في بعض النشاطات الاقتصادية ، التي تدخل في إنتاجها تلك العوامل الإنتاجية التي أصبحت نادرة نسبياً . ويؤدي هذا إلى انخفاض مرونة عرض منتجاتها ، مقارنة بالمنتجات الأخرى . لذلك فإن زيادة الطلب الفعلي سوف تؤدي إلى زيادة كبيرة في أسعار هذه المنتجات ، وذلك بسبب ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج النادرة التي تدخل في إنتاجها . في الوقت الذي تؤدي فيه زيادة الطلب الفعلي إلى زيادة بسيطة في أسعار المنتجات الأخرى في مرحلة ما قبل الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل بوقت كافٍ .

• ليس هناك تماثل تام في عوامل الإنتاج . أي مع تزايد حجم الناتج والتشغيل ، سوف يلجأ المنتجون إلى تشغيل وحدات جديدة من العمل ورأس المال أقل كفاءة وإنتاجية من الوحدات الأكثر إنتاجية . ويترتب على عدم التماثل في عوامل الإنتاج ، ألا تتغير مكافآت عوامل الإنتاج بنسبة واحدة ، تماثل نسبة تغير أجر العامل ، فهناك من المكافآت ما يتغير بنسبة أكبر أو أصغر من نسبة تغير أجر العامل ، مع زيادة حجم التشغيل والناتج القومي .

• لن نظل أجور العمال ثابتة ، بل تميل إلى الارتفاع قبل تحقيق التشغيل الكامل ، حتى مع وجود بعض العمال ، في حالة بطالة . فمع تزايد حجم التشغيل والناتج يتزايد الطلب على العمال ، ويشعرون بقوتهم ، وخاصة إذا ما كانوا منظمين ضمن نقابات عمالية قوية . حيث يحصل العمال على بعض الزيادة في الأجور ، طالما يشعر هؤلاء أن الطلب الفعلي على منتجاتهم يتزايد ، مما يجعلهم يطالبون بزيادة أكبر في الأسعار وبالتالي تزداد أرباحهم . وهذا يساهم في ارتفاع المستوى العام للأسعار قبل الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل . وتسبب زيادة الأجور زيادة في تكاليف الإنتاج ، وارتفاع الأسعار قبل تحقيق التشغيل الكامل في البلدان الصناعية المتقدمة .

وهكذا فإن النموذج الواقعي يبدي تناقصاً متزايداً في مرونة العرض ، كلما اقترب حجم التشغيل والناتج من مستوى التشغيل الكامل . ويعود هذا النقص المتزايد في مرونة العرض ، إلى عدم ثبات تكلفة الإنتاج مع تغير حجم الناتج ، بل زيادة التكلفة ، وعدم ثبات أسعار المنتجات ، مع استمرار الزيادة في حجم الناتج والتشغيل . ولذلك يحدث ارتفاع في المستوى العام للأسعار نتيجة زيادة

الطلب الكلي ، قبل الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل . وتنعكس الزيادة في الطلب الفعلي على حجم التشغيل والناتج ، وعلى المستوى العام للأسعار .

كما أنه ، إذا ما زادت كمية النقود ، فإن سعر الفائدة ينخفض ، فيزداد الطلب على الاستثمار ، ويزداد الطلب الفعلي بنسبة ما غير محددة أو معينة ، ويزداد حجم التشغيل والناتج ، بنسبة الطلب الفعلي نفسها . وفي المحصلة ، لا بد من أن تؤدي الزيادة في الطلب الفعلي إلى بعض الارتفاع في الأسعار .

من العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار أيضاً ، في هذه المرحلة ، تكون بعض الصناعات التي قد وصلت إلى مرحلة التشغيل الكامل لجميع عناصرها ، قبل أن يصل الاقتصاد القومي إلى مرحلة التشغيل الكامل . وبذا يصبح عرض السلع في هذه الصناعات عديم المرونة ، تجاه التغيرات التي تحدث في كمية النقود والطلب الفعلي ، لذلك سوف ترتفع أسعارها ، ويطلق كينز على هذه الصناعات ، التي تسبب الاختناقات اسم " عنق الزجاجة le goulot d'étranglement " ⁽¹⁾ . حيث ينصرف أثر التغيرات في الطلب الفعلي إلى الأسعار ، ثم إلى التشغيل لاحقاً ، مشكلة حالة من التضخم .

إن الزيادة في الطلب الفعلي يتعاضد تأثيرها على مستوى الأسعار ، لدى وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل . ومن الممكن أن يترافق التشغيل الكامل بزيادة أوقات العمل .

إن آثار الزيادة في الطلب الفعلي ، قبل الوصول إلى مرحلة التشغيل تنقسم بين الزيادة في التشغيل كامتصاص جزء من البطالة ، والزيادة في الإنتاج (بغرض ثبات نفقات الإنتاج) ، وارتفاع في الأسعار بشكل تصاعدي مع ارتفاع حجم التشغيل .

نخلص مما تقدم ، إلى أن المستوى العام للأسعار يتوقف على الطلب الفعلي ، ومستوى التشغيل الكامل ، ووحدة النفقة . وأن تأثير كمية النقود على المستوى العام للأسعار ، ليس مباشراً ، بل عبر التأثير على الطلب الفعلي . كما أنه ليس أثراً تناسيبياً ، فهو يتوقف على مدى تأثير التغيير في كمية النقود على الطلب الفعلي ، ومن ثم مدى تأثير هذا الطلب الفعلي على مستوى التشغيل والناتج ووحدة النفقة .

(1) R. Barre, 1970, Économie politique, op. cit., p. 528 .

- برأي السيد بار ، تعقياً على آراء كينز ، أن التوترات المحلية للأسعار تظهر قبل الاستخدام الكامل ، ثم تبدأ عمليات عنق الزجاجة بالظهور شيئاً فشيئاً مع زيادة الإنتاج ، والتي يمكن أن تكون كمية ، مثل عدم كفاية اليد العاملة ، الرأسمال الفني ، أو نوعية كالتقص في العناصر الفنية ، أو وقتية أو دائمة ، حسبما تقتضيها الحلول المقترحة ، التي قد تكون قصيرة الأجل ، أو تتطلب تغيرات في البنية الاقتصادية .

وعلى مستوى الاقتصاد القومي ، لا تكون المعالجة مباغتة وفجائية ، بل عبر التدرج في معالجة الأوضاع . وكلما اقتربنا من الاستخدام الكامل ، كان تأثير الزيادة في الطلب الفعلي على حجم التشغيل والنتاج أقل من التأثير على الأسعار .

أما ما يخص حالة تخفيض الطلب الفعلي وأثره على مستوى الاستخدام أو التشغيل والإنتاج والأسعار ، فإن الأمر يتم بصعوبة أكبر ، لوجود عدد من العوامل تقاوم انخفاض الأسعار ، وأهمها :

- وصول الشركات الصناعية الكبرى إلى مستوى عالٍ من الاحتكار والقوة والمثانة الاقتصادية ، يجعلها مؤهلة لتحديد وفرض الأسعار التي تراها مناسبة ، ومقاومة تخفيض هذه الأسعار .
- التزام معظم البلدان الصناعية بدعم أسعار السلع الزراعية ، عبر البرامج والسياسات التي تقاوم انخفاض أسعار هذه السلع .
- وجود نقابات واتحادات عمالية قوية ومتماسكة في البلدان الصناعية المتقدمة ، تقاوم انخفاض أجور اليد العاملة .

لقد أثبتت الوقائع الاقتصادية التاريخية ، أنه في حالة الكساد أو حالة الركود والكساد معاً ، ينخفض الطلب الفعلي ، مؤدياً إلى انخفاض حجم الاستخدام وبالتالي الناتج ، ومن ثم الأسعار بهدوء . وعندما يزداد الطلب الفعلي مجدداً ، ترتفع الأسعار من جديد ، إلى مستوى أعلى مما كان سابقاً . إن نظرية كينز ، تحليل واقعي وانعكاس لحالة الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣ م . إلا أنها اعتبرت بمثابة ثورة داخل الفكر الاقتصادي التقليدي . وسنرى ذلك ، عبر قيامه بصياغة خاصة للنظرية النقدية ، وفق البحث التالي :

خامساً - الصياغة الكينزية لنظرية كمية النقود ^(١) :

la formulation Keynésienne de la théorie quantitative :

قبل ظهور النظرية العامة عام ١٩٣٦ م ، أبدى كينز إعجاباً بنظرية كمية النقود عبر دراسة نشرها حول مؤلف فيشر ، معبراً عنها بوسيلة مختلفة عنه ، مستخدماً معادلة كامبريدج ، ومستوى الأسعار p ، وتكاليف الحياة ، بالاعتماد على ما يلي :

- الطلب على الأرصدة من قبل الجمهور ، مميّزاً بين النقود الورقية القانونية K ، والنقود الكتابية K' مقاسة بوحدات استهلاكية $\text{unité de consommation}$.
- حجم النقود الورقية والكتابية n .

(1) Ibid , pp. 525 – 528 .

- نسبة الاحتياطي في مصارف الإيداع r .

وهكذا ، تصبح معادلة التبادل لكامبريدج ، كما يلي :

$$N = P (K + rK')$$

وقد استبدل كينز ، المستوى العام للصفقات ، بالمستوى العام للسلع الاستهلاكية ، بعد الإشارة إلى العوامل التي تفسر تكوين الأرصدة من قبل الأفراد . ففي عام ١٩٢٣ م ، اعترف كينز بأن التغيرات في الأسعار ، يمكن أن تسبب تغيرات في مستوى الإنتاج والاستخدام . ويعتبر تحليله قائماً ضمن حالة الإنتاج الثابت . إلا أنه مهما كان التعبير المستخدم ، فإن نظرية كمية النقود تخضع للتسلسل التالي :

- زيادة الكتلة النقدية .
- زيادة النفقات النقدية الناجمة عن تضخم الأرصدة ، وزيادة أرصدة الائتمان المصرفي ، وانخفاض أسعار الفائدة في السوق إلى ما دون سعر الفائدة الطبيعي (وفقاً للمعنى المقصود لدى فيكسل) .
- ارتفاع الأسعار .
- ارتفاع الدخل مع انخفاض سعر الفائدة يسبب توسعاً في الإنتاج .
- وفي النظرية العامة ، أكمل كينز دراسات هامة حول النقود والأسعار ، بإدخالهما ضمن تحليل تغير مستوى الدخل الكلي والاستخدام . فالمستوى العام للأسعار p محدد بالعلاقة المعبرة عنها بالنفقات النقدية $les\ dépenses\ en\ monnaies$ ، وحجم السلع والخدمات المنتجة O ، بحيث تصبح العلاقة :

$$p = \frac{y}{O}$$

وبعد الأخذ بعين الاعتبار ، العوامل التي تحدد y و O ، كتب كينز : طالما هناك بطالة ، فإن الاستخدام يتغير بالتناسب مع كمية النقود ، وعندما يتحقق الاستخدام الكامل فإن الأسعار تتغير بالتناسب مع كمية النقود .

فالصياغة الكينزية لنظرية كمية النقود ، من أجل تفسير أثر النقود في الأسعار ، تستعين بسلسلة من العوامل ، اعتبرت مهمة لتاريخه : الطلب الفعال ومرونة عرض السلع والخدمات ، ومستوى الاستخدام الفعلي في الاقتصاد . وبهذا أمكنه مواجهة حالات مختلفة يمكن حصرها فيما يلي :

- في حال الاستخدام دون الكامل ، أو وجود بطالة في الاقتصاد :

تؤدي زيادة كمية النقود إلى رفع الطلب الفعال ، الذي ينبع أهميته من تخصيص النقود الإضافية ، للأغراض التالية :

- إذا استخدمت في تمويل النفقات الجارية الإنتاجية أو الاستهلاكية ، سوف يرتفع الطلب الفعال .

- إذا استخدمت كأرصدة للمضاربة ، فسوف يعتمد الطلب الفعال على تفضيل السيولة ، والكفاية الحدية للرأسمال والميل الحدي للاستهلاك .

- إن زيادة الطلب الفعال ، سوف تؤدي إلى زيادة الإنتاج والاستخدام دون التسبب في ارتفاع الأسعار ، فيما إذا كانت عوامل الإنتاج متجانسة ، وقابلة للتجزئة تماماً .

• في حالة الاستخدام الكامل :

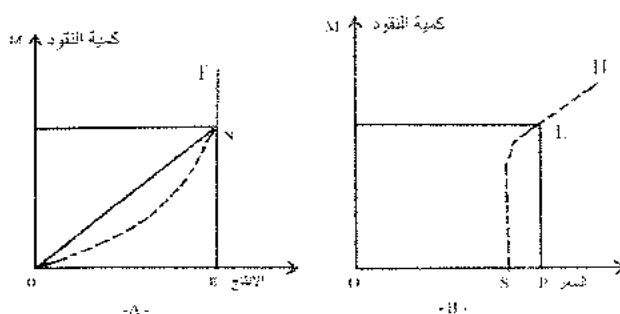
وهنا تستخدم جميع عوامل الإنتاج ، ويصبح عرضها غير مرن . وفي هذه الحالة ، لا يمكن زيادة الإنتاج *n'est plus extensible* ، فارتفاع الطلب الفعال نتيجة زيادة كمية النقود ، يمكن أن يسبب ارتفاعاً عاماً في الأسعار ، فهناك حسب كينز حالة تضخم حقيقية .

• لا يتم التطور الاقتصادي بشكل متجانس ، بالانتقال من حالة الاستخدام غير الكامل إلى حالة الاستخدام الكامل ، حيث يجب التخلي عن بعض الافتراضات ، بحيث أنه يمكننا أن نسجل ارتفاعات في الأسعار موازية لزيادة الإنتاج قبل الوصول إلى حالة الاستخدام الكامل . ومن التحليل السابق يمكن التوصل إلى النتائج التالية :

- ١- إن التغيرات في الطلب الفعال لا تتناسب تماماً مع التغيرات في كمية النقود .
- ٢- لما كانت عوامل الإنتاج غير متجانسة ، فكل زيادة في الإنتاج سوف تتضمن بشكل عام إيرادات متناقصة ، بحيث يمكننا القول أن التكاليف ، وبالتالي الأسعار ترتفع قبل الوصول إلى الاستخدام الكامل .
- ٣- ترتفع الأجور الاسمية تحت ضغط النقابات ، قبل الوصول إلى الاستخدام الكامل .
- ٤- ظهور ظاهرة عنق الزجاجة .

٥- لا توجد نقطة استخدام كامل *un point de plein emploi* ، بل ، منطقة جزئية ذات استخدام كامل . فالتعريف النظري الذي يتمتع بموجبه الاستخدام الكامل بمرونة تساوي الصفر ، لعرض الإنتاج الكلي غير المتجانس أو المتوافق مع الاقتصاد الحقيقي ، بحيث أن عاملي العمل ورأس المال ، لا يمكن تجزئتهما إلى مالا نهاية ، لأن سيولتهما غير تامة ، ولا يمكن مزجهما أو تركيبهما بأية نسب .

حيث يستنتج ، بأن هناك أشكالاً جامدة وأخرى مرنة للنظرية الكينزية . والشكل البياني رقم (١١) يوضح الأمر وفقاً لما يلي :



الشكل البياني رقم (١١)
أثر كمية النقود على الإنتاج والأسعار

شكل البياني A تتناسب زيادة الإنتاج ، مع زيادة النقود ، في الوصول إلى الاستخدام الكامل في النقطة E ، حيث يصبح العرض غير مرّن وفق الجزء المستقيم NF. فإذا ما أخذنا بعين الاعتبار التعقيدات المشار إليها من قبل كينز ، فالإنتاج ممثّل بالمنحنى ONF ، حيث النسبة ON منقطة .

• أما على الشكل B فيتمثّل تطور الأسعار بـ PLH ، فإذا ما قبلنا أن الأسعار لا تتغير طالما أن الكتلة النقدية أقل من OM ، وأنها سوف ترتفع بعد ذلك . وإذا ما أدخلنا بعض المرونة ، فإن تطور الأسعار يتمثّل بالمنحنى SLH ، حيث النسبة SL منقطة ، فارتفاع الأسعار يظهر قبل الاستخدام الكامل .

لقد تمكن كينز من إدخال نظرية كمية النقود ضمن النظرية العامة للدخل الكلي ، مفسرة بمصطلحات ومعايير اقتصادية كلية Macro- économique ، وتكيفت عبر الزمن لتأخذ بعين الاعتبار النفقة الكلية والإنتاج الكلي ، حيث أن حالات التضخم التي ظهرت بعد الحرب الثانية ، أشارت إلى أهمية العلاقات بين التدفق النقدي والتدفق العيني .

سادساً - تقدير نظرية كينز L'appréciation de la théorie Keynésienne

أن مستوى النشاط الاقتصادي يتطور أو يتغير عبر الزمن ، فعندما ندرس الإنتاج الزراعي أو الصناعي وتطور الأسعار والاستخدام والدخل القومي ونفقات الاستهلاك والاستثمار ، نكتشف أن الكميات المادية أو القيمة تتغير بالارتفاع أو الانخفاض عبر الزمن . لقد حلل كينز مقارناً بين ثلاثة نماذج من التقلبات والحركات الدورية التي لها علاقة بالنشاط الاقتصادي⁽¹⁾ :

١- حركات الكساد التي تظهر في مراحل اضطراب النشاط الاقتصادي ، غير مكثفة وفترات قصيرة ، كما حدث في الولايات المتحدة خلال ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، ١٩٥٧ - ١٩٥٨ ، ١٩٦٠ - ١٩٦١ م .

٢- Stop-go ، يتميز بنمو بطيء يتبعه كساد ، كما ظهر في بريطانيا ، بين الحربين العالميتين .

٣- مراحل مدوية من النمو ، تتبعها انخفاض قوي في النشاط الاقتصادي دون أن يصل إلى التوقف ، كما حدث في فرنسا بعد الحرب الأولى مباشرة ، وخلال السنوات ١٩٥٣-١٩٥٤ و ١٩٥٨-١٩٥٩ و ١٩٦٤-١٩٦٥ م .

وسوف نقدر أو نقيم فيما يلي أهم ما ساهمت به نظرية كينز في مجال التحليل الاقتصادي . كما سندرس الانتقادات التي وجهت إليها :

أ- إيجابيات نظرية كينز :

١- أوضح كينز إمكانية تحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل ، الذي اعتبره حالة مثالية استثنائية ، بينما الحالة الطبيعية والعادية هو أن يتحقق التوازن عند مستوى أقل من الاستخدام أو التشغيل الكامل في الاقتصاد الرأسمالي .

٢- بعكس التقليديين ، اعتبر كينز إن الطلب الفعلي هو المتغير الأساسي المستقل ، الذي يتكون من الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار . والتغيرات في الطلب الفعلي على جانب كبير من الأهمية . فالتوازن يمكن أن يتم عند مستوى التشغيل الكامل أو دونه ، كما قد ينخفض الطلب الفعلي ، مما يمكن أن يؤدي إلى انخفاض الإنتاج ، ونقص التشغيل عن الاستخدام الكامل .

كما قد يزداد الطلب الفعلي بعد مستوى التشغيل الكامل ، وتنعكس الزيادة في ارتفاعات متتالية للأسعار ، وظهور الفجوة التضخمية . وهنا يتفق كينز مع التقليديين ^(١) .

٣- أصبح للنقود دور هام في تحديد مستوى الدخل القومي والتشغيل من خلال تأثيرها على

سعر الفائدة . حيث استطاع الربط بين النظرية النقدية ونظرية التشغيل والدخل ، وأصبحت دراسة تقلبات المستوى العام للأسعار وقيمة النقود ومستوى الدخل والتشغيل مترابطة .

٤- ربط بين المستوى العام للأسعار والقيمة ، سواء في تفسيره لقيمة السلع والخدمات أو في تفسيره للمستوى العام للأسعار .

٥- أن الوحدات الاقتصادية المدخرة ، هي غير الوحدات المستثمرة ، وبالتالي فإن دوافع الادخار ، تختلف عن دوافع الاستثمار ، ولم يعد سعر الفائدة هو الأساس الذي تعتمد عليه الوحدات الاقتصادية الاستثمارية في اتخاذ قرار الاستثمار ، فأدخل معدل الربح المتوقع ، وهو الكفاية الحدية لرأس المال ، ومن ثم فإن قرارات الاستثمار تتعرض إلى تقلبات سنوية . وبهذا تعتبر تقلبات الدخل والإنتاج والتشغيل من خصائص النظام الرأسمالي ، الأمر الذي أظهر أهمية مضاعف الاستثمار الذي جاء به .

٦- أن دالة الطلب على النقود ، هي دالة في سعر الفائدة إلى جانب الدخل . وأن هناك حداً أدنى للسعر لا يمكن تجاوزه إلى أدنى منه . وعند هذا المستوى يصبح الطلب لا نهائي المرونة ، مطلقاً عليه تعبير مصيدة السيولة ، le piège de la liquidité .

٧- التمييز بين حالتَي الاستخدام دون الكامل والاستخدام الكامل ، فلدى وجود موارد اقتصادية عاطلة ، وأرادت الدولة استثمارها ، فإنها تزيد كمية النقود ، فيرتفع التشغيل والإنتاج . ولهذا يعتبر تحفيز الطلب الفعلي من أدوات السياسة النقدية وفقاً لكينز .

٨- شكلت نظرية كينز البناء النظري لتكوين الدخل الكلي ، والاستخدام هو المركب الأساسي للطلب الكلي .

٩- تساوي الأجر والإنتاجية الحدية للعمل ، بمعنى أن طلب المنظمين على العمال يتحدد عند تساوي الأجر والإنتاجية الحدية للعمل .

(1) Michél Ielart , les fondements actuels de la valeur de la monnaie , op ., cit ., p 89.

١٠- أن التغيرات في معدلات الادخار ، يمكن أن تؤثر في سعر الفائدة ، حتى ولو لم تكن التغيرات في سعر الفائدة تخص الادخار .

١١- أدخل كينز نظرية الخيارات في تحليل الطلب على النقود ، عبر تفسير الطلب على الأرصة العاطلة بالموازنة بين الأصول النقدية والأصول المالية ، وقد تحول هذا الأمر ، حتى غدا نظرية لإدارة المحفظة ^(١) - la gestion de porte - feuille .

ب - الانتقادات الموجهة لنظرية كينز :

لقد تعرضت هذه النظرية لانتقادات عديدة يمكن حصر أهمها ، فيما يلي :

١- لقد اعتبر كينز سعر الفائدة ظاهرة نقدية ، يتحدد بنقطة التقاء منحني عرض النقود ، مع منحني الطلب بدافع السيولة . مع عدم الإشارة إلى التغيرات في مستوى الدخل ، التي يمكن أن تؤثر في سعر الفائدة . كما أنه من الصعوبة تحديد الطلب على النقود بدافع السيولة ، دون معرفة مستوى الدخل الذي يؤثر بدوره في الطلب على النقود ، بدافع المعاملات والاحتياط وفقاً لما أوردهما كينز .

٢- اعتقد كينز أن سعر الفائدة يتحدد بعامل واحد فقط ، يتمثل في الطلب على النقود ، بدافع تفضيل السيولة ، تاركاً عوامل أخرى لا تقل أهمية كالدخل مثلاً .

٣- اكتفى بتوضيح العوامل التي تحدد سعر الفائدة في الأجل القصير ، تاركاً الأجل الطويل . وفي هذا استبعاد لعنصر الزمن وأثره في تحديد سعر الفائدة في الأسواق المالية والنقدية والائتمانية . ولهذا ، فإنها تعتبر نظرية سكونية (استاتيكية) ، وليست نظرية حركية .

لقد تناول كينز العلاقة بين الدخل والاستهلاك ، خلال مدة معينة من الزمن ، دون الاهتمام بتغير النمط الاستهلاكي مع مرور الزمن ، نتيجة التقدم التقني ، وازدياد التنوع في السلع والخدمات وتعددتها ، والسعي لدى الأفراد في تحسين مستوى معيشتهم ، فالنماذج الجديدة من السلع والخدمات التي ظهرت وتظهر في البلدان الصناعية المتقدمة ، أصبحت متاحة أمام المستهلكين في البلدان النامية ، نتيجة تطور وسائل الاتصال والمواصلات وحملات الدعاية والإعلان والترغيب في زيادة الاستهلاك . وكل هذا أدى ويؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي ، وتغيير نمط الاستهلاك ، وهو ما يعرف بأثر المحاكاة والتقليد .

٤- لم يقدم تحليلاً قطاعياً ، كقطاع الصناعة ، أو قطاع التجارة ، أو قطاع المستثمرين الزراعيين ... الخ .

(١) H.guitton et G. bramoullé, 1987, la monnaie, op., cit. , p.383.

٥- وفقاً لأطروحة أو هلين la thèse d'ohlin ، هناك أمور هامة جداً لم يتناولها كينز ، مثل مبالغ التحويلات إلى الخارج بالقياس إلى مقدرة البلد ، ومرونة الطلب على المنتجات المصدرة من قبل البلدان المقترضة ، ودراسة البنى والتركيبات الاقتصادية للبلدان المقرضة والمقترضة ^(١) .

٦- أن النظرية النقدية لكينز هي جزئية ، كما هو حال نظرية الفائدة . وتطلب منا البحث عن نظرية عامة لسعر الفائدة ، تأخذ بعين الاعتبار جميع العناصر الحاسمة والخاصة بتكوينها وتحديدها ^(٢) .

أمام هذه الانتقادات وغيرها ، تصدى تلامذة كينز للموضوع ، عبر تلاحم جهود هيكس - هانسن ، للتعبير عن التوازن العام للأسواق ، وقدموا تفسيراً كينزياً للطلب على النقود . حيث سنعالج سريعاً الجانب النقدي من الموضوع ، عبر الفصل التالي الخاص بالتوازن الاقتصادي الكلي ، لأنه يدرس تفصيلاً وفق مقررات التحليل الاقتصادي .

(1) R. Barre, 1970, Économie politique ,op ., cit., pp . 801 et 802 .

(2) Ibid .p .202 .

الفصل الخامس التوازن الاقتصادي الكلي l'équilibre Globale

يعتمد التحليل الكلي لدى كينز ، على العلاقات الموجودة بين الأسواق التالية :

- سوق السلع والخدمات أو سوق المنتجات ، وتمثل الدارة الحقيقية .
- سوق النقود ، وتمثل الدارة النقدية ، أي العلاقة بين سعر الفائدة وسعر السندات .
- سوق السندات ، وتمثل خيارات المستثمر .
- العمل ، حيث يساوي الطلب على الاستخدام عرض العمل .

ولتحقيق شرط التوازن في سوق السلع والخدمات يتطلب التساوي بين الطلب الكلي والعرض الكلي . كما أن شرط التوازن في سوق النقود يتطلب تحقيق التساوي بين عرض النقود والطلب على النقود .

وهذا التحليل الجزئي ، المتوافق مع المدى القصير في تفسير الظواهر الاقتصادية ، غير قادر على تفسير تلك الظواهر على المدى الطويل ، مما يتطلب العمل على تجميع الأجزاء المختلفة لتشكيل نموذج يوضح التوازن العام ، ويسمح في تحديد مدى فعالية السياسة النقدية والسياسة المالية . ويطلق على هذا الأسلوب ، نموذج التوازن العام ، أو تحليل هيكس - هانسن ^(١) .

ولغايات تحليلية سوف نقوم بتناول الأسواق الأربعة ، عبر خيارين هما ، تمثيل سوق السلع والخدمات ، وتمثيل سوق النقود ، ومن ثم نقوم بتجميع شروط تحقيق التوازن في السوقين لتحقيق ما يسمى بالتوازن الكلي ، في ظل ثبات المستوى العام للأسعار ، فالتغير في عرض النقود يؤثر في سعر الفائدة بطريقة مباشرة ، من خلال تأثيره على أسعار التغير في سعر الفائدة في الطلب على الاستثمار ، وفي المستوى التوازني للدخل القومي ^(٢) .

لقد تابع كل من هيكس وهانسن ، تمثيل نظرية كينز على أرض الواقع بحثاً عن تحقيق التوازن ، في عام ١٩٣٧ م ، فكانت النتائج الموجزة كما يلي بيانياً ^(٣) :

(١) د . أحمد زهير شامية ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ٢٠١ .

(2) D.flouzat , 1995, Économie contemporaine, op .cit ., p 312.

(1) Ibid ., pp.309-321.

أولاً - تمثيل التوازن في سوق السلع والخدمات : IS

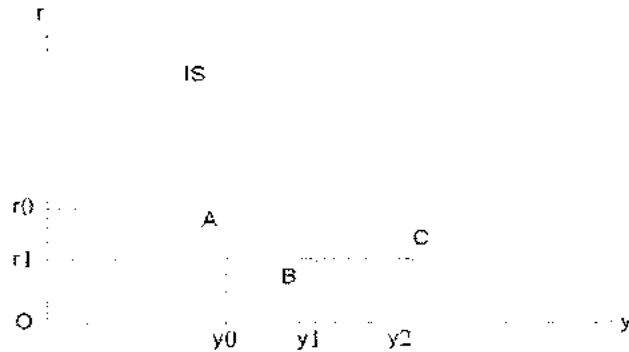
إن منحنى IS ، يشير إلى إحداثيات نقاط التوازن في سوق السلع والخدمات ضمن المساحة (r, y) ، وبفرض أن قيم r, y في النقطة A هي r_0, y_0 . سعر الفائدة والدخل . ففي هذه النقطة يعادل الاستثمار المرغوب الدخل المتوفر .

فإذا ما انخفض سعر الفائدة من r_0 إلى r_1 . فإن الاستثمار المرغوب سوف يزداد، ولكي يتم التوازن ، يجب أن يزداد الادخار ، أي أن يزداد الدخل وينتقل من

y_0 إلى y_1 ، وهكذا فإن هناك مكونات لا نهائية من قيم أسعار الفائدة - الدخل

من أجل ضمان التوازن في سوق السلع والخدمات . وبفرض أن الادخار ليس تابعاً للدخل فقط ، بل تابع متزايد لسعر الفائدة أيضاً ، فتمثيل المنحنى IS لا يتغير . ففي حال انخفاض سعر الفائدة ، يمكن للزيادة في الدخل أن تحافظ على التوازن في سوق السلع والخدمات .

أما إذا ما قررت الدولة زيادة الاستثمارات العامة ، فإن المنحنى IS ينتقل نحو اليمين ، فإذا ما زاد الطلب على الادخار ، يجب العمل على زيادة عرض الادخار أيضاً ، الأمر الذي يتطلب زيادة الدخل ، فننتقل عندئذٍ من النقطة B إلى النقطة C.



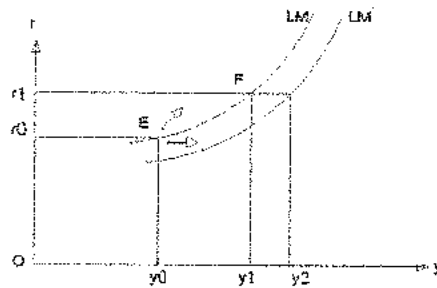
الشكل البياني رقم (12)
تمثيل سوق السلع والخدمات
المنحنى IS

ثانياً - تمثل التوازن في سوق النقود :

ويمكننا تطبيق الآلية نفسها المطبقة في سوق السلع والخدمات . فالتوازن في سوق النقود ممثل بالشكل البياني رقم (١٣) . حيث أن المنحنى LM يشير إلى جميع مكونات r, y ، بحيث أن الطلب على النقود يساوي عرض النقود . ويتطلب التوازن في سوق النقود ، المساواة بين عرض النقود والطلب الكلي

على النقود . ولما كان عرض النقود يتحدد بقرار من السلطات النقدية ، وفق السياسة النقدية المتبعة ، ولا يتأثر بتغيرات سعر الفائدة . وأن الطلب على النقود يعتمد على مستوى الدخل النقدي وسعر الفائدة . فإن التوازن يتحقق في الأجل القصير ، وفق علاقة محددة بين مستوى الدخل الحقيقي وسعر الفائدة ، يطلق عليه المنحنى LM ، الذي يصور مستويات الدخل والفائدة المختلفة ، التي يتحقق عندها التوازن في سوق النقد . وبفرض أننا متواجدون في النقطة E حيث يتساوى عرض وطلب النقود . فإذا ما زاد سعر الفائدة ، فإن الطلب على النقود ينخفض ، وبالتالي فهو غير كاف لامتصاص كمية النقود الموجودة . وننتقل عندئذٍ من النقطة E إلى النقطة F ، ومن سعر الفائدة r_0 إلى سعر الفائدة r_1 ، ومن الدخل y_0 إلى الدخل y_1 . فإذا ما زادت الكتلة النقدية باستخدام أدوات السياسة النقدية ، فإن المنحنى LM ينتقل نحو اليمين إلى LM' . ومن أجل سعر فائدة محدد r_1 مثلاً ، فإن الزيادة في كمية النقود لا يمكن انتقاصها من قبل طالبي النقود ، إلا إذا زاد الدخل . ولما كان الطلب على النقود تابع للدخل ، وينتقل من y_0 إلى y_1 ، فزيادة الكتلة النقدية ينتج عنها ما يلي :

- تترافق مع انخفاض سعر الفائدة وزيادة الدخل .
- بفرض ثبات كمية النقود وزيادة النفقات العامة ، فإن المنحنى LM ينتقل نحو اليمين نتيجة زيادة الدخل الاسمي .



الشكل البياني رقم (13)
تمثيل سوق النقود
المنحنى LM

ثالثاً - تم

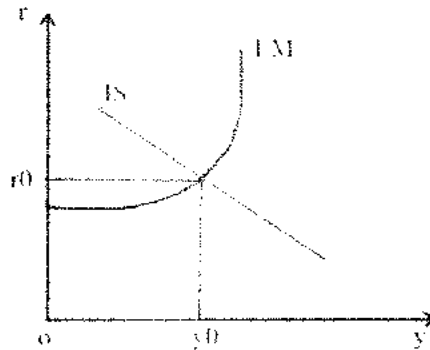
أ- إذا كان التابع IS يفسر العلاقة بين سعر الفائدة ومستوى الدخل الكلي في سوق السلع والخدمات . ومن أجل كفاية حديثة للرأسمال محددة ، فتعتمد قيمة الاستثمارات على سعر الفائدة . حيث ترتفع الاستثمارات عندما ينخفض سعر الفائدة ، فإذا ما أهملنا كل تأثير مباشر لسعر الفائدة على الادخار (كما فعل كينز)

، فإنه يمكننا القول من أجل قيمة محددة للاستثمار ، وأجور استخدام ثابتة . فإن قيمة التوازن للدخل الكلي سوف تحدد عبر المضاعف ، أي عبر تابع الاستهلاك .

وهكذا ، من أجل كفاية حدية للرأسمال محددة ، ومن أجل تابع استهلاك محدد ، فسوف يكون هناك مستوى محدد من الدخل الكلي يتناسب مع كل سعر فائدة . ووفقاً للشكل البياني رقم (١٤) ، فإن المنحنى IS يشير إلى مستوى الدخل الذي يتساوى فيه الادخار مع الاستثمار .

ب - إن المنحنى LM المشتق من نظرية تفضيل السيولة ، يفسر العلاقة بين الدخل الكلي وسعر الفائدة في سوق النقود . ونقبل مع كينز أن الطلب على النقود من أجل المضاربة هو تابع لسعر الفائدة ، وأن الطلب على النقود لدوافع الصفقات والاحتياط هو تابع متناسب مع الدخل . فهناك مستوى للدخل متناسب مع كل مستوى لسعر الفائدة .

فإذا كان عرض النقود محددًا ، وتفضيل السيولة محددًا ، فإن أية زيادة في الدخل سوف تؤدي إلى زيادة أرصدة الصفقات على حساب أرصدة المضاربة ، وهذه الزيادة لا يمكن أن تظهر إلا بارتفاع سعر الفائدة الذي يعوض التخلي عن السيولة .



الشكل البياني رقم (١٤)
التوازن العام

أما إذا انخفض الدخل ، فإن أرصدة الصفقات سوف تنخفض ، والفعاليات الاقتصادية سوف تتمتع بنقود غير مرغوبة في المستوى الموجود لسعر الفائدة . فهم سوف يزدون الطلب على الأصول بالنسبة للدخل . وسوف ترتفع أسعار هذه الأصول بنسبة معادلة لانخفاض سعر الفائدة . وبهذا يظهر أنه من أجل كمية معينة من النقود ، ونسبة معينة من تفضيل السيولة ، سيكون سعر الفائدة تابعاً للدخل الكلي .

إن المنحنى LM يفسر هذه العلاقة : أنه كلما ارتفع سعر الفائدة ، سوف يرتفع هذا المنحنى نحو الأعلى باتجاه اليمين .

ولما كان من المستحيل انخفاض سعر الفائدة إلى أدنى من مستوى إيجابي معين ، فإن المنحنى LM يجب أن يكون أفقياً على المستوى اليساري من امتداده . وفي الجزء الأعلى يتجه المنحنى نحو الأعلى ليصل إلى نقطة ما ، عندما يزداد الدخل ، حيث كل النقود المتاحة ، ستكون ممتصة من قبل أرصدة الأصفقات . ومن هذه النقطة لا يمكن للدخل الكلي أن يزداد مهما ارتفع سعر الفائدة . وهذه التحليلات تفسر شكل المنحنى LM .

جـ أما إذا ما تقاطع المنحنى IS مع المنحنى LM في النقطة أ ، فسوف يتم تحديد الدخل الكلي ، وسعر الفائدة بالتزامن ، Simultannée ، أي في وقت واحد ، من أجل كفاية حديثة لرأس المال معينة ، ومن أجل تابع استهلاكي معين ، وتفضيل للسيولة ونظام نقدي معين .

إن المنحنى LM يشير إلى عدة أسعار فائدة متناسبة مع التوازن النقدي . كما أن المنحنى IS يشير إلى عدة أسعار فائدة متناسبة مع التوازن في سوق السلع والخدمات .

إلا أنه لا يوجد إلا سعر فائدة واحد ، ومستوى واحد من الدخل متناسب في وقت واحد مع التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقود . وهذا يتحقق التوازن العام في السوقين⁽¹⁾ .

وبعد هذا التحليل لنظرية كينز ، يجدر بنا التساؤل ، هل تلائم هذه النظرية ، مفاهيم التنمية في البلدان النامية ، خاصة فيما يتعلق بالاستخدام الكامل الذي يتضمن ما يلي⁽²⁾ :

- رفع الميل للاستهلاك .
- تخفيض سعر الفائدة .
- إقامة الاستثمارات العامة .
- التمويل بالعجز .

إن بعض هذه الإجراءات مثل رفع الاستهلاك وتفضيل الادخار ، هي المضاربة لا تتلاءم مع شروط وظروف التنمية في البلدان النامية⁽³⁾ .

(1) R. Barre, 1970, Économie politique, op. cit., p. 470.

(2) د. رفعت المحجوب ، ١٩٧١ م . الطلب الفعلي ، مصدر سبق ، ص ٢٧٤ .

(3) J. Jalladeau, 1998, introduction à la macro-économie 2^{ème} édi., université du Boék Bruxelles paris, p.278 .

الاستهلاك هو المركب الأساسي للطلب الكلي ، ورفعته يخفض الادخار . ولهذا فهي قابلة للتطبيق في البلدان الرأسمالية المتقدمة ، وما تعانيه من أزمت بطلالة وركود وكساد وتضخم ، ناجمة عن نقص الطلب الكلي .

وبالرغم من أهمية النظرية الكينزية التي حلت محل التحليل التقليدي في وقت ما . إلا أنه مع تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي ، واختلاف طبيعة الأزمة التي تشهدها البلدان الرأسمالية المتقدمة ، والتي تتمثل في تعايش التضخم والكساد جنباً إلى جنب ، والتي عرفت باسم الكساد التضخمي ، قد أدّى إلى تراجع أهمية المدرسة الكينزية ، وعادت من جديد تظهر أهمية الأفكار التقليدية ، بصيغ جديدة ، وروح حديثة ، باسم مدرسة شيكاغو ، على يد الاقتصادي فريدمان ، الأمر الذي سنناقشه فيما بعد ، ضمن الاتجاهات النقدية المعاصرة .

رابعاً - أهمية التوازن العام :

يسمح التوازن العام في الاقتصاد القومي ، بتحديد مدى فعالية السياسة النقدية والمالية ، في ظل الظروف الاقتصادية المختلفة . وتبدو أهمية الاعتماد على هذا النموذج ، في ظل افتراضات النظرية التقليدية ، في تحديد سعر الفائدة ، في نقطة التقاء منحني عرض الادخار ومنحني الطلب على الاستثمار . وفي ظل مبادئ نظرية كينز ، عبر تحديد سعر الفائدة ، في نقطة التقاء منحني الطلب على النقود ، ومنحني عرض النقود . حيث نتوصل إلى نتيجة مفادها ، أن النظريتين لم تتمكنوا من الوصول إلى تحديد سعر الفائدة ، نتيجة الازدواجية في التحليل ، من حيث العيني والنقدي . وبغية إظهار أهمية التوازن العام ، فإننا سنقوم بإدراج سلسلة من الأشكال البيانية لإظهار آلية تحقيق التوازن الكلي ، عبر سوقي الإنتاج والنقود ، ومن ثم الدمج بينهما ، وفق أسلوب هيكنس - هاتسن . وكل ذلك وفقاً لما يلي :

- الجزء A: منحني الكفاية الحدية لرأس المال ، وهو دالة عكسية لسعر الفائدة ، حيث أنه كلما انخفض سعر الفائدة ، ازداد حجم الاستثمار . وهو سالب ، وينحدر من اليسار الأعلى إلى اليمين الأسفل .

- الجزء B : يحقق شرط التوازن عبر الخط الاسترشادي عند الزاوية 45° ،

- المنصف لزاوية الرأس ، حيث تتحقق المساواة بين الادخار والاستثمار في كل نقطة تقع على المنصف .

- الجزء C : ويعبر عن الميل الحدي

للاذخار ، وهو موجب ، ويقبل عن الواحد الصحيح ، موضحاً أن الادخار يتوقف على مستوى الدخل القومي .

- الجزء D : إن المنحنى IS يعبر عن العلاقة بين مستوى الدخل القومي وسعر الفائدة ، والذي يحقق التوازن العام في سوق الإنتاج ، حيث يستنتج من هذا المنحنى IS ، ما يلي :

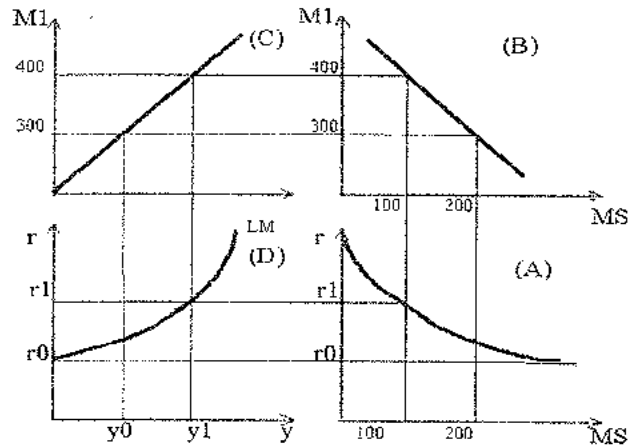


الشكل الميسر رقم (١٥)
التوازن في سوق الإنتاج

- توضح العلاقة العكسية بين سعر الفائدة ومستوى الدخل التوازني ، ويفسر أن انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الطلب على الاستثمار ، وهذا يؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل القومي يرافقه ارتفاع مماثل في الادخار .
- يوضح مستوى الطلب الكلي على السلع والخدمات النهائية عند كل مستوى لأسعار الفائدة ، في حالة ثبات المستوى العام للأسعار .
- وعلى الشكل البياني رقم (١٦) سوف نظهر أيضا آلية العمل والتوازن في سوق النقود وفقا لما يلي :

- الجزء A : يمثل العلاقة ما بين الطلب على النقود لأغراض المضاربة وسعر الفائدة .
- الجزء B: طريقة تقسيم عرض النقود بين المضاربة والمعاملات والاحتياط . فإذا كانت كمية النقود (٥٠٠) وحدة نقدية يخصص منها ١٠٠ ، لأغراض المضاربة و ٤٠٠ وحدة نقدية لأغراض المعاملات والاحتياط . فإذا ما انخفض سعر الفائدة إلى r_0 ، فإن كمية النقود للمضاربة سوف ترتفع إلى ٢٠٠ وحدة نقدية ، ويبقى ٣٠٠ وحدة نقدية لأغراض المعاملات والاحتياط .

- الجزء C: يوضح العلاقة بين الطلب على النقود لأغراض المعاملات والاحتياط ومستوى الدخل القومي وينطلق المنحنى من المركز ولا يشترط أن يكون منصفاً .
- الجزء D: يوضح مختلف التوليفات الممكنة بين مستويات الدخل القومي الحقيقي وسعر الفائدة والتي يمكن أن يحقق التوازن في سوق النقود ، وهو يشير إلى أن :

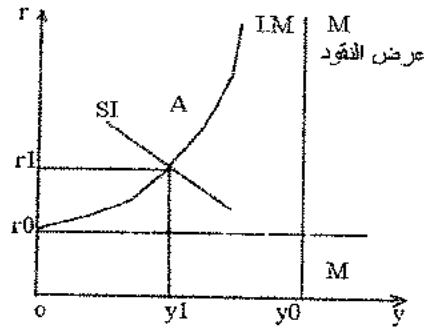


الشكل البياني رقم (16)
التوازن في سوق النقود

- ميل المنحنى LM موجب ، لأن اتجاه مستوى الدخل إلى التزايد ، وهو سيؤدي إلى زيادة الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط .
- عند المستويات المرتفعة من الدخل القومي ، يتخذ LM خطاً رأسياً ، لأن عرض النقود يلبي فقط الطلب على النقود لأغراض المعاملات والاحتياط . وعند المستويات المنخفضة يكون موازياً للمحور الأفقي ، حيث يتمتع المنحنى LM بمرونة لانهائية ، وحتى يتم الوصول إلى مصيدة السيولة ، وبعدها لا يمكن لسعر الفائدة مواصلة الانخفاض .

فإذا ما قمنا بجمع المنحنيين IS و LM في الشكل البياني رقم (17) ، الذي هو بالتأكيد من نموذج الشكل البياني رقم (14) السابق، وهما يسميه

البعض توازن التوازن l'équilibre des équilibres⁽¹⁾، وسوف يتكون لدينا نموذج للتوازن الاقتصادي الكلي في الاقتصاد القومي ، موضحاً الكيفية التي تتم بها ربط الأجزاء الحقيقية والأجزاء النقدية عبر سعر الفائدة ، ويشير الكل أن هناك نقطة واحدة تحقق التوازن ، كما هي الحال في الشكل البياني (١٤) .



الشكل البياني رقم (17)
التوازن الاقتصادي الكلي

ويستنتج من تحليلات التوازن الكلي ما يلي :

- ١- تنطبق نظرية كينز بجدارة على الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ، التي تعاني من أزمة بطالة ، ناجمة عن نقص في الطلب الكلي .
- ٢- يمكن لأسلوب التمويل بالعجز ، وفقاً لنظرية كينز ، أن يفيد الاقتصاديات النامية الباحثة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- ٣- سعر الفائدة ، كظاهرة نقدية ، يتحدد بدافع تفضيل السيولة فقط ، دون الإشارة إلى التغيرات في مستوى الدخل التي يمكن أن تؤثر في سعر الفائدة .
- ٤- أدت مشكلة الكساد إلى تراجع أهمية نظرية كينز ، وعودة المدرسة التقليدية عبر أفكار الاقتصادي فريدمان .
- ٥- أن الوصول إلى التشغيل الكامل يعتمد على التأثير على الطلب الكلي عبر الوسائل النقدية والمالية .
- ٦- إذا زادت كمية النقود المعروضة ، فإنها تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة ، وزيادة في الطلب على الاستثمار ، نتيجة مرونة منحني الكفاية الحدية لرأس المال ، تجاه المستويات المختلفة لسعر الفائدة .

(1) H. guillon et G. bromoellé, 1987, la monnaie, op., cit ., p.p 438 et 439 .

٧- إن التغير في عرض النقود يؤثر في سعر الفائدة بطريقة مباشرة ، عبر التأثير على أسعار الأوراق المالية ، وبطريقة غير مباشرة عبر التأثير في الطلب على الاستثمار .

٨- يوضح المنحنى IS شرط التوازن في سوق الإنتاج ، ضمن شروط مثالية ، بافتراض عدم وجود إنفاق حكومي وتعامل خارجي . ووفقاً للتعامل الواقعي ، فإن المحور الأفقي سوف يشير إلى $I + G + E$ ، أي الإنفاق الاستثماري والحكومي والصادرات . أما المحور الرأسي فيشير إلى $S + T + M$ ، أي الضرائب والواردات والاندخار . وضمن هذه الشروط فإن المنحنى IS ، يشير إلى المجموعات الممكنة من سعر الفائدة والدخل القومي التي تحقق المساواة بين إجمالي الإضافات وإجمالي التسريبات .

الفصل السادس

الاتجاهات النقدية المعاصرة

لقد تعرضت المدرسة الكينزية لانتقادات عديدة ، دعت لإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث الاقتصادية والنقدية ، للتخفيف من حدة الأزمات التي يتعرض لها النظام الرأسمالي ، والتي منها الكساد التضخمي la stagflation ، أي وجود فائض كبير في الأسواق ، مع ارتفاع كبير في الأسعار . مما دفع دعاء النظرية النقدية الحديثة إلى محاولة الجمع بين التحليلين التقليدي والكينزي . مما اعتبر بمثابة إحياء للنظرية التقليدية .

بعد عشرين عاماً من النظرية العامة ، وبالتوازي مع أعمال باتنكين ، قام الاقتصادي فريدمان ⁽¹⁾ ، باتباع خطى كينز ، بتطبيق الطلب على النقود ضمن الإطار العام لنظريات الخيارات ، والمبادئ العامة لنظرية الطلب ، معتبراً النقود أصلاً من الأصول الأخرى ، يركز على الأرضية نفسها التي تركز عليها السندات والعقارات والسلع الاستهلاكية الخ ⁽²⁾ . وسنرى فيما يلي الأفكار الأساسية لهذه المدرسة :

أولاً - الأفكار الأساسية لمدرسة شيكاغو (نظرية كمية النقود الجديدة) :

تعتبر نظرية فريدمان ، تحليلاً لجانب الطلب على النقود ، أكثر عمقا من التحليلين التقليدي والكينزي . فهي تعتبر النقود ثروة من الثروات الأخرى ، والطلب عليها ينتج من خيار من ضمن جميع الخيارات المطروحة لأشكال الثروة المختلفة ، ويتم التوازن ، عند ما تكون هذه الثروات موضع اهتمام يسوية واحدة ، دون تدخل عامل تحكمي لصالح أية ثروة .

وبالنسبة لهذه المدرسة ، تعتبر نظرية كمية النقود ، بداية في نظرية الطلب عليها . فهي تبحث في تحليل الطلب على النقود من المالك النهائي للثروة ⁽³⁾ ، بحيث يمكن تحديد أفكار فريدمان الأساسية فيما يلي :

⁽¹⁾ ميلتون فريدمان (١٩١٢ -) . وند في رومانيا ، اكمل دراساته في جامعتي شيكاغو وكولومبيا ، عمل مستشاراً لكل من (ووتر ، نيكسون ، ريفان) . حصل على جائزة نوبل ١٩٧٦ ، ويعمل منذ ١٩٧٧ م باحثاً في مؤسسة ستانفورد في كاليفورنيا .

لقد شكل فريدمان مدرسة شيكاغو . على غرار مدرسة كامبريدج ، متعكدة من إقناع بعض الدول ، بتطبيق أفكارها ميدانياً ، للتخفيف من حدة الأزمات السائدة . كما يعتبر من معارضي التدخلية ، مدعياً بأن آلية السوق تعتبر كافية لحل معظم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في عصرنا ، منادياً بتقليص سلطة الدولة إلى الحد الأدنى . وإعادة صياغة نظرية كمية النقود .

(2) H. guitton et G. bramoullé, 1987, la monnaie, op., cit ., p.383.

(3) J. marchal et Jaques le Caillon, 1967, la théorie des flux monétaires, op., cit ., p 134.

١ - تحليل لجانب الطلب على النقود ، مبيّنا أن هذا الطلب يتحدد بمستوى تكلفة الاحتفاظ بالنقود ، بما فيها سعر الفائدة ، ومعدل الارتفاع بمستوى الأسعار ، الذي يشكل ضياعاً لبعض القوة الشرائية للنقود . فكلما زاد العاملان أو أحدهما ، كلما قلت رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالنقود ، حيث تتولد علاقة عكسية ، بين الطلب على النقود والاحتفاظ بها . ويتحدد الطلب على النقود لدى فريدمان بالعوامل التالية :

- الثروة الكلية .
- الدخل والعائد أو الإيراد الناتج من النقود .
- الدخل الدائم أو المتوقع ، المحدد بالمهنة أو المهارة الشخصية وتوقعات المستقبل .
- الأذواق وترتيب الأولويات .
- يتضمن الدخل الدائم التوقعات المرتبطة بالدخل في المستقبل .
- رتبة الثروة المتغير الأول في الطلب الكلي على النقود ، وهي صياغة لـ " رتبة الطلب على النقود " ، بعد إدخال جميع مصادر الدخل ، بما فيها الثروة الإنسانية ، وصولاً إلى وضع تابع للطلب ، يعتمد على ما يلي ^(١) :
- مستوى الأسعار .
- إيرادات السندات والأسهم .
- الدخل بمثابة إيرادات للرأسمال .
- العلاقة بين الثروة البشرية وغير البشرية .
- يعتبر الدخل إيراداً من الرأسمال ، الذي هو القيمة الحالية لتدفق الدخل . وترتبط الثروة بالدخل ، عبر سعر الفائدة :

$$W = \frac{Y}{r}$$

حيث أن :

W = الثروة .

Y = الدخل المتدفق من الثروة .

r = سعر الفائدة .

(1) R. Barre, 1970, Économie politique ,op ., cit., p.,350.

٢- إن العوامل المؤثرة في عرض النقود ، مستقلة عن تلك العوامل التي تؤثر في الطلب عليها . فالسلطة النقدية هي التي تتحكم في عرض النقود الذي يحدد سعر الفائدة . وأن التبدلات في قيمة النقود أو في المستوى العام للأسعار تتحدد بالعرض . ويجب تكييف الطلب على النقود حسب مستوى النشاط الاقتصادي ، وتبدلات الأسعار تحت تأثير حركة الكتلة النقدية المتداولة ، فحسب فريدمان^(١) : هذه المطابقة تتجاوز حدود حالة التوازن ، فأثناءها يتجاوز الطلب ، العرض النقدي . وهذا التجاوز le dépassement ، يعود إلى أسباب ذاتية . وكل تغيير في عرض النقود بالنسبة إلى الطلب ، يسبب رد فعل دوري في الاقتصاد^(٢) .

وحسب المدرسة النقدية ، أن العرض النقدي يجب أن يزداد سنوياً بحدود ٣-٤ ٪ في السنة لكمية M2 . وكل تصرف آخر سواء أكان الهدف تنظيم سعر الفائدة أو ترشيد التسهيلات الائتمانية ، يمكن أن يخلق أثراً ضاراً des effets nocifs ، فالمصرف المركزي يجب أن يرفض إعادة تمويل سوق رأس المال فيما بين المصارف أو منح القروض فيما بينهم^(٣) .

أما من الناحية العملية ، فإن معظم بلدان العالم ، تتبع سياسات تسمح مباشرة أو بشكل غير مباشر ، في تحديد كمية النقود المصدرة ، بحيث أن الهدف مشترك بين المدرستين الكينزية والنقدية ، وتظهر الفوارق فقط في بنية النظام النقدي والمصرفي لكل دولة ، والنظرية الاقتصادية المتبناة من قبل السلطات العامة .

إن نظرية فريدمان ، تشير إلى أن تغيراً في كمية النقود ، يمكن أن يؤدي إلى تغير في الدخل النقدي . الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تغير في الدخل الحقيقي ، أو المستوى العام للأسعار ، أو الاثنين معاً . إلا أنها لا تسمح بمعرفة نسبة التغير . كما أن معادلة الطلب على النقود ، تشير إلى أن أي تغيير في كمية النقود ، يمكن أن يؤدي إلى تغيير في الدخل النقدي ، وهذا الأخير يمكن تحليله إلى تغيير في الدخل الحقيقي وتغيير في الأسعار . فكيف يمكن الاستفادة من هذا التحليل في الارتباط بين الدخل النقدي ، والطلب النقدي فيما يتعلق بحالة التضخم ؟

(1) Michél beaud et Gilles dostaller , 1993 , la pensée économique depuis Keynes , seuil , paris , p ,51 .

(2) I. ossad tchaia, 1982, le Keynésianisme aujourd'hui .théorie et politique économique , traduit en Russe, par alexandre Gaillard, progrès,Moscou .p.42.
P.prissert, 1995, analyse et dynamique du marché des capitaux , la revue économique , op ,cit . pp., 209et 210 .

إن مبالغ الأرصدة النقدية ، تتغير عادة باتجاه مخالف لسرعة تداول النقود ، لأنها تقوّد إلى تحويل المدفوعات النقدية المنقذة خلال فترة معينة . فالسرعة - الدخل تتعلق بالمدفوعات التي تمثل أرصدة الدخول ، وتشير إلى عدد المرات التي تنفق فيها الوحدة النقدية في العمليات المرتكزة على العناصر المكونة للدخل القومي . وهي بالطبع أقل من سرعة الصفقات ، لأنها أهم من السلع والخدمات التي تصل إلى المستهلك النهائي .

إن السرعة - الدخل ، تشير إلى أن الزمن اللازم لتحويل نفقة إلى دخل

$$V_y = \frac{\text{الدخل القومي}}{(\text{النقود} + \text{الودائع})} ,$$

فالدراسات التي جرت من قبل مصرف التسويات الدولية

la Banque des règlements internationaux خلال ١٩٥٠-١٩٥١ م ، أشارت

إلى أن الحد الأدنى من الأرصدة النقدية والسرعة العظمى للتداول محددة بعوامل

ثابتة نسبياً ، ولا تتغير إلا تحت تأثير تضخم حاد ، أو تغيير كبير في عادات الدفع أو درجة تكامل الأعمال .

إن التغيرات في عرض النقود أو كمية النقود ، تعتبر العامل الأساسي لتغيرات الدخل ، التي تنعكس على حجم الإنفاق . حيث يتوهم أصحاب أو مالكو الأرصدة النقدية الفائضة لإنفاقها أو استبدالها بأصول عينية أو مالية أقل سيولة ، بدلاً من الاحتفاظ بتلك الفوائض التي تتعرض لتناقض قيمتها الحقيقية . إن التغير في كمية النقود ، يعتبر العامل الأساسي المؤثر في تغيرات الدخل الإسمي ، وبالمقابل فإن الطلب على النقود يعتبر دالة مستقرة لعدد من المتغيرات ، بالإضافة إلى قلة مرونته تجاه التغير في أسعار الفائدة .

وتتضمن التغيرات التي يحدثها التغير في عرض أو كمية النقود سلسلة من التحولات تؤدي إلى التغير في الدخل الإسمي . وهذه التحولات تمر بمرحلتين : الأولى ، هي إجراءات الأفراد بتخفيض فائض حساباتهم النقدية إلى المستوى المرغوب ، والثانية : هي انقسام تغيرات الدخل الإسمي ، إلى تغيرات في المستوى العام للأسعار ، وتغيرات في الناتج ، يعمل على التغير في دخولهم الحقيقية :

(1) R. Barre, 1970, Économie politique ,op ., cit., p352.

أ- المرحلة الأولى : أثر تغيرات عرض النقود في الدخل الإسمي :

إن هذا التحليل يخص الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ، حيث تتم فيها سواء مات ، أو توليفات في تركيب محفظة الأوراق المالية لدى الأفراد والمؤسسات ، متجهين نحو صرف جزء من أرصدهم النقدية . ويتضمن الأمر ، الخيار بين جميع بدائل أشكال الثروة للمالك النهائي Le détenteur ultime de la fortune ، وهذا التعبير استخدمه فريدمان للتمييز بين المالكين من العائلات ، والمالكين من المؤسسات أو الإدارات ⁽¹⁾ . فإذا كانت محفظة الأوراق المالية في حالة توازن ، ثم حدثت زيادة في كمية النقود أو في العرض ، فإنها تؤدي إلى انخفاض العائد الحدي للرصيد النقدي . فيتجه المالكون للتخلص من سيولتهم إلى حيازة أشكال أخرى من الأصول توفر لهم عائدات حدية أعلى . إلا أن سلوك وتصرف الأفراد يختلف حسب تفضيلاتهم ، حيث أن استجابة كل منهم إزاء انخفاض العائد الحدي للرصيد النقدي تختلف من فرد لآخر . فاهتمام المدرسة النقدية ينصب على كمية النقود المتداولة ، التي يجب أن تستمر في الحفاظ على مستوى تقدمها بالتناسب مع النمو الاقتصادي ، دون الاهتمام بالتعبير الدقيق le réglage fin ⁽²⁾ . فإذا ما عمدت لشراء الأوراق المالية من السوق ، وتسديد قيمتها نقداً للبائعين . فهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأوراق المالية ، وانخفاض عائدها ، ودفع أو تشجيع مالكيها إلى التخلص منها .

وهذا لا يعني حرص مالكي الأوراق المالية على تملك وحيازة الأرصدة النقدية ، فهي حيازة مؤقتة ، ربمما يتم إجراء تعديل أو توليفة جديدة لمحفظة الأوراق المالية . فزيادة كمية النقود لدى المصارف " سواء من الودائع أو بيع أصول المحفظة " ، تمنحها الفرصة للتوسع في منح الائتمان ، وخلق النقود المصرفية . وفي هذه الحالة ينخفض العائد على ودائع الأفراد ، فيزداد الاستثمار ، ويرتفع الطلب الكلي ، فيتجه الأفراد أو المؤسسات من جديد نحو تكوين محفظتهم مجدداً وفق (توليفة) جديدة .

وفي الواقع ، إن زيادة الطلب على الأصول المالية ، تعتبر ارتفاعاً في ثمنها ، وانخفاضاً في عائدها ، حيث ينعكس هذا الأمر ، على طلب وعرض السلع الاستثمارية والاستهلاكية المعمرة ، فترتفع أسعارها ، وينتج عنها ظهور طلب جديد ، وعناصر وأصول منتجة جديدة لهذه السلع .

وقد يتجه بعض الأفراد ، دون اتباع المنحى السابق ، نحو اقتناء السلع المادية أو الخدمات الاستهلاكية المباشرة ، كما يتجه البعض الآخر نحو

(1) J. marchal et Jaques le Caillon ,1967, la théorie des flux monétaires ,op., cit .pp. 134et 135.

(2) P.prissert, 1995, analyse et dynamique du marché des capitaux , op ., cit .,p209

الاستثمارات العقارية . بل قد يتجه البعض نحو إنفاق الأرصدة النقدية على التعليم والتدريب لعماله أو أبنائه حسب الحال .

إن التوسع النقدي ، يخلق مزيداً من الإنفاق ، إما بصورة مباشرة ، كإقامة مشروع إنتاجي ، أو بصورة غير مباشرة كحيازة أوراق مالية لتمويل إقامة مشروع . وفي الحالتين يؤدي الأمر الى زيادة الطلب على السلع والخدمات الإنتاجية ، مما ينعكس على زيادة الدخول من خلال قيام مضاعف الاستثمار بوظيفته .

لقد بنى النقديون نظريتهم على الحركة الاقتصادية . إلا أنها ليست متبلورة كالنظرية الكينزية حول الدورات الاقتصادية ، فهي بالتالي بمثابة ردة فعل على النظرية الكينزية ، مبنية على مفهوم مستقل للدورات اعتماداً على الأبحاث الإحصائية ، وتمييز آلية الاستهلاك بالثبات والنمو الجزئي للدخل الجاري . وأن الاستثمارات ليست مصدراً للتقلبات الاقتصادية الدورية ، موجزاً رأيه في أن الدورة ليست وليدة التقلبات في الاستثمارات ، بل وليدة التغيرات في الكتلة النقدية .

و برأيه ، فإن توقعات الأفراد تؤثر في تغيرات الأسعار في المستقبل ، وفي التحولات المصاحبة للتوسع النقدي أيضاً ، حيث يتأثر ترتيب الفرد لما يمتلكه من ثروة بأصولها المختلفة ، بالطلب على النقود في المستقبل ، وتطورات سعر الفائدة ، انسجاماً مع الترتيبات التالية :

- فيما يتعلق بالطلب على النقود في المستقبل ، يراعي المالكون عاملي الأمان والملاءمة . حيث يتوقعون مزيداً من انخفاض القوة الشرائية للنقود ، فيما تؤدي توقعات التضخم بالارتفاع أو الانخفاض تأثيرها على توازن مكونات المحافظ المالية الموجودة لدى الأفراد و المشروعات .

- إن التوسع النقدي يؤدي الى انخفاض سعر الفائدة ، ويخلق زيادة في الطلب على القروض والتسهيلات الائتمانية من المصارف ، وبالتالي توسيع المنتجين لإنتاجهم . ويتجه المستهلكون نحو مزيد من الاقتراض لشراء السلع المعمرة ، تحت تأثير توقعاتهم باستمرار دخولهم بالزيادة .

ب- المرحلة الثانية : التغيرات في الدخل الإسمي ، بين تغيرات الأسعار وتغيرات الناتج :

ما الذي يجعل تغيرات الدخل الإسمي ، تأخذ شكل تغير في الناتج ، وشكل تغير في الأسعار ؟ وهنا تختلف الإجابة من مدرسة لأخرى :

- حسب التقليديين ، يرجع التغيرات في الدخل الإسمي إلى التغيرات في الأسعار .

• حسب الكينزيين ، يتم التمييز وفق حالة ما دون مرحلة الاستخدام الكامل ، حيث ترجع التغيرات في الدخل الإسمي إلى تغيرات الدخل الحقيقي . وحالة الاستخدام الكامل ، حيث ترجع فيها تغيرات الدخل الإسمي إلى تغيرات الأسعار .

• حسب تحليل فريدمان، تتضمن العلاقة بين الثروة ومكوناتها ، في تحديد الطلب على النقود ، فهو تحليل كمي ونوعي مرتبط بتوزيع مكونات الثروة على الأصول المختلفة ، وأذواق وعادات وتفضيل أصحاب الثروة مميزاً هذا التحليل بالعاملين الآتين :

١- يوزع أثر الكتلة النقدية المتزايدة أو العرض المتزايد إلى العلاقة بين المستوى الجاري للإنتاج ، والمستوى المرافق للاستخدام الكامل . فكلما كان الاقتصاد قريباً من حالة الاستخدام الكامل ، كلما ازداد نشاط الكتلة النقدية .

٢- أما ما يتعلق بالسلوك المنتظر للأسعار ، فإنه عندما يباشر التضخم ، تساهم الزيادة المنتظرة في الأسعار ، في ازدياد النمو في الكتلة النقدية ، إلى ارتفاعات مستمرة في الأسعار ، أكبر من الدخل الحقيقي .

وفي هذه الحالة ، يظهر أثر جديد ، أو عامل جديد يتعلق بالدور المنتظر من التوقعات التضخمية les attentes inflationnistes التي لها تأثيرات ضخمة على تطور التضخم .

وهكذا ، فإن السبب الرئيسي ينحصر لدى المدرسة النقدية في نمو الكتلة النقدية المتداولة ، بينما تبقى العوامل الأخرى خارج التحليل .

وهناك اعتبارات أخرى تتعلق بالزمان والمكان ، لا يمكن تجاهلها ، في طريقة التوزيع ، ونوعية مكونات الثروة ، والتي منها : الأزمات الاقتصادية الحادة ، وحالات الحروب والطوارئ، حيث يمكن أن يتمتع مالكو الثروة ، عن توزيع ثرواتهم على أصول ذات عائدات مرتفعة . مقابل توزيع ثرواتهم على أصول ذات عائدات منخفضة ، وضمان أكبر وأمان أكثر . بعكس ما يسود في الظروف والأحوال الطبيعية ، التي يحتفظ فيها الأفراد بالنقود السائلة ، أو تحويلها إلى ذهب ، تعبيراً عن رغبتهم النفسية في توفير الأمان والثقة ، أثناء فترات الحروب والأزمات الاقتصادية الحادة .

إن التحقيقات التي أجريت ^(١) ، قادت إلى نتيجة مفادها ، أنه في كل لحظة ، هناك تناسب بين التداول النقدي والإنتاج $(P \times Q)$ ، ولكن معامل Coefficient هذا التناسب ليس ثابتاً ، كما تزعم نظرية كمية النقود المبسطة ، فهو يخضع للتطور الذي مرّ فيه الدخل القومي . أما توزيع الثروة على الأصول ،

(1) R. Barre, 1970, Économie politique ,op ., cit., p.530.

فيختلف حسب الأحوال والظروف والأوضاع الاقتصادية ، من عادية أو غير عادية .

ويشير فريدمان إلى أن المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والنقدي ، تتطلب زيادة الكمية النقدية المعروضة بمعدل يتناسب ، ومعدل النمو في الناتج المحلي وعدد السكان . أي أن عرض النقود يجب أن يزداد بمعدل تحقيق رغبة الأفراد بالاحتفاظ بتلك النسبة كجزء من دخلهم النقدي ، على شكل رصيد نقدي ، عندما تتجه دخول الأفراد الحقيقية نحو الارتفاع ، بسبب انخفاض المستوى العام للأسعار . فهذا التحليل يتفق مع التحليل التقليدي ، من حيث التغير في المستوى العام للأسعار الناجم عن تغير كمية النقود المعروضة .

ويستعين فريدمان بمنحنى فيليبس ، في تمييزه لتغيرات الدخل الاسمي ، بين تغيرات الدخل ، وتغيرات الأسعار . ويفترض فريدمان أن تكاليف الإنتاج سوف تزداد ، وأن الأسعار سوف تزداد بسرعة أكبر من الأجور ، موضحاً أن كل محاولة لزيادة مستوى الاستخدام ، بالاستعانة بسياسة نقدية توسعية ، سوف تنتهي بالفشل ، مع احتمال انتهائها بمعدل تضخمي أكثر ارتفاعاً⁽¹⁾ .

ومن الطبيعي أن هذا التحليل مخالف لتحليل المدرسة الكينزية ، من حيث تمويل الاستثمارات بالعجز .

ويفسر فريدمان ، غير استخدامه لمنحنى فيليبس ، ما يعبر عنه " المعدل الطبيعي للبطلالة " ، ذلك المعدل المتوافق مع وضع التوازن ، لهيكل معدل الأجور الحقيقية ، حيث تساهم في تحديد ذلك المعدل كل المتغيرات المؤثرة في معدلات التوازن العام ، التي تضم التوازن في سوق السلع والخدمات ، والتوازن في سوق النقود في آن واحد . ويتوافق في ظل ذلك التوازن ، كل من المستوى التوازني للناتج ، والمعدل الطبيعي للناتج والبطلالة .

فإذا ما افترضنا أننا في حالة توازن ، عند المستوى الطبيعي للناتج والبطلالة وثبات المستوى العام للأسعار . وزادت السلطة النقدية كمية النقود المعروضة . فسوف تؤدي هذه الزيادة إلى قيام المنتجين ، ورجال الأعمال برفع أسعار السلع وزيادة إنتاجهم ، مع احتمال تحملهم لمستوى أعلى من الأجور . فهذه الآثار التوسعية الناجمة عن التوسع النقدي ، تحدث في المدى القصير ، حيث لن يلاحظ أرباب العمل والعمال الارتفاع الأولي في الأسعار أو التضخم المفاجئ . وخلال هذه الفترة القصيرة سوف لن يتمكن الأفراد والمؤسسات من تغيير مقدرات ثروتهم . وبذلك يفسر منحنى فيليبس العلاقة بين حالة البطلالة ، ومستوى كل من الأسعار والأجور .

(1) P.prissert, 1995, analyse et dynamique du marché des capitaux , op ., cit ., p .201.

أما على المدى الطويل ، فإن الأفراد والمشروعات سوف يواجهون الواقع بعد أن يتلمسوا الارتفاع في المستوى العام للأسعار . وأن ما حدث من ارتفاع في الأجور ، لا يمثل تحسناً في الأجور الحقيقية . فتتغير الصورة ، وينكمش حجم العمالة والاستخدام ، ويعود حجم الناتج ومستوى البطالة إلى المعدل الطبيعي لكل منهما .

وهكذا يوضح فريدمان ، أن أثر التوسع النقدي ، في كل من الناتج والأسعار والتشغيل يقتصر فقط على المدى القصير . أما على المدى الطويل ، فيتلاشى أثر التضخم المفاجئ ، في ظل ارتفاع شامل في المستوى العام للأسعار . وتعود تغيرات الناتج والتشغيل والأسعار ، الناتجة عن زيادة المعروض النقدي ، إلى مستواها الطبيعي ، فيما قبل التوسع النقدي .

وسوف نقوم ، فيما يلي ، بإجراء نوع من التحليل المقارن بين أفكار المدرستين الكينزية والنقدية :

ثانياً - المقارنة بين نظرية كينز ونظرية فريدمان ، (كينز مقابل فريدمان) :

اقترح فريدمان السياسة النقدية ، مقابل السياسة المالية الضريبية لكينز ، ففي عام ١٩٧٠ م ، طرحت مدرسة شيكاغو نفسها ، مقترحة مراقبة كمية النقود وضرورة الملاءمة وتكييف هذه السياسة في كل لحظة ، لتضييق المسافة بين الواقع النظري والتطبيق العملي .

وإلى جانب هذه المدرسة ظهرت الكينزية الجديدة ، التي تركز اهتمامها على مراقبة الاستثمارات ، معتبرة أن المبالغ المنفقة في هذا المجال هي الأداة الفعالة لمراقبة الدخل القومي ، بعد الأخذ بعين الاعتبار آلية سعر الفائدة . وتنطلق هذه المدرسة من العرض النقدي الذي يتم عبر قرارات السلطات النقدية ، وتفضيل السيولة وتحديد سعر النقود حسب الكفاية الحدية لرأس المال . فتحدد الاستثمارات وتحديد حجم النشاط الاقتصادي والدخل القومي بالانطلاق من المضاعف .

ومن خلال قيامه بدراسة ديناميكية لحركة الكتلة النقدية ، استنتج فريدمان ، أن الكتلة النقدية هي سبب الدورة الاقتصادية وليست العوامل الحقيقية ، بحيث أنه لم يتم اكتشاف انخفاض حاسم للاستثمارات المستقلة أثناء الأزمات التي خضعت للتحليل (١٩٢٠-١٩٢١، ١٩٢٩-١٩٣٣، ١٩٣٧-١٩٣٨ م) ، فخلال الأزمات تختلط العوامل الحقيقية بالعوامل النقدية (١) .

(1) L. ossad tehaia, 1982, le Keynésianisme aujour d'hui .théorie et politique économique,op ., cit ,p.52.

لقد أدى تدخل المصرف الفيدرالي الأمريكي في عام ١٩٢٩ م ، إلى تحول خطير في الأزمة، حيث تقرر عندها تخفيض كمية النقود بحوالي الثلث^(١) وبطبيعة الحال ، فإن فريدمان كان يتوجه في أبحاثه نحو صياغة جديدة لنظرية كمية النقود ، وأن تغيراً ما في الكمية سوف يؤدي إلى تغير في الدخل النقدي ، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تغير في الدخل الحقيقي ، و/أو المستوى العام للأسعار ، وذلك دون معرفة نسبية التغير^(٢) . فالجهود المبذولة من قبله حول السرعة - الدخل ، تعتبر محاولة إثبات بأن السرعة هي تابع ثابت على المدى الطويل ، وخاصة محاولته إثبات أولوية تقلبات الكتلة النقدية على الدخل ، حيث يقوم بمقارنة المخزون النقدي بتدفقات الدخل^(٣) .

وعبر المقارنة بين العناصر الرئيسية في نظرية كينز ، والمفاهيم النقدية الدورية لفريدمان ، فإننا نتوصل إلى مايلي :

١- يعطي فريدمان الأهمية العظمى للعامل النقدي ، وللأختلافات بين العرض والطلب على النقود ، بينما كينز أعطى الأهمية للعوامل الحقيقية .

٢- يعطي فريدمان أهمية كبيرة للثبات في الطلب على النقود ، المحدد بالميل الثابت للدخار ، بهدف الوصول إلى المستوى المرغوب للثروة ، ويستنتج من تحليل النظرية النقدية ، أن ثبات تابع الطلب على النقود ، يقصد به ، أن الاقتصاد بحاجة إلى زيادة ثابتة في الكتلة النقدية ، لكي يؤدي هذا التابع وظيفته بشكل اعتيادي ، وضمن الظروف الاقتصادية الاعتيادية .

٣- الطلب على النقود هو تابع ثابت لعدد من المتغيرات الاقتصادية الأساسية ، والعرض النقدي هو غير ثابت ، ويعتمد على المؤسسات المالية والائتمانية ، بعكس كينز الذي يهمل عدم ثبات العرض النقدي .

٤- يرفض فريدمان خلافاً لكينز ، تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، وينادي بتجديد نظرية كمية النقود ، مدخلاً في معادلة الطلب الكلي مفهوم مستوى الأسعار الدائم كتعبير رديف للمستوى العام للأسعار على المدى الطويل .

وفي هذا الصدد ، تختلف نظرية فريدمان عن نظرية كينز ، كما تختلف عن نظرية كمية النقود ، التي تفترض أن جميع التغيرات في الكتلة النقدية تمتص عن طريق تغير الأسعار ، دون أن تلمس مستوى الإنتاج الحقيقي بالنسبة لفريدمان ، وأن الكينزية التي تفترض ثبات الأسعار ، كما هو الحال في نظرية كمية النقود ، تعتمد على جمود الإنتاج ، وهي كلها افتراضات غير واقعية .

(١) ميلتون فريدمان ، ١٩٧٥ م ، دراسات وقضايا اقتصادية ، ترجمة الياس اسكندر ، دار التعاون للطباعة والنشر ، القاهرة ، ص ٨١ .

(2) G. Jacoud , 1994, la monnaie dans l'économie, op .cit , p63.

(3) S. Ieven , Éssai sur l'instabilité monétaire , op .cit , p.123.

- ٥- بالنسبة للمدرسة النقدية ، يعتبر النمو في الكتلة النقدية المتداولة ، السبب الرئيسي للتضخم ، مع بقاء العوامل الأخرى خارج التحليل .
- ٦- كل تغيير في عرض النقود ، بالنسبة إلى الطلب ، يسبب رد فعل دوري في الاقتصاد ، حسب فريدمان .
- ٧- إن الكمية الكلية للنقود ليست حيادية ، وهنا خلاف مع نظرية كمية النقود ، واقترب من نظرية كينز . فكمية النقود تؤثر في قرارات الفعاليات الاقتصادية ، فالنظرية النقدية تفسر الكساد أو الركود التضخمي ، بالتسارع الناتج عن التوقعات التضخمية للفعاليات الاقتصادية^(١) .
- ٨- أضاف فريدمان ، فكرة السلوك الجماعي ، الذي ينتج عنه الطلب على النقود ، كمعبر عن المقارنة بين الإيرادات الحقيقية المحصلة ، والمنفعة من النقود ذاتها .
- ٩- وفقاً لفريدمان ، النقود العاطلة على مستوى الأفراد ، تصبح فعالة على المستوى العام^(٢) .
- ١٠- يعتمد تحليل فريدمان على آليات التنظيم الذاتي لاقتصاد السوق ، وهذا مخالف للنظرية الكينزية .
- ١١- يشير فريدمان إلى أن سرعة تداول النقود بالنسبة إلى الدخل ، هي أكثر ثباتاً من مضاعف الاستثمار ، الأمر الذي خلق جدلاً عتيفاً بين الكينزيين والنقديين ، فهو يعتقد أن الاقتصاديات الحديثة ثابتة ، وأن حرية الأسواق كافية لتأمين التوزيع الأمثل للموارد والاستخدام الكامل للإمكانات الإنتاجية ، بعكس كينز الذي يعتقد أن الاقتصاديات غير ثابتة وأن آلية السوق غير كافية لتأمين الاستخدام الكامل . وأخيراً فإن فريدمان غير مقتنع بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، ويحصر دورها بتأمين إطار ثبات عمليات السوق .
- تلك هي ، أوجه المقارنة بين نظرية كينز ونظرية فريدمان التي تعتبر إحياء لصياغة جديدة لنظرية كمية النقود ، انطلاقاً من أن الموازنة ليست أداة فعالة لتنظيم النشاط الاقتصادي ، وأن المصارف المركزية يجب أن تتبع سياسات نقدية ، تجعل الكتلة النقدية تنمو بمعدلات منتظمة أعلى من الناتج المحلي الإجمالي p.N.B. ومما سبق يمكن أن نتوصل إلى الصياغة الموجزة التالية حول النظريات النقدية :

(1) P.prissert, 1995, analyse et dynamique du marché des capitaux , op ., cit .,p.200.

(2) H.guitton et G. bramoulié,1987 ,la monnaie, op., cit ., p.388.

- هناك ارتباط وثيق بين النظريات النقدية والاقتصادية من جهة ، والواقع الاقتصادي للبلدان الرأسمالية من جهة أخرى . فهذه النظريات نمت وتطورت مع نمو وتطور النظام الرأسمالي نفسه .
- تستند السياسات النقدية والمالية في علاجها للآزمات إلى النظريات الاقتصادية والنقدية .
- التحليل النقدي الذي مرّ معنا ، يعتبر جزءاً لا يتجزأ من التحليل الاقتصادي الكلي ، وبالتالي فإن النظرية النقدية هي جزء من النظرية الاقتصادية .
- وفقاً لفخ السيولة ، فإن الزيادة في عرض النقود ، ستتم استيعابها على شكل أرصدة نقدية عاطلة للمضاربة ، الأمر الذي يجعل من أية سياسة نقدية توسعية عاجزة عن تخفيض سعر الفائدة عن الحد المرسوم في مصيدة السيولة . وهنا أشار كينز ^(١) ، إلى عدم جدوى اللجوء إلى أسلوب سرعة تداول النقود الداخلية في التحليل نظراً للتقلبات الحادة وعدم قابلية تقدير هذه السرعة ^(٢) . بينما وفقاً للاقتصادي فريدمان ، فإن سرعة التداول الداخلية للنقود تعتبر مستقرة ، ويمكن التنبؤ بها عبر الزمن . وترتفع في فترات الانتعاش الاقتصادي . مع زيادة الدخل الحقيقي ، وتنخفض في فترات الركود الاقتصادي مع انخفاض الدخل الحقيقي ^(٣) .



(١) لهب عطا عبد الوهاب ، ١٩٩٩ ، سرعة تداول النقود ، مصدر سابق ، ص ٦٣ .

(٢) المصدر السابق مباشرة ، ص ٦٦ .

(٣) المصدر السابق مباشرة ، ص ٦٨ .

الباب الثالث

الائتمان والمصارف

Le crédit et les banques

تمهيد

يقصد بالنظام المصرفي ، مجموعة المؤسسات التي تتعامل بالائتمان ، الذي يعني منح الدائن لمدينه أجلاً معيناً لدفع الدين ، ولا يخفى أهمية عنصر الثقة في التعامل بين الدائن والمدين . فالمصارف عندما تمنح المنتجين قروضاً ، فإن هؤلاء المنتجين يستعملون هذه القروض ثمناً للألات والمواد الأولية أو نصف المصنوعة ... الخ . وإذا كانت هناك مرونة في الإنتاج والاستهلاك ، فإنها حتماً ستؤدي إلى زيادة أرباح المنتجين أو المؤسسات والشركات المستقرضة ، ونمو في المبادلات وتفعيل النشاط الاقتصادي .

إلا أن أهمية المصارف تأتي من الأثر الهام في تأثيرها على العرض الكلي للنقد ، فهي لا تكفي بقبول ودائع الأفراد فقط ، بل تقوم بخلقها أيضاً .

وفي تحليل لأهمية التمويل المصرفي ، أشار البعض^(١) : ((يعود نجاح الاستثمارات الإنتاجية في فرنسا ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لتضافر عددٍ من الأسباب ، منها وجود مجموعات مصرفية كبيرة ، ساعدت على التمويل المباشر للاستثمارات ، وعلى دمج أو جمع مصارف الأعمال مع مصارف الإيداعات)) . مما ساهمت في عملية إعادة البناء وتطوير الاقتصاد الوطني . ويتضمن هذا الباب الفصول التالية :

- الفصل الأول : الائتمان .
- الفصل الثاني : سوق الأوراق المالية .
- الفصل الثالث : المصارف التجارية .
- الفصل الرابع : النقود والائتمان في الاقتصاد الاشتراكي .
- الفصل الخامس : المصارف الإسلامية .
- الفصل السادس : المصارف المركزية .

(١) د. عامر لطفي ، ٢٠٠٣م ، الاقتصادات الست ، الأغنى في العالم ، دار الرضا للنشر ، سورية ، دمشق ، ص ١٢٤ - ١٢٥ .

الفصل الأول الائتمان^(١) le crédit

أولاً- مفهوم الائتمان :

هناك تعريفات متعددة للائتمان ، تتكامل في معظمها ، مرتبطة بفكرة المبادلة، ولطالما كل مبادلة ذات تكلفة اقتصادية . فإن الائتمان تصرف اقتصادي ذو تكلفة *acte de crédit* ، والمبادلة بطبيعتها تتضمن طرفين (دائن ومدين) .

ويعرف الائتمان من أنه : عملية مبادلة قيمة حاضرة، في مقابل وعد بقيمة آجلة مساوية لها . ووفقاً لتعريف مارشال : الائتمان مبادلة لقيمة مادية أو غير مادية حاضرة ، أو كمية من النقود، مقابل استحقاق آجل^(٢) . معتبراً توفر النقود واستخدامها أمراً ضرورياً لتسهيل الصفقات وتوسيعها . ولما كانت المبادلة ليست فورية ، أي آجلة ، فإنها تتضمن عنصر الزمن الذي يفصل بين الطرفين . بالإضافة إلى عنصر الفائدة المتفق عليها سلفاً بين طرفي المبادلة . وكل هذا يتضمن وعداً بدفع لاحق ، أي يتضمن الترقب والانتظار *une attente la monnaie* فالوعد الذي لا ينفذ لا قيمة له، ويتطلب توفر عنصر الثقة والأمان ، واحتمال الشك والمخاطرة ، معبراً عن الثقة في العلاقات ما بين المتبادلين . وهنا تتدخل عناصر المناخ الاقتصادي والبيئة الاجتماعية ، وأجواء الثقة المتغيرة حسب المجتمعات ، والزمان والمكان ، مما يطرح موضوع تنظيم الائتمان^(٣) .

(١) د. أحمد زهير شامية ، ٢٠٠٠م ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص. ٢٢٤-٢٢٦ .
ففي الاقتصاديات المتطورة ، من النادر أن توجد منشأة لم تستعن بالقروض النقدية ، في تأسيسها أو تشغيلها أو تطويرها . وقد تطور الائتمان ، كما المصارف ، حتى ظهرت نظريات بشأنها : إن نظرية الأموال القابلة للإقراض ، ما هي إلا انعكاس للتطور الكبير في الائتمان . وهي تتضمن سعر الفائدة المرتبط بالسوق الائتمانية ، وما تدور فيها من عمليات إقراض واقتراض مصرفي ، حيث يصدر الطلب من المستثمرين ، والعرض يتوقف على حجم الادخار . والنتيجة أن هناك إمكانية لزيادة عرض الأموال القابلة للإقراض دون زيادة مماثلة في حجم الادخار . وتعتمد هذه النظرية على متغيرين هما ، الإصدار النقدي الجديد والاكتناز ، فهي بهذا تعتبر امتداداً للنظرية التقليدية .

(2) J. Marchal , monnaie , et crédit , op . cit , p. 18

(3) H. guitton et G. bramoullé , 1987, la monnaie , op. cit, p .45.

ثانياً - أهمية الائتمان :

إذا كانت النقود ، هي القوة الشرائية التي تتوفر فيها العمومية الفورية ، فإن الائتمان المادي ، المتضمن عملية البيع والشراء ، أو الاقتراض ، يتطلب عدم التزام ، أي منح الأجل لمداد الدين أو الاستحقاق . وهنا كما قلنا يلعب عنصر الثقة دوره في التعامل بين الدائن والمدين .

ويعتبر ظهور مفهوم الوديعة والمصارف التجارية بداية لظهور مفهوم الائتمان وتطوره ، عبر ما يسمى بالنقود الكتابية (الخطية) ، وتوفر فائض نقدي أو السيولة (الملاءة المالية) لدى الجهاز المصرفي .

ومن الملاحظ ، في الاقتصاديات المعاصرة ، أن معظم المعاملات والصفقات التجارية تتم عبر المصارف التجارية بالنقود الكتابية الخطية ، من قبل المتعاملين الذين يحركون حساباتهم الجارية بأدوات كالشيك أو التحويلات من حساب لحساب أو البطاقات . وهذه الأدوات التقليدية ، أضيفت إليها ، أدوات أخرى جديدة ، تمثلت في إشعارات السحب Avis de prélèvement والرموز المعلوماتية Terminal في إتمام المدفوعات وغيرها ^(١) .

لقد عم انتشار الائتمان عالمياً بين رجال الأعمال والمستثمرين ، حتى غدت الدول من أكبر المتعاملين بالائتمان . كما غدا ، الاقتصاد العالمي ، ائتمانياً مصرفياً ، فيما بعد الحرب الثانية . وبهذا فإنه يمكننا تقدير الائتمان وفقاً لما يلي ^(٢) :

١ - مزايا الائتمان :

- الاقتصاد في استعمال النقود والاستغناء عن استعمال النقود الورقية القانونية في بعض الأحيان ، فالأدوات الائتمانية تعتبر بديلاً عنها .
- منح الفرص والمجال للمنظمين وأرباب الأعمال لاقتراض الأموال واستثمارها في مشروعات تدر عليهم الخير الوفير .
- يعتبر الجهاز المصرفي خالقاً للنقود ، لمضاعفته الائتمان بأحجام تتجاوز ما يودع لديه من ودائع .
- تشجيع الأفراد والمؤسسات للمحافظة على السمعة المالية والتجارية الحسنة .
- توفير فرص الاستثمار المربحة للمدخرين .
- إنقاذ الأفراد والمؤسسات الإنتاجية في حالات الركود والكساد من الانهيار والإفلاس الاقتصادي .

(١) J. Marchal , monnaie , et crédit , op . cit , p. 36.

(٢) د. كمال شرف ، ود. هاشم أبو عراج ، النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ١٦٢ - ١٦٤ .

إلا أن هذه المزايا ، إذا لم تستخدم بأسلوب رشيد ، فإنها يمكن أن تؤدي إلى خلق إحدى أو كل المضار التالية :

٢- عيوب الائتمان :

- زيادة الائتمان وتداوله يمكن أن يكون سببا في تضخم الكتلة النقدية .
- المبالغة في خلق الائتمان قد تؤدي إلى إسراف لا مبرر له ، أو سببا في تراكم إنتاجي ، يمكن أن يؤدي إلى الكساد ، تتبعها آثار سلبية على الاقتصاد القومي .
- قد يكون سببا لدعم مشروعات ذات كفاءة إنتاجية منخفضة ، وفقاً لسياسة النقود الرخيصة ، مما ينعكس سلباً على الإنتاجية الاقتصادية القومية .
- قد يكون سبباً في خلق نوع من الاحتكار بين أيدي القلة oligopole .

إلا أنه في كل الأحوال ، فإن أهمية الائتمان واضحة في مجال الإنتاج ، فالاقتصاديات الضخمة المتقدمة ، ما هي إلا حصيلة نظام ائتماني متطور^(١) . فالإنتاج الحديث يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة ، ويندر أن يتوفر المنظم الذي يستطيع أن يؤمن هذا المبلغ بمفرده ، فبفضل الائتمان يستطيع المنظم أو الفرد الاقتراض من الغير ، الأموال اللازمة له .

وهكذا فإن الإنتاج الحديث لم يكن لوجود ويستمر لولا الائتمان ، الذي يفيد المنتج والمُدخّر الذي يرغب في استثمار مدخراته ، فيودعها في أحد المصارف ، التي تحولها كمدخرات إلى أفضل مجالات الاستثمار المنتج عن طريق الائتمان .

ولا تقتصر أهمية الائتمان على مجالات الإنتاج فحسب ، بل تمتد إلى الاستهلاك أيضاً ، فهو يمكن الأفراد من توزيع إنفاقهم الاستهلاكي عبر الزمن بطريقة أفضل . وذلك بالحصول على السلع الاستهلاكية المعمرة التي يرغبونها ، وتقسيط ثمنها على آجال مناسبة . وهذا ما يؤثر في توسيع سوق السلع الاستهلاكية المعمرة ، مما يشجع على الإنتاج الكبير ، والاستفادة من وفوراته ومزاياه ، والمساهمة في رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع .

ثالثاً - أدوات الائتمان : les instruments du crédit :

وتوزع هذه الأدوات ضمن ثلاث مجموعات ، هي التالية :

(1) H. Guittou et G. Bramoullé, 1987, la monnaie, op. cit. p.69.

١- السندات :

أ- السندات الخاصة :

١- السند لأمر : سند خاص قصير الأجل ، من الأوراق التجارية، قابل للتظهير للغير ، فهو قابل للتداول . وبموجب هذا السند يتعهد المقترض بدفع مبلغ محدد ، في تاريخ محدد ، لصاحب الاستحقاق أو المقرض . وهذه السندات تتمتع بأهمية كبيرة في مجال الأعمال . ومنها السند المبسط والسند لأمر المضمون (Le Warrant) . وهي تلك المرتبطة بتعهد الشراء أو بالتسجيل على سند جديد يحمل القيمة الإسمية ذاتها .

٢- خطاب التبادل : Le lettre de change

لا يختلف عن السند لأمر، فالمنظم يقوم بشراء عوامل الإنتاج ، كما يقوم ببيع المنتجات في سوق المنتجات النهائية . وهذه العلاقات سمحت بولادة هذا النوع من أدوات الائتمان الذي يسمى بلغة التجارة خطاب المبادلة .

فخطاب المبادلة ، ورقة تجارية ، تتضمن أمراً بدفع مبلغ محدد في المستقبل ، متضمناً نوعاً من التقاص ، أو نقل عبء دين من شخص لآخر . فهي رقيقة يمكنها الربط بين ثلاثة أشخاص ، هم :

أ- المورد le fournisseur .

ب- المنتج أو الصانع أو المنظم le produit , le fabricant , l'entrepreneur .

ج- العميل أو المشتري النهائي : le client

وعبر هذه الأداة يقوم المنظم بـ باتخاذ مبادرة التسديد أو الدافع ، الذي يعطي الأمر لـ ج العميل مشتري المنتج النهائي ، بدفع مبلغ معين لـ أ الذي هو المورد^(١) .

٣- الشيك : أداة أو وسيلة ، تتضمن أمراً بدفع مبلغ من النقود ، من حساب شخص إلى حساب شخص آخر ، ولا تتمتع هذه الأداة بقوة الإبراء غير المحدودة ، كما لا تتمتع بالقبول العام في التداول ، وهو قابل للتظهير .

٤- الكمبيالة : وهي أمر يصدره الدائن إلى المدين أن يدفع لأمر الدائن ، أو المستفيد مبلغاً محدداً من النقود ، مدوناً عليها ، في تاريخ محدد أو قابلاً للتحديد ، أو عند الاطلاع ، وهي غالباً تنتج عن صفقة تجارية لا تتجاوز مدتها السنة .

(1) Ibid . p. 95 et 96 .

ب- السندات العامة :

تحتاج الحكومات غالباً ، إلى السيولة لتغطية نفقاتها ، وخاصة على المدى القصير ، بانتظار الضرائب التي تتأخر عادة في ورودها إلى خزانة الدولة . وهناك نموذجان من السندات العامة: أذونات الخزينة ، والأذونات على الصيغة ، أو شهادات الخزينة ، وهي تشبه النقود الكتابية ، وتتميز بالبساطة في الأداء والنقل عبر الحسابات . والأذونات إما أن تكون ذات فائدة ثابتة أو متحركة . والخزينة هي بطبيعة الحال التجسيد المالي للدولة .

٢- الحسابات الجارية : les comptes courants

وهي حسابات الأفراد ، ودائنة بطبيعتها غالباً ، وحسابات ، أو احتياطات المنظمين وأرباب الأعمال والتجار والمستثمرين ... الخ لدى المصارف . وتسمى بالودائع تحت الطلب ، وحيالها تلتزم المصارف بدفع المبلغ المطلوب في الحال ، وتمثل الحجم الأكبر والأهم من الودائع ، وهي التي تقصد عادة عند الحديث عن الودائع عامة .

ومن حيث المبدأ يعتبر الحساب الجاري ، عقداً بين طرفين (مؤسسة مالية وعميل) ، يتضمن إتمام الصفقات المتبادلة ، عبر استخدام أدوات الائتمان . وكان الأمر يتعلق بنقود ورقية قانونية متداولة عبر السجلات والأدوات بدلاً من التداول اليدوي في المجتمع . وأدوات هذه الحسابات هي الشيك والتحويل غير المستخدم للوثائق ، أي سحب أو تحويل مبلغ من صاحب الحساب أو الوديعة أو المخول بإدارة الحساب ، لحساب المستفيد ، ويمكن أن يتم هذا الإجراء بالتوقيع فقط دون استخدام كتاب خطي . وسوف نتوسع في هذا الموضوع ضمن موقعه في موضوع المصارف .

٣- القيم المنقولة : les valeurs mobilières

هذه القيم من اختراع القرن السابع عشر ، منتشرة بسرعة في القرن التاسع عشر . وقد ساعدت تسهيلات تركيز رؤوس الأموال على تطوير تقنيات هذا النوع من التسهيلات . وهذا الموضوع سيعالج تفصيلاً ضمن الفصل القادم .

رابعاً - أنواع الائتمان : les sortes de crédit

لما كان الائتمان عملية مبادلة قيمة حاضرة ، بقيمة آجلة مساوية ، عبر وعدٍ مقرون بالثقة ، وبالنقود لتسهيل وتوسيع القيمتين الحاضرة والآجلة . ولما كانت النقود تشكل كلا متجانساً ، فإن الائتمان ليس كذلك . ولهذا تختلف أنواع الائتمان بحسب المعيار المستخدم في التمييز ، كالائتمان الشخصي الذي يعتبر

حقيقياً ، والإنتاجي والاستهلاكي ، والتقسيم حسب الزمن ، والعام والخاص... الخ^(١).

ويستخدم البعض على سبيل المثال ، في هذا المجال ، معيار الضمان la garantie والزمن^(٢) . ومنهم من يستخدم المقرض الأخير كمعيار للتفرقة من أفراد ، إلى مصارف تجارية ، أو مؤسسات مالية وغير مالية ، أو قد يكون من عمل الحكومات^(٣) . و سنأخذ في تحليلنا الآتي بمعظمها ، شريطة أن يكون الائتمان كلا متجانساً :

١- تقسيم الائتمان تبعاً للغرض منه :

يمكن تقسيم الائتمان تبعاً للغرض منه ، إلى ائتمان استهلاكي ، وائتمان استثماري (إنتاجي) ، وائتمان تجاري . فالائتمان الاستهلاكي يسمح باقتناء ، بعض السلع الاستهلاكية المعمرة ، كالسيارات والمعدات الكهربائية... الخ ، وهو أول ما عرف من أنواع الائتمان . ويستخدم البعض بهذا الصدد تعبير التدرج في السداد أو البيع الأجل ، ويستخدم غالباً مع ذوي الدخل المنتظم . كما يستخدم من قبل بعض واضعي السياسات الاقتصادية ، وسيلة لتحفيز الطلب الكلي ، وتشجيع تسويق المنتجات ، وبالتالي تنشيط أو حفز الإنتاج^(٤).

أما الائتمان الاستثماري ، فهو مجموع الأموال التي تحصل عليها المشروعات الإنتاجية ، و توجهها نحو إمكانية تأمين احتياجات هذه المشروعات من أصول ثابتة كالأراضي والمنشآت والتجهيزات الفنية المختلفة ، مما يزيد من كمية الأموال المستثمرة ، ويهيئ للمشروعات الإنتاجية فرص الحصول على ربح أكبر . وفي هذا المجال انتشر الائتمان العقاري في العديد من دول العالم مثل فرنسا وسورية .

وهناك الائتمان التجاري ، المستخدم غالباً في مجالات التسويق والخدمات المصرفية الخاصة بالتسويق والترويج وتصريف الإنتاج ، بالإضافة إلى إمكانية مساهمة الائتمان في ضمان تمويل عمليات التصنيع الجاري من قبل المشروعات التجارية .

٢- تقسيم الائتمان تبعاً لمدة لائتمان :

وهو أهم معيار ، نظراً لأهمية الزمن بالنسبة لأنواع الائتمان ، وعلاقته بالنشاط الاقتصادي . ونميز بهذا الصدد بين القصير والمتوسط والطويل الأجل :

(1) Ibid . pp. 45 - 50 .

(2) R.BARRE , 1970 , Économie politique , op. cit , p.143 .

(٣) د. كمال شرف . ود. هاشم أبو عراج ، النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص. ١٦٢ .

(4) R.BARRE , 1970 , Économie politique , op. cit , p.144 .

أ- الائتمان قصير الأجل :

ويتضمن غالباً الائتمان التجاري ، بهدف تمويل العمليات الصناعية والتجارية الجارية ، لمدة لا تزيد عن السنة . وهو عادة يستخدم في استكمال رأس المال المستدول (غير الثابت) ، للمشروعات الإنتاجية . والائتمان قصير الأجل في معظمه مصرفي . علماً أنه يؤخذ على الائتمان المصرفي أنه يخضع للخصم أو لإعادة الخصم ، مما يزيد من تكاليفه ، مثل ائتمان تمويل البيع الأجل و ضمان الصندوق الوطني للدولة ، أو خصم الأوراق التجارية⁽¹⁾ .

ب- الائتمان متوسط الأجل :

وتتراوح مدته بين سنة وخمس سنوات ، ويستخدم عادة لتمويل احتياجات المشروعات الإنتاجية من آلات ومعدات مختلفة ، والاحتياجات من السلع المعمرة ، والقروض الإنشائية ، بالإضافة إلى الائتمان التصديري ، ذي الأهمية لدى بعض الدول .

ج- الائتمان طويل الأجل :

وتتجاوز مدته في العادة /5/ سنوات ، ويهدف إلى تأمين الأموال اللازمة لتغطية احتياجات المشروعات الإنتاجية من رؤوس أموال ثابتة . وتمنح القروض الطويلة الأجل من قبل المصارف والمؤسسات المالية الهامة التي تتمتع بالموارد الكافية ، عبر إصدار السندات الطويلة الأجل في أسواق رؤوس الأموال . ويمكن أن نصنف ضمن هذه الصيغة ما يسمى بالتمويل التأجيري (الليزنج) ، والذي يميز بين الملكية والتأجير في مجال استخدام أدوات الإنتاج⁽²⁾ .

٣- تقسيم الائتمان تبعاً للشخص المقترض ، ويقسم إلى :

أ- ائتمان خاص : وهو ما يعقده أشخاص القانون الخاص ، كالأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين من شركات ومؤسسات وهيئات خاصة ... الخ ، وتعتمد قدرة أشخاص القانون الخاص ، في الحصول على الائتمان ، على الملاءة المالية ، الحالية والمستقبلية ، وعلى الثقة التي يتمتع بها الأفراد والمؤسسات الخاصة لدى مانح الائتمان (المصرف) ، وتتم جميع عمليات الائتمان الخاص ، من تجارية ومصرفية ونقدية ، دون تدخل الدولة .

(1) I bid . p . 146.

(2) I bid .p., 150.

ب - ائتمان عام : وهو ما يعقده أشخاص القانون العام ، كالدولة والهيئات والمؤسسات العامة في الحصول على الائتمان ، على الثقة في التعامل مع الدولة ومؤسساتها ، ومركز الدولة المالي والظروف الاقتصادية والمالية والسياسية للدولة . وعلى مدى محافظة الدولة على الوفاء بتسديد التزاماتها السابقة .

وعندما تقوم الحكومة ، في ظل ظروف معينة ، كحالات الجفاف والأزمات الاقتصادية بمنح ائتمان أو قرض لأشخاص القانون الخاص ، فنحن أمام الائتمان العام ⁽¹⁾ .

٤ - تقسيم الائتمان تبعاً لنوع الضمانات المقدمة لمائح الائتمان : ويمكن تقسيم الائتمان تبعاً لنوع الضمان المقدم إلى :

أ - ائتمان شخصي : وهو الائتمان الذي يحصل عليه المقترض دون تقديمه أية ضمانات عينية ، والاكتفاء بوعده بتسديد الائتمان في الموعد المحدد . وبهذا فإنه يعتمد على الثقة في التعامل والاستمرارية .

ب - ائتمان بضمان عيني : وهو الائتمان الذي يحصل عليه الشخص أو المقترض ، لقاء تقديمه أموالاً عينية ثابتة ، كضمان النفط المكسيكي لقاء الأموال المقدمة لها من المجموعة الدولية التي تشكلت عام ١٩٨٢ م لإنقاذها من أزماتها المالية . ويمكن أن يكون هذا الضمان أموالاً متداولة ، وفاءً لتسديد الائتمان .

ويختلف الائتمان الشخصي عن العيني ، في أن الدائن / المقرض / ، في حال الائتمان الشخصي ، يتساوى مع غيره من الدائنين ، في استيفاء دينه من أموال المدين ، إذا ما امتنع هذا الأخير عن الدفع في الموعد المحدد . في حين أن الدائن ، في حال الائتمان العيني ، يعتبر ذا امتياز على غيره من الدائنين في استيفاء مبلغ الدين بالذات من تلك الأموال التي قدمها المدين المقترض ضماناً لائتمانه ، إذا ما امتنع المدين عن الدفع في الموعد المحدد .

ويمكن في حال توفر ضمان عيني ، القيام ببيع المادة موضوع التمويل ، أو الضمان نفسه للوصول إلى المبلغ الذي لم يتم دفعه في الموعد المحدد ⁽²⁾ .

وبالنتيجة ، يعتبر اقتصاد اليوم ائتمانياً ، لأن الائتمان الذي يقدمه الجهاز المصرفي ، يؤدي وظيفة أساسية للنشاط الاقتصادي بتوفيره فرص الاستثمار المربحة للمدخرين ، ويهيئ للمشروعات ورجال الأعمال رؤوس الأموال اللازمة لإقامة ، أو الاستمرار في مشروعاتهم الإنتاجية ، في الوقت الذي يحصل فيه الجهاز المصرفي على أرباح تساعد على الاستمرار في أداء مهمته .

(1) H. guitton et G. bramoullé , 1987 , la monnaie, op . cit , p. 50 et 51 .

(2) Ibid.,p.46.

وبالإضافة إلى ما سبق ، يوفر الائتمان تكاليف النقد الورقي في المجتمع ، والمحافظة عليه من الهدر والضياع . ويمكن للجهاز المصرفي أن يمنح عملاء قروضاً أو ائتمناً تتجاوز ما يودع لديه من ودائع . كما تعتبر الأدوات الائتمانية ، كالحوالات والكمبيالات وسائل لتسهيل العمليات الاقتصادية الداخلية ، بل والدولية أيضاً لعدم ضرورة دخول وخروج المعادن الثمينة في عالم اليوم .

وقد يتعرض الاقتصاد القومي لحالة من الركود والكساد الاقتصادي ، فإن الجهاز المصرفي يعمل على إنقاذ اقتصاد البلاد من الانهيار والإفلاس .

وبالرغم من كل تلك المزايا والايجابيات ، فإن للائتمان بعض العيوب ، يمكن حصرها في أن الجهاز المصرفي وإسرافه في منح وخلق الائتمان ، يؤدي أحياناً إلى التسبب في ظهور حالة من التضخم^(١) . فانخفاض تكاليف الحصول على الائتمان ، يكون دافعاً للراغبين في زيادة إنتاجهم واستهلاكهم ، الأمر الذي يسبب نوعاً من التبذير لا مبرر له .

كما قد يكون لإتباع سياسة النقود الرخيصة سبباً في دعم المشروعات الإنتاجية الضعيفة . إلا أن كل هذه العيوب لا تشكل شيئاً أمام المزايا والايجابيات التي قدمها ويقدمها الجهاز المصرفي إلى اقتصاد اليوم .

(١) د. محمد سويلم ، ١٩٩٦ م ، إدارة البنوك و صناديق الاستثمار ، وبورصات الأوراق المالية ، دار العاني للطباعة والنشر ، المنصورة ، ج . م . ع ، ص . ٢٣٥ . عندما يكون هناك طلب كبير على الائتمان ، فإن صناديق الاستثمار تقوم ببيع الأوراق المالية بغرض تمويل القروض المطلوبة ، وهناك تصنيف للسندات وفق مخاطرها الائتمانية .

الفصل الثاني

سوق الأوراق المالية^(١)

La bourse des valeurs mobilières

تعكس أسواق الأوراق المالية ، الوجه الحضاري للاقتصاديات الرأسمالية ، وتعتبر بورصة أمستردام الأولى والأقدم في العالم . فقد ظهرت عام ١٦٠٢ م مع تأسيس شركة الهند الشرقية ، التي تماثل الشركات المساهمة الحالية . فانتشار الشركات المساهمة ، وإقبال الحكومات على الاقتراض ، خلق حركة قوية للتعامل بالمصكوك المالية ، التي كان التعامل بها ، يتم على قارة الطريق ، أو في المقاهي ، في البلدان الكبرى مثل انكلترا وفرنسا ، إلى أن استقر التعامل في أبنية خاصة ، تسمى الآن بورصة الأوراق المالية .

لقد ارتبط تطور أسواق الأوراق المالية بالتطور الاقتصادي الرأسمالي ، وكان هذا التطور بطيئاً في أمورها التنظيمية . فقد ظهرت أول نشرة رسمية للأسعار في بريطانيا عام ١٩٠٨ م ، متضمنة القواعد التنظيمية لعمل بورصة لندن ، التي كانت عاصمة العالم المالية حينها^(٢) .

وحتى بداية الحرب الأولى ١٩١٤ م ، كانت الاستثمارات البريطانية والفرنسية في الخارج ترندي طابع استثمارات المحفظة بنسبة ٣ / ٤ للسندات و ١ / ٤ للأسهم^(٣) . إلا أن بعض المحللين الاقتصاديين يعتمدون على درجة تطور أسواق الأوراق المالية للتمييز بين البلدان المتقدمة وتلك النامية . وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية البلد الأول في العالم من ناحية درجة تطور أسواق الأوراق المالية ، لوجود أكبر عدد من الشركات المسجلة في قوائم الأسواق ، متميزة بأهميتها البالغة في الأسواق المالية الأجلة ، حيث يغلب عليها التعامل في عقود المستقبل والخيارات ، التي ظهرت في التعامل المالي منذ بداية السبعينات في القرن العشرين^(٤) .

(١) منعا للالتباس بين التعابير المستخدمة في هذا المجال ، فإننا نشير إلى أن : سوق الأوراق المالية (البورصة) مجال اهتمامنا ؛ تتألف من السوق الأولية والثانوية (سوق التداول) والموازية والعقود الأجلة . والسوق الثانوية أكثر اتساعاً ، ولها مكان جغرافي ، يتم فيها تداول الأوراق المالية ونقل ملكياتها ، بين الأفراد والشركات والمؤسسات ... الخ ، وتخضع لإشراف حاكم المصرف المركزي في فرنسا ، ووزير المالية في هولندا ، وهكذا حسب التشريعات النافذة في كل بلد .

(٢) د. محمد البشّا ، ١٩٩٦ م ، أسواق النقد والمال (الأسس النظرية والعملية) ، زهراء الشرق ، القاهرة ، ص ٣ .

(٣) Ministère des affaires étrangères, paris, mai, 1996, p.10 .

(٤) د. أحمد زهير شامية ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ٢٤٢ .

لقد تفجّر الطلب العالمي في سنوات التسعينات من القرن العشرين نحو
افتتاح أسواق للقيم المنقولة (البورصة) ، فحوالي (٥٠) بلداً نامياً خلقت أسواقاً
مالية لديها^(١).

ولعبت هذه الأسواق دوراً كبيراً في عمليات الخصخصة التي جرت في
هذه البلدان وبلدان المجموعة الاشتراكية السابقة .

وسوف ندرس بشيء من التفصيل ، المكونات الأساسية ، وأداء سوق
الأوراق المالية ، أو سوق القيم المنقولة ، وندرس قبلها السوق النقدية ، بالرغم من
أنها ليست جزءاً من أسواق الأوراق المالية ، ولكنهما متلازمان .

أولاً - السوق النقدية : le marché monétaire

يجب ألا يفهم أن السوق النقدية ، هي جزء من السوق المالية . ولكن طبيعة
العمل اقتضت أن تكون هناك سوق نقدية تكمل عمل وأداء السوق المالية . فهناك
ثلاث عقبات تجعل مهمة تحديد السوق النقدية أكثر دقة^(٢):

١- لائحة التعريفات الممكنة لمثل هذه السوق .

٢- أهمية آليات الدائرة النقدية لدراسة مثل هذه السوق .

٣- التقلبات التي يمكن أن تنعكس عليها .

ومهما يكن من أمر ، فإن المفهوم العام على مستوى الاقتصاد الكلي ، هو
المواجهة بين العرض الكلي للنقد ، ومجمل الطلبات على الأرصد النقدية . ولما
كانت السوق النقدية هي مجموعة المؤسسات النقدية المتعاملة بالأصول المالية
قصيرة الأجل ، وأن هذه السوق ليس لها موقع جغرافي معين ، فإننا سوف نستخدم
تعبير " الآلية " بدلاً من المكان أو الموقع ... الخ : أي تلك الآلية التي تبحث عن
استثمارات مؤقتة لتلبية لطلبات الراغبين عن هذه الاستثمارات قصيرة الأجل ،
فالاقتراض أو الإقراض يمكن أن يتراوح بين يوم أو أسبوع أو ثلاثة أشهر أو ستة
أشهر ، ويمكن تقسيمها إلى :

أ- السوق الأولية :

وهي تلك السوق التي تتم فيها إصدار الأصول المالية قصيرة الأجل ،
كالأوراق التجارية وأذونات الخزينة والكمبيالات ، وغالباً ما تكون هذه السوق
مجالاً نشطاً للمصارف التجارية وشركات التأمين وصندوق توفير البريد
والمصرف المركزي بصفتهم وسطاء بين الأفراد والمؤسسات والحكومات .
يتلقون مدخراتهم ويمدونهم بالأموال اللازمة لتأمين نشاطهم الاقتصادي .

(1) Courrier International , No = 206 , 1994 , paris , p.39 .

(2) H . guitton et G. bramoullé , 1987 , la monnaie , op . cit , p.283 .

ب- السوق الثانوية : وهي آلية تداول الأصول المالية القصيرة الأجل بالبيع والشراء من قبل المتعاملين والمكتتبين في السوق السابقة ، وطالما تقوم بوظيفة التداول فهي أوسع من السوق الأولية ، لدخول أصول إضافية من أطراف جديدة لم تكن لها وجود في التعامل ، فهي توفر السيولة للراغبين ، والمنفعة للمتعاملين بها .

ثانياً – السوق المالية (سوق القيم المنقولة) : le marché financier

تعتبر البورصات الأماكن التي يلتقي فيها المشترون والبائعون للقيم المنقولة ، حيث يتم تحديد أسعار هذه القيم . كما أنها أماكن للمضاربة وللتبادل . وفي تعريف دقيق ^(١) " هي السوق التي تتم فيها قيد وتداول الأوراق المالية بين المتعاملين ، وفقاً لتفسير وتحليل المعلومات المتدفقة إليهم " .

ويجب ألا ننسى أن البورصة هي رمز سوق الأوراق المالية ، لأنها تتطلب حسن سير السوق النقدية ^(٢) . ويعتبر دعم سوق الأوراق المالية للقطاع العام ضعيفاً نسبياً ، لأن دور المؤسسات العامة من مصارف وهيئات مالية وشركات تأمين ... الخ ، ينحصر في تجميع الأموال من السوق ، وتحويلها إلى منشآت القطاع الخاص ، حيث تمنحها دوراً منشطاً .

إلا أن المقصود بالسوق المالية ، هي حيث يكون البائع والمشتري على اتصال وثيق مباشر أو غير مباشر ، من أجل تداول الأصول المالية طويلة الأجل ، كالأسهم والسندات ، والتي تظهر في حال خلق شركة جديدة أو تملك حصة أو استثمار القيم من قبل المستثمرين في السوق . وتعتبر السندات من الأصول المالية ذات الدخل الثابت . والعمليات المنفذة في بورصة الأوراق المالية ، هي إما عمليات فورية نقدية ، وإما عمليات آجلة ، وهي الأكثر أهمية من وجهة النظر الاقتصادية . وتتم هذه العمليات الفورية والآجلة ، وفق لائحة الأسعار المعلنة في السوق المالية . وتسيطر العمليات الآجلة على معظم نشاطات السوق المالية . ويتم تسعير المواد المعروضة في الأسواق المالية الدولية بسعر واحد ، بحيث يتمكن

(١) د . طارق عبد العال حماد ، ٢٠٠٠ م ، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية ، الدار الجامعية ، القاهرة ، ص ١٩ .

(٢) د . محمد العريان ، ١٩٩٦ م ، كيف يمكن أن ندعم التنمية ؟ مجلة الاقتصاد والأعمال ، العدد ١٩٣ ، بيروت ، ص ٧٥ . يعتقد أن تسمية بورصة منبثقة من اسم مدينة بروج في بلجيكا حيث كان يجتمع كبار التجار ، إلا أن آخرين يعتقدون أن التسمية يمكن أن تكون مشتقة من الأصل اللاتيني Bursa والتي تعني الكيس الحامل للنقود ، ومع الاستمرار المتكرر ، أصبحت الكلمة تشير إلى النقود نفسها ، ثم أصبحت مع الزمن تشير إلى المكان الذي يجتمع فيه كبار تجار المدينة .

المستثمر من شراء السلعة من أية سوق مالية بالسعر المحدد نفسه ، كشراء النحاس الخام مثلاً ، بسعر واحد من أية سوق مالية دولية ^(١) .

وهناك عوامل تحدد مكونات الاستثمار من حيث السيولة ، والعائد ، ومخاطر تغير أسعار الفائدة ، أو مخاطر عدم السداد . فلدى المصارف التجارية العديد من الأوراق المالية كأذونات الخزينة والسندات الحكومية وسندات منشآت الأعمال وأسهم الملكية . إلا أن تشكيلة الاستثمار تعتمد على الأولويات التي سنأتي على ذكرها ^(٢) .

وتعتبر سوق القيم المنقولة مجالاً رحباً للمصارف والمؤسسات المالية المتخصصة في تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة ، لمدد متوسطة أو طويلة . وتنقسم هذه السوق إلى :

أ- السوق الأولية : وتختص بإصدار الأصول المالية متوسطة وطويلة الأجل ، والاكتتاب عليها لأول مرة . فهي بهذا تعتبر مصدراً للاستثمارات الجديدة ، الممولة من المدخرات . كما تعتبر الوسيط بين المؤسسات ذات الفائض ، وتلك ذات العجز .

ب- السوق الثانوية : وهي التي تختص بتداول الأصول المالية طويلة الأجل ، التي سبق أن أصدرت في السوق الأولى . فهي سوق للتداول ، وهي أكثر أهمية من الأولية . وتستطيع أن تجذب مستثمرين جدد ، واستثمار أموال جديدة ، معتمدين على مفهومي العائد والمخاطرة كجوهر لعملية إدارة محفظة الاستثمار ^(٣) . وتجري التسعيرة في الصالة ، بإحدى الوسائل التالية :

- الصراخ .

- المقابلة الكتابية .

- من قبل دائرة رسمية ، أو موظف رسمي ، وهو استثنائي .

وتفتتح الجلسة ، من قبل أحد مستخدمي السوق ، حيث يدون الأسعار القديمة على اللوحة ، ثم يستعرض وكلاء التبادل أوامر البيع أو الشراء ، وبعدها تجري عملية تدوين السعر النظامي . علماً أن التسعيرة بالصراخ قد استبدلت شيئاً فشيئاً عبر الكتابة على قصاصات ورق تتم تداولها بين وكلاء التبادل ^(٤) .

(١) R. Barre, 1970, Économie politique , op ., cit ., p. 179 et 180 .

(٢) د. محمد صالح الحناوي ، و د. عيد الفتاح عبد السلام ، ٢٠٠٠م ، المؤسسات المالية (البورصات والبنوك التجارية) ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ص ٢٥٣ .

(٣) محمد سويلم ، ١٩٩٦م ، إدارة البنوك وصناديق الاستثمار وبورصات الأوراق المالية ، دار الهادي ، المنصورة ، ج . م . ع . ص . ٢٤١ .

(٤) J. Marchal , monnaie et crédit , op ., cit ., p. 430 .

وهناك أسواق ثانوية على قدر كبير من الأهمية والتطور والتنظيم في تعاملها مع الإصدارات المتوسطة والطويلة الأجل في البلدان الصناعية المتقدمة ، حيث يجري التعامل ، إما مباشرة بين البائع والمشتري ، أو عبر الوسطاء الماليين ومكاتب الصيرافة والمصارف التجارية والسماسة الماليين لقاء توسطهم لتحويل الأموال إلى الوحدات الاقتصادية المحتاجة إليها .

ومنذ الثمانينات فقدت الدول سيطرتها على الأسواق المالية ، نتيجة التدويل وظهور بواذر العولمة ، حيث جرى انفتاح كبير لأسواق رؤوس الأموال بين دول العالم ⁽¹⁾ . في ظل المنافسة بين القوى الاقتصادية العظمى ، للسيطرة على مقدرات العالم الاقتصادية .

ثالثاً : سوق رؤوس الأموال : le marché des capitaux :

تتضمن حركات رؤوس الأموال ، العمليات المالية التي تتم عبر القروض والأصول المالية في القطاعين العام والخاص ، القصيرة والطويلة الأجل . سواء أكانت محلية داخل حدود الدولة الأم ، أم عبر الأسواق الدولية لرؤوس الأموال التي تغطي مجمل الأصول المالية والسيولة النقدية ، المرتبطة بالعمليات المالية التي تتجاوز حدود الدولة .

إن التمويل في الاقتصاد ، يتم عبر سلسلة من العمليات المالية ، التي تحتل فيها أسواق رأس المال مكانة هامة ، حيث صنفت من قبل الأخصائيين ، ضمن ثلاث أسواق ⁽²⁾ :

- ١- الأسواق الوسيطة بين المصارف والائتمان .
 - ٢- الأسواق المباشرة المكونة من المقرضين والمقترضين بالاتصال المباشر .
 - ٣- أسواق السيولة المتصلة بالمؤسسات الائتمانية ، بإشراف المصارف المركزية ، والتي منها أسواق رؤوس الأموال المشتقة .
- وبرزت منذ الثمانينات حركة تدويل رؤوس الأموال ولا تزال تتفاعل . وتقوم بإصدار السندات الدولية والأسهم ذات الطابع الدولي ، وتأمين السيولة النقدية الخاصة والعامة ⁽³⁾ .

(1) G.Jacoud , 1994 , la monnaie dans l'économie , op . cit . , P . 106 .

(2) P.prissert , 1995 . analyse et dynamique du marché des capitaux , op . cit , p.109

(3) د. سليم الحسنية . ٢٠٠٠م ، مفاهيم معاصرة لتحديث الاقتصاد الوطني ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ص. ٤٥ .

رابعاً - متطلبات سوق الأوراق المالية :

يرى البعض (١)، إن " أسواق المال تعتبر البديل للتخطيط المركزي للنشاط الاقتصادي ، الأمر الذي ، يحتم إنشاء تلك الأسواق على أساس سليم ، وذلك بتنوع أدوات الاستثمار المتاحة من أسهم عادية وممتازة وسندات ... الخ ، مما يجعلها أكثر جاذبية لجمهور المستثمرين " .

وإذا كانت سوق الأوراق المالية بهذه الأهمية ، فإنها تتطلب توفير بيئة ومناخاً اقتصادياً ومالياً مناسباً ، تتضمن ما يلي :

- استقلال المصرف المركزي ، مما يعني منح هذا المصرف الصلاحيات الكافية لاتخاذ القرارات واستخدام مختلف أدوات السياسة النقدية ، لتحقيق التوازن النقدي والمالي وبالتالي الاقتصادي .

- توفر المصارف المتخصصة (التجارية والاستثمارية والمتخصصة) .

- توفر هيئة مركزية للرقابة على أعمال السوق .

- توفير مؤسسة تقاض ، من أجل ضبط وتنصيف حقوق والتزامات الأفراد والمؤسسات ، ومطابقة البيانات بين مختلف الأطراف ، وتحديد صافي استحقاق كل عنصر .

- تكوين إدارة للمعلومات ، ونشر الوعي المالي والاقتصادي .

- توفير المكاتب المتخصصة في إدارة المحافظ المالية .

- الانفتاح على الأسواق المالية الدولية .

- وجود شركات تأمين ضد المخاطر ، كمخاطر فشل السماسرة .

- بناء مؤشرات رقمية عن حالة السوق .

- نشر الوعي الاستثماري ، وتوفير بيئة معلوماتية متقدمة .

- تأهيل الكوادر .

- توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي .

إن ما أشرنا إليه أعلاه ، يعتبر جزءاً مما يتطلبه إقامة سوق للأوراق المالية ، التي تعتبر أداة تكامل بين قطبي التنمية : الادخار والاستثمار . وقد

(١) د. منير إبراهيم هندي ، ١٩٩٣ م ، الأوراق المالية وأسواق رأس المال ، منشأة المعارف ، الإسكندرية .

ظهرت أدوات جديدة في مجال تطوير أسواق المال ، منها شركات سوق المال ، المساهمة المغفلة ، مهمتها القيام بالتفاوض على الأوراق المالية بيعاً وشراءً نيابة عن زبائنهم ضمن أفضل الشروط . فالمفاوض يتمتع بالحياد ، بحيث لا يحق لموظفي وعاملي هذه الشركات إجراء صفقة لحسابهم الخاص .

وبدأ من عام ١٩٩٢م ، ظهر نوع من التخصص في شركات الاستثمار ، وخاصة ضمن بلدان الاتحاد الأوروبي . فاختص المفاوض بالأمور التجارية ، واختص غيره بتصفية حسابات التفاضل دون استخدام النقود ، واختص آخرون بمحفظات الأوراق المالية ، وإدارة ورعاية وتوزيع عائد هذه الأوراق . بالإضافة إلى مهمة إعلام المودعين والمستثمرين عن التطورات في مجال عمل السوق^(١) .

خامساً - فوائد سوق الأوراق المالية :

سوف نكتفي هنا بالمعنى الضيق ، المتضمن ، الاقتصار على السوق المنظمة للأسهم والسندات (البورصة) ، حيث يتم تبادل الحقوق والالتزامات الورقية . فوجود سوق للأوراق المالية يحقق عدداً من الفوائد والمزايا للاقتصاد الوطني ، يمكننا إيجازها فيما يلي :

١- يوفر الفرص المناسبة والمتساوية نسبياً ، لتوظيف المدخرات . وخاصة الفردية منها ، بما يحقق لها حرية الاختيار .

٢- توفير المعلومات الدقيقة ، حول المؤسسات والشركات التي تصدر الأدوات المالية ، بحيث تتيح الفرصة للمدخرين والمستثمرين لتوجيه الاستثمار بنسبة أقل من المخاطر ، وخفض تكاليف الحصول على المعلومات ، بالإضافة لتخفيض تكاليف تجميع المدخرات . وتساعد على توفير السيولة اللازمة لمختلف أنواع الاستثمار ، وحماية المتعاملين من الغش والخداع .

٣- إعلان أسعار الأوراق المالية ، الذي يمكن المدخرين والمودعين من متابعة استثماراتهم ، وتوفير القنوات المناسبة لادخاراتهم من أجل استثمارها في مشروعات مربحة .

٤- إبراز التوقعات الاقتصادية حول الوضع الاقتصادي العام .

٥- وجود هيئة مركزية للرقابة ، إضافة إلى الرقابة الذاتية للمتعاملين ، تعمل على الحد من عملية الاحتكار والتلاعب والغش ، ويحافظ على ممتلكات صغار المدخرين من الضياع والخسارة ، طالما تعيش ضمن ظروف إنتاجية سليمة ،

(١) د. سليم الحسنية ، مفاهيم معاصرة لتحديث الاقتصاد الوطني ، مصدر سابق ، ص ٣٠ .

بحيث يقبل المدخرون والمستثمرون على التعامل في الأصول المتداولة في السوق .

٦- تساعد على النهوض بالنمو الاقتصادي ، وخلق فرص العمل عبر توفير التمويل للمشروعات ، وتشجيع الملكية الديمقراطية بشكل واسع للجمهور ، وتسهيل الوصول إلى رأس المال الدولي .

٧- يعتبر بعض المحللين^(١)، بأن الاستثمار في الأوراق المالية ، النوع المفضل لرؤوس الأموال العربية المتراكمة لدى البلدان المنتجة والمصدرة للنفط . لإعادة استثمارها لدى البلدان العربية ذات العجز المالي ، عبر الشركات المساهمة ، بالإضافة إلى إمكانية جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الخارجية^(٢) .

٨- تساعد هذه السوق على دفع عملية التنمية الاقتصادية ، عبر قيامها بتعبئة المدخرات ، وتوفير رؤوس الأموال ، ومتابعة أداء الشركات ، وتوفير المعلومات ، والتنبؤ بظروف المستقبل ، وتنويع المحفظة المالية .

ويمكن لأسواق الأوراق المالية ، أن تساعد على تخفيض تكاليف تعبئة المدخرات في البلدان النامية ، حيث تتيح أجهزة الوساطة المالية للمدخرين ، من أفراد ومشروعات ، فرص الوصول إلى مجالات استثمارية أكبر ، واستخدام وسائل إنتاجية أكثر . كما توفر السوق الثانوية، عنصر السيولة لحاملي الأوراق المالية ، عندما يبتغون بيع ما لديهم من أسهم وسندات وتحويلها إلى نقد سائلة^(٣) .

ويمكن لأسواق الأوراق المالية المساهمة في التخصيص الجيد للموارد الاقتصادية ، وتحفيز التقدم التقني ، فالتطور يرتبط بمعدلات تراكم رأس المال . فتوفر المعلومات من خلال الأسعار المنشورة العاكسة للتغيرات في قيم الأوراق المالية ، توجه المستثمرين نحو فرص الاستثمار المربحة ، وتقييم أداء المنشآت والمشروعات ورصد تطورها . الأمر الذي يعني أن أجهزة الوساطة المالية ، تقوم بدور الموجه الإداري للشركات والمؤسسات المشاركة في السوق، وتسهم في مراقبتها ، فسوق السندات يسمح بالتدخل المنظم لطالبي القروض لتمويل المشروعات^(٤) .

(١) طارق الهيمص ، ١٩٧٦م ، الموارد المالية العربية والنظام النقدي الدولي ، مجلة الاقتصادي العراقية ، العدد (١) و(٢) ، السنة ١٥ ، بغداد ، ص ١٢ .

(2) Hervé de carmoy , 1995 , la banque du XXI siècle , odile , paris , p . 137 .

(3) H.guitton et G. bramoullé , 1987 , la monnaie , op . cit , p . 266 .

(4) H. de carmoy , 1995 , la banque de XXI siècle , op, cit p..137.

ساسا - مؤشرات أسواق الأوراق المالية :

في بداية نمو الرأسمالية ، كان إصدار القيم المنقولة الوسيلة الأساسية لتمويل الاستثمارات . إلا أن هذه الحالة قد تغيرت حالياً . ففي سنوات السبعينات لم تساهم السوق المالية إلا بحوالي ١٠% من التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت^(١) .

ومهما يكن من أمر ، فإن هذه السوق إحدى الآليات المستخدمة لتنشيط الاقتصاد الرأسمالي ، ومتابعة الأداء تتم عبر المؤشرات التي تسمح بالتعرف إلى اتجاهات أسعار الأوراق المالية ، التي تتحدد بالعرض والطلب . أي وفقاً لقوانين نظرية القيمة . وهي بهذا تتعرض للتقلبات الدورية من ازدهار وركود . وهناك أولويات للاستثمار يمكن حصرها فيما يلي^(٢) :

١- السندات المضمونة .

٢- السندات غير المضمونة .

٣- الأسهم الممتازة .

٤- الأسهم العادية .

وتعتبر المضاربة واستمرارها مؤشراً على أرباحية السوق ، فالمضاربون لديهم توقعات محددة عن مستقبل أسعار الصرف ، ويهتمون بتحقيق الربح عبر تداولهم للنقد الأجنبي^(٣) .

إن بورصة الأوراق المالية تعلن أسعار الإغلاق اليومية ، موفرة بذلك مؤشراً للشركات الراغبة في زيادة رأسمالها بقصد التوسع في عملياتها ، وعن مقدار التمويل الممكن الحصول عليه مقابل طرح أسهم وسندات جديدة ، ومؤيدة هكذا إلى اتخاذ القرار المناسب حول ملائمة توقيت التوسع . ويعتبر سعر الفائدة في الأجلين القصير والطويل ، من أهم أدوات تحليل سوق الأوراق المالية ، وفي ذلك تركيز على التفضيل النقدي^(٤) .

وكل ما ذكرناه ، عبارة عن دلائل وعلامات حول التوجه العام . إلا أنه يوجد هناك مؤشرات دولية متفق عليها ، ومعروفة على مستوى الأسواق العالمية ، وهي التالية^(٥) :

(١) Ibid , p.277.

(٢) د. فريد النجار ، ٢٠٠٠م ، الاستثمار الدولي والتسويق الضريبي . مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ص ١٥٥ .

(٣) د. محمود يونس ، ٢٠٠٠م . اقتصاديات دولية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ص ١٠٣ .

(٤) د. هالة حلمي السعيد ، ١٩٩٨م . أسواق الأوراق المالية والنمو الاقتصادي ، مجلة المال والصناعة ، العدد (١٦) ، بنك الكويت الصناعي ، ص ٣٣ .

(٥) H. de carmoy, 1995, la banque du XXI siècle , op.. cit, p.281.

١- مؤشر داو جونز للشركات الصناعية :

ينسب هذا المؤشر إلى شارل داو ، والذي كوّنه في عام ١٨٨٤م ، وتطور مع الزمن حتى أصبح في عام ١٩٢٨ ، يضم (٣٠) شركة صناعية رائدة ، وهو من أشهر المؤشرات العالمية ، وقد صنف ضمن (٤) مؤشرات تحمل الاسم نفسه ، وهي :

- أ - الشركات الصناعية ، وتضم (٣٠) شركة .
 - ب - شركات النقل ، وتضم (٢٠) شركة .
 - ج - شركات المرافق العامة ، وتضم (١٥) شركة .
 - د - جميع الشركات السابقة ، وهي (٦٥) شركة ، ويسمى بالمؤشر المركب .
- ## ٢- مؤشر ستاندر و بورز :

وهو مؤشر مركب من (٥٠٠) سهماً ، لأربعة أنواع من الشركات :

- أ - شركات صناعية : ٤٠٠ شركة .
 - ب - شركات نقل : ٢٠ شركة .
 - ج - شركات مرافق عامة : ٤٠ شركة .
 - د - مؤسسة مالية : ٤٠ مؤسسة .
- ويتخذ هذا المؤشر ، فترة أساس من ١٩٤١-١٩٤٣م .

٣- مؤشر فايننشال تايمز :

وهو يضم أسهم (٣٠) شركة رائدة ، وأساس الرقم هو (١٠٠) ، استناداً إلى تاريخ ١٠/٤/١٩٢٦م .

٤- مؤشر نيكاي :

ويعتبر ثاني أهم مؤشر في العالم بعد داو جونز ، مستخدماً بيانات لـ ٢٥٥ شركة ، ويعود أساس الرقم لعام ١٩٨٦م .

٥- مؤشر cac 40 :

و يمثل (٤٠) شركة ومؤسسة ذات رؤوس الأموال الأكبر في البورصة الفرنسية ، وهي تشكل حوالي ٦٠% من إجمالي أسهم البورصة بحسب إحصائيات

عام ١٩٩٦ م . وفي السنة نفسها شكلت الشركات العشر الأولى أكثر من ثلث إجمالي الأسهم في البورصة الفرنسية ^(١).

ومن الجدير بالذكر أن رأس مال بورصة باريس قد بلغ في نهاية ك ١٩٩٥ م ، (٤٣٠) مليار دولاراً ^(٢). وقد استخدم هذا المؤشر لأول مرة في ٢٣ حزيران ١٩٨٦ م ، مستخدماً قيماً وسيطة لـ "٥" أسواق مالية في تقديرها لقيمة المؤشر لأول مرة . وفي عام ١٩٨٨ م أضيف مؤشر خيارات البيع والشراء ، والذي اعتبر بمثابة إضافة جديدة لتغطية المحافظ الاستثمارية الفرنسية .

٤- مؤشر داكس الألماني :

ولا يعبر هذا عن حجم الاقتصاد الألماني العملاق ، ولا عن احتياج الشركات الألمانية والسبب يعود إلى صغر حجم البورصة الألمانية ، والمؤلفة من عدد كبير من البورصات .

وهناك مؤشرات عالمية أخرى لا مجال لذكرها تعتمد عليها بعض الدول في تقييم الأسواق المالية لديها ، فإذا ما ارتفع رقم المؤشر ، دلّ ذلك على تحسن في أحوال السوق المالية . أما إذا انخفض دلّ على انخفاض نشاط السوق المالية . ويتم حساب تلك المؤشرات السابقة للأسواق المالية بالاعتماد على المتوسطات الحسابية لأسعار أسهم وسندات الشركات الداخلة في السوق المالية ، أو بالاعتماد على المتوسطات الحسابية المرجحة (المتقلة) ، وفق المقاييس التالية :

- الثقل على أساس السعر داخل العينة .
- إعطاء الأوزان المتساوية من حيث قيمة الأسهم .
- الثقل حسب القيمة الكلية للشركات المدرجة .

ويمكن للبلدان النامية ، الاستعانة بمثل هذه الأسواق ، طالما الحاجة إلى التمويل قائمة ، فهي تتضمن كل ما تحتاج إليها الأسواق النامية من تجميع للمدخرات وخلق فرص الاستثمار وتأمين السيولة . وكل هذا يسهم في عمليات تمويل الاستثمار ، وبالتالي المساهمة في تحقيق أهداف التنمية .

(١) د. عامر لطفي ، ١٩٩٩ ، البورصة ، أسس الاستثمار والتوظيف ، شعاع للنشر والعلوم ، حلب ، ص ٢٩ .

(٢) المصدر السابق مباشرة ، ص ١٥ .

الفصل الثالث

المصارف التجارية

Les banques Commerciales

سبق أن مرّ معنا موضوع عرض النقود حسب حاجة التحليل ، والذي يتكون من النقود الورقية القانونية والنقود الكتابية (الخطية) ، والنقود المساعدة وأشباه النقود والأصول القابلة للتحويل بسهولة ويسر إلى نقود . وهذا العرض يتطلب ضرورة مراقبته ، إذا ما أردنا تكييف وسائل الدفع مع احتياجات الاقتصاد الوطني . وأصبحت النقود الكتابية أو الخطية تحتل مكانة كبيرة في التداول النقدي في البلدان الصناعية المتقدمة⁽¹⁾ .

وتقع مهمة عرض النقود الورقية القانونية على عاتق المصرف المركزي ، بموازرة السلطات النقدية ، بينما تتولى المصارف التجارية عرض النقود الكتابية أو الخطية . وتمثل النقود المتداولة ديونا على المصرف المركزي ، أو المصارف التجارية . فالتداول النقدي ما هو إلا ديونا تتقاص مع ديون . ويستخدم الائتمان كأداة نقدية تقوم بجميع وظائف النقود المختلفة مع بعض الاختلافات سنعرضها في موقعها . وتختصر مهمة المصارف التجارية في تسوية هذه الديون . بالإضافة إلى منحها الحق لمالك هذه الديون ، أي النقود ، في الحصول على ما يشاء من سلع وخدمات معروضة للتداول ، وفق قيمتها في الأسواق . الأمر الذي يتطلب الربط بين مهمتي النقود والمصارف بصفتها أساس النظام النقدي الحديث المبني على الثقة ، التي حلت شيئا فشيئا محل النقود المادية السلعية . وسنقوم بدراسة المصارف التجارية والمصارف المركزية تباعاً وفقاً لما يلي :

أولاً : نشأة المصارف التجارية وتطورها⁽²⁾ :

إن أقرب المصارف الحديثة إلينا ، يعود إلى عصر النهضة الإيطالية ، حيث ازدهرت التجارة في فينيسيا وجنوة وفلورنسا التي ظهر فيها أول مصرف

(1) G.jacoud,1994, la monnaie dans l' économie ,op., cit .,p.49.

(2) R.barre ,1970,Economie politique ,op.,cit,p.,364 et 365.

لقد ظهرت مصارف الودائع ، ابتداء من القرن ١٧ ، كمصرف امستردام ١٦٠٩ م ، ومصرف

هامبورغ ١٦١٩ م ، وقينيسيا ١٦١٩ م ، والسويد ١٦٥٠ ، وفرنسا ١٧١٦ م ، والمركزي البريطاني ١٦٩٥

م ، والمركزي الفرنسي ١٨٠٣ م ، وفي بداية القرن ٢٠ ظهر التخصص المصرفي الذي أخذ يتطور ليومنا

هذا ، بالإضافة للبيانات التاريخية غير المتبلورة ، كالإغريق والبطالمة والرومان مع نهايتهم .

عام ١٥٧١ م ، واقتصر عمل المصارف على تجارة المعادن النفيسة ، واستبدال العملات المصدرة من قبل مختلف الدول ، ونقل رؤوس الأموال من بلد لآخر ، وتحصيل الإيرادات وفق رغبات ومصالح العملاء . وكان الإقراض بفائدة محدوداً جداً ، مخالفاً تعاليم الكنيسة التي كانت تحرم الربا ، والاقتصر في التعامل بالأموال الخاصة دون العامة.

وعبر التطور المصرفي ، لم يعد عمل المصارف مقتصرًا على قبول الودائع مقابل إيصال ، اكتسب مع مرور الزمن صفة النقود ، فأصبح يتم تداوله كالنقود ذاتها . مما أفسح المجال للسياسة باستثمار المعادن المودعة لديهم في منح الائتمان والإقراض للغير ، مقابل فائدة تعود عليهم . مما زادت طاقتهم في الإقراض وازدادت أرباحهم . وأفسحت المجال هكذا للمصارف التجارية أن تمارس نوعاً من السلطة في عرض وسائل الدفع في الاقتصاد القومي .

ومع انتشار النقود الورقية القانونية ، لم تكف النقود الكتابية أو الخطية عن التطور ، بل لازمتها وتطورت معها لتحتل مكانة أكبر فيما بعد ^(١) . حتى عرف مفهوم القرض أو السلفة التي تولد وديعة وبالتالي نقوداً . وهكذا يتضح أن مصدر الودائع المصرفية ليس فقط إيداع الأفراد لأرصدتهم ، بل إن الجزء الأكبر من الودائع ينشأ من خلال قيام المصارف بعمليات الإقراض والاستثمار والتسليف ، يقبل بها المتعاملون في صورة ودائع قابلة للسحب عليها . ولهذا يقال بأن المصارف التجارية خالقة للنقود ، وتساهم مع الدولة في سلطتها النقدية . كما أن هذا ما يميزها عن غيرها من مؤسسات الائتمان والتمويل والادخار والاستثمار .

وهنا ، يطرح التساؤل ؟ ما هي أهمية المصارف ؟ وما هي مصادر النقود الكتابية ؟ ووفق أي أسلوب إداري تدار ؟ فالتحليل التالي يظهر الإجابة :

ثانياً - أهمية المصارف للاقتصاد القومي :

تبدو أهمية المصارف من خلال قيامها بواجباتها الوظيفية ، وما تقدم للاقتصاد القومي من خدمات ، وهناك لأي مصرف دوران يؤديهما ، ائتماني ونقدي . وهما متداخلان ، فخلال الدور الائتماني يقرض ويستقرض في الأجل القصير ، بينما في الدور النقدي ينفذ عمليات تمويل العملاء ، وخلق النقود عبر إقراضها .

(1) p.prissert , 1995 , analyse et dynamique du marché des capitaux , op .cit .p.450

لقد سميت هذه النقود بالكتابية ، لأنها تسمح بتسديد المدفوعات ، بعلامة أو بكتابة بسيطة تنقل بموجبها مبالغ ضخمة ، من حساب لآخر ، أو تسلم عبر أداة مثل الشيك . ويمكن التعرف إليها عن طريق سجلات المصرف .

إن الوظيفة الأساسية التي تقوم بها المصارف التجارية ، هي الوساطة بين الوحدات الاقتصادية ذات الفائض ، وتلك ذات العجز ، أي التوسط بين المقرضين والمقترضين ، والتي تعتمد في نجاحها على توقعاتها للمستقبل . فالمصارف لا يمكن أن تقوم بجميع واجباتها المالية في وقت واحد ، فغير توقعاتها تنبأ المعلومات اللازمة حول إيراداتها ، والتي وفقها تبني سياساتها في الإقراض أو الاستثمار .

إن الجهاز المصرفي ، يلعب في أيامنا دور الوسيط المالي ، وخلق النقود مقابل الائتمان ، وتداول الأوراق أو الأصول المالية ، عبر تأمين التعويضات والاقطاعات المالية عن الخدمات المصرفية التي تقدمها ، فالمصارف هي وريثة صناديق الادخار في تداول الجزء الأكبر من النقود ، حيث تخصصت عبر الزمن ، من فلاح يتجه إلى المصرف الزراعي ، وتاجر صغير إلى مصرف التمويل الشعبي ، وتاجر كبير إلى مصارف التجارة الخارجية . وبالإضافة لما سبق ، فهي تدير أموال الخزينة الطويلة الأجل . والخزينة بصفتها أمينة صندوق الدولة ، تحتاج إلى التمويل أحياناً عندما تكون نفقات الدولة أعلى من إيراداتها ، حيث يحصل عجز في الموازنة يجبرها على الاستقراض من المصرف المركزي أو المصارف التجارية ، عبر ما عرف بأسلوب التمويل بالعجز .

وبكل الأحوال ، إذا كانت عملية التمويل من قبل المصارف التجارية للخزينة ، لا تشكل خلقاً للنقود ، فإن لها أثراً تحريضية تؤدي إلى خلق النقود ⁽¹⁾ .

إن المصارف ، لدى قيامها بجمع المعلومات المالية ، تحقق وفورات اقتصادية كبيرة ، إذا ما ترك الأمر للمدخرين أنفسهم . والذين يبحثون عن فرص لتوظيف أموالهم ، نتيجة انخفاض مستوى أدائهم . واحتمال تعرضهم للمخاطرة ، والتضحية التي يتحملها الفرد من جراء احتفاظه بثروته في شكل نقود سائلة ، أو أصول مالية مباشرة أو غير مباشرة . وفيما يلي الفوائد والوفورات التي تحققها المصارف للاقتصاد الوطني ⁽²⁾ :

١- توفير المعلومات المالية للمدخرين وتحليلها :

من الصعب على صغار المدخرين الراغبين في استثمار مدخراتهم الحصول على المعلومات المالية من إحصاءات ومؤشرات الأرباحية الكافية ، المتعلقة بالعدد المناسب من الأوراق المالية المباشرة وغير المباشرة ، وتحليلها

(1) G. Jacoud , 1994, la monnaie dans l'économie , op . cit . , p.65.

(2) R. Barre , 1970, économie politique , op . cit . , p.165.

بالأصل كانت المصارف خاصة ، ولا شأن للدولة بها ، إلا أنه نتيجة الأزمات الاقتصادية الحادة ، وخاصة أزمة عام ١٩٢٩ م ، توجه الرأي العام نحو الدولة لاتخاذ إجراءات تتعلق بالحفاظ على الملاءة المالية للمصارف وحماية حقوق المودعين .

واستخلاص النتائج المطلوبة منها . الأمر الذي يتطلب الاستعانة بخبراء في مجال التحليل المالي ، مما لا يمكن للفرد المدخر توفيره دون ضياع مال وجهد . بالإضافة إلى ضخامة كلفة الحصول أو تحليل مثل هذه المعلومات لمثل هؤلاء المدخرين . فالمصارف التجارية التي توفر لديها الأجهزة الكافية تحصل على هذه المعلومات بسهولة ويسر ، لأن وفورات الحجم الكبير تؤمن لها تحقيق الغايات المطلوبة ، فالمستثمر محكوم بثلاثة عوامل تتمثل بالأمان وخفض التكاليف وسهولة التعامل^(١) .

٢- تخفيض تكاليف التعامل في الأصول المالية المباشرة والاستثمارات الخاصة :

ويقصد بالاستثمارات الخاصة ، تلك الأموال الفائضة عن حاجة المصرف ، كالأستثمارات المباشرة المتضمنة مشاركة المصرف في تأسيس مشروع ، بغض النظر عن الأسهم المملوكة ، والسندات التي تصدرها الدولة وتطرحها للاكتتاب بغية تمويل بعض المشروعات ، والأوراق المالية التي تصدرها سلطات الإدارة المحلية من أجل تمويل مشروعات معينة ، وأذونات الخزينة التي تصدرها لمقابلة العجز الموسمي في الموازنة العامة للدولة^(٢) . كما أن تكلفة المحفظة الاستثمارية قليلة على مستوى صناديق الاستثمارات بسبب الشراء على مستوى واسع^(٣) .

أما تكاليف التعامل ، فهي تلك التي تنتج عن عمليات شراء الأصول المالية المباشرة والاحتفاظ بها لفترة ومن ثم لبيعها ، حيث تحقق وفورات اقتصادية من ناحيتين :

١- كبر حجم العمليات المالية التي تقوم بها المصارف التجارية ، سواء فيما يتعلق بالبيع ، أم بالشراء للأصول المالية . فتوزيع هذه التكاليف على مثل هذا الحجم من الأصول والأوراق المالية ، يجعله يحقق وفورات كبيرة ، إذا ما قيس بتكلفة كل وحدة ، إذا ما أداها المدخر الفرد لوحده .

٢- إن عدد المرات أو التكرارات ، التي تؤديها المصارف التجارية ، أقل من عدد المرات التي يمكن أن يقوم بها المدخر الفرد . فحاجة المصارف إلى السيولة لا تكون مفاجئة ، لوجود تقديرات مستمرة للتدفقات النقدية من حيث دخولها إلى المصارف وخروجها منها .

(1) p. prissert, 1995, analyse et dynamique du marché des capitaux , op .cit.p.42.

(٢) د. فريد النجار ، ٢٠٠٠ م ، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي ، مصدر سابق ، ص ١٤٩ .

(٣) د. خالد وهيب الراوي ، ١٩٩٩ م ، الاستثمار (مفاهيم - تحليل - إستراتيجية) ، دار المسيرة ، عمان ،

ص ٢٩١ .

ولكن ، السؤال المطروح هو ، ما هي هذه التكاليف ؟ وتتضمن تكاليف المعاملات والعمولات وعبء المبيعات المؤجل ، وإدارة الصندوق الاستثماري وتملكه ، ونفقات الاستشارة والإدارة العامة ونفقات السمسرة الخ (١) .

٣- توفير وتقديم الائتمان إلى الراغبين فيه :

مع التقدم الاقتصادي والتطور الذي حدث في الحياة العملية ، وما رافقه من تطور في مجال الاستثمار والإنتاج والاستهلاك ، ومع التطور الذي حدث في الحياة المصرفية ، ازدادت الحاجة إلى الائتمان ، ومحاولة الجهاز المصرفي ، خلق ائتمان جديد ، أي توفير كميات إضافية، عبر إصدار الأصول والأوراق المالية غير المباشرة .

إن التحول في وظيفة المصارف ، عما كان سائداً في الفكر التقليدي ، من أن القطاع المالي ، هو قطاع محايد ، تنحصر وظيفته في جمع الأموال لتمويل القطاعات الحقيقية . إلى ما اتفق عليه في الفكر المالي الحديث ، من أن التوازن العام في الاقتصاد القومي لا يتحقق ، إلا إذا تحقق التوازن في مختلف القطاعات ، بما فيها المالي ، فشرط التوازن العام في النظرية الكينزية ، هو توازن أسواق النقد والمال والإنتاج والعمل (٢) . فالتطور الاقتصادي مرتبط بكمية النقود ورأس المال المستثمر وحجم الناتج القومي .

إن النقود الكتابية أو الخطية التي تنتج عن القروض والسلف ، ستتحول جزئياً إلى نقود ورقية ، ويبقى الجزء الآخر نقوداً كتابية مع مساهمتها في زيادة الحركة الاقتصادية وبالتالي الزيادة في الإنتاج ، إذا كانت هناك مرونة في الإنتاج والاستهلاك، فهناك قسم من المبادلات سوف تتم بالنقود الكتابية ، وقسم بالنقود الورقية ، وتختلف نسبة النوعين من بلد لآخر ، حسب مستوى القطاع المصرفي وانتشار الجهاز والوعي المصرفيين .

(١) المصدر السابق مباشرة ، ص. ٢٨٠-٢٨٥ .

(٢) د. أحمد زهير شامية ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص. ٢٥٦ .

٤ - توفير السيولة (١):

لقد حذر الاقتصاديون من التوسع في عملية خلق السيولة ، التي يمكن أن تؤدي إلى شكل من أشكال الارتفاع في الأسعار وبالتالي إلى نوع من التضخم . فالسيولة يجب أن تتناسب مع احتياجات النمو (٢) . كما حذروا من ضعف السيولة ، الذي يعني عدم قدرة الجهاز المصرفي أو المصرف على تلبية طلبات السحب الفوري أو الإخطار العاجل ، فالشطر الأعظم من مطالب أي مصرف تجاري يتمثل في ودائع جارية ، والمصرف لا يمكن أن يبقى أصوله في صورة سائلة ، كما هي ، فهو لديه نوع من التدرج في السيولة *eventail de liquidité* . وبهذا على المصارف التجارية أن تحقق قدرًا من السيولة بصفاتها منشأة مالية ، فالتكوين المصرفي يسمح عادة بمثل هذا التصرف ، وكذلك لمالكي الأصول المالية غير المبثثة ، أي خلق ديون مالية على نفسها كحسابات الودائع ، والاستدانة لفترات زمنية قصيرة من المصرف المركزي ، أو المصارف الأخرى ، وبتكلفة أقل من الأفراد المدخرين أو تكلفة الأصول المالية الطويلة الأجل.

ويمكن للجهاز المصرفي ، القيام بتحويل الأصول غير النقدية إلى نقود سائلة بسهولة ويسر وكلفة صغيرة (٣) ، فتحويل الحقوق الشخصية إلى نقود ، يؤدي إلى خلق مؤقت للنقود ، ويوفر السيولة اللازمة للمصرف ، وهو أمر موصوف بقوانين استخدام أموال المصارف بطبيعة الحال.

٥ - تقليل المخاطرة : Incertitude

هناك أمور كثيرة تحدث في هذا المجال منها الذعر المصرفي *la panique bancaire* وظاهرة المال الساخن *l'entropie économique* ، والتي يمكن أن تؤدي

(١) ينبغي التمييز بين أنواع السيولة المختلفة :

أ- على مستوى الاقتصاد القومي : النسبة بين وسيطي الممتلكات تحت الطلب أو قصيرة الأجل ، محسوبة في بداية ونهاية السنة ، إلى الناتج القومي الإجمالي ، بالإضافة لأشياء النقود ، والمدار من قبل الجهاز المصرفي والخزينة العامة ، ومؤسسات الادخار .

ب- على مستوى الجهاز المصرفي : وتتضمن الودائع والاحتياطيات القصيرة الأجل (الودائع لأجل وأذونات الصناديق ، والحسابات الجارية ومدخرات السكن) . وأذونات الخزينة العامة وودائع صناديق الادخار .

ج- على المستوى الدولي : وتتضمن الاحتياطيات النقدية والموارد الإضافية المختلفة من القروض الخارجية وتسهيلات الاستيراد واتفاقات الدفع ، في نسبتها مع التجارة الخارجية ، في فترة معينة .

(2) G. marchal, 1963, *expansion et récession*, eujas, paris, pp., 141 et 142.

(3) يمكن أن يصنف ضمن هذا الإجراء ، عملية التوريق ، التي تعني تحويل قيمة الأصول إلى أوراق مالية يمكن تداولها في السوق . فتحويل قرض قيمته ١ مليون دولار ، إلى ١٠٠٠٠٠ ورقة مالية ، بقيمة ١٠٠ دولار لكل ورقة مالية ، بسعر قريب من سعر فائدة القروض ، حيث يتم تداول هذه الأوراق ، التي تساعد على توفير السيولة لتمويل المشروعات وشراء أصول .

إلى قيام الأفراد بسحب أرصدتهم خلال فترة قصيرة من الزمن . ومن مرادفات هذه المخاطر ، الظواهر الاحتمالية ، كالكشك أو التآرجح la cavalerie ، وهي كلها أمور تتعلق بالبنية البسيكولوجية النفسية la structure psychologique⁽¹⁾ . ولهذا فإن تنوع الأصول لدى المصارف يمنحها قدراً كبيراً من الأمان ضد المخاطر المذكورة . في الوقت الذي يمكن أن ترتفع فيه قيمة بعض الأصول الأخرى ، مما يمكن أن يعوض كلاً أو جزءاً من الأصول المنخفضة .

ويمكن للمصارف أن تستعين بخدمات الإخصائيين والخبراء أو المستشارين الماليين ، إن لم يكونوا من الجهاز الإداري لديها ، من ذوي الكفاءات العالية والخبرة المديدة في الشؤون المالية ، من حيث تحليل البيانات ووضع المعايير لتقدير مفصل للاستثمارات القائمة وتقييم المقترضين أو المتعاملين . فالمصارف التجارية الناجحة تنوع محفظتها للأوراق المالية ، لتقليل المخاطر المحتملة . وما الفائدة بتعريفها إلا تعويض جزئي عن احتمالات المخاطر⁽²⁾ . وهذه الأمور يفنقر إليها المدخّر الفرد عادة . كما أن الاقتصادي باتتكن اعتبرها السبب الأساسي للمنفعة من الأرصدة والطلب على النقود .

٦- سهولة التعامل مع الأسواق المالية الدولية والتقليل من آثار التدويل والعولمة المالية :

على مستوى الاقتصاد الكلي ، تتعامل المصارف التجارية عادة ، مع الأسواق المالية الدولية ، وتساهم عبر هذا المجال في زيادة الاحتياطيات الرسمية ، لدى قيامها بتقديم النقد الأجنبي إلى المصرف المركزي . فهذا التبادل في العلاقات مع الأسواق الدولية ، يمكن أن يمتد ليشمل التأثير في ميزان المدفوعات ، إذا كانت النقود الأجنبية الداخلة تفوق تلك الخارجة ، حيث تزداد استحقاقات البلد على العالم الخارجي⁽³⁾ ، بالرغم من أن الممتلكات بالنقود الأجنبية لا تتمتع بقوة الإبراء على الأرض الوطنية . وتعامل المصارف مع الشخصيات الاعتبارية أيسر من المستثمرين الأفراد ، مهما كانت ملائمتهم المالية . بالإضافة إلى قدرتها في التقليل من الأخطار التي يمكن أن تنتج عما يسمى بظاهرة العولمة ، وأثار التدويل .

ويمكن للآثار المالية الدولية في حال الأزمات ، أن تنتقل بسهولة عبر الحدود إلى البلدان المتعاملة . حيث فقدت الدول سيطرتها على الأسواق الدولية وتحركت رؤوس الأموال ، مما أدى بالاقتصاديين إلى التفكير بنوع من الحصانة

(1) H.Guitton et G. Bramoullé , 1987 , la monnaie , op . cit , pp.478 et 486.

(2) د. محمد سويلم ، ١٩٩٦ م. إدارة البنوك وصناديق الاستثمار ، مصدر سابق ، ص .

٢٣٦ ، وتصنف المخاطر ضمن أربعة أنواع هي: مخاطر الائتمان والتخلف عن سداد الدين وسعر الفائدة والسيولة .

(3) G. Jacoud , 1994, la monnaie dans l'économie , op . cit . , p. 61.

من آثار العدوى ، ومنح نوع من الاستقلال الذاتي للدائرة المالية ، عبر فصلها عن الاقتصاد الحقيقي⁽¹⁾ .

إن أدوات الدفع الحديثة ، تتداول ضمن الأسواق المالية ، دون تمثيل مادي ملموس ، وتدفع دون حركة من النقود عبر العبارات الكتابية . فما يسمى بالنقود الالكترونية ما هي إلا عبارة عن أدوات جديدة للتداول من النقود الكتابية المنسجمة مع العولمة المالية ، وهكذا فإنها أداة وليست نقودا . والمصارف الشاملة تؤدي هذه المهمة بأمانة . وبهذا يمكن للمصارف التجارية أن تتحاشى أو تقلل من انتقال آثار الأزمات المالية الدولية بقدرة وممارسة أقدر من الأفراد⁽²⁾ .

وهكذا نخلص إلى نتيجة مفادها ، إلى أن الجهاز المصرفي في الاقتصاد القومي ، يترتب عليه تحقيق أنواع مختلفة من الوفورات الاقتصادية ، تعمل على التقليل من حجم الضياع والهدر والتبذير والمخاطر ، واحتمالات الشك والمغامرة . وتهبئة الأجواء المناسبة والمناخ اللازمين للاستثمار ، والتي يمكن في ضوئها ، الملاءمة بين الربحية والسيولة ، الأمر الذي يدفعنا إلى بحث ودراسة موارد المصارف واستخداماتها :

ثالثاً - موارد المصارف واستخداماتها :

يقصد بالنظام المصرفي ، تلك المؤسسات التي تتعامل بالائتمان ، والمتمثل بالثقة ، أي منح الأجل لسداد دين أو ذمة ، في عمليات البيع أو الشراء أو الاقتراض . وهي بالتالي مؤسسات مالية ، تتعامل بالائتمان قصير الأجل بهدف تحقيق الربح الذي يمكن أن يتحقق نتيجة لعمليات الاستثمار والإقراض ، ومقابل الخدمات المصرفية المقدمة ، بعد طرح نفقات المصرف المتمثلة بالإدارة والتشغيل وفوائد الودائع ، بالإضافة إلى الخسائر المحتملة نتيجة انخفاض قيمة بعض الأصول المملوكة .

وتتلمس المصارف التجارية ، مختلف المصادر المالية ، التي يمكن أن تحصل منها على أموال ، حيث تقوم باستخدامها في مجالات التوظيف والاستثمار المختلفة لتحقيق المزيد من الأرباح ، مع قيامها في الاتجار بالديون ، أي الاضطلاع بمركز الدائن تارة ومركز المدين تارة أخرى .

وتتوضح لنا موارد المصارف واستخداماتها من النظر إلى الميزانية الإجمالية للمصارف ، وفق ما هو متعارف عليه ، عبر التوازن بين الأصول والخصوم ، أي حقوق المصرف قبل الغير ، وديون المصرف للغير⁽³⁾ .

(1) Ibid., p.157.

(2) p. prissert ,1995,analyse et dynamique du marché des capitaux ,op .,cit.p.43.

(3) د. أحمد زهير شامية ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص. ٢٥٩ .

أما النظام المالي الفرنسي^(١)، فقد صنفها عبر رؤوس الأموال الخاصة والاحتياطيات والقروض، مقدراً رؤوس الأموال الخاصة والطويلة الأجل بحوالي ٩٠% من إجمالي الموارد والأوراق المخصصة، كأذونات الخزينة والأوراق التجارية، هذا من جانب الأصول. ومن جانب الخصوم فيتضمن الودائع لأجل والفورية وتحت الطلب وأذونات الصناديق وحسابات الادخار السكني والحسابات الجارية.

وهناك بند آخر، يرد تحت اسم خارج الميزانية hors-bilan، ويضم الارتباطات غير المؤكدة، كالكفالات المودعة لصالح المناقصات والاعتمادات المستندية المعززة les crédits confirmés. ولعل الصورة التالية أكثر توضيحاً لميزانية مصرف ما، في تاريخ معين^(٢):

ميزانية مصرف

الأصول	الخصوم
• أرصدة نقدية جاهزة.	• رأس المال والاحتياطيات.
• نقدية في الخزينة.	• حسابات المصارف والمراسلين.
• شيكات وحوالات تحت التحصيل.	• قروض من المصارف والمراسلين.
• أوراق مالية وأوراق مخصصة.	• ودائع.
• حسابات المصارف والمراسلين.	• مطالب أخرى.
• قروض وسلف.	
• مباني ومنشآت ثابتة.	
• أرصدة لدى المركزي.	

وبهذا فإن الميزانية بجانبها الموارد والاستخدامات، أي الأصول والخصوم، تشكل المركز المالي للمصرف في تاريخ معين. وفيما يلي تحليل لأهم موارد واستخدامات المصارف التجارية:

(1) H. guitton et G. bramoullé, 1987, la monnaie, op. cit., p198.

(2) د. كمال شرف، ود. هاشم أبو عراج، النقود والمصارف، ص ١٨١ - ١٨٤، معتبراً أن الودائع بأنواعها المختلفة، أهم موارد المصارف التجارية، فالقروض ورأس المال والاحتياطيات كمصدر ثقة للمودعين.

١- موارد المصارف التجارية : les ressources des banques

في معظم الدول ، تخضع المصارف عادة للإصلاحات المتكررة ، خاصة فيما يتعلق بالضرائب والإجراءات التنظيمية فيما بين المصارف . كونها منظمة للعرض والطلب على الائتمان ، وأسواق رؤوس الأموال المتقلبة باستمرار ، والتي يمكن أن تستفيد منها بعض المصارف ليس لأهليتها وحركتها ، بل لاستغلالها الاضطرابات التي تحصل في أسعار الفائدة ، والمواجهة بين الادخار والاستثمار ، وبالتالي عدم قيام هذه الأسعار بدورها الفاعل ، والمنظم لكمية النقود المقرضة والمستقرضة (١).

إلا أنه في كل الأحوال ، تستمد المصارف التجارية مواردها ، من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والمخصصات والأرباح غير الموزعة ، والقروض والسلف التي يمكن أن تحصل عليها من المصرف المركزي والمصارف الأخرى ، وودائع الأفراد والمشروعات على مختلف أنواعها وأشكالها ، والتي تعتبر المصدر الأساسي لنشاطات المصارف المختلفة. وفيما يلي تحليل ، لهذه المصادر :

أ- رأس المال المدفوع :

ويمثل ما يدفعه المؤسسون أو المساهمون ، إذا كان المصرف على صيغة شركة مساهمة ، كنواة أولى للموارد اللازمة لإقامة الأصول الثابتة كالمباني الإدارية والمستودعات ومستلزمات المصرف كمنشأة .

ومن الأهمية ، التمييز بين رأس المال المدفوع ورأس المال المصرح به ، حيث أن الأول ينقص عادة عن الأخير ، لعدم طلب جميع التزامات المكتتبين في رأس المال . ويبقى هذا الفرق قابلاً للطلب في أي وقت ، عبر السنوات الأولى من عمر المصرف ، وبعد اتساع نشاط المصرف وتمكنه يصبح من غير الضروري طلب هذا الفرق ، كون الرأسمال لا يمثل عادة مورداً هاماً من موارد المصرف . فهو ضمان لحماية حقوق المودعين ، في حال انخفاض قيمة الأصول ، أو التعرض لأي اضطراب . بالإضافة إلى أهميته كدعم للمركز المالي ومصدر ثقة للمودعين .

ومن المتعارف عليه ، أن تحدد القوانين والأنظمة النافذة ، الحد الأدنى للرأسمال المدفوع ، وضرورة المحافظة على نسبة معينة من الرأسمال المدفوع والودائع . حماية وحفظاً لثقة المتعاملين مع المصرف خلال فترات الأزمات ، بالرغم من أن الضمانة الحقيقية للمودعين ، هي سيولة الأصول ، المتضمنة

(1) H. guillon et G. bramoullé , 1987 , la monnaie , op . cit . , p201

تحويل أي أصل إلى نقد سائل دون التعرض لخسارة تذكر . وفي بعض الدول تتكفل الدولة بحماية حقوق المودعين لدى الجهاز المصرفي ، وهو أمر غير مستحب ، لأن التغطية من الموازنة العامة فيه أضرار لحقوق المجتمع .

ب- الاحتياطات والمخصصات والأرباح غير الموزعة :

وتمثل موردا ذاتيا ، مرتبطا بنشاط المصرف وأدائه ، ودعم مركزه المالي تجاه التغيرات والتبدلات في المستقبل .

وتعتبر الاحتياطات مبالغ نقدية ، تقتطعها المصارف التجارية من الأرباح الصافية القابلة للتوزيع على المساهمين . وهي على نوعين : احتياطات قانونية واردة في النظام الأساسي للمصرف أو تنفيذا للقانون النافذ ، واحتياطات خاصة ، تقتطعها المصارف لتدعيم المركز المالي وتعزيز رأسمال المصرف . وفي بعض الأحيان تتجاوز الاحتياطات القانونية والخاصة والسرية (التي تخصص لمواجهة التدني في قيمة بعض الأصول) ، قيمة رأس المال المدفوع ، لدى بعض المصارف التجارية المتمكنة والناجحة ^(١) .

أما المخصصات ، فهي مبالغ مقتطعة من إجمالي الربح في نهاية السنة المالية لمواجهة: ديون مشكوك في تحصيلها ، أو انخفاض متوقع في بعض الأوراق المالية ، أو التغير في أسعار صرف بعض العملات الرئيسية . بالإضافة إلى أحداث وظروف طارئة تسبب خسائر معينة ، كالانتماء التعهدي وخطابات الضمان ، أو الاعتمادات المستندية المعززة . ولا تمثل هذه المخصصات موارد ذاتية بكامل المبالغ المحتجزة ، كونها التزامات على المصرف تجاه الغير . فالموارد الذاتية للمصرف ، هي الاحتياطات المستثمرة بعد تسديد الالتزامات الفعلية في مواقعها المناسبة . ويبقى أن نشير إلى المخصصات لغايات الدفع المؤكد مثل تسديد الضرائب ونفقات نهاية الخدمة ^(٢) .

وتمثل الأرباح غير الموزعة ، تلك المبالغ التي يعتمد المصرف على اقتطاعها من الأرباح الصافية ، والتي هي مؤقتة بطبيعتها ، وتحسب عند تقدير الموارد المالية المتاحة للاستثمار والتوظيف .

ويشكل مجموع رأس المال المدفوع والاحتياطات والمخصصات والأرباح غير الموزعة ، ما يطلق عليه " الموارد الذاتية للمصارف التجارية " .

(١) د. أحمد زهير شامية ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص. ٢٦١ .

(٢) د. كمال شرف ، ود. هاشم أبو عراج ، النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص. ١٨٣ .

ج - الودائع : les dépôts

تمثل الودائع على مختلف أنواعها ، أحد المصادر الهامة والنسبة الكبرى لموارد المصارف التجارية ، من غير المؤسسين أو المساهمين . فالأفراد والمؤسسات والهيئات ، تقوم بإيداع أموالها لدى المصارف ، بغية المحافظة عليها ، وتأمين دخل أو إيرادات مستمرة لها. وهي بطبيعتها تتجاوز الموارد الذاتية بكثير . وتعتبر الوديعة الميزة الأساسية للمصارف التجارية ، التي تميزها عن المؤسسات الائتمانية الأخرى في الاقتصاد القومي . فضلاً عن قدرتها على خلق جانب كبير من الموارد عبر نشاطها الائتماني في مجالات التسليف والإقراض والاستثمار ، كونها هي نفسها التي تخلق النقود المصرفية . وتأخذ الودائع صوراً متعددة ، أهمها :

١- الودائع تحت الطلب : les dépôts à vue

ولعلها ترجمة مباشرة للعبارة الفرنسية المقابلة ، فهي ودائع جارية ، لأنها موضوع السحب الجاري . وهي ودائع اطلاعية ، لأنها تحت الطلب ، أو النظر ، أو الاطلاع اليومي ، أو اللحظي ، وهذه التسميات مستمدة من التزام المصارف بالدفع عند الطلب دون إخطار أو إعلام مسبق . وتستخدم هذه الودائع عادة من قبل المودعين لتسوية الالتزامات ووفاء الديون عبر أداة تسمى الشيك .

إن هذا النوع من الودائع ، يلزم المصارف التجارية ، الاحتفاظ بنسبة مرتفعة من الاحتياطي النقدي ، بالمقارنة بالأنواع الأخرى من الودائع ، لمقابلة عمليات السحب الجارية في أية لحظة أو يوم . وبهذا تدفع عنها ، (أو لا تدفع) أسعار فائدة أقل من تلك التي تدفع للأنواع الأخرى من الودائع (وتدفع إذا زاد سقف الوديعة عن مبلغ محدد) ، ويمكن أن يخضع سقف الوديعة لمبلغ محدد بالحد الأدنى ، أو أن تخضع المبالغ التي هي دون الحد الأدنى للسقف ، لنوع من الرسوم أو العمولات ، نظير قيام المصرف بتقديم الخدمات المصرفية لعملائها .

لقد اعتبر صندوق النقد الدولي ، هذا النوع من الودائع ، بمثابة عنصر من عناصر العرض النقدي في المجتمع ، المكون لكمية النقود المتداولة . كما اعتبرها بعض الاقتصاديين بمثابة نقود انتهائية^(١) une monnaie centrale .

٢- الودائع لأجل : les dépôts à terme

وهي تلك الأموال المودعة لدى المصارف التجارية ، لمواجهة حالات طارئة ، حيث لا يحق لمودعيها ، السحب منها إلا بعد فترة زمنية معينة ، أو وفق الاتفاق عليها مع المصرف . وتشمل السندات غير القابلة للتفاوض الصادرة عن

(١) G . Jacoud . 1994 . la monnaie dans l'économie . op . , cit . , p. 48.

(٢) Ibid . , p. 34 .

السوق النقدية من قبل الفعاليات الاقتصادية . كما تضم أذونات الخزينة التي تتراوح مدد استحقاقاتها بين ١ - ٥ سنوات^(١) .

ولا يحق لصاحب هذا النوع من ودائع ، سحب منها إلا بعد انقضاء فترة زمنية معينة (حدها الأدنى ٣ أشهر في فرنسا) ، وفق الاتفاق بين المصرف والمتعاملين بشكل مسبق عند الإيداع . وبهذا فإن المصارف تكون على علم مسبق بالموعد المحدد للاستحقاق . ويكتفي المصرف بحفظ نسبة معينة من المبالغ الاحتياطية ، وهي عادة أقل من الودائع الجارية ، مما يتيح للمصارف قدراً أكبر من السيولة النقدية ، تستفيد منها في الاستثمار والحصول على عائد . كما أن الفائدة المدفوعة على مثل هذا النوع من الودائع أكبر ، بغية اجتذاب أكبر قدر ممكن من المبالغ المودعة والتشجيع على الادخار . وترتفع أسعار الفائدة كلما طالبت الفترة الزمنية للوديعة دون السحب منها .

٣- الودائع بإخطار : les dépôts à préavis

وتتميز عن الأنواع السابقة من الودائع ، بضرورة إخطار المودع للمصرف قبل السحب كلياً أو جزئياً ، بمدة محددة متفق عليها مع المصرف . وبهذا فهي قريبة من الحسابات الخاصة^(٢) .

يتعرض هذا النوع من الودائع للسحب من قبل المودعين ، أكثر من الودائع الأجلة ، الأمر الذي يدفع المصارف إلى الاحتفاظ بنسبة أكبر من الاحتياطي النقدي ، لمواجهة عمليات السحب . فهي بهذا ، توحى بقلّة الأموال المتاحة للاستثمار ، وبالتالي انخفاض أسعار الفائدة المدفوعة عنها ، بالمقارنة بالودائع الأجلة .

٤- الودائع الادخارية (التوفير) : les dépôts d'épargne

وهي تلك الأموال ، التي يحتفظ بها أصحابها بقصد الادخار . وتسمى في بريطانيا والولايات المتحدة بشهادة الودائع les certificats d'épargne^(٣) . وهي هكذا تتجمع لدى المصارف ، بدلاً من تركها خاملة ، لتوجه إلى الاستثمار . وفي وقت الحاجة إليها ، يحصل أصحابها على عائد ، دون التضحية باعتبارات السيولة ، لإمكانية السحب منها في أي وقت ، كحال الودائع الجارية .

إن الودائع الادخارية تشبه تلك الأموال المودعة لدى صندوق توفير البريد من طبيعة وحرية السحب منها ، ومدتها على الأقل سنتان ، والمبالغ

(1) H. guitton et G. bramoullé , 1987 , la monnaie , op . , cit . , p 113

(2) Ibid .p.127 .

المودعة لها سقف محدد أعلى من الأنواع الأخرى من الودائع ، حيث ظهرت مؤخراً مؤسسات اختصاصية في هذا المجال كصناديق توفير الائتمان البلديات .

د- الإقتراض من المصارف الأخرى :

ويتم عبر الإقتراض من المصارف المحلية أو فروع المصارف الأجنبية القائمة في البلد . وفي هذا المجال تستعين المصارف بأسواق القروض les marchés de prêts الموجودة ، حيثما وجدت المصارف . وهي مؤسسات مالية وهيئات اختصاصية في مجال القروض وشروط منحها ، والتي تخضع لقواعد انتقائية انتقائية la sélectivité des prêts ضمن شروط أسواق القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل . وكما هو الحال بالنسبة للدول فإن سياسة الانتقاء تسمح بتشجيع العمليات ذات الأولوية^(١) . ويحدد البعض بأنه : " لا يجوز الإقتراض من الغير بما يتجاوز ١٠% من الممتلكات والأصول"^(٢) .

ويشمل الإقتراض من المصارف المحلية والأجنبية ، جميع الإلتزامات على المصرف التجاري تجاه المصارف الأخرى والمراسلين . وفي إطار المبادلات اليومية العادية يتم فتح الحسابات الجارية ، ممثلة الحسابات الأجلة وبإخطار لمقابلة بعض أوجه الاستثمار ، أو تسديد الإلتزامات عبر القروض المتاحة للمصرف من المصارف الأخرى . كما يمكن للمصارف أن تعتمد على مراسليها في الخارج وعلى فروع المصارف الأجنبية في البلد ، في كثير من الأحيان ، للحصول على جانب هام من القروض والسلف اللازمة لها .

وغالباً ما تتجأ المصارف التجارية إلى المصرف المركزي ، بصفته مصرف المصارف ، للحصول على الموارد المالية ، لتمويل بعض نشاطاتها ، وخاصة عمليات الإقتراض الموسمية والائتمان . ويتعلق الأمر بالسياسة الائتمانية والنقدية المتبناة والأهداف المبتغاة . فالمصرف المركزي يعتبر المقرض الأخير للنظام الائتماني ، فهو يتخذ من الوسائل والأساليب والترتيبات ، ما يحول دون اعتماد المصارف التجارية على مواردها ، كمصدر دائم من مصادر تمويل عملياتها الائتمانية .

هـ- الأموال المجمدة :

وتعتبر من الودائع المجمدة ، بالرغم من عدم تمثيلها لوظيفة الودائع التي أتينا على ذكرها ، فهي تظهر في ميزانية المصرف التجاري ، لتغطية عمليات مصرفية لصالح مودعيها . كصورة تأمينات لاعتمادات مستندية (ولا تسمح

(١) Ibid, p 248.

(٢) د. محمد سويلم : ١٩٩٦ م. إدارة البنوك وصناديق الاستثمار وبورصات الأوراق المالية ، مصدر سابق ، ص. ٢٤٣ .

الأنظمة في سورية بالمرس بوسائل هذه الاعتمادات) ، وتمهينات لخطابات الضمان والأرصدة المحجوزة أو المجمدة بقرارات صادرة عن هيئة قضائية مثلاً ، لصالح جهة عامة أو خاصة ، فلا يجوز السحب منها ، إلا بعد صدور قرار مخالف للقرار الأول ، بالسماح والتداول . ومن الطبيعي أن تجسيد هذه الأموال ، يعطي المصارف الفرصة المناسبة لاستخدامها أو استثمارها في عملياتها المصرفية ، وفي ضوء الظروف والأحوال المحددة لمدة البقاء أو الحجز . ولا تعتبر من الموارد العادية للمصرف ، وبالتالي لا يدفع المصرف فائدة عليها . ومن المصادر الثانوية قيام المصارف بتأدية خدمات مالية لصالح المتعاملين في البورصات وتأجير الصناديق coffres-forts ، مما يدر عليها إيرادات غير منظورة^(١) .

٢- استخدامات موارد المصارف التجارية :

مما سبق ، يتضح أن قبول الودائع بمختلف أنواعها تعتبر العملية المصرفية الأساسية ، وبذلك تحتل المصارف مركز المدين . أما استخدامات المصارف التجارية لمختلف أنواع مواردها المالية ، فتحتل مركز الدائن . وهذا ما يظهر من تحليل مكونات ميزانية المصارف التجارية بجانبها الأصول والخصوم .

وتخضع استخدامات موارد المصارف ، للظروف الاقتصادية والأنظمة والقوانين النافذة ، وهيكل الموارد . وهي بهذا تختلف من دولة لأخرى ، ومن مصرف لآخر ، ومن فترة لأخرى في الدولة الواحدة . بل وتختلف ، وفق أهمية الودائع الجارية لإجمالي الودائع ، والظروف والأحوال الاقتصادية والائتمانية .

إن استخدام الخصوم في ميزانية المصرف يعبر عن موارده المالية ، وجانب الأصول عن استخدام هذه الموارد . ويلاحظ أن هذا الاستخدام ، يوظف في أصول تنفوت في السيولة والربحية^(٢) . وهي تلك الآلية التي تحكم الاستثمارات الخاصة في محفظة الأوراق المالية . فإدارة المصرف تسعى لتحقيق عائد للمساهمين أصحاب رأس المال ، وفي الوقت نفسه الحفاظ على سلامة أموال المودعين ، والجاهزية لتلبية طلبات السحب اليومية من قبل المتعاملين .

فإذا كانت السيولة تعني سهولة تحويل الأصول إلى نقد سائل دون خسارة تذكر أو بأقل خسارة ممكنة ، فإن الربحية تعني توظيف الموارد في أصول تدر ربحاً لتحقيق الغاية التي أوجد المصرف أصلاً من أجلها .

(١) R.Barre , 1970 . Économie politique , op ., cit ., p ., 158 .

(٢) د. منير الحمش ، ٢٠٠٠ م ، مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين (تأملات في النمو والأزمات والقوضى) ، الأهلي ، دمشق ، ص. (٣٢٧) ، تتبع المؤسسات المالية العربية ، نفس أساليب المؤسسات المالية الدولية . وصندوق النقد الدولي . فهي تأخذ بمبدأ السيولة كأولوية أولى ، ولا غرابة في الأمر ، فمعظمها تستعين بخبراء أجانب ويأخذون بنصائحهم

لقد أصبح الأمر يتطلب التوفيق بين تحقيق غايات السيولة ، وإرضاء المودعين الراغبين في تحقيق المزيد من العائد من أموالهم المستثمرة ، والمحافظة على المركز المالي والسمعة الحسنة التي يجب أن تحظى بها المصارف التجارية . وسوف نفصل فيما يلي ، استخدامات موارد المصارف التجارية ، مرتبة وفق درجة السيولة ، المتناسبة عكساً مع الربحية ، بادئين بأكثرها سيولة فأقلها ربحاً :

أ- الأرصدة النقدية الجاهزة (الحاضرة) :

سبق أن أشرنا في البداية ، إلى أن النقود هي أصل سائل ، حيث يعتبرها الكتاب خط الدفاع الأول ، المكوّن من النقود القانونية الورقية ، والمساعدة والنقود الأجنبية الموجودة في خزانة المصرف . وتلك الموجودة لدى المصرف المركزي ، والمكوّن من الاحتياطي القانوني وفق النسبة المقررة طبقاً للسياسة الائتمانية ، وما يتجمع لدى المصرف المركزي لصالح المصارف التجارية نتيجة لعمليات التقاص ، أو لغيرها من الأسباب ، والأمر سواء بالنسبة للمصارف التجارية ، أن تحتفظ بالأرصدة في خزائنها ، أو لدى المركزي ، كون هذا الأخير ، على استعداد في كل وقت ، أن يسدّد أو يعيد الأرصدة الدائنة للمصارف ، بأوراق نقدية قانونية .

إن الأنظمة القانونية النافذة والعرف المصرفي ، تقتضي احتفاظ المصارف التجارية بنسبة معينة من الأرصدة النقدية السائلة من مجموع الودائع لديها . وذلك بغية تحقيق رغبات المودعين من أفراد ومشروعات إلى نقود سائلة . وتلبية حاجة المصارف لمواجهة حاجة عمليات التقاص فيما بينها . وتتوقف نسبة الأرصدة على هيكل الودائع من جارية أو آجلة ، وانتشار العادات المصرفية ، واستخدامات أدوات الدفع كالشيك وغيره ، ودرجة الثقة في أسواق الائتمان ، فضلاً عن الظروف والأحوال الاقتصادية السائدة ، والسياسة النقدية والائتمانية المتبعة . إلا أنه إضافة لما سبق ، وضع إطار واتباع سياسة انتقائية للائتمان⁽¹⁾ .

وكذلك تحتفظ المصارف التجارية بقدر معين من النقود الأجنبية لمقابلة طلبات المتعاملين ، وتسديد استحقاقاتهم في الخارج بالنقود الأجنبية المطلوبة .

كما يمكن أن تكون هذه السحوبات أو الطلبات من ودائعهم الخاصة ، إذا كان المصرف يتعامل بالنقود الأجنبية ، ويتلقى الودائع بها .

إن جميع التشريعات في دول العالم ، تلزم المصارف التجارية الاحتفاظ بنسبة من ودائعها لدى المصرف المركزي باسم الاحتياطي القانوني أو الإلزامي la réserve obligatoire ، وهي تحدد وفق السياسة النقدية والائتمانية المتبعة ، دون

(1) R.Barre , 1970 , Économie politique , op ., cit ., p . 399 et 400 .

أن تدفع المصارف المركزية أية فائدة عليها . كما يمكن أن تتجمع لدى المصرف المركزي أرصدة اختيارية ، نتيجة التناقص أو غيرها ، يمكن للمصارف التجارية سحبها دون اعتراض من المركزي ، بالرغم من أن البعض يقترح إهمال أرصدة التناقص ، كونها لا تؤثر في الحجم الكلي للائتمان^(١) .

ولما كانت هذه الأرصدة النقدية الجاهزة لا تحقق نفعاً أو دخلاً أو إيراداً للمصارف التجارية ، فإنها تجتهد للتقليل من نسبتها ما أمكن . بما يتفق والسلامة المالية ، واحترام القوانين والأنظمة المرعية .

ب- الأوراق التجارية والمالية المخصصة^(٢) :

ويطلق عليها الاحتياطي الثانوي ، وهي بمثابة الاستخدام الأول لموارد المصرف التي تحقق دخلاً ، فهي عملية إقراض قصيرة الأجل تتمثل في أدونات الخزينة والسندات الصادرة عن الحكومة ، والأوراق التجارية للقطاع التجاري . والتي تتمتع بدرجة عالية من السيولة ، لإمكانية إعادة خصمها . والاقتراض بموجبها من المصرف المركزي ، فهي محاطة بضمانات قوية وعقوبات شديدة ، للوفاء بها ولتسديدها وعدم التلاعب بها ، ويتم تداول هذه الأوراق في السوق النقدية . وأحياناً ، يشترط المصرف المركزي ، لإعادة خصمها توقيع شخصين يتمتعان بالملاءة المالية والثقة ، أي يوقع عليها أحد بيوت القبول .

وتتمتع السندات الحكومية وأدونات الخزينة بدرجة سيولة عالية ، لإمكانية خصمها لدى المركزي ، أو الاقتراض بضماناتها . والسندات الحكومية متوسطة وطويلة الأجل يمكن خصمها أو الاقتراض بموجبها كضمانة . كما تعتبر أدونات الخزينة سندات حكومية قصيرة الأجل ، تصدر لمدة ثلاثة أشهر عادة ، وتتعهد الخزينة بتسديد قيمتها ، خلال المدة المذكورة فور وصول الإيرادات المنتظرة كالضرائب مثلاً . وتفضل المصارف التجارية شراء كميات كبيرة منها ، رغم ضآلة العائد منها لسهولة خصمها ، والاقتراض بضماناتها وسيولتها المرتفعة . وتضم الأوراق التجارية الكمبيالة والسند الإذني ، وهي الأكثر شيوعاً :

١- الكمبيالة : إضافة إلى تعريفها السابق في البحث السندات ، فهي من الأوراق التجارية ذات الدرجة الأولى ، وتتمتع بدرجة عالية من الضمان ، وتشترط أن

(١) د. زيد العلواني ، نقود ومصارف ، مصدر سابق ، ص. ١٤٩ .

(٢) الخصم من حيث التفسير ، يعني إقراض قصير الأجل ، وبالنسبة للمصرف شراء قيمة الورقة مقابل قيمة حالية ، والفرق بين القيمتين يمثل الفائدة عن المبلغ الذي تخلص منه المصرف ، عن الفترة بين بيع الورقة وتاريخ استحقاقها ، ويطلق على هذه الفائدة المنسوبة إلى القيمة الاسمية للورقة ، مصطلح سعر الخصم ، وتتراوح مدة هذا القرض القصير الأجل ما بين (٣) أشهر والسنة .

تحمل توقيعين لشخصين يتمتعان بالملاءة والثقة ، ويمكن تداولها بالتظهير ، وقابلة للخصم وسهلة الحمل والتحويل إلى سيولة .

٢- السند الأذني : سند يصدر عن المدين بشكل إقرار ، يتعهد بموجبه المدين بدفع مبلغ محدد للدائن أو لحامله أو لشخص معين أو للمستفيد ، في تاريخ محدد ، أو عند الاطلاع . ويمكن تداوله بالتظهير ، أو إخضاعه للخصم ، وهو سهل التحويل إلى نقود سائلة .

ويفرض المصرف المركزي ، شروطاً معينة ، ويطلب مبررات مقنعة عند القيام بعملية الخصم ، فهو ليس أمراً كفيلاً . وتعتبر الأوراق قصيرة الأجل أكثر ارتباطاً بالحياة النقدية للبلد . أما الأوراق المالية فهي تلك التي تزيد أجالها عن السنتين فأكثر ، وهي أقل سيولة من الأوراق المالية التجارية ، وأقل أهمية منها ^(١) . وتضم الأسهم les actions والسندات les obligations التي تحمل فائدة للمالك ، بعكس المساهم الذي يعتبر شريكاً في المنشأة المساهمة ، وبالتالي يحصل على أرباح هذه المنشأة .

جـ- القروض والسلف :

تقوم المصارف التجارية بتوجيه جزء من مواردها المالية نحو القروض والسلف للمتعاملين معها ، وهي انتمان قصير الأجل ، يخصص لرأس المال العامل ، أو تمويل النشاط الجاري لقطاعي التجارة والصناعة وفي مجال التجارة الخارجية .

وتعتبر المجال الرئيسي لاستثمار موارد المصرف وخاصة ودائع الأفراد ، فهي يمكن أن تؤمن النسبة الكبيرة للأرباح ^(٢) .

وبيعني القرض ، حصول المقرض على مبلغ صافٍ من مبلغ القرض ، بعد خصم الفائدة المستحقة ، وفق المدة المتفق عليها . ويمكن أن يقوم المصرف بإضافة مبلغ القرض إلى الطرف الدائن من الحساب الجاري للمتعامل فور التعاقد . وبهذا يمكن للمصرف أن يستفيد جزئياً ، فالقرض قدم وديعة جديدة ، وقام بعملية خلق للنقود .

ومن المتعارف عليه أن المنشآت التجارية أو الصناعية ، تحتاج إلى موارد مالية أو السيولة أحياناً ، زيادة على مواردها الذاتية ، فتلجأ إلى المصارف للحصول على انتمان قصير الأجل ، يسدّد بعد حصولها على استحقاقات تخصصها ، أو بيع منتجاتها .

(1) H. guiton et G. bramoullé , 1987 , la monnaie , op . cit . , p . 133 .

(٢) د . كمال شرف ، ود . هاشم أبو عراج ، النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص . ١٨٩ .

أما السلف ، فهي تمثل المبالغ النقدية ، التي تسجلها المصارف في الطرف المدين من الحساب الجاري للمتعامل ، وتسمح بالسحب منها في حدود المبلغ أو المبالغ الممنوحة ، خلال المدة المتفق عليها . وهي أكثر ربحاً وأقل سيولة من الأصول السابقة ، إذ يتعذر تحويلها إلى نقود قبل موعد الاستحقاق . وتخضع السلف لأسعار فائدة أعلى من الأصول الأخرى ، ويمكن للمصارف أن تتعرض للخسارة ، إذا ما عجز المدين عن التسديد لسبب ما . وتتقسم القروض والسلف إلى :

• المضمونة :

وهي تلك المبالغ المقدمة للتأمين أو الضمان الشخصي أو العيني ، وتوفر الأمان للمصرف في حال عجز المدين عن السداد . وهذه بدورها تنقسم إلى أنواع متعددة ، تبعاً لنوع الضمان : بضائع ، أو أوراق مالية أو تجارية ، أو كفيل ، أو أموال ثابتة كالأراضي والعقارات ، أو نقود أجنبية ، أو غيرها . ويعتبر ضمان البضائع ، أهم أنواع القروض والسلف في البلدان النامية ، نظراً لحفظها في مخازن المصرف .

وفي بعض الأحيان ، تحدد مبالغ القروض والسلف ، بنسبة معينة من القيمة السوقية للضمان ، كالمصارف العقارية ، وفي أقصى حالاتها لا تزيد عن قيمة الضمان ، كالمصارف العقارية . وكلها تخضع للسياسة الائتمانية المتبعة في البلد ، فيما إذا كانت توسعية أو انكماشية ، والتي تحدد المصارف المركزية ، وتلتزم بها المصارف التجارية .

• أما القروض والسلف غير المضمونة :

فهي تلك المبالغ المقدمة بالاستناد إلى المركز المالي وملاءة المتعامل ، والسمعة الطيبة ، والدقة في الوفاء بالالتزامات ، خوفاً مما قد تلحق هذه المبالغ من أضرار عدم السداد ، فالتقّة غير المقترنة بالضمانات ، سببت الكثير من الخلافات وأزمات عدم السداد .

وتدخل الاعتمادات المستندية ضمن مجال القروض والسلف . فهي تفتح لدى المصارف التجارية ، لصالح المتعاملين بشؤون التجارة الخارجية ، مقابل التعهد بالدفع لطرف ثالث (المستفيد) ، أو لأمره ، ولا يستفاد من مبالغ هذه الاعتمادات إلا بعد تعزيزها . ولا تحرر هذه المبالغ إلا بعد تقديم مستندات ووثائق من فاتورة وشهادة منشأ ، ووثيقة شحن وتأمين ... الخ ، وغيرها من الوثائق والمستندات ، حسب نوع البضاعة أو الخدمة ، وفقاً للشروط التعاقدية والقوانين والأنظمة والتعليمات المرعية .

د- محفظة الأوراق المالية : la portefeuille

تهدف المصارف التجارية إلى استثمار جزء من مواردها في شراء الأوراق المالية ، التي تحقق ربحاً عالياً ، وأقل سيولة . وهي من قبيل الائتمان متوسط وطويل الأجل . إلا أن المتابعين لإدارة المحفظة ، يعتبرونها من السلوك غير النشط للإدارة^(١) . ف شراء أوراق مالية طويلة الأجل ، والاحتفاظ بها حتى نهاية فترة الاستحقاق ، يمكن أن يكون مناسباً ، طالما ليس هناك حاجة لمقابلة متطلبات السيولة أو القروض . فهذه الاستثمارات تحقق عائداً مرتفعاً في حال بقاء العوامل الأخرى على حالها . ولكن إذا ما ارتفعت أسعار الفائدة ، فإن العائد ينخفض لتوفير تكلفة الفرصة البديلة ، وانخفاض قيمة الأوراق المالية .

وهناك أسباب رئيسية تدعو المؤسسات المالية ، ومنها صناديق الاستثمار لتكوين المحفظة وتتمثل في الدخل وتخفيف العبء الضريبي والتنوع لتخفيض المخاطرة والسيولة^(٢) . في حين تعتبر المؤسسات المالية ، أن تخفيف العبء الضريبي يمثل سبباً هاماً لتكوين محفظة أوراق مالية . بالإضافة إلى أن درجة التنوع في الأصول يمكن أن تقلل المخاطر في حالات الكساد . كما أن الاستثمار بالمحفظة لا يرتب التزامات مالية لاحقة ، من فوائد وتسديد أقساط كحالة القروض المصرفية . ولهذا انتعشت استثمارات المحفظة بعد ظهور أزمة المديونية الدولية عام ١٩٨٢ م ، واعتبرت بمثابة ملاذ آمن للخلاص من آثار المديونية^(٣) .

وتتألف محفظة الأوراق المالية من السندات الحكومية وغير الحكومية ، واسهم الشركات الصناعية الكبيرة والمرافق العامة الخ ، فكل نوع يتمتع بسيولة مختلفة عن النوع الآخر . ورغبة في أخذ الحيطة والحذر والأمان ، فإن المصارف التجارية ، لا تستثمر أموالها إلا في الأوراق المالية المضمونة والمقبولة لدى المصرف المركزي . وفي بعض الدول تتدخل القوانين في عملية التنوع^(٤) .

(١) د. محمد صالح الخناوي ، ود. عبد الفتاح عبد السلام ، ٢٠٠٠ م ، المؤسسات المالية : البورصات والبنوك التجارية ، مصدر سابق ، ص. ٢٥٢ .

(٢) د. محمد سويلم ، ١٩٩٦ م ، إدارة البنوك وصناديق الاستثمار وبورصات الأوراق المالية ، مصدر سابق ، ص. ٢٣٥ و ٢٣٦ .

(٣) مصطفى حسين ، ٢٠٠٢ م ، دور التمويل الخارجي في التنمية الاقتصادية في سورية : أطروحة دكتوراة ، كلية الاقتصاد ، جامعة حلب ، ص. ٤٥ .

(٤) د. عبد المطلب عبد الحميد ، ٢٠٠٠ م ، البنوك الشاملة ، عملياتها وإدارتها ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ص. ١٦٢ .

وقد تسمح القوانين النافذة للمصارف التجارية ، باستثمار جزء من مواردها ، بالمشاركة مع الشركات والمؤسسات الاقتصادية الجديدة ، المقامة بهدف تنفيذ الخطة الاقتصادية ، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وبهذا تضع القوانين حداً صريحاً لحرية المصارف التجارية في استثمار مواردها في هذا الوجه من وجوه الاستثمار ، بحيث لا تتجاوز نسبة معينة مثل ٢٥% من رأس المال المدفوع في الشركة ، ولا يتجاوز رأس المال المدفوع واحتياطياته ، كي لا يتعرض المصرف لمخاطر الاستثمار ، ولا يكون هناك نوع من أنواع التدخل في توجيه الاستثمارات في الشركة الجديدة ، بما يعتبر نوعاً من الهيمنة لصالح المصرف التجاري . لذلك فإن تمويل هذه الاستثمارات لا يتم عادة ، إلا إذا كان لدى المصرف احتياطيات كبيرة ناجمة عن أرباح غير موزعة . وبذلك تبدو عملية الاستثمار في نظر المصرف ، مساهمة منه في المشروعات الجديدة بجزء من أرباحه .

ويؤثر مدى نمو السوق المالية، في مدى فعالية الاستفادة من مكونات المحفظة . ففي الدول حديثة العهد بالنظم المصرفية والمالية ، تزداد مخاطر محفظة الأوراق المالية ، لضيق وخمول السوق المالية ، مما يسبب تقلبات كبيرة في سعر الفائدة طويل الأجل ، ويعرض المحفظة لاضطرابات عنيفة مفاجئة . أما في الدول التي تملك أسواقاً مالية متطورة ومستقرة ، فيكون التعامل بمكونات المحفظة سهلاً ، وتكون التقلبات في أسعار هذه الأوراق محدودة وضمن التوقعات المقبولة .

ولهذا ، فإن المصارف التجارية لا تتوسع في التعامل في هذه الأوراق المالية ، إلا بعد استقرار ، وتقديم الأسواق المالية والنقدية ، وقيام المصرف المركزي بوظيفة المقرض الأخير في الاقتصاد القومي ، وقيامه بخصم أو إعادة خصم مكونات المحفظة ، مما يزيد من اطمئنان المصارف التجارية النسبي في الاستثمار ، ويضفي قدراً من السيولة على مثل هذا النوع من الأصول المالية .

هـ أصول أخرى :

تشمل هذه الأصول الشيكات والحوالات تحت التحصيل والمبالغ لأغراض معينة ، بالإضافة إلى ما يمتلكه المصرف من أراض ومبان وما شابه ذلك من أصول أخرى .

لقد جرت العادة لدى المصارف التجارية ، أن تخصم قيمة الأصول الثابتة من أرباحها في السنوات الأولى لشرائها ، والإبقاء عليها وإظهارها في الميزانية بقيمة رمزية محتققة بمفردات هذه الأصول في سجلاتها ، كنوع من أنواع الرقابة الداخلية في المصرف . ويمثل الفرق بين القيمة الحقيقية لهذه الأصول ، وقيمتها الدفترية الرمزية ، احتياطياً سرياً يدعم ويقوي المركز المالي للمصرف .

رابعاً - وظائف المصارف التجارية :

يرجع استخدام صفة التجارية ، في تسمية هذه المصارف ، إلى أن ظهورها ونشأتها وتطورها ، قد ترافق مع ازدهار التجارة في عصر النهضة . وإلى الاعتقاد الذي ساد في انكلترا في القرن التاسع عشر ، من أن المصارف التي تقوم بحفظ الودائع تحت الطلب ، يجب أن يقتصر عملها على منح الائتمان قصير الأجل ، لتسيير النشاط التجاري ، فهي أساساً مؤسسات رأسمالية ، تسعى إلى تحقيق الربح ، وتتعامل أساساً ، في الائتمان قصير الأجل . وهذا ما دعا إلى تسميتها أحياناً بمصرف الودائع .

إذا ، فالمصارف التجارية ، هي مؤسسات ائتمانية ، تقوم بصفة أساسية ، بقبول الودائع ، والتعامل بالائتمان قصير الأجل ، وتقوم بعملية الائتمان ، وهي بهذا لها وظائف متعددة تؤديها للاقتصاد القومي ، أهمها :

١- قبول وتلقي الودائع :

يعتبر من أقدم وظائف المصارف التجارية ، التي خلقت أصلاً لتلقي الودائع . والتي تطورت مع الزمن . وتطورت معها أدوات استخدام الودائع كالشيكات مثلاً . والوديعة تمثل نقداً تمثيلاً . فكلما تقدم مودع ، وأودع مبلغاً من النقود ، التزم المصرف أمامه برد المبلغ متى وكيفما يشاء ، ولكن الحياة العملية لا تسري هكذا ، فالمصرف على قناعة بأن المودع سوف لن يطالب بالرد فوراً ودفعة واحدة . لذا يمكن توظيف جزء من المبلغ بصيغة معينة كالإقراض مثلاً ، حيث يمكن للمستقرض أن يفتح حساباً لدى المصرف نفسه .

إن النقود الكتابية أداة مرنة ، لأنها تخلق نقوداً من لا شيء ^(١) . وتسمى في اللغة المصرفية بالوديعة الانعكاسية *dépôt réflex* ، أو وديعة محفزة *dépôt provoqué* ، أو وديعة مشتقة ^(٢) *dépôt dérivé* .

٢- منح الائتمان (الإقراض) :

ويقصد بهذه الوظيفة ، قيام المصرف التجاري بتقديم مبالغ نقدية ، نقوداً ورقية قانونية ، أو نقوداً كتابية ، إلى الأفراد والمؤسسات لأجل قصير لا تتجاوز العام الواحد ، لتمكين المقترضين من مباشرة أو استمرار أعمالهم ، مقابل الالتزام برد هذه المبالغ في الأجل المتفق عليه ، بالإضافة إلى الفائدة المحسوبة على أساس سنوي . وبذا تساهم المصارف في تفعيل النشاط الاقتصادي بأكمله .

(1) P. prissert . 1995 , analyse et dynamique du marché des capitaux , op .cit.,p.41

(2) Hanri guiton et Gérard bramoullé , 1987 , la monnaie , op . cit . , p . 117.

وهذه القروض التي يحصل عليها الأفراد والمؤسسات ، تكون مضمونة بضمانات خاصة ، عقارية ثابتة أو أصول متداولة ، كالأسهم والسندات ، أو غير مضمونة ، مبنية على الثقة والملاءة المالية ، والخطأ والصواب عبر الزمن .

ومن الأنواع الأخرى للائتمان ، فتح الاعتماد ، الذي يمثل اتفاقاً ، يتعهد المصرف بموجبه بوضع مبالغ تحت تصرف الشخص المفتوح لصالحه الاعتماد ، والتي تسحب دفعة واحدة أو بالتتالي لصالح المستفيد ، بحد أقصى معين ولمدة معينة . أو أن يتخذ الائتمان شكل بطاقة ائتمانية .

وهكذا تقدم المصارف التجارية خدمات هامة للنشاط الاقتصادي بما توفره للأفراد والمؤسسات ، من مبالغ نقدية أو ائتمانية ، لتمويل العمليات الإنتاجية المختلفة وتطويرها ، وفق سياسة ائتمانية حكيمة ، تتضمن تأمين احتياجات المتعاملين والحفاظ على سلامة الودائع ، وتحقيق عائد ، يضمن لها الاستمرار في القيام بمهامها .

٣- خصم الأوراق التجارية :

يمكن أن يقوم المنتجون أو تجار الجملة ببيع منتجاتهم لأجل قصير ، يلتزم المشترون لهذه المنتجات بتسديد أثمانها ، بعد فترة محددة من تاريخ الشراء ، لا تتجاوز السنة ، بموجب كمبيالات أو سندات (ذنية تستحق الدفع في المدة المتفق عليها .

ولكن ما يحدث ، ألا يتمكن المنتجون أو تجار الجملة من الانتظار حتى المدة المتفق عليها ، لحاجتهم لقيمة هذه الأوراق ، فيقدمون إلى المصرف التجاري ، بعد أن يظهرها لمصلحته ، فيصبح المصرف هو المستفيد ، خاصاً جزءاً يسيراً من قيمة هذه الأوراق التجارية . وهكذا بفضل عملية الخصم تمكن المنتجون أو تجار الجملة من الحصول على نقود جاهزة في الحال .

إن هذه العملية تعتبر بمثابة فتح للائتمان أيضاً . إلا إنها عملية غير مباشرة لذلك دعيت عملية منح القروض وخصم الأوراق التجارية بوظيفة منح الائتمان . في حين تعتبر عملية قبول الودائع ومنح الائتمان متاجرة بالنقد ، أو الوظيفة النقدية للمصارف التجارية .

خامساً - خلق الائتمان في المصارف التجارية :

إن فكرة خلق الائتمان ، تدور حول قيام الأفراد والمؤسسات ، بإيداع أموالهم الفائضة أو المدخرة في صورة ودائع جارية ، لدى المصارف التجارية ،

التي حلت محل الصاغة والصيارفة سابقاً^(١) . ويستخدم أصحاب هذه الودائع . مبالغها في تسوية مدفوعاتهم ، عبر السحب عليها بالشيكات أو ما شابه .

لقد ثبت للمصارف من خلال التجربة العملية ، أن ما يتم سحبه يومياً على شكل نقود قانونية ورقية ، من تلك الودائع ، لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من حجم المبالغ المودعة لديها . فاكشفت فكرة الاستفادة من هذه الودائع ، مع ممارسة نشاطها المعتاد ، بالاحتفاظ بجزء يسير من حجم ما تحت تصرفها من ودائع ، في شكل احتياطي نقدي ، لمواجهة طلبات السحب اليومية من نقود ورقية قانونية .

ولهذا عمدت المصارف التجارية إلى إقراض عملائها مبالغ ، تسجل لديها بشكل ودائع تحت الطلب ، قابلة للسحب عليها ، مثلها في ذلك الودائع الأصلية الحقيقية التي أودعت أصلاً بشكل نقود ورقية قانونية . وهكذا يخلق الائتمان الودائع les crédits font les dépôts منطلقاً من النقود الكتابية إلى النقود الانتهاية ، التي تساهم في زيادة الكتلة النقدية^(٢) . فالنظام المصرفي لدى قيامه بخلق النقود ، يظهر كعنصر محول للسلع والخدمات إلى نقود ، تتمتع بقوة شرائية ، موضوعة تحت تصرف الجمهور للتداول .

إن حجم الودائع لم يعد يقتصر على مبالغ الودائع الأصلية ، بل ازداد ليشمل ودائع جديدة مشتقة تخلقها المصارف التجارية عبر آلياتها الخاصة بها . معتمدة على توافر عنصر الثقة بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها عند الطلب ، وقبول الدائنين بتسوية ديونهم عبر استخدام الشيكات ، أو التحويل من حساب لحساب آخر .

ومع تزايد الوعي المصرفي وتطور عادة ارتياد المصارف ، تزداد الودائع ، مما يهيئ قدراً أكبر من الفرص لخلق ودائع مشتقة جديدة ، تكفي لتلبية طلبات السحب من النقود الورقية ، مما يتطلب من المصارف البحث عن مجالات جديدة أخرى ، لتوظيف مبالغ الودائع ، وعدم تركها عاطلة في خزائن المصرف لاتدر إيراداتها .

(١) د. عبد المطلب عبد الحميد ، ٢٠٠٠م ، البنوك الشاملة (عملياتها وإدارتها) ، مصدر سابق ، ص ١٦٥ - ١٦٦ : بغية استثمار الودائع ، يجب البحث في تحديد اتجاه كل نوع منها ، ومدى التغيير والمخاطر التي يمكن أن تظهر في الفترات العادية وغير العادية . حيث أثبتت التجربة أن ودائع الأفراد تنصف بقدر كبير من المرونة ، تليها ودائع المنشآت الصغيرة . أما ودائع الشركات والمنشآت الكبيرة . فهي بالعكس لا تنصف بالاستقرار والمرونة .

(2) G . Jacoud . 1994 . la monnaie dans l'économie . op . , cit . , p. 51 .

وهكذا ، تعتبر وظيفة خلق الائتمان ، من أهم الوظائف التي تؤديها المصارف التجارية ، التي تعتبر الوحيدة من بين المؤسسات المالية الأخرى ، التي يمكنها الاحتفاظ بودائع جارية يمكن السحب عليها⁽¹⁾ .

ويتضح مما سبق ، إن المصارف التجارية ، كانت في بداية عهدها ، تقرض أموالها الخاصة ، ومع الزمن أصبحت تقوم بإقراض أموال الغير ، * بالإضافة لأموالها الخاصة . وفي تطور لاحق أصبحت المصارف تقوم بمنح الائتمان والقروض من ودائع ليس لها وجود فعلي ، حاملة تسمية الودائع المشتقة . الأمر الذي دعا البعض⁽²⁾ . إلى تلخيص مهمتها : في تسهيل المبادلات عبر الزمن وتنظيمها في المكان .

وبعد أن تعرفنا إلى المهمة الأساسية لوظيفة المصارف التجارية ، وهي خلق الائتمان ، يتوجب علينا الدخول في تحليل كيفية قيام المصارف التجارية بخلق الودائع ، توضيح القيود التي تحد من إمكانيات المصارف بهذا الشأن . كما سوف نعرض على تأثيرها على أداء الاقتصاد القومي⁽³⁾ :

١ - كيفية خلق الائتمان :

تعتبر مصارف الودائع ، اصطلاحاً ، عما يسمى بالنظام المصرفي ، بالرغم من مشاركة مصارف ومؤسسات مالية اختصاصية في هذا النظام .

وهي مؤسسات تعمل في سوق النقد ، في مجال الائتمان قصير الأجل ، مما يميزها عن المصارف والمؤسسات المالية الأخرى التي تعمل في سوق رأس المال ، أو في السوق الثانوية . وتتبع أهميتها من تأثيرها على العرض الكلي للنقد ، فهي لا تكتفي بقبول ودائع الأفراد والمشروعات ، بل تقوم بخلقها ، وعبر انتشارها بين الجمهور وتداولها تكتسب صفة النقود الائتمانية (المركزية) .

ويمكن للخرينة أو المصرف المركزي ، إدارة الحسابات ، عندما تستخدم كمصرف لإدارة النقود الكتابية ، وتستعين بهذه الآلية بالأشخاص الاعتباريين ، أكثر من الأفراد فهي بهذا تعتبر خالقة للائتمان ، وبالتالي خالقة للنقد .

(1) Ibid . , p 63 .

(2) Jaques Branger , 1965 , traité d'économie bancaire , tome1 , puf , paris , p . 43 .

(3) J . Marchal , 1967 monnaie et crédit , op ; cit ; p . 286 .

في عام ١٩٥٨ م ، ظهر في فرنسا ما سمي بالائتمان المتبادل le crédit mutuel فيما بين الأفراد . بحيث يكفل أحدهم الآخر ، وانتشر هذا الأسلوب بسرعة ، بعد أن أقر تشريعاً ، وتشكل له صناديق ، كالصندوق الريفي للائتمان المتبادل ، والصندوق المتبادل للودائع ، والقروض ... الخ .

ومن أجل فهم عملية خلق الائتمان في المصارف التجارية ، يتوجب أن نتعرف إلى ما يحدث في ميزانية كل مصرف لوحده ، بعد إيداع مبلغ معين في شكل أوراق نقدية قانونية في أحد المصارف التجارية ، ضمن الحالتين التاليتين :

أ- حالة الاحتياطي النقدي الكامل :

لغايات تحليلية ، نفترض أن الجهاز المصرفي ، قد أدمج في مصرف واحد ، أولاً يوجد إلا مصرف واحد تجاري يعمل في الاقتصاد . وللغاية نفسها ، نفترض أنه على هذا المصرف الوحيد ، أن يحتفظ بكامل المبالغ المودعة لديه ، استعداداً لتلبية طلبات سحب المودعين ، وهذا يعني من الناحية النقدية ، توفر عنصر الاحتياطي النقدي الكامل .

ولما كانت الودائع تمثل نقوداً تمثيلية ، فكلما تقدم مودع وأودع مبلغاً لدى هذا المصرف ، يبقى مكتوفاً بصفة رصيد نقدي صافٍ . وضمن هذه الحالة لا خلق لنقود جديدة . وتبقى الوديعة هي نفسها . وتتحصر وظيفة المصرف في الاحتفاظ بالوديعة على ذمة أصحابها ، وحرصاتها ، نظير أتعاب يتقاضاها مقابل أدائه لهذا العمل . ووفقاً لأصول التعامل مع المصارف لا يحق للمودع أن يطلب من المصرف الإبقاء على كامل الوديعة دون حراك ، فهو يكتفي بتعهد المصرف الضمني بسحب المبلغ ، أو تحويله حسبما يترأى له ، وبالتالي فالمصرف حر التصرف .

وعبر المثال المبسط التالي سوف نتعرف إلى أداء الوديعة الوحيدة : فإذا ما أودع مودع ما مبلغاً من النقود بقيمة / ١٠٠٠ / وحدة نقدية . فإن المصرف سوف يقوم تبعاً للأصول المحاسبية ، باتباع مبدأ القيد المزدوج ، حيث يسجل في جانب الأصول مبلغ / ١٠٠٠ / وحدة نقدية بصفة نقود جاهزة ، وفي جانب الخصوم مبلغ / ١٠٠٠ / وحدة نقدية كوديعة أصلية ، والأمر يتم وفقاً لما يلي :

ميزانية المصرف (احتياطي نقدي كامل) ، مصرف وحيد

الأصول	الخصوم
١٠٠٠ وحدة نقدية جاهزة	١٠٠٠ وحدة نقدية ، وودائع جديدة

فحصول المصرف على وديعة أصلية ، لا يشكل سوى عملية نقل للمبلغ من التداول إلى خزانة المصرف . وكل ما حصل عليه المودع هو تحويل المبلغ النقدي الذي بحوزته إلى نقود كتابية قابلة للسحب عليها بالشيكات .

أما من ناحية المصرف ، فإنه قد حصل على نقود قانونية ورقية بهذا المبلغ نفسه ، مقابل سماح للمودع بسحب شيكات على المبلغ . وهذا يعني أن قيمة الوديعة لدى المصرف ، تساوي تماماً قيمة النقود التي يحتفظ بها المصرف ، وفقاً

لما ورد في الميزانية . والمصرف نفسه لم يفعل شيئاً سوى أن النقود الكتابية حلت محل النقود الورقية المودعة لديه . وبالتالي لم يطرأ أي تغيير في حجم النقود في المجتمع ، ما دام المصرف يحتفظ في خزائنه بنقود تعادل مبلغ الوديعة التي أودعت لديه . أي أن النسبة ١٠٠% ، وتعرف هذه النسبة باسم نسبة الاحتياطي النقدي القانوني ، وهذه النسبة قانونية لأنها تحدد وفق التشريعات النافذة لعمل المصارف .

وبهذه المناسبة ، فإن النقود بين المصارف لا تدخل في الكتلة النقدية ، فتحولها إلى نقود ورقية وانتشارها وتداولها ، هي التي تؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية المتداولة^(١) .

والأمر يتطلب وفق ما اتفق عليه^(٢) ، تداولها بين الهيئات غير المصرفية ، وتحولها مع الزمن ، وانصهارها بين أيدي المتعاملين ، إلى أوراق نقدية ، تساهم في الزيادة التي تحصل في النقود الائتمانية . وبهذا فهو يقوم بدور مماثل للإصدار النقدي .

نخلص مما سبق ، إلى نتيجة مفادها ، أن المصرف إذا احتفظ باحتياطي نقدي كامل ، يعادل حجم الودائع المودعة لديه ، فلن يكون لديه المقدرة على خلق ودائع جديدة . والأصول المتبعة هي الاحتفاظ بنقود سائلة أقل بكثير من الائتمان المخلوق ، لتواجه التزاماتها تجاه المودعين والمقترضين في وقت واحد . وسنرى فيما يلي عبر حالة الاحتياطي الجزئي ، ما هي النسبة المقبولة لدى المصارف :

ب- حالة الاحتياطي النقدي الجزئي : la réserve partielle

أشرنا في الحالة السابقة ، إلى أن المصرف يعجز عن خلق ودائع جديدة ، إذا كان الائتمان الذي يمنحه يستنزف ما يعادله نقداً . فالاحتياطي الكامل فرض بعيد عن الواقع العملي ، الذي أثبت أن غالبية المودعين لم يطالبوا بسحب ودائعهم دفعة واحدة ، وفي زمان ومكان واحد . وأن تطور العادات المصرفية ، والأنوار التي أصبحت المصارف التجارية تلعبها عبر قيامها بإداء دور الوسيط المالي وتأمين الخدمات المصرفية مقابل أتعاب وتعميمات ، وخلقها لائتمان مقابل الائتمان ، بالإضافة إلى التجربة والخبرة الميدانية أثبتت كلها ، أن باستطاعة المصارف أن تحتفظ بجزء من الودائع ، في شكل نقود جاهزة ، تكفي لتلبية طلبات السحب اليومية من النقود الورقية القانونية ، وأن تتصرف بالتبقي باستغلالها في

(1) P. prissert . 1995 , analyse et dynamique du marché des capitaux , op .cit; p . 45 .

(2) G . Jacod . 1994 . la monnaie dans l'économie . op. . , cit . , p. 52 .

عمليات القروض والسلف والاستثمار ، بغية الحصول على أرباح ، بالرغم من انتقاد بعض الكتاب الاقتصاديين ، مثل فريدمان ، لفكرة الاحتياطي كأداة ودعوتهم

لإلغائها^(١). وعبر المثال الآتي يمكننا التعرف إلى هذه الآلية بدقة أكثر :

نفترض أن جميع المصارف قد أدمجت في مصرف تجاري واحد ، وأن أحدهم قد أودع وديعة جديدة مقدارها / ١٠٠٠ / وحدة نقدية . ولنفترض أن الأنظمة النقدية النافذة أقرت نسبة الاحتياطي النقدي القانوني بـ ٢٠% من مبلغ الوديعة (يمكن أن تحدد النسبة وفق العادات المصرفية)^(٢). أي ما يساوي ٢٠٠ وحدة نقدية جاهزة في الخزينة ويقوم باستثمار الجزء المتبقي وهو ٨٠٠ وحدة نقدية ، في عمليات القروض والسلف والاستثمار ، وذلك وفقاً لمايلي :

ميزانية المصرف

الأصول	الخصوم
٢٠٠ وحدة نقدية جاهزة ٨٠٠ وحدة نقدية قروض وسلف واستثمار	١٠٠٠ وحدة نقدية وديعة أصلية (أولية)
١٠٠٠ وحدة نقدية الرصيد	١٠٠٠ وحدة نقدية الرصيد

تلك هي العملية الأولى التي قام بها المصرف ، حيث تكون لديه ٨٠٠ وحدة نقدية جاهزة ، يمكنه التصرف بها في عمليات الإقراض والاستثمار ، أو تكوين المحفظة ، وإذا بقيت نسبة الاحتياطي كما هي دون تغيير ، فإن هذا المصرف سوف يضيف أصولاً جديدة عبر خلق ودائع مشتقة ، قيمتها كالتالي :

(1) H. guitton et G. bramoullé , 1987 , la monnaie , op ., cit ., p . 556 .

(2) Ibid,p.555.

وعلى سبيل المثال فإن نسبة الحد الأدنى للاحتياطي في فرنسا ، كانت ١٧% في عام ١٩٧٤م ، و ٢٠% في عام ١٩٧٧م ، و ٤,٢٥% في عام ١٩٨١م ، فهي تتبع الظروف والأحوال الاقتصادية بالتأكيد .

المصرف أو الدورة	المبلغ المودع	المبلغ المستثمر	الاحتياطي النقدي
١	١٠٠٠	٨٠٠	٢٠٠
٢	٨٠٠	٦٤٠	١٦٠
٣	٦٤٠	٥١٢	١٢٨
٤	٥٠٠	٤٠٠	١٠٠
المجموع	٥٠٠٠	٤٠٠٠	١٠٠٠

ولتوضيح آلية العمل ، يمكننا القول أنه عندما أودع أحدهم وديعته في المصرف ، وهي في مثالنا ١٠٠٠ وحدة نقدية ، يمكن للمصرف أن يحتفظ بنسبة ٢٠% منها احتياطياً نقدياً قانونياً لمواجهة طلبات السحب عليها . ويقوم بالتعامل بالمبلغ الباقي الذي هو ٨٠٠ وحدة نقدية ، في عمليات الإقراض والاستثمار أو الاتجار بالأصول المالية الخ ، وحيث يتعامل هذا الأخير ، الذي حصل على القرض من المصرف ، فيودع المبلغ مجدداً ، عبر آلية الانتماء الخالق للوديعة . فيقوم المصرف باحتجاز نسبة ٢٠% لمقابلة سحوبات المودع ، ويقرض المبلغ الباقي لطالب آخر . والذي سوف يودع مبلغ القرض الذي هو ٦٤٠ وحدة نقدية لدى المصرف بعملية أخرى مستقلة ، والذي سيقوم باحتجاز ٢٠% ، أيضاً ، ويستخدم الباقي في خصم سند لعميل آخر ، وبدوره سيقوم هذا العميل بإيداع مبلغه لدى المصرف ... وهكذا تتوالى العمليات من وديعة لقرض ، إلى أن تصبح الوديعة ٥٠٠٠ وحدة نقدية ، معادلة خمسة أمثال الوديعة الأولية ، التي حققت زيادة قدرها ٤٠٠٠ وحدة نقدية ، عبر عمليات التصرف بالمبلغ بأشكاله المختلفة .

ويمكن تجسيد ما سبق في جدول موجز ، عبر عملية ميزانية المصرف بغية إظهار التغير الذي يطرأ على ميزانية المصرف باستنزاف كامل مبلغ الوديعة وفق النسبة الاحتياطية ٢٠% .

ميزانية المصرف

ويتضح مما سبق ، أن الوديعة الأصلية تعتبر بمثابة محفز أولي لخلق ودائع

الأصول	الخصوم
١٠٠٠ وحدة نقدية جاهزة	١٠٠٠ وحدة نقدية وديعة أصلية
٤٠٠٠ وحد نقدية قروض وسلف واستثمار	٤٠٠٠ وحدة نقدية ودائع مستفقة
٥٠٠٠	٥٠٠٠

مشتقة جديدة ، لدى قيام المصرف بعمليات الإقراض والتسليف والاستثمار ، أو الاتجار بأصوله في الأسواق . ولما كانت نسبة الاحتياطي القانوني ٢٠% من قيمة الوديعة الأصلية فهو محكوم بسلسلة من الدورات المحددة من عمليات خلق الودائع وفاقاً للقانون الآتي^(١) :

الودائع المشتقة = الوديعة الأولية - الاحتياطي القانوني

نسبة الاحتياطي

$$ق = \frac{م (١ - ن)^{(٢)}}{ن}$$

حيث أن : م = الوديعة الأولية (الأصلية) .

ن = نسبة الاحتياطي النقدي القانوني الإلزامي .

ق = الودائع المشتقة .

وبتطبيق المبلغ الوارد في مثالنا السابق ، ونسبة الاحتياطي ٢٠% ، نحصل على المبلغ نفسه ، ويمكننا تجسيد ما سبق بصيغة رياضية تربط بين حجم القروض والسلف والاستثمار والودائع المشتقة ونسبة الاحتياطي القانوني ، وفاقاً للتحليل الآتي :

حيث أنه عندما يحصل المصرف على الوديعة الأصلية ، فإنه يحتفظ باحتياطي نقدي قانوني بنسبة ن ، لمقابلة طلبات سحب المودعين . وبهذا فإن مبلغ الاحتياطي النقدي الذي يجب الاحتفاظ به مقابل الوديعة الأولية هو : م × ن ، ومن ثم سوف يعتمد المصرف على الجزء الباقي في التوسع في عملية خلق الائتمان ، أي م - م ن ، وبناء عليه ، فإن حجم الائتمان الذي يمكن للمصرف أن يمنحه أو

(١) د . أحمد زهير شامية ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ٢٨١ .

(٢) ظهرت الدعوة لاحتفاظ المصارف بنسبة من الودائع تحت الطلب بصفة احتياطي نقدي إلزامي نتيجة تعمس مرض المصارف لأزمات سيولة ، وعدم إمكانية تلبية مودعيها في الموعد المناسب أو المبلغ المطلوب ، فدعت إلى الاحتفاظ بنسبة من الودائع تحت الطلب لدى المصرف المركزي أو لديها بمعرفة المركزي ودون قائدة ، وفي بعض الدول مثل بريطانيا وإيطاليا بفائدة .

الودائع التي يمكن أن يخلقها ، تعادل الجزء المتبقي من الوديعة الأولية ، مقسوماً على نسبة الاحتياطي النقدي القانوني الإلزامي ، أي أن :

$$ق = \frac{م - م ن}{ن} \quad \text{ومنه}$$

$$ق = \frac{م (ن - ١)}{ن} \quad (١) ، \quad \text{حيث أن :}$$

ق = الوديعة المشتقة .

م = الوديعة الأولية .

ن = نسبة الاحتياطي النقدي القانوني الإلزامي .

وإذا قمنا بتعويض المعادلة بالأرقام الواردة في مثالنا السابق ، فإننا سوف نتوصل إلى النتيجة التالية :

$$ق = \frac{١٠٠٠ (١ - ٢٠\%)}{٢٠\%} = ٤٠٠٠ \quad \text{وحدة نقدية ، وهو المبلغ نفسه الذي}$$

حصلنا عليه سابقاً .

وإذا ما رمزنا إلى إجمالي حجم الودائع ، أو النقود الكتابية^(١) بالحرف (و) ، فإننا سوف نتوصل إلى الصيغة المبسطة التالية :

$$و = \frac{م}{ن} \quad (٢) .$$

حيث أن :

و = إجمالي الائتمان (إجمالي حجم الودائع) .

م = الوديعة الأولية .

(1) J. Marchal , monnaie et crédit , op . cit : p. 179 .

وتشكل النقود الكتابية في الولايات المتحدة الأمريكية نسبة ٩٠ % من مجمل الكتلة النقدية المتداولة .

ن = نسبة الاحتياطي النقدي القانوني الإلزامي .

ولحساب مقدار إجمالي الودائع ، حسب مثالنا السابق ، وبعد التعويض ، فإننا نتوصل إلى ما يلي:

$$\frac{1000}{20\%} = 5000 \text{ وحدة نقدية ومنه } 5000 = \text{وحدة نقدية}$$

وإذا ما قمنا بطرح الوديعة الأولية الأصلية من إجمالي حجم الودائع ، فإنه من الممكن الحصول على مقدار الودائع المشتقة ، أو ما يعبر عنه أحياناً ، بصافي الزيادة في الحجم الكلي للنقد ، أي أن :

$$ق = و - م \quad (3)$$

ومنه $ق = 5000 - 1000 = 4000$ وحدة نقدية ، وهو المبلغ نفسه الذي حصلنا عليه فيما سبق .

وبستنتج مما سبق ، أن هناك علاقة عكسية ، بين نسبة الاحتياطي النقدي القانوني (ن) ، والزيادة الإجمالية في حجم الودائع (و) . فإذا ما انخفضت نسبة الاحتياطي النقدي القانوني (ن) ، ارتفع مقدار الزيادة في إجمالي حجم الودائع (و) ، وبالتالي ازداد حجم الودائع المشتقة (ق) . وعلى العكس إذا ما ارتفعت نسبة الاحتياطي النقدي القانوني ، انخفض مقدار الزيادة في إجمالي حجم الودائع ، وانخفض بالتالي حجم الودائع المشتقة .

وسنرى لاحقاً ، إن الاحتياطي النقدي القانوني يستخدم أيضاً كأداة للحد من التضخم ، وكاتجاه لتخفيض نمو الكتلة النقدية . وعندها ينبغي على السلطات النقدية البحث عن وسائل التأثير في توفير السيولة في الاقتصاد القومي ، أكثر من اهتمامها بالعرض النقدي . بالإضافة إلى الاهتمام بمحفظة الأصول السائلة للمصارف ، عبر السيولة الأساسية ، والمتضمنة للنقد والودائع تحت الطلب ، والسيولة الثانوية المتضمنة ادونات الخزينة والأوراق التجارية وقيم منقولة أخرى .

ومن أجل اكتمال السيولة ، فإنه ينبغي إما تخفيض القروض أو زيادة السلف ، وتكون المراقبة سهلة عندما يشكل عرض الأوراق المالية الرسمية نسبة عالية من السيولة المصرفية ⁽¹⁾ .

(1) A . chaimeau , 1974 , mécamiques et politiques monétaire , puf , paris , p. 52 .

وننوه في نهاية عرضنا ، أن ما أطلقنا عليه المصرف الوحيد في عملية خلق الودائع أو النقود الكتابية ، هو في الواقع مجموعة مجتمعة من المصارف ، تتلقى الودائع الأصلية الأولية بمبلغ ما . حيث لا يغير ذلك من جوهر عملية خلق الودائع في شيء . لأن العملية بحد ذاتها ليست تلقائية أو آلية ، ترافق كل حالة ، ففي واقع الحال ليست المصارف التجارية ، إلا مصدراً من بين مجموعة خالقة للنقود⁽¹⁾ . وما يهمنا هنا هو مجموعة المصادر التي تتضافر معاً لتتم عملية خلق النقود الكتابية ، والتي يمكن حصرها فيما يلي :

١- توفر الأفراد والمشروعات الذين هم على استعداد لإيداع الودائع الأصلية (الأولية) في شكل نقود ورقية قانونية . وتوفر الأفراد المحتاجين للاقتراض ، وإتاحة الفرص للمصارف التجارية لتوظيف ما يتبقى بعد اقتطاع الاحتياطي النقدي القانوني في أصول مالية مربحة ، كإقراض الأفراد والمشروعات والاتجار بالأوراق التجارية والمالية .

٢- احتفاظ المصارف التجارية باحتياطي نقدي قانوني إلزامي وجزئي ، لنسبة من الودائع ، بإشراف المصرف المركزي لديها ، أو لدى المصرف المركزي نفسه ، والقيام باستثمار ما تبقى وفق الأصول السوقية المعتادة .

٣- تطور العادات المصرفية والوعي المصرفي في التعامل مع الجهاز المصرفي ، وإيداع أموالهم لدى المصارف التجارية في شكل ودائع أو حسابات جارية ، وعدم الاحتفاظ بها بصيغة نقود ورقية سائلة ، وقيام المصارف التجارية باستغلال هذه الأموال⁽²⁾ .

٤- ألا يتحقق أي تسرب من الودائع النقدية الأصلية والمشتقة إلى خارج الجهاز المصرفي ، أثناء عملية خلق الودائع أو النقود الكتابية . فالمؤسسات المالية تواجه تسربات من النقود الورقية القانونية ، وتستعين بالمصرف المركزي لإعادة

(1) P . prissert . 1995 , analyse et dynamique du marché des capitaux , op . , cit , p . 44 .

وتعتبر الجهات التالية هي الخالقة للنقود :

- المصرف المركزي : النقود الورقية القانونية المتداولة .
- الخزينة العامة : النقود المساعدة والودائع لدى محاسبي الخزينة وصندوق توفير البريد وأنونات الخزينة وما شابهها .
- النظام المصرفي : الودائع تحت الطلب وحسابات الادخار والودائع لأجل وما شابهها .
- المؤسسات المالية المصرفية مثل بيوت السندات .
ولكل خالق للنقود من هذه المصادر حلقة الفرعية sous - circuit في خلق النقود . وتختلف عملية خلق النقود عن مفهوم إصدار النقود ، الذي سنقوم ببحثه ضمن الموضوعات القادمة .

H . guitton et G . bramoullé , 1987 , la monnaie , op . , cit . , p . 388 .

إن جوارب الوفر لم تختفي . ولكن تنوع وانتشار نماذج الاستثمار خفضت نسبياً من كمية الأرصدة العاطلة .

التمويل إن أمكنها . كما إنها تواجه تسربات من الائتمان نحو مؤسسات مالية أخرى ، أو البقاء بأيدي الأفراد . والنسبة المتسربة بين النقود الورقية القانونية والائتمان تختلف حسب درجة تطور النظام المصرفي ، ونسبة النقود الورقية إلى الكتابية في البلد المعنبر . وبكل الأحوال فإن المصارف القائمة بالائتمان يجب أن تواجه هذه الاحتمالات .

٥- وجود المصرف المركزي واضطلاعه بدوره في مراقبة وتحديد حجم الاحتياطات النقدية الإلزامية ، ونسبتها إلى إجمالي الودائع ، وهذا ما تقوم بتحليله تفصيلاً في بحث أداء المصارف المركزية .

فإذا ما توفرت هذه العوامل مجتمعة ، فإن المصارف التجارية تستطيع أن تقوم بخلق الودائع ، أو عرض النقود الكتابية . أما إذا ما تخلفت هذه العوامل أو إحداها ، فإن المصارف التجارية سوف تقف عاجزة عن خلق الودائع وتتحول إلى مجرد خازنة وحارسة لحفظ النقود الورقية والحصول على أتعابها مقابل ذلك .

وغني عن البيان ، أن هذه القدرة على خلق الودائع لا تتحصل لمصرف بمفرده . بل يشترك عدد من المصارف جنباً إلى جنب في عقد القروض وتداول الأوراق التجارية والمالية والاتجار بها . وسنرى عبر العنوان التالي إطار عملية خلق الائتمان وحدودها الممكنة .

٢- حدود عملية خلق الائتمان : l'encadrement du crédit

يقصد بحدود عملية خلق الائتمان ، جميع الإجراءات الناضجة والملزومة للمصارف التجارية بعدم تجاوز عتبة الترشيح الكمي للائتمان الممنوح للأفراد والمؤسسات . حيث تعتبر النقود الكتابية المصدر الأساسي للتوسع النقدي . فقد أظهرت الوقائع أن نشاط المصارف في خلق الودائع يخضع إلى سلسلة من القيود والمحددات ، تأتي في مقدمتها ، حجم الوديعة الأصلية الأولية ، ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني واتباعها سياسة ائتمانية واحدة . كما أثبتت هذه الوقائع والتجارب أهمية مراقبة التوسع في الائتمان ، وربط السياسة النقدية بالسياسات المالية والاقتصادية ، فسياسة كبح الائتمان أكثر فعالية من التسارع^(١) .

أما فيما يتعلق بحجم الوديعة الأصلية الأولية ، فإن إمكانيات المصارف التجارية على خلق الودائع ، تتوقف على مدى توافر هذه الودائع وحجمها . أي على مدى توافر الاحتياجات والنقود الورقية القانونية ، حيث تزداد نسبة الودائع الأصلية التي تخلقها كلما كبر حجم الوديعة . فالودائع المشتقة تزداد طردياً مع الودائع الأصلية الأولية . ناهيك عن أن المستوى الاقتصادي للبلد وفعالية النشاط

(1) Ibid ., p. 560 .

الاقتصادي لهما علاقة مباشرة بحجم الودائع لدى المصارف التجارية ، بالإضافة للوعي المصرفي والثقة بالمؤسسات الائتمانية .

أما ما يتعلق بأمر الاحتياطي النقدي القانوني ، فالمصارف تحتفظ بنسبة محددة من الودائع الأصلية الأولية ، بشكل نقود جاهزة لمواجهة الطلبات المعتادة للمودعين ، بتحويل مبالغ من ودائعهم إلى نقود ورقية قانونية . وتعرف هذه النسبة بالاحتياطي النقدي القانوني الإلزامي ، الذي قد يفرض بقوة القانون ، وهو الأمر المعتاد في معظم الدول . أو تحددها الأعراف والعادات والتقاليد المصرفية ، حيث تحترمها هذه المصارف وتتقيد بها ، لما يترتب عليها من ضعف ثقة الأفراد بالتعامل مع هذه المصارف . وتختلف هذه النسبة ، بطبيعة الحال ، من دولة لأخرى ، فهي منخفضة في البلدان الصناعية المتقدمة ، حيث تشكل النقود الكتابية نسبة عالية من النقود المتداولة . وترتفع في البلدان النامية نتيجة عدم اعتياد الأفراد على استخدام الشيكات في تسوية التزاماتهم وتسديد مدفوعاتهم ، فالنقود الورقية تشكل نسبة عالية من كمية النقود المتداولة . بالإضافة إلى اختلاف هذه النسبة باختلاف المواسم السنوية ، فهي تزداد في أوقات معينة من السنة ، عندما يقبل الأفراد على تحويل مبالغ أكبر من المعتاد ، من ودائعهم إلى نقود ورقية قانونية ، كمواسم الأعياد والإجازات . كما أنها تنخفض في أوقات معينة من السنة ، لدى اتباع المصارف سياسات توسعية ، لتمويل بعض المحاصيل الزراعية .

ويلاحظ أن قدرة هذه المصارف على خلق الائتمان ، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنسبة النقود الورقية القانونية في حجم الودائع الأصلية الأولية ، فتزداد مع زيادتها ، وتنخفض مع انخفاضها . بالإضافة إلى ارتباطها بنسبة الاحتياطي النقدي القانوني بعلاقة عكسية ، حيث تنخفض قدرة المصارف التجارية على خلق الودائع كلما انخفض حجم الودائع الأصلية من النقود الورقية القانونية ، وكلما ارتفعت نسبة الاحتياطي النقدي إلى الودائع .

وعندما تصل الاحتياطيات النقدية القانونية إلى النسبة المقررة قانوناً أو عرفاً ، فإن عملية خلق الائتمان تتوقف ، وهنا لا يستطيع المصرف الاستمرار في خلق الودائع ، إلا إذا حصل على ودائع أصلية جديدة ، بشكل نقود ورقية قانونية ، أو تم تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي القانوني إلى الودائع تحت الطلب والأجلة .

ويعتبر اتباع المصارف التجارية لسياسة ائتمانية واحدة ، العامل الثالث المحدد لعملية خلق الودائع وبالتالي خلق النقود . فالمصرف الواحد لا يمكنه اتباع سياسة ائتمانية منفردة عن المصارف التجارية الأخرى . فالمصرف الاحتكاري الوحيد يمكنه التوسع في الائتمان في ضوء حجم الوديعة الأصلية الأولية ، ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني الإلزامي . والتعامل مع هذا المصرف الوحيد من قبل

العملاء لا يؤدي إلى استنزاف الاحتياطي النقدي ، لأن المقترضين هم أنفسهم المودعون في صورة ودائع قابلة للسحب عليها بشيكات لتسوية المدفوعات .

إلا أن الوضع يختلف في الحياة العملية ، فالجهاز المصرفي في الاقتصاد القومي يتكون من سلسلة من المصارف الاختصاصية ، المتميزة بظاهرة تحويل النقود الحاضرة من مصرف لآخر . الأمر الذي يعني استنزاف الاحتياطي النقدي القانوني ، لمصرف ما ، لمصلحة مصرف آخر . فالمصرف الذي يتوسع في خلق الائتمان ، أي خلق الودائع ، بحجم يبلغ أضعاف مقدار النقود المودعة لديه في شكل ودائع أصلية أولية ، سوف يجد أن عملاءه يسحبون شيكات على ودائعهم الجديدة ، لمصلحة عملاء المصارف الأخرى . حيث تزيد قيمة الشيكات كثيراً عن تلك التي يسحبها عملاء المصارف الأخرى لمصلحة عملائه . وهكذا تتجمع لدى المصارف الأخرى شيكات مسحوبة على المصرف موضع البحث ، قيمتها أكبر بكثير من قيمة الشيكات المسحوبة على هذه المصارف الأخرى التي تتجمع لديه . وبالنتيجة يقوم المصرف بدفع نقود ورقية قانونية جاهزة ، لتسديد الفرق ما بين المستحق له وعليه ، الأمر الذي يؤدي إلى استنزاف احتياطيه النقدي ، والعجز عن تلبية طلبات السحب المعتادة ، مما يحتمل أن يؤدي إلى إشهار إفلاسه أو إغلاقه .

ويستنتج مما سبق ، عدم إمكانية المصرف التجاري الواحد ، اتباع سياسة انتمائية توسعية ، كما يشاء ، الأمر الذي يتطلب اتباع المصارف مجتمعة لسياسة انتمائية منسجمة وموحدة ، بحيث أنها إذا ما لجأت إلى التوسع في خلق الائتمان ، فإنها سوف تجد أن قيمة الشيكات المسحوبة والمستحقة (بالنسبة لكل مصرف) ، متساوية تقريباً ، بحيث يمكن إجراء عملية المقاصة ، دون أن يترتب عليها انتقال أو تحويل أو استنزاف للاحتياطي النقدي . ويكون المتعاملون مع المصارف التجارية قد استخدموا النقود الكتابية في تسوية معاملاتهم اليومية الجارية . والأمر المعتاد لدى المصارف مجتمعة هو إهمال العامل الخاص بعمليات التقاص ، لأنها لا تؤثر في الحجم الكلي للرصيد (النقود بلغة الكتاب الاقتصادي) ، النقدي في النظام المصرفي .

٣ - الآليات المستخدمة في مجال أداء وخلق الائتمان :

وفقاً للتحليلات التي أتينا على ذكرها ، فإنه يمكن إيجاز أمر الائتمان والنقود بهرم معكوس ، قائم على رأسه المدبب ، حيث يتمثل في القمة النقود المعدنية (الذهب) ، التي لا تزال المصارف المركزية تحتفظ برصيد منها يكبر أو يصغر حسب الظروف والأحوال الاقتصادية . وتأتي في المرتبة الثانية النقود

الورقية القانونية المصرفية ، وفقاً للتقاليد التي كانت متبعة في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ^(١) . وفي المرتبة الثالثة النقود الكتابية التي انتشرت بسرعة هائلة جداً ، بحيث أصبحت تشكل أضعافاً مضاعفة من تلك النقود الورقية القانونية .

إن عملية خلق الائتمان بالوسائل المختلفة ، هو الأسلوب أو الطريقة أو السياسة المتبعة ، بحيث يستطيع المصرف الحصول على فوائد مقابل ما يقدمه من خدمات أو قروض أو ما يقدم عليه من استثمارات ^(٢) . والوقائع المصرفية تشير إلى أن المصارف التجارية بالإضافة إلى قيامها بالاحتفاظ بالاحتياطي النقدي القانوني ، تلجأ إلى الاحتفاظ بنسبة أكبر من السيولة لمقابلة الزيادة التي يمكن أن تظهر في الطلب على الأرصدة النقدية ، أو تغطية لتسريبات ناتجة عن أداء الفعاليات غير المالية . بحيث يبقى الأمر مرهوناً لفعالية الرصيد النقدي . ولهذا فإن المصارف تضطر غالباً لزيادة النسبة الفعلية للاحتياطي النقدي ، عبر ما يطلق عليها نسبة الأرصدة الزائدة ، الأمر الذي يدفعنا إلى إدخال هذه النسبة في معادلة منح الائتمان ، بعد أن نطلق عليها رمز س :

$$ق = \frac{م (١ - ن)}{ن} \quad \text{معادلة منح الائتمان}$$

$$ق = \frac{م [(١ - (ن + س))]}{ن + س} \quad , \text{ ونرمز لـ } (ن + س) = ن٣ , \text{ أي أن :}$$

ن٣ = النسبة الفعلية للاحتياطي النقدي القانوني (النسبة القانونية ونسبة الأرصدة الزائدة) .

ويمكن للسلطات النقدية ، لدى مواجهة هذه الزيادة في نسبة الاحتياطي ، الاستعانة بسياسة انتقائية ، بحيث تتوجه نحو رفع نسب أسعار الفائدة لاستقطاب المزيد من الودائع ، أو تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني لتخفيف الشروط القسرية على المصارف التجارية .

وتصبح معادلة منح الائتمان بعد التبسيط :

(1) H . guitton et G . bramoullé , 1987 , la monnaie , op ., cit ., p . 74

- لقد كانت نسبة النقود المعدنية إلى الائتمانية ٣ مقابل ١ في بداية القرن ٢٠ .

(2) Gilles jacoud , 1994, la monnaie dans l'économie , op.cit.p,47.

- وحسبه ، فإن كل مصدر لائتمان تحت الطلب ، أو قصير الأجل ، هو مصدر للنقود .

$$ق = \frac{م (١-ن)}{ن} \quad (٤)$$

$$حيث أن : ن = ن + س \quad (٥)$$

ويتضح مما سبق ، أن قدرة المصارف التجارية على خلق الودائع سوف تنخفض باستخدام إضافات الأرصدة الزائدة . وباستخدام الأرقام السابقة والتعويض في المعادلتين رقم (٤) و (٥) ، بافتراض $م = ١٠٠٠$ وحدة نقدية ، $ن = ٢٠\%$ ، $س = ٥\%$ ، فإن الودائع المشتقة تصبح كما يلي :

$$ن = ٢٠\% + ٥\% = ٢٥\%$$

$$ق = \frac{١٠٠٠ (١ - ٢٥\%)}{٢٥\%}$$

ق = ٣٠٠٠ وحدة نقدية ، فحصل انخفاض واضح في الودائع المشتقة عما سبق ، بحيث يصبح التغيير في إجمالي الودائع بعد التعويض في المعادلة رقم (٢) :

$$و = \frac{م}{ن} \quad (٦) ، حيث أن و = الوديعة الأولية والودائع المشتقة$$

$$و = إجمالي الانتمان$$

$$و = \frac{١٠٠٠}{٢٥\%} = ٤٠٠٠ \text{ وحدة نقدية .}$$

ويمكن تصوير التغيير الذي طرأ على ميزانية المصرف وفقاً لما يلي :

ميزانية المصرف

١٠٠٠ وحدة نقدية ، وديعة أصلية أولية	١٠٠٠ وحدة نقدية جاهزة
٣٠٠٠ وحدة نقدية ، ودائع مشتقة	٣٠٠٠ وحدة نقدية قروض وسلف واستثمار
٤٠٠٠	٤٠٠٠

ويتضح مما سبق ، أننا استبعدنا التسرب من الأرصدة النقدية إلى التداول^(١) وهذا أمر مثالي ، والأمر الطبيعي هو أن الزيادة في القروض ، أو الزيادة في الودائع التي تخلقها ، تسبب زيادة في الطلب على النقد الورقي القانوني من جانب المتعاملين ، وأن نسبة منه سوف تتسرب حتماً إلى التداول . وهذا يتطلب إجراء تقدير حذر ودقيق للزيادة في الائتمان ضمن الإطار والسياسة الائتمانية الائتلافية المتبعة للحد ، ما أمكن من هذا التسرب . ومع ذلك يؤخذ في الحساب هذا التسرب بعين الاعتبار ، ونرمز له بالحرف (ت) ، مع تقديرنا لتفضيل الأفراد والمشروعات لتوزيع نقودهم بين نقود ورقية قانونية ونقود ودائع .

ويمكن للمصارف أن تزيد نقودها ، أي أرصدها النقدية عبر الاستفادة من تدفقات الأصول النقدية القادمة من المصارف الأخرى ، أو من المصرف المركزي ، أو من الخزينة ، أو عبر تحويل الأصول غير النقدية إلى نقود^(٢) .

ومن الطبيعي ، أن إدخال نسبة التسرب النقدي في معادلة خلق الودائع رقم (٤) ، سوف يؤدي إلى التخفيض من حجم الودائع المشتقة . فالتسرب يعمل على إشباع الحاجة للنقد الورقي القانوني ، المترافقة مع زيادة حجم الودائع . ويمكن إدخال نسبة التسرب النقدي في معادلة التبادل ، وفقاً لما يلي :

$$(٧) \quad \frac{م - [ن + ت]}{ن + ت} = ق$$

ومنه تصبح معادلة الودائع الإجمالية :

$$(٨) \quad \frac{م}{ن + ت} = و$$

وبالتعويض بالأرقام من المثال المستخدم ، يتبين لنا التطورات التي تطرأ على ميزانية المصرف بعد إدخال نسبة التسرب النقدي بافتراضها ، ت = ٨,٣٣٪ ، وأن الأرصدة الزائدة ، س = ٥٪ ، وأن نسبة الاحتياطي النقدي القانوني ن = ٢٠٪ :

(1) A.chaineau ,1974,mécanismes et politiques monétaires,op .,cit .,p.234.

يعتبر فريدمان ، أن الاكتناز عملية عابرة . ولا تسبب نقصاً في الأرصدة ، فالأمر يتطلب ربط معدل نمو الكتلة النقدية بمعدل النمو في الاقتصاد ، بافتراض نسبة تداول ثابتة ، من أجل تجنب اختلال التوازن والتضخم والكساد .

(2) Ibid ., p . 161.

$$ق = \frac{م - (ن + ت)}{ن + ت} \quad ، ن = ن + س = ٢٠ + ٥ = ٢٥\%$$

$$ق = \frac{١٠٠٠ - (٢٥ - ٨,٣٣٣\%)}{٨,٣٣٣\% + ٢٥\%} = ٢٠٠٠ \text{ وحدة نقدية كودائع مشتقة .}$$

$$و = \frac{م}{ن + ت}$$

$$و = \frac{١٠٠٠}{٨,٣٣٣\% + ٢٥\%} = ٣٠٠٠ \text{ وحدة نقدية ، إجمالي الودائع .}$$

وهكذا تصبح ميزانية المصرف بعد التغيرات التي طرأت عليها ، كما يلي :

ميزانية المصرف

الأصول	الخصوم
٧٥٠ وحدة نقدية جاهزة	١٠٠٠ وحدة نقدية وديعة أصلية أولية
٢٢٥٠ وحدة نقدية قروض وسلف واستثمار	٢٠٠٠ وحدة نقدية ودائع مشتقة
٣٠٠٠	٣٠٠٠

وبستنتج مما سبق ، أن المصارف التجارية ، إذا ما احتفظت بكامل الوديعة ، فإنها سوف لن تتمكن من خلق الودائع والائتمان ، مكتفية بحراسة الأموال والحصول فقط على أتعاب غير مجزية في غالب الأحيان ، فالأمر يرتبط بالاحتفاظ باحتياطي نقدي جزئي . وكلما انخفضت نسبته ازدادت قدرة المصرف التجاري على خلق الائتمان ، الذي يؤثر بدوره في كمية النقود المستدولة في

الاقتصاد القومي ، حيث أن هذا الإجراء سلاح ذو حدين ، فهو من جهة يحرر جزءاً من النقود الورقية القانونية من سيطرة المصرف المركزي ، ومن جهة أخرى ، يمكن أن يكون سبباً في خلق نوع من التضخم ، حيث يفتح البعض^(١) ، لهذا السبب ، دفع فائدة عن الاحتياطي النقدي القانوني المحتفظ لدى المركزي ، لعدم الإساءة للمركز المالي للمصرف التجاري .

إن المصارف التجارية تعتمد على العوامل التالية ، في عملية خلق الائتمان ، والتي نوردتها بإيجاز :

- مقدار الزيادة في حجم الودائع الأصلية الأولية ، وحجم الودائع تحت الطلب ، وإمكانية تحويل الأصول غير النقدية إلى نقود سائلة .
- نسبة الاحتياطي النقدي القانوني التي تتناسب عكسياً مع حجم الودائع المشتقة التي ترتبط طردياً مع حجم الودائع الأصلية الأولية .
- نسبة الأرصدة الزائدة .
- نسبة التسرب النقدي .
- إمكانية توظيف الزيادة المتاحة في الأرصدة النقدية وفعاليتها^(٢) .
- عدم بقاء الودائع معطلة .
- أهمية الموارد الخاصة والإيرادات الخاضعة لإعادة الخصم .
- الحذر والحيلة من عدوى آثار التدويل ، الذي ظهر في الأسواق المالية مع ظهور العولمة ، والتي أظهرت هشاشة الأسواق المالية في العالم^(٣) .

بالإضافة لما سبق ، فقد أصبحت المصارف السبب في خلق نوع من التضخم ، إذا ما اجتمعت أمور ثلاثة في الاقتصاد القومي ، تسبب زيادة في نمو الكتلة النقدية . وهذه الأمور الثلاثة يمكن حصرها في زيادة الطلب الفعال ، وتكوين ظواهر عنق الزجاجة ، وارتفاع تكاليف الإنتاج^(٤) . الأمر الذي يدفعنا إلى التساؤل عن الدور الحقيقي للمصارف ؟ وبالرغم من قناعتنا بأن المصارف الحديثة أصبحت تلعب دور الوسيط المالي بنقل المدخرات إلى المستثمرين ، وخلق النقود مقابل الائتمان وتداول الشيكات وأوامر التحويل بين الحسابات ، واقتطاع التعويضات عن الخدمات المصرفية عبر المصرف الفرد ، ومن ثم عبر الجهاز

(1) J. Marchal , 1967, monnaie et crédit , op ; cit ; p 178 .

(2) د. زياد علواني ، نقود ومصارف ، مصدر سابق ، ص ١٤٧ و١٤٨ . مشيها الرصيد النقدي . إن مياه يخرج منه تيار ، ويصب فيه تيار آخر ، فمستواه في تغير مستمر ، ولكنه لا ينخفض دون حد معين .

(3) G. Jacoud , 1994 . la monnaie dans l'économie . op . cit . , p. 157 .

(4) J. Marchal , 1967, monnaie et crédit , op . cit ; p. 373 .

المصرفي أو المصارف مجتمعة ، مع إهمالنا لعامل التفاضل بين المصارف لعدم تأثيره على الحجم الكلي للرصيد . وعبر قيامنا بدراسة وتحليل قدرة المصرف الفرد ، أو المصارف مجتمعة ، على خلق الودائع ، يمكن التوصل إلى النتائج المبتغاة .

وبالرغم من ندرة وجود الحالة الاحتكارية للمصرف الفرد في اقتصاد ما ، فإننا نفترض وجود هذا المصرف الفرد لغايات تحليلية . وأن هذا المصرف الفرد له فروع في مختلف مناطق البلاد .

وعبر مثالنا السابق ، عن المصرف الفرد ، بدأ لنا أن قدرة هذا المصرف الوحيد على خلق الائتمان قد حددت بعدة أمثال الوديعة الأصلية الأولية ، وأن العامل الأساسي ، هو احتفاظ هذا المصرف الفرد بكامل الزيادة التي طرأت على احتياطيه النقدي ، وإمكانيته وقدرته على تقديم الائتمان والاستثمار لكل المبالغ الفائضة لديه . كما أنه في ظل المصرف الوحيد لا تؤثر طلبات سحب الأفراد من الودائع في الحجم الكلي للرصيد . فالنقص الذي يصيب أحدهم ، يقابل زيادة في حساب آخر . وبناء عليه ، فإن هذا المصرف الفرد ، يستطيع أن يحتفظ بكامل الزيادة التي طرأت على احتياطيه النقدي ، ومن ثم يمكنه أن يحقق توسعاً مضاعفاً في ودائعه .

إنه لمن الطبيعي ، أن هذا المصرف لا يعمل لوحده ، فهو يعمل ضمن جهاز مصرفي متكامل يعمل ضمن إطار من المنافسة .

فهل يستطيع هذا المصرف ، أن يمنح ائتمناً ، أو يخلق ودائعاً ، في حال حصوله على وديعة أصلية أولية ، تعادل أربعة أمثالها ، أي بالمقدار ذاته في حالة المصرف الوحيد المحتكر ؟

ونعود إلى مثالنا السابق ، بافتراض حصول هذا المصرف الفرد على ١٠٠٠ وحدة نقدية كوديعة أصلية أولية . مما يعني توفر فائض في الأرصدة النقدية لدى هذا المصرف بمقدار الوديعة ، وعلى هذا المصرف وفقاً للقوانين الناظمة ، أو الأعراف السائدة أن يحتفظ باحتياطي نقدي قانوني إلزامي بنسبة ٢٥% من مجموع الودائع . ولما كان المصرف عبارة عن مؤسسة مالية ، غايتها تحقيق أكبر إيراد ممكن ، فهل يمكن لهذا المصرف أن يقدم قروضاً أو سلفاً ، أو يستثمر هذا المال الفائض ، بمقدار ٣٠٠٠ وحدة نقدية .

إن حصول المصرف على هذا المبلغ ، في البداية ، ليس إلا عملية نقل لهذا المبلغ من التداول إلى خزانة المصرف ، وبالتالي لم تنتج عن عملية النقل هذه تغيير أو تبدل في العرض الكلي للنقد ، طالما احتفظ باحتياطي نقدي كامل مقداره ١٠٠% مقابل الودائع التي يلتزم بها ، حيث تتصور ميزانية المصرف وفقاً لما يلي :

ميزانية المصرف

الأصول	الخصوم
١٠٠٠ وحدة نقدية في الخزينة	١٠٠٠ وحدة نقدية وودائع

ولكن هذه المؤسسة المالية ، يمكنها أن تقدم قرضاً ، ضمن احتمال سحب المتعامل لهذا المبلغ لاستخدامه في الأغراض التي دفعته إلى الاقتراض من المصرف ، وأنه ليس من الضروري أن يعود إلى المصرف كل المبلغ الذي سحبه المتعامل ، عبر زيادة حساب متعامل آخر . وعلى هذا ، يجب على المصرف أن يلتزم بالعوامل المرتبطة بعملية خلق الائتمان التي أشرنا إليها في بحث التمثيل ميدانياً . ضمن الاستعداد لمقابلة هذا الائتمان نقداً ورقياً قانونياً ، في جو من الحيلة والحذر والأمان ، مع التوقع بعودة جزء من هذا القرض إلى المصرف ، عن طريق متعامل آخر .

وضمن الاحتياطي النقدي القانوني المصرح به ، يمكن لهذا المصرف أن يمنح قرضاً لمتعامل مقداره ٧٥٠/ وحدة نقدية ، بعد اجتازه (٢٥%) . وبناء عليه سوف تنخفض احتياطياته . وهذا الانخفاض يمكن أن يتم ضمن حالة عدم الاستنزاف النهائي ، لما يعادلها نقداً ورقياً قانونياً ، حيث سيعود جزء منها إلى المصرف ، أو أن القروض التي يمنحها المصرف تستنزف نهائياً ما يعادلها نقداً ورقياً قانونياً .

وبناء عليه ، يمكننا إيجاد علاقة رياضية ، تربط بين حجم الائتمان ، والاحتياطي النقدي الإلزامي ، ونسبة الودائع المشتقة إلى القروض الممنوحة ، ضمن حالة الاحتياطي الجزئي ، وأجواء الالتزام بالاحتياطيات الإلزامية ، وعودة المبالغ المقرضة إلى حساباتهم بالمصارف ، وكل ذلك وفقاً لما يلي :

- الوديعة الأصلية الأولية ، ونرمز لها بالحرف م .

- المبلغ الذي يمكن أن يفقده المصرف ، نتيجة تقديمه ائتمان إضافي ، ونرمز له بالحرف م١ .

- الائتمان المقدم من المصرف ، على أساس الاحتياطي النقدي الإضافي ، ونرمز له بالحرف ك .

- نسبة الاحتياطي النقدي القانوني الإلزامي ، ونرمز لها بالحرف ن .

- نسبة الودائع المشتقة إلى القروض الممنوحة ، ونرمز لها بالحرف ق .

وبما أن ق ترمز إلى نسبة ما يتولد عن القروض من ودائع القروض نفسها ، فإن نسبة التسرب ، أو ما يتوقع أن يفقده المصرف من نقد سائل ، أي نقود ورقية قانونية ، نتيجة تقديمه ائتمان إضافي (١ - ق) .

ولما كان على المصرف أن يحتفظ باحتياطي نقدي قانوني إلزامي لمقابلة ودائعه الجديدة ، والتي يمكن أن يستخلص من المعادلة التالية :

(ن × م) + (ن × ق ك) ، أي أن الوديعة الأصلية الأولية توزع على :

- ما يتوقع أن يفقده المصرف نتيجة تقديمه قروضا جديدة .

- الاحتياطي مقابل طلبات السحب للمودعين .

وبهذا فإن حجم القروض التي يمكن أن يمنحها المصرف هو ^(١) :

$$ك = \frac{م (١ - ن)}{١ - ق + ن ق} ، أي أن :$$

الوديعة الأولية (١ - نسبة الاحتياطي النقدي القانوني الإلزامي)

حجم القروض الممنوحة من مصرف = $\frac{١ - نسبة الودائع المشتقة إلى القروض + نسبة الاحتياطي$

النقدي الإلزامي × نسبة الودائع المشتقة إلى القروض .

ويمكن تطبيق المثال الرقمي السابق على هذه المعادلة التي تتضمن توقع المصرف عودة جزء من الائتمان الممنوح إليه ، أي إمكانية خلق وديعة مشتقة . وبافتراض أن المصرف قد حصل على وديعة أولية مقدارها ١٠٠٠ وحدة نقدية ، وأن نسبة الاحتياطي النقدي القانوني الإلزامي ٢٠ % ، ومن المتوقع عودة ١٠ % نقودا من القروض الممنوحة . وباستخدام المعادلة رقم (٩) ، يمكن أن نحصل على ما يلي :

(١) د. احمد زهير شامية ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ٢٩٤ .

$$ك = \frac{م (١-ن)}{١-ق+ن ق}$$

$$ك = \frac{١٠٠٠ (١-٢٠\%)}{١٠\% \times ٢٠\% + ١٠\% - ١}$$

ك = ٨٧٠ وحدة نقدية تقريباً .

وتكون الودائع المشتقة نتيجة الأداء الائتماني $٨٧ = ٨٧٠ \times ١٠\%$ وحدة نقدية . كما يمكن توضيحها سبق عبر ميزانية المصرف ، وفقاً لما يلي :

ميزانية المصرف

الأصول	الخصوم
٢١٧ وحدة نقدية جاهزة	١٠٠٠ وحدة نقدية ودیعة أصلية أولية
٨٧٠ وحدة نقدية قروض وسلف	٨٧ وحدة نقدية ودايع مشتقة .
١٠٨٧	١٠٨٧

وفي توضیح متمم ، نشیر إلى أن الطلب على الائتمان المصرفي = عرض النقود الجديدة ، فالطلب يساوي ويوازي عرض النقود ، أي أنه يسايره ^(١) ، بحيث يمكننا أن نستنتج ما يلي من التحليل السابق :

١- تزداد قدرة المصرف على منح الائتمان ، إذا زاد حجم الوديعة الأصلية الأولية ، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ، والعكس صحيح .

٢- تزداد قدرة المصرف على منح الائتمان ، إذا انخفضت نسبة الاحتياطي النقدي القانوني ، والعكس صحيح ، مع توحيد نسبتها ، لدى جميع المصارف التجارية ، شريطة بقاء العوامل الأخرى ثابتة .

٣- كل مبلغ يتم سحبه ، يجري إيداعه في مصرف آخر . وهو افتراض تحد كثيراً ما تتسرب النقود من المصارف إلى التداول خارج النظام المصرفي يؤدي إلى التقليل من حجم الودائع .

(1) A.chaineau ,1974,mécanismes et politiques monétaires,op .,cit .,p.112.

٤- تتوقف مقدرة المصرف الفرد ، أو المصارف على خلق ودائع مشتقة جديدة ، على ما يفتقده من نقود ورقية قانونية ، نتيجة منح قروض جديدة .

٥- يعجز المصرف عن خلق ودائع مشتقة جديدة ، إذا كان الائتمان الذي يمنحه يستنزف ما يعادله نقوداً سائلة بصورة نهائية .

٦- تزداد مقدرة المصرف على منح الائتمان ، إذا ارتفعت نسبة الودائع المشتقة إلى القروض التي يمنحها ، والعكس صحيح .

أما إذا افترضنا ، أن القروض التي يمنحها المصرف ، يستنزف ما يعادلها نقوداً سائلة بصورة نهائية ، فإن ق في المعادلة رقم (٩) تساوي الصفر ، أي أنه لا ودائع مشتقة جديدة :

$$ك = م (١ - ن) \quad (١٠)$$

وبالتعويض بأرقام المثال السابق ، فإن مقدار القروض الممنوحة سيكون :

$$ك = ١٠٠٠ (١ - ٢٠\%)$$

$$ك = ٨٠٠ \text{ وحدة نقدية .}$$

وتصبح ميزانية المصرف بالصورة التالية :

ميزانية المصرف

الأصول	الخصوم
٢٠٠ وحدة نقدية جاهزة	١٠٠٠ وحدة نقدية وديعة أصلية أولية
٨٠٠ قروض وسلف	٠٠٠ وديعة مشتقة
١٠٠٠	١٠٠٠

ويستنتج مما سبق ما يلي :

١- أن كل ما قام به المصرف هو تحويل ٥/٤ الوديعة الأصلية الأولية ، أو الزيادة في الاحتياطي النقدي إلى قروض وائتمان . مما يعني أن المصرف حول ٥/٤ الوديعة الأصلية الأولية إلى أصل يدر دخلاً .

٢- في حالة المصرف الفرد ، الوديعة الأصلية الأولية هي التي تخلق الودائع ، بينما في حال توفر جهاز مصرفي متكامل ، تقوم القروض بخلق الودائع . فالجزء الأكبر من ودائع المصارف الحديثة ، يتمثل في الودائع الائتمانية (تتمثل في

الانتماء بالمعنى الضيق ، والسلف والقروض والأوراق المالية ذات الدفع الفوري ، والانتماء الإيجاري ، وعمليات التأجير) .
ولما كانت المعادلة السابقة :

$$ك = \frac{م (ن - ١)}{١ - ق + ن ق}$$

تظهر حجم الانتماء الذي يمكن لمصرف أن يمنحه ، والمتغيرات الكمية الثلاثة الداخلة في تركيب هذه المعادلة ، والتي هي :

م : الوديعة الأصلية الأولية .

ن : نسبة الاحتياطي النقدي القانوني .

ق : نسبة الودائع المشتقة إلى القروض الممنوحة .

فإنه يمكننا ، الحصول على حجم الودائع المشتقة مباشرة ، بعد إجراء بعض الترتيبات الرياضية ، وذلك وفقاً لما يلي :

بحيث أن $ق \times ك =$ الودائع المشتقة ، أي $ق \times ك =$ وتساوي إلى :

$$ق \times ك = \frac{م (ن - ١)}{١ - ق + ن ق} \quad (١١)$$

وهنا يظهر لنا إن قدرة مصرف على خلق الودائع هي قيمة ق . وباستخدام المثال السابق ، $م = ١٠٠٠$ وحدة نقدية ، $ن = ٢٠\%$ ، يمكننا إعداد الجدول التالي للعلاقة بين الوديعة المشتقة ، ونسبتها إلى القروض الممنوحة :

جدول يوضح العلاقة بين الودائع المشتقة ونسبتها إلى القروض الممنوحة

ق %	قش
٠	٠
١٠	٨٧
٢٠	١٩١
٣٠	٣١٦

٤٠	٤٧١
٥٠	٦٦٧
٦٠	٩٢٣
٧٠	١٢٧٣
٨٠	١٧٧٨
٩٠	٢٧٧١
١٠٠	٤٠٠٠ بعد التقريب لأقرب عدد صحيح

ويمكن أن نستنتج مما سبق ما يلي :

أ- تتعدى قدرة مصرف ما على خلق ودائع مشتقة ، فيما إذا كانت قيمة ق مساوية للصفر . مهما كانت قيمة الوديعة الأصلية الأولية م ، ونسبة الاحتياطي النقدي ن ، حيث تستنزف القروض ، ما يعادلها نقوداً سائلة .

ب- يزداد حجم الودائع المشتقة و ن ، أو تزداد قدرة المصرف على خلق الودائع ، بازدياد قيمة ق ، والعكس صحيح . وهكذا فإن العلاقة بين ق و ن هي علاقة طردية . والجدول السابق يوضح هذا الأمر ، بحيث تزداد الودائع المشتقة مع ازدياد قيمة ق إلى أن نصل إلى الواحد الصحيح ، وتصبح الودائع المشتقة ٤٠٠٠ وحدة نقدية . وهذا ما يفسر عدم وجود تسرب نقدي إلى خارج الجهاز المصرفي ، ووجود سياسة انتمائية موحدة .

جـ مع بقاء العوامل الأخرى على حالها ، فإن الودائع المشتقة تبقى صفراً ، إذا كانت قيمة ق صفراً ، وكلما كانت قيمة ق أكبر من الصفر ، تزداد قيمة الودائع المشتقة . وكلما زادت الوديعة الأصلية الأولية ، وانخفضت نسبة الاحتياطي النقدي القانوني ، والعكس صحيح .

د- مع بقاء العوامل الأخرى على حالها ، ترتبط قدرة المصرف على خلق الودائع بعلاقة طردية مع حجمه .

واستناداً لما سبق ، يمكننا القول ، أنه من الطبيعي وجود عدد من المصارف ، أو جهاز مصرفي ، يعمل جنباً إلى جنب في الاقتصاد القومي . وتاريخياً كانت هذه المصارف للإيداع والإصدار . أما الجزء الأكبر من ودائع المصارف التجارية في الاقتصاديات المعاصرة فيتمثل في القروض المقدمة للمتعاملين . فالمصرف عندما يقرض أحد عملائه ، فإنه يفتح له حساباً ، وهكذا

يخلق نوع من التواصل بين النقود والائتمان ⁽¹⁾ . كما لخص البعض ⁽²⁾ ، مهمة المصارف التجارية في تجميع الودائع ، ومنح الائتمان عبر خصم الأوراق التجارية ، والتعبئة ، ومنح سلف الحسابات المدينة ، أو السندات ، أو الاكتتاب في اذونات الخزينة ، والترحيل إلى البورصة .

أما سياسة الائتمان الانتقائية ، فإن آثارها تتمثل في الاستحقاقات على البلدان الأجنبية ، وقبول المصرف المركزي لمحفظة من الأوراق المالية ، والحيطة والحذر في مراقبة الائتمان والتدخل المباشر في حال الضرورة ⁽³⁾ .

والمثال التالي يوضح آلية تحريك مجموعة المصارف ، بافتراض أن المصرف الأول قد حصل على وديعة أصلية أولية قدرها (١٠٠٠) وحدة نقدية ، مع الاحتفاظ في خزينته بنسبة ٢٠ % احتياطياً نقدياً قانونياً ، وإتاحة الفرص لإقراض الباقي : تقدم مقترض ما ، صاحباً قيمة القرض لصالح دائن له ، مودعاً المبلغ (الدائن) في حساب لدى مصرف ثان . وبهذا يكون هذا المصرف قد حصل على وديعة أولية أصلية ٨٠٠ / وحدة نقدية . وبوجود سياسة ائتمانية موحدة ، فإن المصرف الثاني يجب أن يحتفظ في خزينته بنسبة ٢٠ % احتياطياً نقدياً قانونياً ، ويقرض المبلغ الباقي .

ويسحب مقترض ما ، قيمة القرض لدى مصرف ثالث لصالح دائن ما ، أو لتمويل عملية اقتصادية ... وهكذا تستمر عملية الإيداع والسحب منتشرة بين المصارف التجارية المختلفة . وتتوالى العمليات بهذه الصورة بين المصارف ، مع بقاء (ق) صفراً ، بالنسبة لأي مصرف ، حيث تقتصر قدرته على منح الائتمان فقط .

والجدول التالي ، يظهر تسرب وانتشار الوديعة الأصلية الأولية ، التي حصل عليها المصرف الأول عبر المصارف مجتمعة ، والودائع المشتقة عنها :

(1) H . guitton et G . bramoullé , 1987 , la monnaie , op . , cit . , p . 75

(2) R . Barre , 1970 , Économie politique , op . , cit . , pp 156 et 157 .

(3) G . Jacoud . 1994 . la monnaie dans l'économie . op . , cit . , p . 19 .

جدول يبين تسرب وانتشار الوديعة الأصلية الأولية

يبين المصارف مجتمعة ، مع افتراض ن = ٢٠ % ، وق = ٠ =

رقم المصرف	مبلغ الوديعة	الانتمان	الاحتياطي النقدي	% الاحتياطي
١	١٠٠٠	٨٠٠	٢٠٠	٢٠ %
٢	٨٠٠	٦٤٠	١٦٠	٢٠ %
٣	٦٤٠	٥١٢	١٢٨	٢٠ %
...	...	...	...	...

أما التغير الذي سوف يطرأ على ميزانية المصارف مجتمعة ، فيمكننا تصوره على النحو التالي:

التغير الذي يطرأ على ميزانية المصارف مجتمعة

الأصول	الخصوم
١٠٠٠ وحدة نقدية جاهزة	١٠٠٠ وحدة نقدية وديعة أصلية أولية
٤٠٠٠ وحدة نقدية قروض وسلف	٤٠٠٠ وحدة نقدية ودائع مشتقة
٥٠٠٠	٥٠٠٠

وهي النتائج نفسها ، التي حصلنا عليها في الجدول السابق ، ونرى عدم وجود تعارض أو تناقض بين مقدرة المصرف الفرد ، والمصارف مجتمعة في عملية خلق الودائع . إذ لا يمكن لمصرف بمفرده ، أن يمنح انتمانا يزيد عن ٨٠ % من الوديعة الأصلية الأولية (في ظل الثوابت السابقة المفترضة) . ولكن تسرب وانتشار الوديعة الأصلية الأولية ، إلى المصارف الأخرى بصيغة قروض وسلف ، جعلت المصارف مجتمعة قادرة على خلق الودائع ، بأضعاف مضاعفة عن الوديعة الأصلية الأولية ، التي أودعت لدى المصرف الأول .

ونشير بهذا الصدد ، بأن بعض الافتراضات التي استندنا إليها تبقى أحيانا غير واقعية ، فالوديعة الأصلية الأولية تسربت وانتشرت بين المصارف دون أن يتسرب جزء منها إلى التداول بين أيدي الفعاليات غير المالية ، أي بقيت محصورة في خزائن المصارف . أما إذا ما فقدت المصارف جزءا من احتياطياتها النقدية ، وهذا ما يحدث غالبا ، نتيجة تسربها إلى التداول ، فإن حجم الانتمان سوف ينخفض حتما ، بأضعاف ما فقده الجهاز المصرفي من احتياطي نقدي قانوني .

كما أن هناك أموالاً عاطلة أو خاملة ، وأموالاً أخرى فاعلة لدى المصارف أو لدى المصرف ، حسب الظروف والأحوال المحيطة بكل مصرف ، والحياة الاقتصادية في البلد المعني . ومع هذا تبقى التحليلات والنتائج التي توصلنا إليها صحيحة في ظل الافتراضات التي بنيت عليها .

٤- مضاعف الائتمان^(١) : le multiplicateur du crédit

يعتبر كينز أول من استخدم هذا المؤشر ، لبيان أثر الاستثمار على الدخل القومي ، مقتبساً من الاقتصادي البريطاني KAHN ومن ثم طبقت الآلية على الائتمان ، عبر الانتقال من حساب لحساب آخر ، خالقاً نقوداً كتابية ، وميرها أنه نتيجة سبب مؤثر بسيط ، يمكننا أن نوّلد أثراً كبيراً ، فوديعة أصلية أولية يمكن أن تخلق سلسلة من الودائع المتتالية^(٢) . وقد عرف مضاعف الائتمان بأنه عكس نسبة التغطية بالأوراق النقدية القانونية ، فإذا ما زادت نسبة الاحتياطي النقدي القانوني من ٢٠% إلى ٢٥% ، فإن الودائع المشتقة تنخفض من (٥) إلى (٤) أضعاف الوديعة الأصلية الأولية^(٣) . كما عرف بأنه عكس نسبة سيولة الودائع المصرفية^(٤) .

إلا أن أدق تعريف لمضاعف الائتمان : هو ذلك المعامل العددي الذي يبين مقدار الزيادة في الائتمان ، الناتجة عن تغيير في الاحتياطي النقدي القانوني ، أو الزيادة في الوديعة الأصلية الأولية^(٥) . وللمقارنة ، فإن المضاعف النقدي ، يتعلق بتحديد الكتلة النقدية ونموها ، معتمداً على المعاملات البنوية ، مثل توفر الأوراق النقدية القانونية ، ونسبتها في الكتلة النقدية ، مع وجود نوع من التداخل بين المؤشرين النقدي والائتماني :

(١) يستخدم هذا المؤشر في مجالات متعددة ، فهناك أيضاً :

- مضاعف الاستيراد .

- مضاعف الاستثمار .

- مضاعف النقود .

(2) H . guitton et G . bramoullé , 1987 , la monnaie , op . cit . , p ,114.

(3) I bid , p ,122.

(4) J .Marchal , 1967, monnaie et crédit , op . cit ; p,167.

(٥) د . أحمد زهير شامية ، اقتصاديات النقود والمصرفية . ، مصدر سابق ، ص ٣٠٢ .

ويلعب مضاعف الائتمان دوراً كبيراً في تحليل الظواهر النقدية ، موضحاً نتائج كل ودیعة مضافة إلى الودائع الموجودة لدى المصارف ، وأهمية العادات المصرفية والقواعد الناظمة التي تدخلها السلطات النقدية . فإذا ما تغيرت ، فإن المضاعف يتغير ، ويتغير بالتالي حجم النقود الكتابية . ويشير بعض المحللين ⁽¹⁾ إلى أن المضاعف يحلل الشروط المتعلقة بالعرض ، ويهمل تلك الشروط المتعلقة بالطلب . وبالتالي فهو مؤشر ليسر النقدي للمصارف . ويمكننا التعرف إلى مضاعف الائتمان من خلال المثالي التالي :

فإذا ما أقدم مودع على إيداع مبلغ / ١٠٠٠ / وحدة نقدية لدى أحد المصارف التجارية ، فإن هذا المصرف فور حصوله على المبلغ ، سوف يقوم بوضع نسبة ٢٠٪ جانباً كاحتياطي نقدي قانوني (م × ن = ٢٠٠ وحدة نقدية) ، ويتصرف بالمبلغ الباقي الذي هو ،

(م - م ن = ٨٠٠ وحدة نقدية) ، ويتقدم مقترض للحصول على قرض بالمبلغ المذكور ، فيودعه بدوره في أحد المصارف . الذي بدوره يحتفظ بمبلغ / ١٦٠ / وحدة نقدية كاحتياطي نقدي ، ويقرض الباقي الذي هو / ٦٤٠ / وحدة نقدية ، وهكذا تستمر الحلقة المصرفية ، وفقاً لما يلي :

الدورة	الودائع الجديدة	% الاحتياطي	المبلغ المستخدم في الاقتراض
١	١٠٠٠	٢٠٠	٨٠٠
٢	٨٠٠	١٦٠	٦٤٠
٣	٦٤٠	١٢٨	٥١٢
٤	٥١٢	١٠٢	٤١٠

ويمكننا استخدام هذا الجدول ، من أجل استخراج علاقة رياضية لمضاعف الائتمان ، حيث أماننا متوالية هندسية ، حدها الأول ، الوديعة الأصلية الأولية ١٠٠٠ وحدة نقدية ، وأساسها نسبة الرصيد المتاح للإقراض الذي هو (٢٠٠٪ = ٨٠٪) ، وهو المبلغ الذي يمكن للمصرف التصرف به . وبناء عليه يمكن احتساب إجمالي الودائع :

(1) A.chaineau ,1974,mécanismes et politiques monétaires, op .cit .,p.,113 .

$$و = م = \frac{1}{ن} = \frac{1 \times 1000}{20\%} = 5000 \text{ وحدة نقدية ، أي أن :}$$

إجمالي حجم الودائع = الوديعة الأصلية الأولية $\times$ مقلوب نسبة الاحتياطي النقدي القانوني . ومنه :

$$م = \frac{1}{ن} ، وبالتعويض م = \frac{1}{20\%} = 5 \text{ وهو المضاعف الائتماني ،}$$

حيث أن م = مضاعف الائتمان ، ن = نسبة الاحتياطي النقدي القانوني .
وهكذا نصل إلى التعريف نفسه الذي أتينا على ذكره ، وهو أن مضاعف الائتمان يساوي مقلوب نسبة الاحتياطي النقدي القانوني ، ومنه يمكننا استخراج مضاعف الودائع المشتقة ، باستخدام نفس نسبة الاحتياطي النقدي القانوني (ن) ، بعد أن نرمز له بـ و :

$$و = \frac{ن - 1}{ن} = \frac{20\% - 1}{20\%} = 4 \text{ وهو مضاعف الودائع المشتقة .}$$

وفي حال احتفاظ المصارف التجارية ، برصيد نقدي أكبر من النسبة القانونية للاحتياطي ، لغايات الحذر والحيلة أو لغايات الاستثمار ، عبر ما يطلق عليه ، بالأرصدة الزائدة ، ونرمز لها بالحرف س . وبعد إدخاله في معادلة المضاعف ، بحيث تصبح النسبة التي على المصارف الاحتفاظ بها (ن + س) ، ونختصره بالرمز ن ، وهكذا تصبح معادلة المضاعف ، في ضوء س = 5% على سبيل المثال :

$$م = \frac{1}{ن} = \frac{1}{ن + س} = \frac{1}{ن + 5\%} = \frac{1}{25\%} = 4 \text{ وهو مضاعف الودائع المشتقة .}$$

وهذا يعني أن كل تغير في حجم الودائع الأصلية الأولية للمصرف ، سوف يؤدي إلى تغير في حجم الائتمان بمقدار المضاعف ، سواء بالزيادة أو بالنقصان . فهناك علاقة عكسية ما بين نسبة الاحتياطي النقدي القانوني والمضاعف .

وعبر الفصول التالية سوف نتعرف إلى الأداء المصرفي في النظام الاشتراكي ، والمصارف الإسلامية ، ومن ثم نتعرف إلى أداء المصرف المركزي وعلاقته بالمصارف التجارية ، واكتمال أداء عملية الائتمان ، وبالتالي عملية خلق النقود .

سادساً - النظام المصرفي : le système bancaire

يتضمن النظام المصرفي جميع المؤسسات التي وظيفتها الرئيسية إصدار النقود أو خلقها ، متضمناً تلك التي تنتمي إلى مجلس النقد والائتمان (الموجود في معظم الدول العالم ، ويسمى في سورية مجلس النقد والتسليف) ، والمصارف غير المنتمية وغير الخاضعة لسلطة المصرف المركزي ، أو مجلس النقد والائتمان . حيث تعتبر في العرف العالمي جزءاً من النظام المصرفي ، لأنها تشارك في خلق النقود الكتابية⁽¹⁾ .

إن وضع جميع المصارف بالنسبة إلى المصرف المركزي ، يعبر عن تطور تداول النقود الورقية ، ومدخلات ومخرجات المعادن الثمينة والنقد الأجنبي ، ومساعدات المركزي للخرينة العامة التي لها حساب خاص لدى المركزي فقط . وتتضمن هذه المساعدات السلف المباشرة وخصم السندات المكفولة ، وغير المباشرة عبر خصم الأوراق المالية المماثلة للقروض المخصصة للإنشاء والمقدمة من قبل صندوق الودائع .

(1) J. Marchal , 1967. monnaie et crédit , op . cit ; p . 208-209 .

الفصل الرابع

النقود والائتمان في الاقتصاد الاشتراكي

نظراً لانحيار النظام الاشتراكي على المستوى العالمي ، فإننا نتناول لغاية تحليلية ، ما كان سائداً أيام الاتحاد السوفييتي " سابقاً " ⁽¹⁾ :

أولاً : النقود ووظائفها في الاتحاد السوفييتي ((سابقاً)) :

إن التاريخ النقدي المضطرب لهذا البلد ، يعكس الاضطرابات التي رافقت التحولات الاقتصادية أو السياسة الاقتصادية منذ بداية الثورة ، إلى عصر الخطط التي أعدت بمفاهيم واضحة ، ومحددة لوظائف النقود في نظام جماعي مركزي :

١- تاريخ النقود السوفييتية :

خلال فترة الحرب ، تعرضت البلاد إلى تضخم مزمن ، أدى إلى انخفاض كبير في قيمة الوحدة النقدية : من كانون الثاني لعام ١٩١٨م إلى كانون الثاني لعام ١٩٢٢م ، ازدادت الأوراق المتداولة من ٢٧٦٥٠ مليون روبل ، إلى ١٧٥٣٩٢٣٢ مليون روبل ، أي حوالي ١٦ ضعفاً . وخلالها كانت السلطات السوفييتية تدرس إمكانية إقامة نظام للمدفوعات دون نقود . وكان قد تقرر في آذار ١٩١٩م ، توسيع حلقة المدفوعات دون نقود ، فأسحة المجال لإلغائها. وفي ١٩٢١م ، اقترح استبدال النقود بوحدة حساب عمل une unité comptable de travail تسمى ترود le troud .

وبتوجيه من لينين سمح لمصرف الدولة " غوسبانك " بإصدار وحدة نقدية باسم تشرنوفيتز tchernovetz ، على أساس كل وحدة نقدية = ١٠ روبل - ذهب قيصري . وتثبيت أسعار السلع والخدمات بهذه الوحدة النقدية الجديدة .

وفي سلسلة من الإصلاحات النقدية ، جرى ربط الروبل بالذهب في عام ١٩٥٠م على أساس ١ / روبل = ٠,٢٢٢١٦٨ غ من الذهب الخالص ، وفي ١٩٦٠ طرح الروبل المتقل le rouble lourd الذي حل محل جميع النقود السابقة . وهذا يدل على أن الوحدة النقدية السوفييتية لم تستقر .

٢- وظائف النقود في الاتحاد السوفييتي " سابقاً " :

كانت هذه الوظائف مرتبطة ، بما يلي :

(1) R.Barre , 1970 , Économie politique , op ., cit .,p .421et 431.

١- الخطة : أصبحت الوحدة النقدية من أدوات تنفيذ الخطة .

٢- البنية الاقتصادية : كانت العلاقات الاقتصادية بين صناعات الدولة ومنتجات الكولخوزات الزراعية تنظم عبر البيع والشراء ، ويتبع الإجراء نفسه بالنسبة للسلع الاستهلاكية ، ويبيعها لسكان المدن .

لقد كانت النقود السوفييتية تتمتع بالوظائف التالية :

أ - أداة لقياس القيمة ، وحساب العمل الاجتماعي المبذول في إنتاج السلع .

ب- أداة للمبادلات ، فالنقود تستخدم وسيلة تداول وتوزيع الإنتاج الاجتماعي .

ج- وسيلة للتراكم والادخار : إن الدخول المودعة في صناديق الادخار ، ووفورات المشروعات تستخدم للتراكم الاشتراكي .

د- وسيلة للحساب ومراقبة الإنتاج ، ضمن إطار الإدارة المخططة ، وتحويلات وسائل الإنتاج لمشروعات الدولة ، وفق أسلوب التسديد النقدي . كما أن مجمل النشاط الاقتصادي يعبر عنه بالنقود .

وهذه الوظائف أظهرت حلقتين نقديتين ، هما :

١- حلقة النقود المصرفية الورقية : خاصة بالزراعة وتجارة التجزئة .

٢- حلقة النقود الكتابية ، المستخدمة فيما بين مؤسسات القطاع الصناعي للدولة .

ولم يكن مسموحاً إحلال النقود الورقية محل النقود الكتابية ، كما لم يكن للأفراد الحق في فتح حساب لدى المصارف . مع السماح بفتح حساب لدى صناديق الادخار ، مع عدم استخدام الشيكات في التداول . ويتم الارتباط بين النقود والخطة على أساس :

١- خطة حركات رؤوس الأموال ، من أجل تثبيت التداول النقدي ، وفقاً لسقوف الأجور المدفوعة من قبل مختلف المنشآت الصناعية وتبعاً لقيمة الصفقات . وتستخدم هذه الخطة الفرعية ، أيضاً ، من أجل خلق التوازن بين المخرجات من أجور وخدمات الدولة والمدخلات القادمة من تجارة التجزئة والضرائب واكتتاب حسابات الدولة .

٢- خطة ائتمان تعد من قبل مصرف الدولة ، تتضمن فتح حسابات الائتمان للمنشآت والمشروعات وتثبيت سقف الائتمان .

وهكذا ، يتم إعداد خطة تتضمن الاحتياطييات النقدية ، تبعاً للتقديرات المتعلقة بالإنتاج . وأن كمية النقود المتداولة تحدد وفقاً لنفقات وإيرادات الدولة .

ثانياً - النظام المصرفي في الاتحاد السوفييتي (سابقاً) :

١- مصرف الدولة (غوسبانك) :

تأسس هذا المصرف في عام ١٩٢١ م ، من أجل حصر جميع الحلقات النقدية ، ووضع نظام الأثمان المعمول به ، من أجل تمويل المصارف ومراقبة حسن استخدام الائتمان ، وفقاً لسياسة الائتمان المتبعة ، وتمويل موازنة الدولة وصناديق الادخار والتأمين . وهو مصرف مستقل مرتبط برئاسة مجلس الوزراء مباشرة ، دون ارتباط بوزارة المالية . ويؤدي هذا المصرف الوظائف التالية :

- إصدار النقود .

- الاحتفاظ بالنقد الأجنبي ، وتنفيذ المدفوعات الخارجية بالتعاون مع مصرف التجارة الخارجية.

- يتلقى ويوزع ما يخص موازنة الدولة .

- يحتكر الائتمان قصير الأجل .

- مراقبة الروبل على مستوى الاقتصاد الوطني .

٢- مصارف الاستثمارات طويلة الأجل :

ظهرت هذه المصارف في ١٩٣٢ م ، وتتبع اللجنة المالية للدولة ، وهي : المصرف الزراعي والصناعي والتجاري والأشغال العامة والعقارات وتتم تغذية هذه المصارف بالأموال من موازنة الدولة .

٣- صناديق الادخار :

ظهرت إلى الوجود عام ١٩٢٢ م ، منتشرة في عموم الاتحاد السوفييتي حتى وصل عددها إلى ٣٠٠٠٠ فرعاً .

٤- نظام التأمين :

يغطي هذا النظام ، الأخطار التي يمكن أن تلحق بممتلكات الدولة ، ويحرر بوالص التأمين على الحياة وعلى الأملاك الخاصة .

الفصل الخامس

المصارف الإسلامية

les banques islamiques

هي مجموعة من المصارف ، تسعى إلى نيل الفائدة كأساس للتعامل وإتباع التعاليم الإسلامية في المعاملات المالية . ويتمثل الدور الرئيسي لهذه المصارف ، في الوساطة المالية بين الوحدات ذات الفائض والوحدات ذات العجز في الاقتصاد الإسلامي .

وتعتبر هذه المصارف الفائدة كمفهوم مرادف للربا ، وغير خاف أن .
تحريم الربا ، هو أحد المبادئ الأساسية في الإسلام . وأن المصارف الإسلامية اللاربوية قادرة على أداء جميع الوظائف التقليدية للمصارف الربوية ، شريطة أن تكون منسجمة مع تعاليم الدين الحنيف .

لقد وقعت / ٢٥ / دولة إسلامية على تأسيس المصرف الإسلامي للتنمية عام ١٩٧٤م ومقره العام في جدة ، مع مكاتب إقليمية في كل من كازاخستان وماليزيا والمغرب ، وهو يضم الآن ٥٣ دولة إسلامية ، ويلاحظ أن ثلاثة بلدان إسلامية قامت بتحويل جميع مصارفها إلى الصيغة الإسلامية في التمويل (إيران والسودان وباكستان)^(١) .

ويقدر عدد المصارف الإسلامية في العالم الآن بـ / ١٤٣ / مصرفاً ، بما فيه سورية ، موزعاً على مختلف القارات ، وتبلغ موجودات هذه المصارف / ١٦٦ / مليار دولاراً^(٢) ، وبلغت ودائعها في عام ١٩٩٥ م نحو ٧٧ مليار دولاراً . وفيما يلي مكونات المصارف الإسلامية :

أولاً - ماهية المصارف الإسلامية وخصائصها :

هي مؤسسات مصرفية ، هدفها تجميع الأموال والمدخرات من كل من لا يرغب التعامل بالربا (الفائدة) ، ثم العمل على توظيفها في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة . بالإضافة إلى توفير الخدمات المصرفية المتنوعة للعملاء ،

(١) البنك الإسلامي للتنمية ، التقرير السنوي ١٩٩٩-٢٠٠٠م ، دار البلاد للطباعة والنشر ، العربية السعودية ، جدة ، ص ١٨٦ .

(٢) زكي الميلاد ، المصارف الإسلامية : دراسة في تطور الأفكار الاقتصادية ، دار الاجتهاد للأبحاث والترجمة والنشر ، الاجتهاد ، العدد / ٣٧ / ، السنة / ٩ / ، بيروت ، خريف العام ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٧ م ، ص ١٢٢ .

بما تتفق وتعاليم الشريعة الإسلامية ، وتحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتتضمن المصارف الإسلامية ما يلي^(١) :

١- استبعاد التعامل بالربا .

٢- توجيه الجهود والاستثمارات نحو الأهداف التي تربط التنمية الاقتصادية بالاجتماعية على أساس تمويل المشروعات وفق مبدأ المشاركة ، كمصدر لتحقيق العائد ، وبذا يختلف عن الطبيعة الإقراضية للمصارف التجارية . كما توجه جهودها نحو النواحي الاجتماعية ، فتقوم بجمع أموال الزكاة في صندوق خاص باسم صندوق الزكاة ، يصرف منه على صورة إعانات ومساعدات للمحتاجين ، وتقديم القروض الحسنة بدون عائد .

٣- فيما يخص الأوضاع القانونية ، فإن حوالي ٥٠% منها عبارة عن شركات مساهمة ، و ٣٠% مؤسسات ذات ملكية خاصة ، و ٢٠% ذات تبعية حكومية^(٢) .

ثانياً - موارد المصارف الإسلامية :

تتم تغذية المصارف الإسلامية من المصادر التالية :

١- الموارد الذاتية :

أ- رأس المال : يعتبر رأس المال المدفوع أهم مورد ذاتي .

ب- الاحتياطي العام : اقتطاع نسبة من الأرباح .

٢- الموارد غير الذاتية : وتعتبر الودائع بمختلف أنواعها موارد غير ذاتية ، تغذي هذه المصارف ، والتي يمكن تقسيمها إلى :

أ- الودائع الجارية.

ب- الودائع الآجلة أو الاستثمارية .

٣- أموال الزكاة : وتأتي ممن يرغبون إخراجها واستخدامها في المساعدات المالية للمحتاجين في المجالات الشرعية . ولها حساب مستقل يقتطع من صافي أرباح المصارف .

٤- القروض الحسنة : وتشكل نسبة معينة من موارد المصارف وهي بدون فائدة ، وتستخدم أحياناً وبناء على رغبة المحسنين في تقديم المساعدات خلال ظروف الإعسار والأوضاع الطارئة^(٣) .

(١) د . محمد عزت غزلان ، ٢٠٠٠ م ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ١٤٥-١٤٦ .

(٢) فايز سارة ، ٢٠٠٠ م ، تجربة البنوك الإسلامية : مقارنة عامة ، الاجتهاد ، العدد ٣٧/ ، السنة ٩/ ، بيروت ، ص ١٤٠-١٤١ / .

(٣) د . محمد عزت غزلان ، ٢٠٠٠ م ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ١٥٤ .

ثالثاً - استخدامات موارد المصارف الإسلامية :

تهدف المصارف الإسلامية ، إلى محاولة تشغيل الفائض من رؤوس الأموال في العملية التنموية من أجل إشراك رأس المال والعمل ، في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومن ثم العمل على تنمية الودائع ومحاربة الاكتناز ، وتشجيع الاستثمار وفق أحكام الشريعة الإسلامية ، لتحقيق الأرباح للمساهمين والمودعين وممارسة جميع الأعمال المصرفية دون عنصر الفائدة ، مستخدمة أدوات متوافقة مع مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر ، وسوف نشير إلى معظم هذه الأدوات بإيجاز فيما يلي :

١- المضاربة : هي عقد يعمل بموجبه شخص بمال شخص آخر ، أو أشخاص آخرين ، يساهمون في أرباح العملية ، وكل حسب حصته في رأس المال ، ويتحملون الخسارة سواء بسواء ، ويستحق المضارب حصة في الربح بسبب عمله والمصرف بسبب ماله ، وفي حالة الخسارة يخسر المضارب عمله وجهده ، والمصرف ماله^(١) .

٢- الإجارة : وهي عقد منفعة معلومة لمدة معلومة بعوض معلوم ، من عمل معلوم أو عين معلومة^(٢) . وتقوم على فكرة قيام المصرف الإسلامي بتأجير العقارات أو التجهيزات الصناعية أو التجارية للعملاء ، مع إمكانية تمليك المستأجر للمال محل الإيجار ، إذا طلب ذلك سواء خلال مدة الإيجار أو عند نهايتها . وتعد الإجارة وخاصة المقترنة بخيار التملك أداة بديلة للقرض المضمون تستخدم من قبل المصارف الإسلامية .

٣- المشاركة : عقد بين شخصين أو أكثر يتضمن الاشتراك في المال أو في العمل ، أو فيهما معاً بهدف القيام بعملية معينة ، وعلى أساس اقتسام الناتج عنها ، بحسب حصة كل واحد ، سواء في المال أو في العمل . ويعتمد هذا الأسلوب على المشاركة في المخاطر ، حيث يقوم المصرف الإسلامي بمشاركة عملائه في العمليات التجارية أو الصناعية أو الزراعية أو الخدمية ، حيث تعد المشاركة أحد البدائل الشرعية للإقراض بفائدة .

٤- المرابحة : الربح يعني النماء في التجارة ، وتشترط المرابحة أن يكون ثمن السلعة معلوماً ، وأن يكون الربح معلوماً للبائع والمشتري وأن يلزم البائع ببيان ما أنفقه على المبيع زيادة على الثمن وأن يكون المبيع عرضاً ، فلا يصح بيع النقود مرابحة . وهي عادة تتألف من طرفين هما البائع والمشتري ، ويمتحن فيها البائع

(١) د. عمرو محي الدين ٢٠٠٥ م ، تفعيل أداء المصارف الإسلامية في ظل العولمة ، مجلة المال والصناعة ، العدد (٢٣) ، بنك الكويت الصناعي ، ص ٣٣ .

(٢) خلف بن سليمان النمري ٢٠٠٠ م ، شركات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ص ٢٥٠ .

التجارة ، فيشتري السلع ، دون الحاجة إلى وعد مسبق بشرائها ، ثم يعرضها بعد ذلك للبيع مرابحة بثمن وبيع يتفق عليه ، وهو الأمر المعتاد في المرابحة العادية ، أما المرابحة المقترنة بالوعد فتتكون من ثلاثة أطراف : البائع والمشتري والمصرف ، وتتميز المرابحة بالبساطة وتوليد السيولة النقدية وتوزيع المخاطرة بين المصرف والمتعامل وتحقق الربح في الأجل القصير^(١) .

٥- المزارعة : عقد بين شخصين أو أكثر ، على استثمار أرض زراعية ، بين صاحب الأرض ، والمستثمر ، على أن يكون الناتج مشتركاً بالحصص حسب الاتفاق .

٦- البيوع : عقد بين طرفين يقع بينهما تبادل مال أو ما يدخل في حكمه ، ويسمى تشريعاً

" بيع الأمانة " ، ويمكن إبرام هذه البيوع بالسداد العاجل أو التسليم الأجل . ويمكن أن نعدد بعض البيوع وفاقاً لما يلي :

١- بيع التقسيط " بيع الأجل " ، وهذا النوع يخفى عقدين هما البيع المعجل والثمن المؤجل .

٢- بيع الصرف : ويتضمن تبادل العملات بعضها ببعض ، في سوق الصرف .

٣- بيع السلم : والسلف والسلم بمعنى واحد ، وهو قيام المصرف بإعطاء السلف ، والعمل بدور المستلف أو العكس ، حيث أن المقصود من السلم هو بيع السلعة وقت حلول العقد .

٧- الاستصناع : هو طلب الصنعة ، فهو بيع وللمشتري حق الخيار ، إذا لم يكن المصنوع وفق الأوضاع المطلوبة ، وذلك بين قبوله أو رده .

٨- الوكالة : ويجوز التوكيل في سائر العقود ، عدا ما يتعلق بالإعارة والإيداع والرهن والشراكة والمضاربة ، لأنها من أساليب الاستثمار التي لها أهمية في الحياة العملية .

ومن أهم الشركات في الفقه الإسلامي الملك والإباحة والعقد . وما يهمنا هنا هو شركة العقد ، لما لها من أهمية في مجال الاستثمار واستغلال الأموال والقدرة على تنويع النشاط الاقتصادي . كما أنه من أهم أنواع شركات العقد : شركة الأموال وشركة الأعمال وشركة المضاربة وشركة الوجاهة ، ورأس مال هذه الأخيرة ثقة الناس في الشركاء بسداد المال ، وهي تقوم على العمل ، والعمل

(١) د . أحمد جابر بدران ، ٢٠٠٥م ، التمويل بالمرابحة في المصارف الإسلامية ، العدد ٨١ / ، بنك الكويت الصناعي ، ص ١٠ .

جائز ويستحق به الربح ، وفيها مصلحة للناس وركن الشركة الأساسي متوفر فيها من الإيجاب والقبول^(١).

رابعاً - موقف المصارف الإسلامية من الفائدة / الربا^(٢) :

تعد مقولة الفائدة / الربا ، من أكثر المقولات جدلاً وحواراً ، حيث يقف معظم ، إذا لم نقل ، جميع المهتمين بالاقتصاد الإسلامي ، ضد الفائدة ، لوجود نص تحريمي صريح وبهذا شاع تعبير الاقتصاد اللاربوي .

لقد استبدلت المصارف الإسلامية الفائدة بالمشاركة في الأرباح ، وتحريمه يعتبر أحد سمات الاقتصاد الإسلامي ، لتحقيق توافق بين الروح والمادة في الاقتصاد .

إن افتقار معظم الدول الإسلامية إلى وجود نظام مصرفي إسلامي متطور ، فضلاً عن ضعف أهمية الزكاة في الوقت الحاضر مقارنةً بعصور الإسلام المزدهرة ، أدى ببعض البحاثة المسلمين إلى التناقض في مواقفهم ، حيال قبولهم بالربا تحت ضغط الحاجة ، وبين عدم القبول استناداً إلى أحكام الدين الحنيف^(٣) .

خامساً - السياسة المالية والنقدية في الإسلام :

لقد تناول الدين الإسلامي كحقيقة وعمل السياسة المالية والنقدية كوسيلة اقتصادية فعالة ، من أجل زيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي ، ومن أهم أدوات السياسة المالية في الإسلام ، هي التالي^(٤) :

١ - فريضة الزكاة :

لقد فرضت على الأغنياء لتعود على الفقراء ، لتؤدي وظيفتها الاجتماعية في تحقيق نوع من العدل وزيادة النشاط الاقتصادي .

٢ - سياسة التمويل بالعجز أو التمويل بالفائض :

أوضح ابن خلدون التمويل بالعجز وبالفائض كأسلوب لتأمين إيرادات الدولة لتغطية نفقاتها ، داعياً لترشيده الإنفاق العام وضغط النفقات. كما أشار إلى

(١) د. خلف بن سليمان النمري ، ٢٠٠٠م ، شركات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي ، مصدر سابق ، ص ١٦٧ .

(٢) د. غسان محمود إبراهيم ود. منذر القحف ، ٢٠٠٠م ، الاقتصاد الإسلامي ، علم أو وهم ، دار الفكر ، دمشق ، ص ٢٩-٣٦ . (وهناك تمييز بين ربا التيسئة ، أي ربا الديون ، وربا الفضل ، وهو ما يخص البيوع أو الربا الخفي) .

(٣) د. أبويس عبوش هدايا ، ٢٠٠٦م ، الربا في الفكر الاقتصادي الإسلامي ... دراسة تحليلية مقارنة مع الفكر الاقتصادي المسيحي ، مجلة أفاق اقتصادية ، العدد ١٠٧/١ ، الإمارات المتحدة ، دبي ، ص ١٧٨ .

(٤) د. عوف محمود الكفراوي ، ١٩٩٧م ، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة) ، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، ج. م. ع ، ص ١٨٢ .

لجوء الدولة إلى الانفاق العام كأحد أسلحة السياسة المالية للتخلص من حالة الركود الاقتصادي . ويؤمن الاقتصاد الإسلامي بالاستعانة بسياسة التمويل بالعجز .

أما السياسة النقدية في الإسلام فيخضع للتحليل الآتي : في ظل اقتصاد إسلامي ، بغياب سعر الفائدة ، يمكن تحقيق ثبات نسبي لقيمة النقود ، حفاظاً على التكافل والتضامن الاجتماعي ، وخوفاً من أن يؤدي التغيير في القوة الشرائية للنقود إلى تحويل القوة الشرائية من طبقة اجتماعية لطبقة اجتماعية أخرى . وتخضع السياسة النقدية الإسلامية للأدوات التالية :

١- السياسة الكمية :

أ- سياسة السوق المفتوحة : في ظل تعاليم الشريعة الإسلامية ، يحرم التعامل بالأوراق المالية ، لأنها تجلب الربا . ومن ثم يمكن للسلطات المالية والنقدية الإسلامية ، التعامل بالأسهم ، بصفتها جزءاً من رأس المال ، وبالتالي فلا تتعامل بالسندات .

ب- سياسة سعر الخصم : ترفض أحكام الشريعة الإسلامية ، استخدام سياسة سعر الخصم ، لأنها تعتمد على سعر الفائدة ، التي هي الربا . وأدلة تحريم الربا جاءت واضحة . ولهذا فإن القروض بفائدة محرمة أياً كان هدف القرض سواء أكان للمشروعات الإنتاجية والاستثمارية أو للاستهلاك .

ج- سياسة تغيير نسبة الرصيد النقدي ونسبة السيولة^(١) :

في النظام المصرفي تتوقف مقدرة المصارف التجارية على مضاعفة نقود الودائع على حجم النقود المتداولة المبنية على أسعار الفائدة .

أما المصارف الإسلامية ، فإنها لا تقوم بمضاعفة الائتمان ، وخلق الودائع فهي لا تباع مالا تملك ، ولا تتعامل بالربا أو سعر الفائدة كعامل مؤثر في خلق الودائع .

أما السيولة في هذه المصارف ، فتحكمها طبيعة ما يودع لديها من أموال ، وشروط وتعليمات المودعين وطريقة توظيفها لهذه الأموال طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ، حيث تحدد نسبة السيولة بعاملين :

- ١- متطلبات توظيف الأموال في أحد الأشكال والعقود المباحة شرعاً .
- ٢- الوفاء باحتياجات المودعين والمستثمرين في الحصول على ما يطلبونه من أموالهم .

(١) المصدر السابق مباشرة ، ص ٢٠٠-٢٠٢ .

ولما كانت النسبة العظمى من أموال المودعين في حسابات الاستثمار وليمست في حسابات جارية تحت الطلب ، مما يقلل من نسبة السيولة المطلوبة توافرها لتغطية التزامات العملاء في أي وقت .

٢- السياسة الكيفية : وهي السياسة التي تهدف إلى التمييز بين أنواع معينة من الائتمان والتأثير في وجوه الاستعمال التي يراد استخدام الائتمان المصرفي فيها . وقد يكون ذلك بتشجيع الاستثمارات في قطاعات معينة من الاقتصاد الوطني ، برفع نسبة العائد الموزع للاستثمارات في هذه القطاعات المرغوب تنميتها ، وخفض نسبة العائد في القطاعات المطلوب إحداث الانكماش فيها .

وبالإضافة لما سبق ، يمكن للسلطات النقدية الإسلامية استخدام أدوات الرقابة المباشرة ، عبر اتباع سياسة نقدية موحدة .

سادساً - المصارف الإسلامية والتعامل مع الأسواق النقدية^(١) :

يمكن أن نأخذ التجربة الماليزية ، كأحد الدول الرائدة في مجال السوق النقدية الإسلامية ، فالعمل المصرفي الإسلامي يتعرض لعقبات في تطوره ، تتمثل في مشكلة السيولة النقدية ومحدودية الأدوات المصرفية الإسلامية وغياب السوق النقدية الإسلامية . ففي ماليزيا بوشر العمل بالنظام المصرفي الإسلامي في بداية عام ١٩٨٣ م ، إلى جانب النظام المصرفي التقليدي.

في عام ١٩٤٠ م تأسس أول صندوق للائحة لائتمان بالفائدة . وفي عام ١٩٨٣ م تأسس بنك إسلام ماليزيا . وفي عام ١٩٩٣ م أعلن عن قيام أول سوق نقدية إسلامية ، غايتها تبادل النقود وطلب الائتمان قصير الأجل . وشهدت هذه السوق تطوراً كبيراً بفضل المنتجات والمبتكرات المالية والمصرفية ، وفقاً لما يلي :

١- التداول فيما بين المصارف الإسلامية بالأدوات المالية الإسلامية مثل كمبيالات القبول الإسلامية وسندات المضاربة الإسلامية.

٢- الاستثمارات الإسلامية فيما بين المصارف ، وتعتمد على المشاركة في الربح والحد الأدنى لمبلغ الاستثمار ١٩,٥ ألف دولار.

٣- النظام الإسلامي لمقاصة الشيكات فيما بين المصارف .

وقد أشارت التجربة الماليزية إلى كيفية استثمار السيولة ، فاتحة الطريق أمام العديد من الدول الأخرى التي تتوفر فيها مؤسسات مالية إسلامية . وهناك

(١) د. محمد أحمد الغولي ، تقييم التجربة الماليزية في إقامة أول سوق نقدي إسلامي ، مجلة المال والصناعة ، العدد ١٧ / السنة ٩ ، ٢٠٠٠ م ، بنك الكويت الصناعي ، ص ٤٧-٤٩ .

مجلس شرعي داخل المصرف المركزي الماليزي من أجل الإشراف والرقابة على شرعية المعاملات المصرفية الإسلامية .

وتقوم المصارف الإسلامية بالاستثمار في شتى أنواع الاستثمار المباشر ، نظراً لارتفاع عائدات عمليات التمويل الإسلامي ، وتزايد مخاطر المصارف التقليدية . كما تقدم العديد من الخدمات المصرفية لعملائها ، كأداة لجذب أكبر عدد من المتعاملين سواء في أنظمة الودائع ، أو في التوظيف والاستثمار . ويمثل عائد الخدمات المصرفية مصدراً هاماً من مصادر الإيرادات ، التي تعتبر عائداً خاصاً بالمساهمين ، حيث تحرص المصارف الإسلامية على إنفاق هذه العائدات وفق أحكام الشريعة الإسلامية .

كما تقوم هذه المصارف بالعديد من النشاطات الاجتماعية ، دون مقابل ، فهي تعمل على تجميع أموال الزكاة من مساهمي المصرف وأصحاب حسابات الاستثمار ، وإدارتها واستثمارها لحين صرفها لمستحقيها ، وصرف القروض الحسنة لمن يستحقها من دون فوائد أو عائد أو إيراد . بالإضافة إلى انتشار صناديق الاستثمار الإسلامية التي تحترم قيم المستثمر ومعتقداته ، فهناك من لا يود التعامل مع الشركات التي تعمل في مجال صناعة الأسلحة مثلاً ^(١) .

(١) د . فهد الحويملاني ، ٢٠٠٦م ، المال والاستثمار في الأسواق المالية ، دون دار نشر ، العربية السعودية ، الرياض ، ص ٣٥٧ .

الفصل السادس

المصارف المركزية

les banques centrales

إن وضع جميع المصارف بالنسبة إلى المصرف المركزي ، يعبر عن تطور تداول النقود ، ومدخلات ومخرجات المعادن الثمينة والنقد الأجنبي ، ومساعدات المصرف المركزي للخزينة العامة (التي لها حساب خاص لدى المركزي فقط) :

وتتألف هذه المساعدات من السلف المباشرة عبر خصم السندات المكفولة ، وغير المباشرة ، عبر خصم الأوراق الممثلة للقروض المخصصة للإنشاء ، والمقدمة من قبل صندوق الودائع .

ويتضمن النظام المصرفي جميع المؤسسات التي وظيفتها الرئيسية إصدار النقود أو خلقها ، متضمناً تلك التي تنتمي إلى مجلس النقد والائتمان (الموجود في معظم دول العالم ، ويسمى في سورية مجلس النقد والتسليف) ، وتلك التي لا تنتمي إلى هذا المجلس ، وغير الخاضعة لسلطة المصرف المركزي ، أو مجلس النقد والائتمان ، حيث تعتبر في العرف العالمي جزءاً من النظام المصرفي ، لأنها تشارك في خلق النقود الكتابية^(١) .

ونظراً لتشابه الخطوات الميدانية التي تتخذها المصارف المركزية ، ومراقبتها للحالة النقدية عبر خضوعها للدولة ، فهي تتسجم مع بعضها في مختلف دول العالم . وسنرى فيما يلي ، نشأتها ، وتطورها ، ومهامها :

أولاً - نشأة المصارف المركزية وتطورها :

تعتبر تسمية المصرف المركزي ، تعبيراً حديثاً . فحتى الحرب الأولى كان يسمى مصرف الإصدار . ويعود تغيير الاصطلاح إلى التطور الذي طرأ على وظيفة المصارف المركزية : من إصدار النقود الورقية ، إلى المحافظة على قيمتها ، وإلى تنظيم ، ومن ثم تأمين الرقابة عليها .

وعبر المؤتمر الدولي الذي عقد في بروكسل عام ١٩٢٠ م^(٢) ، تقرر ضرورة قيام كل دولة بإنشاء مصرف مركزي ، بغية إصلاح نظامها النقدي

(1) J. Marchal , 1967, monnaie et crédit , op . cit ; pp.,208 et 209.

(٢) د. كمال شرف ، ود. هاشم أبو عراج، النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ٢١٤ .

والمصرفي والمحافظة على الثبات النسبي لقيمة عملتها ، بما يحقق المساهمة الفعالة في التعاون الدولي .

إن الورقة المصرفية التي كانت عبارة عن إيصال للوديعة المعدنية ، قد تطورت على يد بالنستروك PALINSTRUK في عام ١٦٥٠ م ، لقيام مصرف السويد بتحويل الإيصالات إلى نقود ورقية لاتحمل فائدة ، مع حرية التداول في جميع أنحاء المملكة^(١) . وخلال الفترة نفسها كان الصاغة (غولد سميث) ، في لندن ، يقومون بتجزئة الإيصالات إلى أجزاء متساوية ، وتداولها من يد ليد ، وتفضيلها على النقود القليلة للحد Mieux que de l'argent comptant . ونتيجة عجز هؤلاء الصاغة عن منح قرض لملك بريطانيا بمبلغ (١) مليون إسترليني ، فقد توجه التفكير نحو إنشاء مصرف خاص للإصدار في عام ١٦٩٥ م ، هو مصرف اسكتلندا .

وفي فرنسا تأسس المصرف العام " لاو " عام ١٧١٦ م ، لإنجاز عمليات الصرف ومنح القروض . ثم تأسس ما عرف باسم صندوق الخصم ، ومنه مصرف فرنسا عام ١٨٠٠ م ، الذي لا يزال يحمل الاسم نفسه .

وفي بداية القرن التاسع عشر ، طرحت مشكلة إصدار النقود الورقية القانونية على الصعيد العالمي ، حيث ظهرت مدرستان : الأولى هي مدرسة التداول لـ (ريكاردو) ، مشككاً بالطبيعة النقدية للورقة ، معتبرة إياها بديلاً بسيطاً عن الذهب . مما يتطلب احتفاظ مصرف الإصدار باحتياطي معدني مساو تماماً للأوراق النقدية المتداولة . أما الثانية ، فقد ظهرت برعاية توك TOOK ، معتبرة الورقة المصرفية كأداة انتماء تزيد من الرصيد المعدني وفق علاقة ارتباط مرنة بناء على حالة التوقعات الاقتصادية^(٢) . والتي أدت مع الزمن إلى فك الارتباط بين الذهب وكمية النقود الورقية المصدرة ، عبر تبني السعر الإلزامي le cours forcé وخاصة بعد تخلي بريطانيا عن قاعدة الذهب في عام ١٩٣١ م^(٣) .

أما اليوم ، فإن الإصدار النقدي أصبح محكوماً بفكرة تقابل الكتلة النقدية مع مجمل السلع والخدمات المتاحة بالأسعار الجارية . وهذه السلع والخدمات تعتمد على الجهد الإنتاجي المبذول ، حيث انتقلنا من فكرة التغطية بالذهب إلى صيغة التغطية بالعمل ، واستبدال الاحتياطي المعدني باحتياطي القوى المنتجة للأمة . وأصبح الإصدار النقدي يتحدد وفق الأهداف الإنتاجية والاستخدام . كما أصبحت مهمة النقود محصورة في تمويل الاستخدام الكامل ، أو سحب الفائض النقدي المتداول عند الحاجة .

(1) R.Barre , 1970 , Économie politique , op ., cit ., pp.361 et 362 .

(2) J.Marchal , 1967, monnaie et crédit , op . cit ; p. 147 .

(3) R.Barre , 1970 , Économie politique , op ., cit ., p.366.

وبالرغم مما قيل ، فإن المصارف المركزية لا تزال تحافظ على جزء هام من الذهب ، ونسبة هامة من النقد الأجنبي ، لمواجهة الالتزامات المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي ، ومراقبة قيمة النقد الوطني ، ولحذر من مخاطر المبادلات الخارجية . وإن احتفاظ المصارف التجارية ، بأصول مالية ، واحتياطي نقدي لمقاومة الاضطرابات المالية ، يساير هذا الاتجاه⁽¹⁾ .

ويعتبر المصرف المركزي برأي البعض⁽²⁾ ، أهم مؤسسة في مجال السياسة الاقتصادية عامة ، فهو يتولى إصدار الأوراق النقدية القانونية ، ويراقب الائتمان باستخدام الوسائل والأدوات التي تضمن سلامة أسس النظام المصرفي ، والإشراف على السياستين النقدية والمالية في الاقتصاد القومي . ولهذا فإن المصرف المركزي علاقة قوية بالحكومة ، فهو يمثل أداة لتدخلها للتأثير على السياسة النقدية والمالية والاقتصادية عامة . بالإضافة إلى صلاتها الوثيقة بالمصارف التجارية والمتخصصة لتوجيه السياسة الائتمانية لتحقيق الاستقرار النقدي والمساهمة في عملية التطور والتقدم الاقتصاديين .

لقد رافق تطور المصارف المركزية ، تطور التجارة والمعاملات التجارية والنمو في المعاملات المصرفية . ونتيجة لهذا ، ظهر تفوق أحد المصارف التجارية في الاقتصاد ، جعله يمثل نقطة المركز فيما بين جميع المصارف ، مما أدى على خلق ما يسمى بعصرنا المصرف المركزي ، الذي أصبح لكل دولة ، مصرف مركزي واحد ، تدور حوله سلسلة من المصارف التجارية و المتخصصة .

وفي تعريف مقتضب لخص أحد الباحثين⁽³⁾ ، مهمة المصرف المركزي : في أنه مؤسسة نقدية قادرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية ، وهذه الأخيرة إلى حقيقية ، وخلق النقود القانونية ، والتأثير في إمكانيات المصارف التجارية على خلق الودائع ، والإشراف على الائتمان .

والنقود الصادرة عن هذا المصرف تتمتع بقوة الإبراء غير المحدودة لتسديد الديون والوساطة في المبادلات . وهو مؤسسة وحيدة عامة ، تتوسع مهامها في بعض البلدان لتقوم بالوظائف العادية للمصارف التجارية ، إلى جانب العمليات

(1) Jean-pierre patat, 1972, les fondements de l'économie moderne, les banques centrales, serey, paris, p38.

- برأيه أن المصارف المركزية تحافظ على جزء من الذهب والنقد الأجنبي ، لمواجهة التزامات صندوق النقد الدولي ومراقبة قيمة النقد الوطني ، ومواجهة مخاطر المبادلات الخارجية . وإن احتفاظ المصارف التجارية بأصول مالية واحتياطي نقدي لمقاومة الاضطرابات المالية ، يساير هذا الاتجاه .

(2) د. أحمد زهير ، اقتصاديات النقد والودائع ، دار النهضة ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٢٧٢ .
(3) د. مصطفى رشدي شوحه ، ١٩٩٩ ، النقود والمصارف والائتمان ، دار النهضة ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٢٧٢ .

الخاصة المتعلقة بإصدار النقود والإشراف والرقابة على المصارف التجارية والائتمان .

ثانياً - أهمية المصارف المركزية :

لقد رافق تطور المصارف المركزية ، كما أشرنا ، التطور الفكري والاقتصادي عبر التاريخ النقدي ، من مصرف السويد عام ١٦٥٠م ، إلى المصرف البريطاني عام ١٦٩٤م ، فالمصرف الفرنسي عام ١٨٠٠ ، والهولندي ١٨١٤م ... الخ . وهذه المصارف لم تكن كما هي اليوم ، ففي المرحلة الأولى ، كان امتياز الإصدار في بريطانيا يمتد لمسافة ٦٥ كم حول مدينة لندن ^(١) ، ومن ثم تطور هذا المصرف حتى غدا أكبر مصرف ، ومؤثر في الاقتصاد العالمي .

وليس من الضروري ، أن جميع المصارف المركزية في العالم قادرة على إنتاج النقود ، ولو أنها تتمتع بحق الإصدار لوحدها . فالمصارف القادرة على إنتاج الأوراق النقدية محدودة جداً . فالأوراق النقدية مصنوعة من ورق خاص ، بغير يبقى سرياً عادة ، وخبوطها الذهبية أصلية filigrane ، وتضاف مواد خاصة لصعوبة التقليد ، والرموز تحتوي على شيء من التعقيد ، فالدولار الأمريكي ، يحتوي على خيوط شبكية متعددة الألوان مذابة في العجينة المصانعة ^(٢) .

وحدثت وقائع تاريخية من هذا القبيل في الكثير من الدول ، مما اضطر بعضها إلى إلغاء أو تعديل عملتها . فقد حاول الألمان إبان الحرب الثانية ، إنتاج كميات كبيرة من الجنيهات الإسترلينية بغية إغراق مصرف بريطانيا ^(٣) . ولهذا تسعى معظم المصارف إلى تطبيق تقنيات متطورة لتعقيد عمل تزيف النقود .

إن مراقبة أصالة الورقة النقدية المتداولة ، هي مهمة المصرف المركزي . ويتم تبديل الأوراق النقدية المتضررة أو المهترئة أو المستعملة ، دورياً بأوراق نقدية جديدة .

وهناك أخصائيون لدى المصارف المركزية من أجل الاكتشاف السريع للقطع المزيفة les fausses coupures معتمدين على دقة عمل الطباعة أو إعادة إنتاجها . وضمن تنظيم المصارف ، هناك قسم خاص بطباعة النقود ، أو نقل الطلبات الخاصة إلى الجهات المختصة بالطباعة ، وقسم آخر بحل المسائل التقنية للإصدار وآخر بتوزيعها ... الخ .

وبالرغم من انخفاض أهمية النقود الورقية القانونية ضمن الكتلة النقدية ، ولا سيما في الدول المتقدمة ، فإن المصرف المركزي بقي موجهاً ومنظماً لمجمل

(1) Jean-pierre patat, 1972, fondements de l'économie moderne, op cit ., p. 13.

(2) Ibid .p.20-21.

(3) Ibid .p.23.

النظام النقدي والمصرفي ، كونه يعتبر بمثابة صندوق مركزي لحلقات المدفوعات المختلفة في الاقتصاد القومي ، وخلق التوازن بين الحلقات المالية المختلفة ⁽¹⁾.

ثالثاً - وظائف المصارف المركزية :

إذا كانت المصارف المركزية ، لم تتطور على التوازي في مختلف دول العالم ، فإن هناك اتجاهات عامة مشتركة بين مختلف الدول ، تسيطر على وظائفها ، بحيث تتلاءم مع النظام الاقتصادي ومرحلة تطوره . وسنرى فيما يلي الوظائف الأساسية للمصارف المركزية في الاقتصاديات المعاصرة :

أ- إصدار النقود :

يعتبر إصدار النقود وتنظيمه ، إحدى الوظائف الأساسية للمصارف المركزية ، منبثقة من الدور الذي تحلله وتؤديه النقود الورقية في حياة المجتمعات في العصر الحديث . وقد حدث أن توقفت بعض المؤسسات الائتمانية المتمتعة بحق الإصدار النقدي ، عن دفع المقابل المعدني للأوراق النقدية الصادرة عنها ، وتسببها في حدوث هزات عنيفة في مجرى الحياة الاقتصادية ، الأمر الذي أدى إلى تدخل الدول في تنظيم الإصدار النقدي وحصره في مؤسسة واحدة تحت رقابتها ، مع توفر شروط الملاءة والقوة المالية والكفاءة . وتوفير الثقة في أداء هذه المؤسسة التي اعتبرت النواة الأولى لنشوء وتطور المصارف المركزية على النحو الذي نراه حالياً . وذلك انسجاماً مع احتياجات التداول وتحقيقاً للصالح العام .

ويعود السبب الأساسي لحصر عملية إصدار النقود الورقية القانونية إلى المصارف المركزية ، بدلاً من احتفاظ الدولة لنفسها بحق الإصدار ، هو الخشية من إفراط الحكومات في إصدار النقود الورقية لتغطية عجز الموازنة من الإيرادات ، دون الأخذ بعين الاعتبار قدرة وإمكانيات النشاط الاقتصادي العام . مما يمكن أن يؤدي إلى تدهور قيمة النقود الورقية المتداولة ، وانعدام الثقة فيها ، وتدهور نشاط الاقتصاد القومي في النهاية .

وفي الأنظمة النقدية المعاصرة ، يقوم المصرف المركزي بإصدار النقود الورقية لتلبية طلب الفعاليات الاقتصادية ، وتأمين التوازن في سوق النقود ، كونه مقرض الحلقة الأخيرة le prêteur de dernier ressort ، بالرغم من أن النقود الورقية المتداولة أصبحت تشكل نسبة ضئيلة من وسائل الدفع التي يتحكم بها المصرف المركزي ، سواء بالزيادة أو بالنقصان .

ويمكن حصر مزايا الإصدار في مؤسسة واحدة فيما يلي :

- التحكم في وسائل الدفع ، بما فيها القروض والائتمان .

(1) R. barre , 1970 , Économie politique , op . cit . , p.368 et 369.

- قيام الجمهور بمنح المزيد من الثقة والأمان للنقد المصدر .
 - الحد من الإفراط في إصدار النقود ، وتنظيم علاقة الدولة بهذه الجهة المصدرة .
 - مصدر لتحقيق وفر كبير .
 - إنهاء تعدد العملات المتداولة ، وهذا يعود إلى العهود المعدنية .
 - تنظيم التداول داخل المجتمع ، وهذا لاحتياج النشاط الاقتصادي .
 - حصر المعادن الثمينة لدى جهة واحدة .
 - الحد من تأثير كمية النقود المصدرة في التوازن الداخلي والخارجي ، نتيجة وضع الدولة فيودها .
 - خضوع الإصدار إلى تقديرات السلطات النقدية .
 - توفير ضمانات محددة ، كاحتفاظ بكمية معينة من الذهب ، أو التغطية بالسندات وفقاً لمر معنا .
- وبالرغم مما سبق ، فإن سلطة المصارف المركزية ، تبقى محددة ، ولا سيما في البلدان التي كانت تتبع قاعدة الذهب ، وفيما يلي تحليل لقواعد وأسس إصدار النقود الورقية :
- ب- مذاهب الإصدار النقدي :
- سبق أن أشرنا إلى الخلافات التي حدثت بين الاقتصاديين حول قواعد إصدار النقود الورقية القانونية (١٨١٠ - ١٩١٤ م) ، وخاصة في بريطانيا . فقد كان مصرف الإصدار يصدر النقود الورقية في الحالات التالية^(١) .
- دفع النقود للأفراد مقابل المعادن الثمينة المقيمة .
 - إعادة خصم الأوراق التجارية ، المخصوصة سابقاً من قبل مصارف الودائع .
 - اتباع عمليات السوق المفتوحة (شراء وبيع السندات في السوق المالية) .
- إلا أنه ، بعد أن تخلت بريطانيا عن قاعدة الذهب في عام ١٩٣١ م ، وأصبح الاسترليني غير مغطى ، تتالت الدول التي تبنت السعر الإلزامي le cours forcé^(٢) ، حيث اتبعت المصارف المركزية مذاهب إصدار عملية ، سنأتي على ذكرها تباعاً بعد حين .

(١) R. Barre , 1970 , Économie politique , op ., cit ., p. 363.

(٢) د . أحمد زهير شامية ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ٥٦ .

ومن ناحية الوقائع الاقتصادية التاريخية ، انقسم الفكر الاقتصادي إلى اتجاهين : الأول يرى المصلحة الاقتصادية في حرية الإصدار حسب الحاجة ، والثاني في تقييد الإصدار ، من خلال القوانين والتشريعات النازمة .

ويرى أنصار الإصدار الحر ، أن النشاط الاقتصادي يمر بمراحل تتناوب بين الرواج والكساد ، مما يتطلب توفر نوع من المرونة ، وحرية الأداء للمصرف المركزي ، بغية التكيف والتحكم في حجم وكمية الأوراق النقدية المصدرة ، تماشياً مع الظروف والأحوال والأوضاع الاقتصادية السائدة . فإذا ما كان المنبع هو قاعدة الذهب ، فإنه ينبغي على المصرف المركزي توفير حجم ملائم أو كمية من الذهب بقابل النقد المتداول .

أما إذا كان الأمر خاضعاً لعمليات خصم الأوراق التجارية ، فإن الإصدار سوف يعتمد على حاجة التعامل الاقتصادي . ففي فترات الرواج ، لا داعي لتقييد حرية المصرف في الإصدار ، حيث ستعود النقود المطروحة للتداول إلى المصرف ، عندما يحين تحصيل قيمة الأوراق التجارية التي سبق أن خصمها المصرف ، فالمغالاة والإفراط في الإصدار ، وسرعة التداول ، سوف يقلق الجمهور ، مما يدفعهم إلى التوجه نحو المصرف والمطالبة بالتبديل بالذهب ، حيث سيتم سحب الأوراق النقدية المطروحة للتداول ويعود الأمر كما كان سابقاً .

أما أنصار الإصدار المقيد ، فيرون أن ملاذ في الاستعانة بعمليات إعادة خصم الأوراق التجارية لصالح المصارف التجارية ، الأمر الذي يمكن أن يتكيف بالائتمان عبر زيادة أو تخفيض سعر الخصم ، وبالتالي توفير الكمية اللازمة من وسائل الدفع المتناسبة مع مستوى أداء الاقتصاد الوطني . وقد أيد هذا التوجه ريكاردو عندما أشار إلى إتباع نظام السبائك الذهبية ، واستخدامها كغطاء للأوراق النقدية المصدرة^(١) .

وفي ردهم على أنصار الإصدار الحر ، يرون أن النقود الفائضة سوف لن تعود إلى المصرف ، إلا بعد أن يكون التضخم قد فعل فعله . وهنا تفقد النقوة بالوحدة النقدية المتداولة .

وفي جميع الأحوال ، فإن الدول بعد تخليها عن القاعدة المعدنية ، جعلت المصارف المركزية تتبنى سياسات إصدار ، يمكن تمييز معالمها الأساسية فيما يلي^(٢) .

(1) R.Barre , 1979 , Économie politique , op ., cit ., p.,366-368 .

(2) I bid ,p .,328.

• الرصيد ... الذهب : لم يعد رهاباً ومقياساً لحجم التداول ، وأصبح احتياطياً لتسديد المدفوعات الدولية ، عند المعجز عن توفير السيولة من كفا الأجنبي . بالإضافة إلى اعتباره مخزوناً لحالات الحروب والأغراض الإستراتيجية .

• استجابة الإصدار لاهتمامات موازنة الدولة ، لدى تقديم الموازنة للخزينة ، واحتياجات الفعاليات الاقتصادية ، دون الارتباط بخصم أو إعادة خصم الأوراق التجارية فقط .

• تحرر التداول الداخلي من قيود الرصيد المعدني ، واستبداله باحتياطي القوى المنتجة للأمة كما أسلفنا .

وبغية توفير المزيد من أدوات التحليل النقدي ، فإننا سوف ندرس أنظمة الإصدار ، أو ما يسمى بقواعد الإصدار . وهي تلك الإجراءات أو الترتيبات أو الكيفية ، التي تنظم عملية إصدار النقد المتداول ، بمرونة كافية تتفق وحاجة النشاط الاقتصادي ، حيث تتبنى المصارف المركزية ، بغية الحفاظ على ثقة الجمهور ، سياسات ونظريات متنوعة ، بالرغم من أن الشيء الكثير منها ، أصبح جزءاً من التاريخ . ونذكر فيما يلي أهم أنظمة الإصدار النقدي ، سابقاً وحالياً :

جـ - أنظمة الإصدار النقدي :

١ - نظام الغطاء الذهبي الكامل :

لقد ساد هذا النظام ، عندما كانت معظم الدول تتبنى نظاماً نقدياً مسندة إلى قاعدة الذهب ^(١) . وكانت التشريعات الرسمية تلزم المصارف المركزية ، ضرورة الاحتفاظ برصيد ذهبي ، كغطاء للنقود الورقية التي تصدرها ، بغية تلبية طلبات النقود الورقية المتداولة في حال رغبة حائزيها على استبدالها بالذهب . وهذا يعني أن المصرف المركزي كان يصدر النقود الورقية بحجم الذهب الموجود في خزانته ، وباحتياطي يعادل ١٠٠% من الأوراق النقدية المصدرة . وأخذت على هذه الطريقة عدم قدرة المصرف المركزي على إصدار النقود الورقية ما لم يتوفر رصيد مواز من المعدن الثمين ، حتى في حالات الازدهار الاقتصادي التي تتطلب سيولة نقدية أكبر . وأمام الجمود الذي تجلّى في هذه القاعدة ، فقد سست عنها النظم النقدية ، باحثاً عن قواعد أكثر مرونة ، بالرغم من وصف الاقتصاديين لها ، بالنقود الاقتصادية الآمنة ^(٢) une monnaie sûre et économique .

(١) في فرنسا ، كان اسم النقود مقتبساً من معدن الفضة argent ، مما يعنى أنها كانت القاعدة النقدية ، في بداية ظهور النقود المعدنية في هذا البلد .

(٢) R.Barre , 1970 , Économie politique , op ., cit .,p.,364.

٢- نظام الغطاء الذهبي الجزئي :

يقتضي هذا النظام ، تغطية العملة المصدرة برصيد من الذهب ، في حدود نسبة معينة أحدد وفق القوانين والأنظمة النافذة . فمثلاً ، إذا نص القانون على أن يكون الغطاء الذهبي ٤٠% من النقود المصدرة ، وتغطية نسبة ٦٠% الباقية بأصول أخرى كالسندات الحكومية أو الأوراق التجارية وقد طبق هذا النظام في كل من ألمانيا وبلجيكا وإيطاليا وهولندا والولايات المتحدة قبل الحرب الأولى (١) . كما أن فرنسا التي كانت تتبع نظام الإصدار المسقوف حتى عام ١٩١٤م ، قد اتبعت هذا النظام في عام ١٩٢٨م ، برصيد من الذهب بنسبة ٣٥% من النقود الورقية المتداولة والحسابات الجارية الائتمانية . إلا أن نسبة الرصيد الذي كان قد تشكل لديها زادت عن تلك النسبة المقررة . ولم تستطع فرنسا الاستفادة من هذا الرصيد عبر تحفيز الطلب . مضطرة تحت ظروف الحرب الثانية إلى التخلي عن هذه التغطية في عام ١٩٣٩م (٢) .

وفي سويسرا كانت نسبة التغطية ٤٠% للأوراق النقدية المتداولة والودائع تحت الطلب . وعلى العموم تراوحت هذه النسبة بين ٢٥% في ألمانيا و ٥٠% في البرتغال .

ويؤخذ على هذه القاعدة ، عدم توفيرها المرونة ، لمجاراة الوضع الاقتصادي ، والتوسع في المعاملات . فالزيادة في الأرصدة الفرنسية من الذهب ، في عام ١٩٣٤م ، لم تتم الاستفادة منها لجمود هذا النظام . بالإضافة إلى إمكانية تسببها لتغيرات كبيرة في الإصدار ، فالارتباط يخضع لنسبة الرصيد من الذهب ، وليس للتوسع في الإنتاج ، وزيادة نسبة النمو في الدخل القومي . وفي حال انخفاض نسبة الرصيد من الذهب ، سوف يضطر المصرف لسحب نسبة معينة من النقود المتداولة ، أو تخفيض كمية الإصدار . ولا يخفى ما سينجم عن هذه التغيرات أو التقلبات في الإصدار من آثار سلبية على النشاط الاقتصادي .

٣- نظام الإصدار الجزئي :

بغية التخلص من جمود الأنظمة السابقة ، اتبع هذا النظام المتضمن إصدار كمية من النقود الورقية ، مغطاة بنسبة ١٠% بالأرصدة الذهبية ، وترتبط هذه الكمية ، بكمية الذهب المتوفر ، وكمية أخرى من النقود الورقية مغطاة بالسندات ، والأوراق الخزينة ، والأوراق التجارية . وهو مضمون النظام البريطاني الذي اتبع عام ١٨٤٤م ، والذي عرف باسم قانون بيل Acte de peel . وأظهرت التجربة أن هذا النظام جامد أيضاً ، وبما أن يؤدي إلى القطيعة بين تطور الكتلة النقدية ، وتطور النشاط المصرفي . السلطات العامة أجبرت في عام

(1) J. Marchal , 1967, monnaie et crédit , op . cit ; p.145.

(2) I bid.p.151.

١٨٤٧ و ١٨٥٧ و ١٨٦٦م على وقف التعامل بهذا القانون ، من أجل تجنب إيقاف عمليات الخصم^(١) . وبالرغم من هذه العيوب فقد استمر العمل به في بريطانيا حتى بداية الحرب الأولى ١٩١٤م . وعندما عادت إلى تطبيق القانون في عام ١٩٢٥م ، بإدخال شروط مرنة عليه ، لاحظت أن هذا النظام لم يعد يلائم الاقتصاد البريطاني ، حيث تم التخلي نهائياً عن قاعدة الذهب في عام ١٩٣١م^(٢) ، وفق ما أشرنا قبل ذلك .

٤- نظام الإصدار المسقوف : le système du plafond de l'émission :

ويسمى أحياناً بنظام الحد الأقصى للإصدار ، وذلك عبر تحديد السلطات النقدية بوضع حد أعلى لما يمكن للمصرف المركزي ، أن يصدره من النقود الورقية ، دون أي ارتباط بين كمية النقود المصدرة والرصيد من الذهب . واتباع مصرف فرنسا هذا النظام خلال الفترة ١٨٧٠ - ١٩٢٨م ، حيث رفع الحد الأقصى للإصدار مرات عديدة ، خلال هذه الفترة ، فالسقف الذي كان ٣,٦ مليار ف.ف في عام ١٨٧٥م ، أصبح ٨,٥ مليار ف.ف في عام ١٩٢٥م^(٣) .

ويعتبر هذا النظام أكثر مرونة من الأنظمة السابقة ، بالنظر لعدم الارتباط بالرصيد من الذهب ، الأمر الذي أعطى المزيد من الحرية في الإصدار للمصرف المركزي . ففي الأوقات التي تتطلب الظروف الاقتصادية ، طرح المزيد من النقود الورقية ، يمكن استخدام الذهب المتوفر لمواجهة هذه الزيادة وتجاوز الحد الأقصى للإصدار . بالإضافة إلى إمكانية الطلب من السلطات النقدية رفع الحد المسموح به للإصدار ، فالقانون لا يلزم المصرف الاحتفاظ برصيد من الذهب .

ويعاب على هذا النظام بعدم وجود ، أي ضمان حقيقي لتنظيم الإصدار النقدي ، إذ تستطيع السلطات النقدية ، إلزام المصرف بإصدار الكمية المطلوبة من النقود ، فالرصيد من الذهب يعتبر ضماناً لعدم الإفراط في الإصدار . كما يمكن للمصرف استثمار ما لديه من رصيد الذهب في مشروعات داخلية أو خارجية الأمر الذي يسبب إرباكات لدى ظهور عجز في ميزان المدفوعات . وهذا يتطلب نوعاً من الكفاءة الإدارية في التوفيق بين استثمار أصوله ، دون أن يهاجمها ، والالتزامات الخارجية .

(1) R.Barre , 1970 , Économie politique , op ., cit .,p.,364.

* اضطرت بريطانيا في عام ١٨٩٠م ، إلى الاستقراض من مصرف فرنسا قروضاً من الذهب الخالص .

(2) Ibid.,p.,365.

(٣) د. محمد عزت إبراهيم غزلان ، ٢٠٠٠م ، اقتصاديات النقود والمصارف ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ص ١٥٨ .

٥- نظام الاحتياط النسبي : le système de la réserve proportionnelle :

وهو يعني ترتيب علاقة نسبية بين كمية الإصدار والرصيد من معدن الذهب . وتنظم هذه العلاقة وفقاً لنسبة الأوراق النقدية المطلوبة في الفترات العادية ، وإمكانيات التسديد بالمعادن الثمينة . وقد اتبع هذا النظام في فرنسا عام ١٩٢٨ م ، حيث حافظ المصرف الفرنسي على نسبة الحد الأدنى المطلوبة ٣٥% بين الأرصد المعدنية والالتزامات تحت الطلب (الأوراق النقدية والودائع تحت الطلب والحسابات المودعة لدى المصارف) ، وهذه النسبة قابلة للتغيير ، بطبيعة الحال ، حسب تطور العادات والسلوك النقدي لكل بلد . وبكل الأحوال ، تعتبر نسبة الثلث اعتيادية^(١) .

إن جميع الأنظمة التي أتينا على ذكرها ، تعتبر من قبيل قابلية تحويل الأوراق النقدية بالمعادن الثمينة . وأن المصدر الذي يصدر هذه الأوراق لا يراهن على كامل احتياطياته من المعادن الثمينة . فهو في حال تسارع التداول وارتفاع مستوى الأسعار ، وانخفاض النسبة التبادلية بين السلع والجمهور الحامل للأوراق النقدية ، لا يلتزم بتعهداته بالتبديل بالذهب ، وهذا الأمر حدث مراراً في التاريخ^(٢) .

وفي الوقت الحاضر ، انقطع الارتباط بين الورقة النقدية والذهب ، فالآلية التي كانت تخضع لها أساليب الإصدار ، أصبحت خاضعة لسياسة الإصدار ، التي سبقتها عبر نظام الإصدار الحر ، وفقاً لما يلي :

٦- نظام الإصدار الحر :

في عام ١٩٣١ م ، تخلت بريطانيا عن قاعدة - الذهب ، حيث فُك الارتباط بين الجنيه الإسترليني والمعدن الثمينة ، الذي أصبح خاضعاً للسعر الإلزامي . واعتباراً من هذا التاريخ ، تنال المصارف المركزية المتبعة لنظام الإصدار الحر ، والذي يتميز بما يلي^(٣) :

• تحويل الرصيد من الذهب ، الذي كان يمثل رهاناً للتداول ، إلى احتياطي نقدي دولي ، يستخدم في تأمين تسديد المدفوعات الخارجية ، لدى عدم توافر الأنواع الأخرى من السيولة (النقد الأجنبي) ، وبمثابة احتياطي للطوارئ والحروب والاستراتيجيات .

• أصبح حجم الإصدار محكوماً بالتقابل بين الكتلة النقدية ، وإجمالي السلع والخدمات المتاحة بالأسعار الجارية .

(1) R.Barre , 1970 , Économie politique , op ., cit .,p.,365.

(2) Ibid., p. 366.

(٣) د. محمد عزت غزلان : ٢٠٠٠ م ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق : ص ١٦٣ .

ووفقاً لهذا النظام ، تمنح السلطات النقدية الصلاحيات للمصرف المركزي بإصدار كمية النقود الورقية القانونية ، حسب التقديرات واحتياجات المعاملات الاقتصادية ، ومتطلبات النشاط الاقتصادي ، دون النظر إلى الرصيد من المعادن الثمينة .

ويتحلى هذا النظام بالمرونة أكثر من الأنظمة السابقة ، وهو النظام الشائع الآن في الاقتصاد المعاصر . إلا أن السلطات النقدية في مختلف الدول ، قد تأخذ بأحد الأنظمة النقدية ، وتدخل عليها التعديلات المناسبة ، وذلك بما يتلاءم مع الظروف والأحوال الاقتصادية السائدة ، وضمن ما هو شائع تحت عبارة " تحديد الحد الأمثل لكمية النقود " .

رابعاً - الرقابة على الائتمان :

المقصود بها ، هو تحكم المصرف المركزي بكمية النقود الكتابية ، التي تخلقها المصارف التجارية ، بما يتماشى مع مستوى النشاط الاقتصادي المرغوب ، منعاً للتضخم ، أو تجنباً للانكماش والكساد ، وبما يساهم في تحقيق السياسة النقدية ^(١) . وبغية القيام بمراقبة وتوجيه الائتمان ، يستعين المصرف المركزي بأدوات ووسائل ، يمكن حصرها فيما يلي :

١ - سياسة إعادة الخصم : *taux de réescompte*

تقوم المصارف التجارية عادة بخصم الأوراق المالية ، بينما تقوم المصارف المركزية بإعادة خصم هذه الأوراق . وقد عرفت بأنها : سعر الفائدة الذي يتقاضاه المصرف المركزي ، من المصارف التجارية ، نظير إعادة خصم ما لديها من أصول تجارية كأذونات الخزينة ، أو الكمبيالات ... الخ ، أو ما يقدم لها من قروض وسلف مكفولة بمثل هذه الأوراق .

وعبر تغيير هذا السعر ، يمكن للمصرف أن يؤثر في السياسة الائتمانية ، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وذلك وفق الحالتين التاليتين :

• في مرحلة الازدهار الاقتصادي :

فإذا ما كان الاقتصاد في مرحلة تضخم ، فإن المصرف يتبع سياسة انكماشية ، عبر زيادة سعر إعادة الخصم وسعر الفائدة ، مما يؤدي إلى زيادة تكلفة حصول المصارف التجارية على النقود والائتمان . مما يدفعها ، هي بدورها ، لرفع سعر الفائدة على القروض الممنوحة من قبلها لعملائها . الأمر الذي يؤدي إلى خفض الطلب على هذه القروض من قبل رجال الأعمال والمؤسسات الاستثمارية ، فينخفض بالتالي حجم الإنفاق الكلي في الاقتصاد القومي ، ويقابل

(١) المصدر السابق مباشرة . ص ١٦٤ .

ذلك ، زيادة في الودائع الأجلة ، نتيجة ارتفاع سعر الفائدة ، وهي أيضاً تخفض من حجم الإنفاق الكلي ، فنقل كمية النقود المتداولة ، وبالتالي يُحد من التضخم عبر تقليل وسائل الدفع أو تخفيض سرعة تداولها .

• في مرحلة الركود والكساد :

تلجأ السلطات النقدية ، إلى اتباع سياسة توسعية ، بزيادة وسائل الدفع أو زيادة سرعة تداولها ، وذلك عبر قيام المصرف المركزي بتخفيض سعر إعادة الخصم أو سعر الفائدة ، فيزداد الطلب على القروض نتيجة انخفاض تكاليف القرض الائتمانية . فينعكس الأمر على المصارف التجارية فتلجأ إلى تخفيض سعر الفائدة على القروض الممنوحة لعملائها ، مما يشجع رجال الأعمال والاستثمار إلى القيام بالمزيد من المشروعات ، مما يسهم في انعاش الاقتصاد القومي ، والخروج من حلقة الركود والكساد . ومن الملاحظ في الأسواق المالية ، أن أسعار الفائدة قصيرة الأجل تتأثر بسعر إعادة الخصم ، مما غذا مؤشراً هاماً للمصارف التجارية لاتباع اتجاهات السلطات النقدية في توجيهها لسياسة الائتمان .

٢- سياسة السوق المفتوحة : open Market

تشبه هذه الآداة ، سياسة إعادة الخصم من حيث إعادة تمويل المصارف التجارية . إلا أنها من طبيعة تعاقدية ، فهي تنفذ عبر الأسواق النقدية التي تشكل فيها الأسعار . وهي قابلة للتطبيق على المصارف التجارية ، وما هو خارج المصارف . بينما لا تطبق سياسة إعادة الخصم إلا على المصارف التجارية المدينة . ولها أثران : الأول يتعلق بحجم الكتلة النقدية المتداولة ، والثاني يتعلق بأسعار الفائدة السائدة في الاقتصاد . وهي أكثر سهولة في التطبيق من سياسة إعادة الخصم (١).

وبغية التأثير الفعال ، تتجاوز سياسة السوق المفتوحة بيع وشراء الأوراق المالية ، لتطال المعادن الثمينة والنقد الأجنبي ، وبهذا تعتبر سياسة السوق المفتوحة ، إحدى الوسائل الفنية للتوسع في الائتمان أو تقليصه ، طبقاً لما تقتضيه الظروف والأحوال الاقتصادية في المجتمع .

ففي حالة الركود والكساد ، ورغبة من الدولة في زيادة حجم الإنفاق الكلي ، والتأثير في الطب الفعلي ، يتدخل المصرف المركزي في سوق الأوراق المالية ، بشراء الأوراق المالية ، وتسييد قيمتها بشيكات مسحوبة على المصرف المركزي ، حيث سيودع البائعون ، (إن لم يكونوا مصارف تجارية) ، هذه الشيكات لدى المصارف التجارية ، مما يؤدي إلى زيادة الودائع ، وبالتالي زيادة الاحتياطيات النقدية التي ستمكن المصارف التجارية من خلق ائتمان جديد ، مما

(1) A.chaineau ,1974,mécaniques et politiques monétaires,op .,cit .,p.,150- 158.

يزيد في القوة الشرائية في الاقتصاد القومي . بالإضافة إلى أن زيادة القوة الشرائية لدى الأفراد ، ستزيد الطلب على السلع والخدمات ، مما يؤدي إلى زيادة التشغيل ، ومن ثم زيادة الإنتاج ، فخلق حالة من الانتعاش الاقتصادي والقضاء على الركود والكساد .

وفي حالات التضخم ، ورغبة من السلطات النقدية في الحد من الإنفاق الكلي ، وتخفيض الطلب الفعلي ، يقوم المصرف المركزي ، بطرح الأوراق المالية في السوق المالية مقابل حصوله على شيكات مسحوبة على المصارف التجارية . حيث تقل ودائع المصارف التجارية ، وتقل الاحتياطيات النقدية . مما يؤدي إلى تخفيض الائتمان لدى المصارف التجارية ، بأضعاف كمية النقض الحاصل في احتياطياتها النقدية ، دافعا المصارف التجارية إلى عدم تجديد القروض الممنوحة للمعاملين ، وبالتالي تخفيض القوة الشرائية في المجتمع .

وتعتبر سياسة السوق المفتوحة ، عبارة عن مراقبة للسيولة المصرفية ، بينما تقوم سياسة إعادة الخصم بإعادة تمويل المصارف . وبالمقابل يعتبر سعر إعادة الخصم ، سعرا مفروضا ، بينما في السوق المفتوحة يعتبر السعر تعاقدياً⁽¹⁾ .

٣- سياسة تعديل الاحتياطي النقدي القانوني :

يشير تاريخ الوقائع الاقتصادية ، إلى أن استحداث هذا المؤشر في العشرينات من القرن العشرين ، كان هدفاً لتأمين حقوق المودعين ، وضمان السيولة للمصارف التجارية ، بينما اليوم تعتبر المصارف المركزية هذه الأداة وسيلة للتأثير على الائتمان من حيث منحه . وهو أساساً مؤشر انكماشى ، يتجه إلى تخفيض معدل نمو الكتلة النقدية ، وأن تخفيض هذا المعدل نفسه ، يشكل مؤشراً تضخيمياً ، لتوجيهه نحو تسريع نمو الكتلة النقدية⁽²⁾ .

ولا يمكن للمصرف المركزي التصرف بحرية ، بسياسة الاحتياطي الإلزامي ، لأنها تؤثر في سيولة المصارف التجارية ، وعادة لا تتغير نسبة الاحتياطي النقدي إلا نادراً ، فهي تتميز بالجمود ، لأن التغيير والتبديل يؤثر في جميع المصارف دون استثناء ، دون الأخذ بعين الاعتبار حالة كل مصرف . وعبر المثال التالي سنرى أثر التغيير :

- اتباع سياسة توسعية : في هذه الحالة يعتمد المصرف إلى تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني ، مثلاً من ٢٥% إلى ٢٠% مما يزيد من إمكانيات المصارف التجارية في خلق الودائع والتوسع في منح الائتمان .

(1) I bid, p.,157et 158 .

((2) I bid.p.,168.

٥ اتباع سياسة انكماشية : وفي هذه الحالة يعتمد المصرف إلى زيادة نسبة الاحتياطي من ٢٠% إلى ٢٥% مثلا ، حيث تنخفض إمكانيات المصارف التجارية في خلق الودائع ، وتنقلص إمكانياتها في خلق النقود الكتابية ، مما يمكن أن يخلق نوعا من الاستقرار إذا كان هذا هو الهدف .

ويعتبر البعض^(١) ، أن تغيير نسبة الاحتياطي النقدي ، من أضعف الأدوات الائتمانية التي يمكن للمصارف المركزية استخدامها في البلدان النامية . لأن عمليات السوق المفتوحة يمكن أن تكون مستحيلة ، نتيجة ضيق السوق المالية أو عدم توفرها . وأن تغيير سعر إعادة الخصم ، يكون محدود الأثر ، بسبب ضيق سوق الخصم في هذه الدول .

٤- سياسات أخرى :

إن السياسات التي أتينا على ذكرها ، تعتبر من قبيل الرقابة الكمية غير المباشرة على الائتمان ، بهدف التأثير على حجم الائتمان ونوعه ، دون النظر إلى وجهه الاستعمال . إلا أن المصارف المركزية بالنظر لما تتمتع به من سلطات وسائل ذات راسية ، يمكنها أن تستخدم وسائل أخرى ، كالرقابة المباشرة المؤقتة على نوعية الكيفية على الائتمان ، التي تهدف إلى توجيه الائتمان وفق الهدف المرغوب ، كالهامش المطلوب عند الاقتراض . وهو يتضمن ضرورة قيام الأفراد بتمويل جانب من مشترياتهم من الأوراق المالية ، على أن يتم تمويل الجزء الباقي عن طريق الاقتراض من المصارف التجارية . ففي حالة الرواج يمكن أن ترتفع هذه النسبة لتجنب التضخم ، وفي حالة الكساد تنخفض لتجنب الانكماش والركود والكساد .

ويمكن إضافة إلى ما سبق ، وضع حدود عليا لأسعار الفائدة على الودائع الجارية ، والرقابة على شروط البيع بالتقسيط ، والرقابة المباشرة المتمثلة بالتأثير الأدبي للمصرف المركزي على المصارف التجارية^(٢) . ويمكن تلخيص الرقابة المباشرة والكيفية ، كما يلي^(٣) :

• الرقابة المباشرة : تستخدم بصفة مؤقتة فقط من وقت لآخر ، وفي أوقات الطوارئ ، وتهدف إلى تحديد حجم الائتمان .

• الرقابة الكيفية : وتهدف إلى تحديد حجم الائتمان الذي يمكن أن تحصل عليه القطاعات الاقتصادية حسب السياسة الاقتصادية المتبعة .

^(١) د. محمد عزت خزلان ، ٢٠٠٠م ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ١٦٨ .

^(٢) المصدر السابق مباشرة ، ص ١٦١ .

^(٣) د. أحمد زهير شامية ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ٣١٧ .

خامساً - المصرف المركزي مصرف الحكومة :

وهذه الصفة مشتقة من ميزة الحصر والفردية والملكية العامة . فحصر القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية ، بالمصرف المركزي ، وملكية الدولة لهذه المؤسسة ، خلقت علاقات وثيقة بين السلطات التنفيذية والمصرف المركزي . فهو يتولى عدداً من المهام الأساسية لصالح الحكومة مثل تنظيم حسابات الحكومة ، وتحرير شيكات على هذه الحسابات لدى قيامها بتسديد نفقاتها . كما يقوم بمهمة إصدار القروض العامة ، وتلقي طلبات اكتتاب الأفراد والشركات والمصارف التجارية والمؤسسات المالية للاكتتاب في هذه القروض ، وتسديد فوائد وأقساط استهلاك القروض العامة . وتلجأ الحكومة عادة للاقتراض من المصرف المركزي ، القروض القصيرة الأجل ، وذلك ريثما تصل حصيلة الإيرادات العامة ، (سندات الخزينة) .

إضافة إلى ذلك ، يحفظ احتياطي الحكومة من المعادن الثمينة - الذهب والنقد الأجنبي . وتقديم المشورة إلى الحكومة في الشؤون النقدية والائتمانية ، لعلاقته الوثيقة مع المصارف التجارية ، والاستفادة من خبرته في الأمور النقدية والائتمانية . فالمصرف في نهاية المطاف جزء من جهاز الدولة الرسمي المسؤول عن اتخاذ جميع القرارات الهامة في الشؤون النقدية والائتمانية .

سادساً - المصرف المركزي هو مصرف المصارف :

إن تجميع الاحتياطيات النقدية القانونية لدى مصرف واحد ، من شأنه أن يقوي النظام المصرفي في مجمله ، بما فيه المصرف المركزي . بالإضافة إلى القيام بترتيب عمليات التقاص بين المصارف التجارية ، حيث يؤدي الأمر إلى الاقتصاد في استعمال النقود في تسوية العمليات المصرفية . ويمكن حصر دور المصرف المركزي في هذا المجال ، فيما يلي :

- التأثير على إمكانيات المصارف التجارية في خلق الائتمان .
- الإشراف الفني على المصارف التجارية .
- القيام بعمليات التقاص .
- حفظ الاحتياطي للمصارف التجارية .
- منح القروض للمصارف التجارية عند الحاجة .
- خلق السيولة لصالح المصارف التجارية .

وبذلك فإن قيام المصرف المركزي بهذه الوظائف مجتمعة ، يمكن أن

يؤدي إلى تحقيق الاستقرار النقدي والمالي في البلاد .

محققاً أهداف السياسة الائتمانية ، ومقدراً لمدى حاجة النظام المصرفي إلى السيولة في أي وقت من الأوقات .

و لدى تدخل المصرف المركزي لتأمين حاجة السيولة للجهاز المصرفي ، فإنه يحدد سياسة الإقراض ، سواء بأنواع الأصول المالية كضمان هذه القروض ، ويعتبر هذا قيداً على الجهاز المصرفي ، أو يحدد سعر الفائدة ، الذي يؤدي أحياناً إلى توجه عكسي ، مثل حفز الأفراد على إيداع مدخراتهم لدى المصارف التجارية .

سابعاً - المصرف المركزي هو المقرض الأخير : le prêteur de ressort dernier

يقصد بهذه الوظيفة قيام المصرف المركزي ، بمنح الائتمان إلى المصارف التجارية أو السوق الائتمانية ، لدى حدوث أزمة مالية أو توقع حصولها . فقد يحدث أن يصيب الأسواق المالية حالة من الذعر النقدي ، فيهرع المودعون لسحب ودائعهم نقداً . وهنا تضطر المصارف التجارية إلى الاستعانة بالمصرف المركزي ، لمواجهة طلبات المودعين من أرصدة نقدية .

وليس معنى ذلك ، قيام المصرف المركزي بموازرة المصارف التجارية في أزماتها : أن يكون للمصارف التجارية الحق في طلب الموازنة بلا حدود مهما كانت الأسباب . وذلك أنه ليس من حق المصرف التجاري ، اللجوء إلى المركزي ، إذا كان ما يعانيه ، لا يرجع إلى أزمة مالية ذات طبيعة شاملة . أما إذا كانت الأزمة ناتجة عن سوء إدارة المصرف في توجيه العمليات المصرفية أو الائتمانية ، فإن الطلب يرفض في مثل هذه الحالات .

ويستنتج من كل ما سبق ، أن المصرف المركزي هو عبارة عن صندوق مركزي لمختلف حلقات المدفوعات في الاقتصاد القومي ، وكونه مركزي فإنه يوازن بين هذه الحلقات . وبالرغم من إنفراد المصرف المركزي في الإصدار ، فإن للدولة لمساتها عبر تقدير وتحديد كمية النقود المصدرة والمتداولة ، وتوفير الضمانات كالاحتفاظ بكمية من المعادن الثمينة ، والعملات الأجنبية القوية ⁽¹⁾ .

(1) J. Marchal , 1969, monnaie et crédit , op . cit ; p.251.

الباب الرابع

السياسة النقدية والسياسة المالية

تمهيد

تهدف سياسة النقود والائتمان إلى تكيف حجم وسائل الدفع مع حاجات الاقتصاد القومي . حيث تعتمد السياسة النقدية على عدد من الأدوات والآليات الفنية المستخدمة في الرقابة على النقود والائتمان . وتختلف هذه الأدوات والآليات باختلاف الواقع الذي تقوم بمعالجته والإجراءات والأساليب الفنية المتبعة ، وهناك علاقة متينة بين هذه السياسة والفلسفة الاقتصادية السائدة .

كما أن السياسة المالية بجانبها: النفقات العامة ، والإيرادات العامة تساهم في تشجيع الاستثمار في المجالات التي تخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتساهم أيضاً في الحد من الاستثمارات غير المنتجة ، التي لا تخدم عملية التنمية .

ويتطلب الأمر ، وجود نوع من التكامل بين السياستين المالية والنقدية والسياسة الاقتصادية عامة ، وذلك من أجل تحقيق جو من الاستقرار والتوازن إلى جانب السياسات الأخرى ، كسياسة الأسعار وسياسة المبادلات الخارجية والائتمان ... الخ وسنعالج في هذا الباب المواضيع التالية :

• الفصل الأول : السياسة النقدية .

• الفصل الثاني : السياسة المالية .

الفصل الأول

السياسة النقدية

يقصد بالسياسة النقدية ، تحديد الكتلة النقدية ونموها ، بما يتوافق مع السياسة الاقتصادية عامة . ولما كانت المتغيرات التي تتدخل في تحديدها غير معروفة ودقيقة تماماً ، فإنه تتم الاستعانة بالوسائل والإجراءات غير المباشرة ، عبر ما تسمى بالأهداف الوسيطة للوصول إلى وضع إطار عام للنقد أو لوسائل الدفع ، بدلاً من وضع إطار للانتمان . ويشير البعض^(١) ، إلى أن تحديد أسس السياسة النقدية ، يتطلب تحليل العوامل المحددة لطلب وعرض النقود ، بالإضافة إلى مكانة المتغيرات النقدية في تحقيق التوازن .

وإذا كانت المصارف المركزية تهتم بإصدار الأوراق النقدية القانونية ، وإعادة تمويل الجهاز المصرفي ، وتثبيت سعر الفائدة ، فإنها تؤثر في جميع الفعاليات الاقتصادية .

وهكذا ، فعندما نتكلم عن النقود والمصارف ، فإننا نتكلم عن العلاقة التي تربط بين النقود والانتمان ، الذي لا يختلف في تأثيره ، سواء من ناحية الإيداع أو الاقتراض على المستوى العام للأسعار ، عن تأثير استخدام النقود . فالمصارف التجارية تعتبر مسؤولة مباشرة عن تزويد المجتمع بجزء كبير أو هام من العرض الكلي للنقود . وأن نجاح المصرف المركزي يعتمد على تجانس وانسجام سياساته ، مع توجهات السياسة المالية فيما يتعلق بالموازنة والدين العام ، فليس مقبولاً أن يهدف المصرف إلى تقييد الانتمان ، في الوقت الذي تزمع الخزينة إلى إصدار أدونات لتمويل العجز في الموازنة^(٢) . وبهذا فإنه من الصعب ، فصل مصير النقود عن مصير المصارف ، الذي هو موضع اهتمام ما يسمى بالسياسة النقدية . وسندرس فيما يلي مضمون وأدوات هذه السياسة :

أولاً - مضمون السياسة النقدية :

تعرف السياسة النقدية ، بأنها (مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية ، بفرض الرقابة على الانتمان والتأثير عليه ، بما يتفق وتحقيق الأهداف الاقتصادية التي تصبو إليها الحكومة)^(٣) ، فهي إذا مجموعة من القوانين والأنظمة

(1) Denise flouzat , 1995 , Économie contemporaine (les phénomènes monétaires) , tome 2 , 13 édition , puf , paris , p . 309 .

(2) د. محمد عزت غزلان ، ٢٠٠٠ م ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص . ١٧١ .

(3) د. أحمد زهير شامية ، ٢٠٠٠ م ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص . ٣٢٣ .

والتشريعات في مجتمع ما ، بغية تنظيم استخدام النقود والائتمان ، ووضعها في خدمة الأهداف العامة ، والتي تسمى بالأهداف النهائية . وفي تعريف مختصر ((تتضمن السياسة النقدية والائتمانية ، تكييف حجم مجمل وسائل الدفع مع الاحتياجات الاقتصادية))⁽¹⁾ . وتستخدم بالتلازم مع السياسة المالية ، وسياسة الأسعار وسياسة المبادلات الخارجية ، لتحقيق النمو المتوازن .

وعلى المدى القصير ، تهتم السياسة النقدية بالحفاظ على التوازنات الاقتصادية ، وفق التعبير المسمى بالـ *le caré magique* ، أي (الاستخدام الكامل وثبات الأسعار ، وتوازن ميزان المدفوعات ، وتحقيق الانتعاش الاقتصادي)⁽²⁾ . أما على المدى الطويل فإن السياسة النقدية تهتم بتحديد الأهداف الوسيطة ، للوصول إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة ، المتمثلة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ومما لا شك فيه ، أن النظرية النقدية السائدة ، تؤثر في السياسة النقدية المتبعة ، وبالتالي يختلف الهدف من السياسة النقدية ، باختلاف الأفكار النقدية القائمة . فخلال سيطرة الأفكار التقليدية ، كانت الأفكار النقدية السائدة تدور حول نظرية كمية النقود ، وتحقيق الاستقرار في الأسعار ، عبر التأثير في متغيرات معادلة التبادل ، وخاصة كمية النقود التي كانت تعتبر مسؤولاً عن تحديد مستوى الأسعار . وكانت أدوات السياسة النقدية تستخدم لكبح جماح الأسعار المرتفعة ، أو لتفعيل النشاط الاقتصادي ، أو السعي لتفعيل التوازن في ميزان المدفوعات .

أما بعد وقوع الأزمة الكبرى عام ١٩٢٩ ، فقد أثبتت السياسة النقدية عدم قدرتها على منع وقوع الأزمة ، ومن ثم وضع حد للكساد وإعادة الازدهار⁽³⁾ . مما كانت دافعا قويا لظهور نظرية كينز ، بحيث تصبح النقدية جزءاً من نظرية الدخل القومي . حيث شجعت السياسة المالية أكثر من السياسة النقدية ، عبر الحفاظ على سعر فائدة منخفض وثابت يشجع الميل إلى الاستثمار ، وتفعيل النشاطات الاقتصادية ، من خلال تغيير نفقات وإيرادات الدولة .

كما أصبح للمتغيرات النقدية ، المتمثلة في الدخل والاستهلاك والادخار والاستثمار ، دور رئيسي في السياسة النقدية . وعندما ينخفض مستوى النشاط الاقتصادي ، وتبدأ البطالة بالارتفاع ، تعتمد السلطات النقدية إلى اتباع سياسة نقدية توسعية ، تساهم في زيادة حجم الإنفاق الكلي ، أو حفز الطلب الفعلي ، إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل .

(1) R. Barre , 1970 , Économie politique , op., cit ., p.386 .

(2) H.Guitton et G. Bramoullé , 1987 , la monnaie , op , cit ., p . 542 .

(3) R. Barre , 1970 , Économie politique , op., cit ., p . 402 .

وبالمقابل عندما يرتفع مستوى النشاط الاقتصادي ، وتبدأ الأسعار بالارتفاع ، وتنخفض نسبة البطالة إلى المستوى الذي يكاد يحقق مستوى التشغيل الكامل . تعتمد السلطات النقدية إلى اتباع سياسة نقدية انكماشية ، تساهم في تخفيض الإنفاق الكلي ، أو تخفيض مستوى الطلب الفعلي ، إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل ، دون ارتفاع تضخمي في الأسعار .

إلا أنه ، بعد الحرب العالمية الثانية ، ونتيجة ارتفاع الدين العام وسيطرة التضخم ، اضطرت السلطات النقدية إلى العودة للسياسات النقدية ، عبر استخدام جميع إجراءات السياسة النقدية : التحليل الكلي للانتمان والمراقبة الانتقائية ، وتغيير شروط الانتمان (سعر الفائدة ومدة الانتمان) ، وتشجيع النفقات الممولة بالانتمان لتشجيع الاستهلاك أو الاستثمار ⁽¹⁾ .

ويستخدم في تنفيذ السياسة النقدية عدد من الإجراءات والأدوات والأساليب الفنية المتبعة في الرقابة على النقود والانتمان ، تختلف حسب الأزمان والوقائع التي تقوم بعلاجها .

ثانياً - الأدوات والوسائل الفنية للسياسة النقدية :

تتمثل السلطات النقدية في المصرف المركزي ومجلس النقد والانتمان ⁽²⁾

(يسمى في سورية مجلس النقد والتسليف) ، عبر قدرتها على زيادة أو تخفيض حجم النقود والانتمان ، وذلك باستخدام مختلف أدوات وأساليب السياسة النقدية ، والمتمثلة في الرقابة غير المباشرة ، والرقابة المباشرة الكمية والكيفية الخ ، والتي تشكل في مجموعها السياسة النقدية ، والتي سنقوم بتحليلها تباعاً :

١- الرقابة الكمية غير المباشرة : le contrôle indirect du crédit

وتتضمن الأدوات والوسائل المستخدمة للتأثير الكمي غير المباشر على الانتمان ، وهي التالية :

أ- سياسة سعر الخصم أو سعر الفائدة :

يقصد بسعر الخصم ، سعر الفائدة الذي يتقاضاه المصرف المركزي من المصارف التجارية ، لقاء قيامه بخصم ، أو إعادة خصم ، مالهها من أوراق تجارية مثل الكمبيالات وأذونات خزينة وغيرها . وهذا يعني من حيث الجوهر عملية إقراض قصير الأجل ، وتتبع مايلي :

١- حالة التضخم : يقوم المصرف المركزي برفع سعر الخصم ، مما يزيد من تكلفة حصول المصارف التجارية على المبالغ اللازمة ، مما يدفعها إلى رفع سعر

(1) Ibid ., p . 403 - 405 .

(2) Ibid ., p . 252 .

الفائدة يشجع الأفراد على إيداع مدخراتهم في المصارف التجارية ، الأمر الذي ينتج عن هذه السياسة ما يلي :

١- انخفاض حجم الإنفاق الكلي الذي يساهم نسبياً في التخفيض من حدة الضغوط التضخمية .

٢- زيادة حجم الودائع ، وجذب جزء من القوة الشرائية وتجميدها ، والتخفيف من حجم الإنفاق الكلي أيضاً .

٣- لجوء المنظمين ورجال الأعمال إلى بيع الأصول والأوراق المالية ، للحصول على السيولة . وهذا ما يؤدي إلى اتجاه مستوى الأسعار نحو الانخفاض والتخفيف من حدة التضخم .

٢- حالة الركود :

وفي حال مواجهة الاقتصاد القومي لحالة الركود والكساد ، تلجأ السلطات النقدية إلى الاستعانة بالوسائل المؤدية إلى إنعاش الاقتصاد القومي ، عبر قيامها بتخفيض سعر الفائدة السائد ، مما يقلل من تكلفة حصول المصارف التجارية على النقود السائلة والاحتياطيات القانونية والائتمان ، مما يدفع المصارف التجارية بدورها ، إلى تخفيض أسعار الفائدة على القروض الممنوحة من قبلها لعملائها ، مما يشجع المنظمين ورجال الأعمال على زيادة الطلب على الائتمان ، والتوجه نحو الاستثمار ، مما يزيد من حجم الإنفاق الكلي ، ويساهم في تنشيط الاقتصاد القومي . بالإضافة إلى توجه المدخرات نحو الاستثمارات بدلاً من الإيداع في المصارف ، نتيجة انخفاض سعر الفائدة .

ولسياسة إعادة الخصم أثران: كمي وسعري . فالأثر الكمي *effet - quantité* يتمثل بالتأثير على حجم الكتلة النقدية عبر تأمين حاجة المصارف التجارية من السيولة ، بإعادة خصم جزء من محفظة الأصول . بالإضافة إلى قيام المصرف المركزي بإصدار الأوراق النقدية القانونية لصالح الاقتصاد القومي من أجل مواجهة أو تعويض التهربات النقدية التي تحصل في المصارف التجارية .

أما أثر السعر *effet - prix* فيتمثل بقيام المصرف المركزي بإعادة خصم جزء من الأصول المالية ، وفق سعر يتحدد من طرف واحد ، يلعب دور الموجه لمجمل أسعار الفائدة ، نتيجة ارتباط أسعار الاستدانة الخاصة والعامة بها⁽¹⁾ . إلا أن هذه السياسة لم تجد نفعاً في فرنسا ، حيث يقبل النظام المصرفي الفرنسي بمنح

القروض للمصارف التجارية ، دون أن يلزم المصارف بإيداع احتياطات إضافية لدى المصرف المركزي^(١) .

لقد أثارت هذه السياسة جدلاً كبيراً ، فالتجربة أثبتت أن تغيير سعر الخصم أو سعر الفائدة من قبل السلطات النقدية ، لا ينعكس بسرعة على أسعار الفائدة التي تطبقها المصارف التجارية في تعاملها مع المنظمين ورجال الأعمال . فالعديد من المصارف التجارية لا تهتم بالتغييرات التي تدخلها السلطات النقدية ، نتيجة لعدم تأثير سياسة تغيير سعر الخصم أو سعر الفائدة على الاحتياطات النقدية للمصارف التجارية مباشرة ، ومحاولة هذه الأخيرة الاحتفاظ باحتياطات نقدية كافية لديها تحميها من التأثير بالإجراءات المتخذة .

وفي الواقع ، فإن سياسة سعر الخصم أو سعر الفائدة ، تبدي فعاليتها في الحالتين التاليتين^(٢) :

- لجوء المصارف التجارية إلى المصرف المركزي ، لخصم جزء من محفظتها ، أو الاقتراض ، حيث تؤدي هذه السياسة إلى نتائج إيجابية أفضل في حالة الارتفاع أكثر مما هي في حالة الانخفاض .

- عندما تنتظر المصارف التجارية إلى تغيير سعر الخصم أو سعر الفائدة ، على أنه مؤشر توجيهي لنوايا السلطات النقدية ، حول توجيهها لاتباع سياسة توسعية أو انكماشية .

وفي جميع الأحوال ، فإن هذه السياسة تبقى مكملة بل ومتممة للوسائل والأدوات الفنية الأخرى المستخدمة في مجال السياسة النقدية ، ورسالة مباشرة موجهة إلى المصارف التجارية ، فسعر الخصم يتم تحديده تحكيمياً من قبل السلطات النقدية .

ب- سياسة عمليات السوق المفتوحة : open Market

هي بالأساس استخدام بريطاني ، وتكيفت معها الدول الأخرى تبعاً عبر الزمن . حتى أصبحت وسيلة عامة لتنظيم السيولة النقدية . والسوق وتبقى مفتوحاً أو مغلقاً حسب مشاركة المصرف المركزي أو عدم مشاركته . وخروجه من عزلته ن وتوجهه نحو بيع وشراء الأصول المالية أو القيم المنقولة . وطالما قام المصرف بشراء وبيع السندات ، فإنه يقوم بتوزيع النقود . وأصبحت هذه الآلية أو الأداة وسيلة رئيسية في بعض الدول لتنظيم السيولة ، كفرنسا مثلاً^(٣) .

(1) Ibid ., p . 257 .

(٢) د. أحمد زهير شامية ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص . ٣٢٦ - ٣٢٧ .

(3) R. Barre , 1970 , Économie politique , op., cit ., p. 551 .

الأفضلية لسياسة السوق المفتوحة ، بدلاً من سعر الخصم ، انطلاقاً من الأدبيات الواردة أدناه في الهامش^(١) .

كما تتميز هذه السياسة بأنها أكثر سهولة في التطبيق ، ومن طبيعة تعاقدية وليست تنظيمية ، بخلاف ما هو الحال في إعادة الخصم . ولكن التساؤل الآن ، ما هو مضمون هذه السياسة ؟ ويمكن إيضاح أثر هذه السياسة ضمن الحالتين التاليتين :

١- حالة الركود والكساد : في حالة انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي ، يتوجه المصرف المركزي نحو السوق النقدية لشراء السندات والأوراق النقدية ، مقابل شيك مسحوب على المصرف المركزي لصالح البائع ، الذي يمكن أن يكون مصرفاً أو مؤسسة مالية أو فرداً . وسوف يقوم هذا البائع بإيداع هذا الشيك لدى المصرف التجاري المتعامل معه ، فتزداد ودائع هذا المصرف بقيمة الشيك ، وتزداد الشيكات تحت التحصيل . وعندما يقوم المصرف التجاري بتقديم هذه الشيكات إلى المصرف المركزي ، يقوم هذا الأخير بزيادة ودائع التجاري لديه . الأمر الذي يؤدي إلى زيادة احتياطياته النقدية لدى المركزي ، وبالتالي يمكنه زيادة حجم الائتمان ، بأضعاف الاحتياطيات النقدية ، وبالنتيجة يتوسع المصرف التجاري في منح الائتمان والسلف القروض لعملائه ، مما ينعكس إيجاباً على زيادة القوة الشرائية في الاقتصاد القومي ، ويحقق الازدهار الاقتصادي نتيجة زيادة الإنفاق الكلي .

٢- حالة التضخم : قد تكون حالة التضخم وارتفاع الأسعار مصاحبة لحالة الانتعاش الاقتصادي ، ولكن التضخم قد لا يتوقف عند حد معين . الأمر الذي يدفع المصرف المركزي إلى التدخل لإعادة التوازن ، أو إيقاف التضخم على الأقل ، فيقوم ببيع بعض أو جزء من المحفظة ، مما يقلل من الاحتياطيات النقدية الخاصة بالمصارف التجارية والموجودة بحوزة المصرف المركزي . مما يدفع المصارف إلى تخفيض الائتمان والقروض والسلف بمقدار يزيد بكثير ، عما تم تخفيضه في الاحتياطيات النقدية ، مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الكلي . الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض الطلب الفعلي بالمقابل ، ويحد من التضخم وارتفاع الأسعار الذي يشهده الاقتصاد القومي . تلك كانت الآثار التي تثيرها عمليات السوق المفتوحة في الاحتياطيات النقدية للمصارف التجارية . أما أثرها في سعر الفائدة السائد في السوق ، فيمكن أن يتم كما يلي :

(1) A.chaîneau , 1974 , Mécaniques et politiques Monétaires , op ., cit ., p. 138.

- تقرير راد كليف Radcliffe المنشور في بريطانيا عام ١٩٥٩ م .

- تقرير النقود والائتمان المنشور في الولايات المتحدة عام ١٩٦١ م .

- تقرير (وورمز ، مارجون ، ساندرا) ، المنشور في فرنسا عام ١٩٦٨ م .

• حالة الركود : لدى رغبة المصرف المركزي إتباع سياسة نقدية توسعية ، يقوم بشراء السندات والأوراق المالية من السوق المالية ، حيث ترتفع أسعار هذه الأصول وتزداد كمية النقود المتداولة ، مما يعني انخفاض سعر الفائدة السائد في السوق ، الأمر الذي ينتج عنه زيادة الإنفاق الكلي على الاستثمارات الجديدة ، فزيادة الطلب الفعلي ، ودخول الاقتصاد مرحلة الانتعاش.

• حالة التضخم : ويحدث عندما يقوم المصرف المركزي إتباع سياسة تقيسية انكماشية ، عارضا السندات والأوراق المالية للبيع ، حيث تنخفض أسعار السندات والأوراق المالية المعروضة للبيع ، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة السائد في السوق. مما يترتب عنه انخفاض الحافز على الاستثمارات الجديدة ، وبالتالي انخفاض الطلب الفعلي ، وبالنسبة لانخفاض الأسعار ، فانخفاض التضخم .

ومن أجل تحليل تطور أسعار الفائدة ، من الضروري الأخذ بعين الاعتبار ليس فقط ، الأثر المباشر للأسعار التوجيهية للمصرف المركزي ، ولكن أيضا أسعار الاستحقاقات الطويلة الأجل . فكلما طالت مدة الاستحقاق انخفض تأثير الأثر المباشر . وعندها تشكل آلية العرض والطلب في الأسواق العامل المسيطر . ويبقى تأثير المصرف المركزي غير مباشر ، وفق الهدف النهائي للانتماء ، وهو التأثير على كمية النقود المتداولة في الاقتصاد القومي⁽¹⁾ .

وقد أثبتت التجارب ، أن سياسة عمليات السوق المفتوحة . في مجال السياسة الانكماشية ، والحد الأدنى من الإنفاق الكلي ، أكثر فعالية من السياسة التوسعية . وتزداد فعالية سياسة السوق المفتوحة ، عندما تقتزن بسياسة سعر الخصم أو سعر الفائدة بالاتجاه نفسه ، لتحقيق الهدف نفسه . فكل سياسة منهما تكمل الأخرى ، وتزيد من فعاليتها للوصول إلى الغاية النهائية .

ج - سياسة الاحتياطي النقدي الإلزامي :

تعتبر هذه الآلية بدعة أمريكية ، طبقتها على المصارف التجارية المنتمية للنظام الاتحادي في عام ١٩١٣م ، ولم تستخدم فرنسا هذه الآلية ، إلا في عام ١٩٦٧م⁽²⁾ . وتتضمن قيام المصرف المركزي والهيئات الموجهة للانتماء ، بإلزام المصارف التجارية ، بحفظ جزء هام من أصولها بالنقود الورقية القانونية ، لدى المصرف المركزي ، أو في خزائنها بإشراف المصرف المركزي ، من أجل توفير ضمان للمودعين ، وتوفير أداة تنظيمية للسيولة المصرفية . ولا يمكن للمصارف التجارية التصرف بهذه المبالغ في عمليات خلق الائتمان . ويمكن للسلطات النقدية تغيير هذا المعامل تبعاً للتوقعات الاقتصادية .

(1) Denise Flouzat , 1995 . Économie contemporaine , op . cit . , p . 264

(2) R. Barre , 1970 , Économie politique , op . cit . , p . 388 -399 .

فإذا ما كانت الظروف والأحوال الاقتصادية ، تتطلب من المصرف المركزي اتباع سياسة توسعية ، فإنه يعمد إلى تخفيض نسبة الاحتياطي مثلاً من ٢٥% إلى ٢٠% ، حيث يمكن للمصارف التجارية خلق الائتمان بنسبة خمسة أضعاف ما لديها من احتياطي نقدي بدلاً من أربعة .

أما إذا اقتضت الظروف والأحوال الاقتصادية ، اتباع سياسة نقدية انكماشية ، فإنه يلجأ إلى زيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي ، من ٢٠% إلى ٢٥% مثلاً ، مما تضطر المصارف التجارية إلى التقليل من الائتمان الممنوح لعملائها .

إن هذه السياسة تعتبر أكثر فعالية من السياستين السابقتين لمقدرتها الكبيرة في تغيير السيولة المصرفية كمياً ، والوصول إلى جذور المشكلة . بالإضافة إلى سهولة التطبيق . فالاحتياطات مدونة في سجلات المصرف المركزي وفي حال تجاوز القواعد النازمة يمكن فرض عقوبات جزائية . إلا أنها جامدة فلا تتغير إلا نادراً .

ويدخل ضمن سياسة الاحتياطي النقدي القانوني ، سياسة الرصيد الدائن ، التي تلزم المصارف التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع تحت الطلب والأجلة لديها كحد أدنى ، لدى المصرف المركزي . ويخضع هذا الرصيد الدائن الاحتياطي للإجراءات نفسها المتبعة حيال الاحتياطي القانوني .

وهكذا ، يطلق على الأدوات والوسائل الفنية ، التي تدخل ضمن الرقابة غير المباشرة ، الوسائل الفنية النقدية الأساسية الهادفة إلى التأثير على النقود والائتمان بشكل غير مباشر .

٢- الرقابة الكمية المباشرة على الائتمان : l'encadrement du crédit

يمكن للمصرف المركزي ، أن يلجأ إلى بعض الإجراءات للتأثير على حجم الائتمان الذي يمنحه ، مثل وضع حد أقصى لحجم الائتمان خلال مدة معينة ، فهو يخفض هذا الحد في أوقات التضخم وارتفاع الأسعار ، ويرفع هذا الحد في أوقات الركود والكساد . ويمكن تحديد حدود الائتمان ، إما على شكل نسبة مئوية ، من مجموع الأصول التي يملكها المصرف ، أو من رأسماله ، أو من مجموع حجوم الودائع لديه ، أو وضع حد أقصى لمبلغ الائتمان خلال مدة معينة .

ويهدف المصرف المركزي من هذه الإجراءات ، وضع حد لمخاطر الائتمان ، التي يمكن أن يتعرض لها المصرف التجاري ، والحفاظ على سمعة المصرف وثقة المتعاملين .

ويقترح بعض الكتاب^(١) ، وضع إطار عام للائتمان ، يستخدم في فترة التضخم الجامح أو لدى وقوع أزمة في ميزان المدفوعات ، يمكن أن يفيد في تحقيق النتائج المبتغاة .

وتستخدم الرقابتان المباشرة وغير المباشرة ، وفقاً لما يلي^(٢):

- الرقابة الكمية المباشرة	- الرقابة غير المباشرة
- تطبيق في الأوقات العادية وغير العادية	- تطبيق بشكل مؤقت في الظروف
- تطبيق في التعامل المباشر بين المصارف	- غير العادية الاستثنائية
- المركزي والمصارف التجارية منفردة	- تطبيق بصفة عامة وموضوعية
- على جميع المصارف التجارية	- وسوق الأوراق المالية

إلا أن هذه الأداة الكمية التنظيمية ، تتجه نحو النظام الانتقائي بالمساهمة في رسم السياسة النقدية^(٣).

٣- الرقابة الكيفية أو الانتقائية للائتمان : le contrôle sélectif du crédit

يمكن للسلطات النقدية ، أن تتبع سياسات انتقائية ، في القطاعات التي ترغب الدولة في مساعدتها ، كدعم القطاع الزراعي أو قطاع السكن ، أو النشاطات التصديرية ، حيث تتم الاستعانة بالمؤسسات المختصة في مجال منح القروض بالإجراءات الانتقائية التي تتطلب تنوع وسائل التمويل . فإذا كانت هذه الإجراءات تسمح بمراقبة نماذج الائتمان الموزعة ، وتحديد الأهداف للمستفيدين ، فإنها لا تشكل وسيلة فعالة لمراقبة تضخم الكتلة النقدية ، فالتدخل المباشر يتطلب وضع إطار عام للائتمان^(٤).

فقد يحدث أن يتعرض قطاع أو نشاط أو مجال ما ، من الاقتصاد إلى ظروف خاصة ، من الصعب معالجتها بوسائل السياسة النقدية الاعتيادية ، فتلجأ عندها السلطات إلى التدخل في القطاع مجال البحث . وبهذا فإن انتقائية الائتمان

(1) Ibid ., p . 399

(٢) د. احمد زهير شامية ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ٣٣٠ .

(3) Denise flouzat , 1995, Économie contemporaine , op ., cit ., p288.

(4) G . Jacoud . 1994 . la monnaie dans l'économie . op ., cit ., p97 .

تتطلب تنظيم طلب الائتمان ، وليس عرض الائتمان الذي يتم تنظيمه بوسائل السياسة النقدية المعتادة.

ومن أهم صور الرقابة الائتمانية ، تلك المتبعة في مجال العقارات والسكن ، عبر الائتمان العقاري الذي يتم من قبل المصارف العقارية . وقد يكون الهدف من الائتمان الائتماني تشجيع تمويل شراء السلع المعمرة بالتقسيط . وتعاب هذه السياسة بأنها تجعل إرادة السلطات النقدية ، تحل محل قوى السوق في توزيع الائتمان ، وصعوبة التأكد من تطبيق هذه السياسة في المجال المحدد أو المخصص له . بالإضافة إلى وجود العقبات الإدارية التي يمكن أن تصاحب تطبيق هذه السياسة .

٤- الوسائل المتنوعة الأخرى للرقابة على الائتمان :

هناك إلى جانب السياسات السابقة ، وسائل أخرى ، يمكن أن تستخدم في مجال الرقابة على الائتمان ، ومن أهمها ، ما يلي^(١) :

١- التعليمات والتوجيهات :

وتتم عبر تعليمات أو توجيهات صادرة عن المصرف المركزي ، ومعممة على المصارف التجارية ، توضح فيها حجم ونوع الائتمان . مظهرة قدرة المصرف المركزي على توجيه المصارف التجارية . وعبر هذه الوسيلة يضع المصرف المركزي قيوداً على بعض أنواع الائتمان ، أو إلزام المصارف التجارية على شراء بعض السندات الحكومية ، أو توجيهه بتحديد حجم الائتمان الممنوح للعملاء من قبل المصارف التجارية ، وذلك في ضوء السياسة النقدية والاقتصادية والظروف والأحوال التي يمر بها الاقتصاد القومي .

٢- الإعلام : وذلك من خلال قيام المصرف المركزي بمخاطبة الرأي العام مستخدماً وسائل الإعلام المختلفة ، مشيراً فيها إلى سياسة الائتمان المتبعة ، وتبرير اللجوء إلى الوسائل والأدوات الفنية المتبعة ، للتوسع أو التقليل من الائتمان .

وفي الوقت الحاضر ، أصبحت هذه الوسيلة أمراً لا غنى عنه ، بالنظر لتزايد اهتمام الرأي العام بالشؤون النقدية والمالية والاقتصادية . وبهذه الطريقة يمكن للمصرف المركزي كسب ثقة الجمهور . بالإضافة إلى تفهم وتعاون المصارف التجارية مع المصرف المركزي في توجهاته حول توجيه ورقابة الائتمان المصرفي .

^(١) د. أحمد زهير شامية ، ٢٠٠٠م ، اقتصاديات النقد والمصارف ، مصدر سابق ، ص ٣٣٢-٣٣٤ .

٣ - الإقناع الأدبي أو المعنوي :

وهو متمم للبند السابق ، فالمصرف المركزي ، يبذل جهوداً أدبية من أجل إقناع المؤسسات المالية والمصرفية ، في اتباع سياسة نقدية ، محفزة تلك المؤسسات على تخفيض سعر الفائدة ، والتوسع في الائتمان في فترات الركود والكساد وعلى رفع سعر الفائدة ، وتخفيض الائتمان في فترات التضخم وارتفاع الأسعار . وتتم وسيلة الإقناع عبر الاقتراح والنداء والرجاء وطلب التعاون والتهديد والوعيد الخ . وكلها أساليب متممة للقوانين والأنظمة والإجراءات النافذة ، غايتها التوضيح .

وتختلف فعالية هذه الوسيلة ، من حالة لأخرى . وتتوقف على اعتبارات السمعة والمكانة وعلاقة المصرف المركزي بالجهاز المصرفي ، وتكرار الاتصال والاستشارات . وما إذا كان المصرف فرعاً لمصرف أجنبي يعتمد عليه في الحصول على القروض والسيولة .

ثالثاً - كفاءة وفعالية السياسة النقدية : l'efficacité de la politique monétaire

لا تزال السياسة النقدية إلى اليوم ، بمثابة أداة رئيسية للسياسة الاقتصادية عامة لئلا ما ، فالجدل المثار لا يتركز على استخدام هذه السياسة أو عدمه ، بل حول أساليب السلطات النقدية الأكثر كفاءة لتأمين هذه الفعالية .

وحتى عام ١٩٢٩م ، بدء وقوع الأزمة العالمية الكبرى ، كانت السياسة النقدية ، الأداة الوحيدة للسياسة الاقتصادية ، عبر تغييرات سعر الخصم وسعر الفائدة وسياسة السوق المفتوحة ، وخدمت ليس فقط لكبح جماح الأسعار المرتفعة ، بل لتنشيط النشاط الاقتصادي ، والدفاع عن معدلات الصرف في حال اختلال التوازن في ميزان المدفوعات ^(١) .

أما بعد وقوع الأزمة الكبرى ، فقد أثبتت السياسة النقدية عدم قدرتها على منع وقوع الأزمة ، ووضع حد للكساد . مما كانت السبب الأساسي في ظهور نظرية كينز حول الاعتماد على السياسة المالية أكثر من السياسة النقدية ، وتدخل الدولة للقضاء على الكساد وتحقيق التشغيل الكامل باستخدام آلية الإقراض للدولة . وفقاً لما انتشر لاحقاً تحت مصطلح التمويل بالعجز ، والذي اتخذ أساليب متنوعة من سلف من المصرف المركزي للخزينة ، أو القيام بتعبئة المدخرات ، أو شراء

(1) R .Barre , 1970 , Économie politique , op ., cit ., p . 401- 402 .

المصرف لادونات الخزينة ، أو قروض استثنائية تسدد بعد تنشيط الاقتصاد القومي⁽¹⁾.

إن الإجراءات المتخذة من قبل السلطات النقدية ، عبر تدخلها في سوق الصرف ، من أجل مكافحة التضخم وتفعيل التنمية الاقتصادية . تنعكس على مكونات ميزان المدفوعات ، وبالتالي على عرض وطلب النقود الأجنبية ، وبالنتيجة الانعكاس على أسعار الصرف . فالمصرف المركزي يمكنه التحرك مباشرة عبر مدخلات ومخرجات رؤوس الأموال ، والقيام بضبط (توليفة جديدة) سعر الفائدة⁽²⁾.

إلا أنه ، بعد انتهاء الحرب الثانية ، عادت فكرة السياسة النقدية إلى الظهور لمكافحة التضخم في مختلف الدول الرأسمالية ، منطلقة من عدد من العوامل التي تزيد في تفعيل السياسة النقدية ، مثل :

- أن تكون السياسة النقدية مباشرة ودقيقة وسهلة التطبيق .
- ألا تتأثر السياسة النقدية بالشكوك التي تثار حول فعالية بعض الأدوات من وقت لآخر .
- ألا يكون تعدد أوجه النشاط المالي للسلطات النقدية ، سبباً للاضطراب في السوق النقدية ، ولأسعار الصرف .
- تأمين السيولة للمصارف التجارية عند الضرورة ، وألا تكون سبباً لحالة تضخم .
- الاقتناع بأن السياسة النقدية ليست حقنة لمقاومة كل الأمراض ، فلها حدودها الطبيعية ، وفوائدها محدودة أيضاً .
- تكيف السياسة النقدية مع الظروف والأوضاع الاقتصادية ، في كل وقت وزمان .
- التنسيق والانسجام بين الحجم المتاح من الائتمان وتكلفته وشروط منحه .

وهكذا ، بعد ظهور النظرية العامة لكينز في عام ١٩٣٦ م ، أصبح الاقتصاديون يعيرون الاهتمام للسياسة المالية أكثر ، بهدف المحافظة على الاستقرار الاقتصادي .

وواقع الحال أن السياسة المالية تكمل السياسة النقدية ، فكل منهما يؤثر في حجم الإنفاق الكلي أو الطلب الفعلي . ففي حالات التضخم وارتفاع الأسعار : تلجأ الدولة إلى تخفيض الطلب الفعلي عبر ضغط النفقات العامة ، وزيادة

(1) Jean-pierre patat, 1972, fondements de l'économie moderne, op , cit ,p.402.

(2) Denise flouzat , 1995, Économie contemporaine , op ., cit ,p.381.

الإيرادات العامة ، وذلك بغية خفض السيولة وامتصاص جزء منها . وذلك يتم باستخدام آليات السياسة النقدية لخفض عرض النقود وحجم الائتمان المتاحة بزيادة تكلفته وتصعيب شروطه . أما في حالات الركود والكساد : فتلجأ الدولة إلى زيادة الطلب الفعلي ، عبر زيادة النفقات العامة ، أي إحداث عجز في الموازنة يتم تمويله من الإصدار النقدي الجديد ، أو من القروض . وكل ما سبق ، يشير إلى تنسيق السياستين النقدية والمالية ، بغية تحقيق الأهداف المرجوة .

رابعاً - السياسة النقدية في البلدان النامية :

تختلف السياسة النقدية في البلدان النامية ، عما هو متبع في البلدان المتقدمة لأسباب تعود بالدرجة الأولى إلى ما تتميز به اقتصاديات البلدان النامية ، والتي يمكن حصرها فيما يلي :

- ١- قلة الموارد الاقتصادية . وما هو متاح غير مستثمر كما يجب ، نظراً لضعف الادخار ، وضعف عنصر العمل الفني ، وعدم كفاية الاستثمارات .
- ٢- انتشار البطالة ، وخاصة المقنعة والموسمية ، وأهمها في القطاع الزراعي والقطاع العام والقطاع الحكومي .
- ٣- انتشار عادة الاكتناز ، والاقتصاد المعيشي الذاتي ، وضعف الدورة الاقتصادية ، أي ضعف الفعاليات الاقتصادية .
- ٤- نمو سكاني مرتفع ، غير منسجم مع النمو الاقتصادي المتواضع .
- ٥- انخفاض إنتاجية عنصر العمل .
- ٦- عدم كفاية رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق برامج التنمية الطموحة .

إلا أن ما يهمننا من هذا البحث ، هو ما يتعلق بضيق السوق المالية والنقدية ، إن وجدت ، بالرغم من اتجاه معظم البلدان النامية نحو امتلاك أسواق مالية ونقدية ، بالإضافة إلى عدم توفر الجهاز المصرفي القادر على تجميع المدخرات ، وتمركزها في المدن الرئيسية ، وضعف أو عدم انتشار العادة المصرفية والتعامل معها .

وفي ضوء ما ذكر ، وما أثينا على تحليله في مجال السياسة النقدية ، فإن دور السياسة النقدية في البلدان النامية يختلف عما هو في البلدان المتقدمة ، فمجال استخدام أدوات وأساليب السياسة النقدية محدود جداً ، مما ينتج عنها ضعف أداء السياسة النقدية : فاستخدام سعر الخصم وسعر الفائدة ، وعمليات السوق المفتوحة ، ليس لها آثار تذكر ، نظراً لضيق السوق النقدية والسوق المالية . وقلة التعامل بالأوراق التجارية والمالية ، فقيام المصرف المركزي بالبيع والشراء على

نطاق كبير قد يؤدي إلى زعزعة المراكز المالية للمصارف التجارية والثقة في مستقبل هذه الأوراق .

وفي كل الأحوال ، فإن فعالية السياسة النقدية في البلدان النامية ضعيفة . ويرتكز نشاط المصرف المركزي في زيادة وسائل الدفع ، في بداية المواسم الزراعية وتمويل المحاصيل الزراعية حيث ترتبط وسائل الدفع بالتغيرات الموسمية . وقد تكون السياسة النقدية مرتبطة بسياسة التنمية الاقتصادية طويلة الأمد . وبهذا تحدد حجوم الكمية النقدية والائتمانية وحتى الخارجية انسجاماً مع أهداف التنمية^(١) .

ومن الجدير بالذكر ، أن معظم البلدان النامية تأخذ بنظام الرقابة على صرف النقد الأجنبي ، بالنظر لندرة هذا النقد ، وتحديد أولويات استخدامه ، وموافقة السلطات النقدية على كل عملية تتعلق بتحويل النقد الوطني إلى نقد أجنبي ، وفق أسعار محددة من قبلها بيعاً وشراءً . وفي مصر ، كما في سورية ، تتخذ إدارة الرقابة على النقد ، مقرها الرسمي في مباني المصرف المركزي^(٢) .

نخلص مما تقدم ، أن السياسة النقدية ليست علاجاً شاملاً ، بل يجب أن تتكامل مع السياسة المالية ، وبالتنسيق مع السياسة الاقتصادية ، لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية^(٣) .

(١) د . مصطفى رشدي شحبة ، ١٩٩٩م ، النقود والمصارف والائتمان ، مصدر سابق ، ص ٨٦ .

(٢) د . محمد عزت غزلان ، ٢٠٠٠م ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ١٦٣ .

(٣) د . أحمد زهير شامية ، ٢٠٠٠م ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ٣٣٩ .

الفصل الثاني

السياسة المالية

La politique financière

إن الموقع المناسب لدراسة السياسة المالية ، هو دراستها وتحليلها ضمن مقرر المالية العامة ، التي تختص بدراسة النفقات والإيرادات والموازنة العامة ، إلا أننا سوف ندرس هنا ، ما يهمننا من السياسة المالية ، كأداة متممة للسياسة النقدية ، اللتين تدخلان ضمن مفهوم السياسة الاقتصادية ، لتوجيه النشاط الاقتصادي وتحقيق الأهداف النهائية المبتغاة .

وسوف ندرس ، فيما يلي ، من السياسة المالية ، ما يتعلق بتعريفها وآلية تطبيقها في البلدان المتقدمة والنامية كل على حدة :

أولاً- مفهوم السياسة المالية :

هناك تعريفات متعددة للسياسة المالية ، فمنهم من أشار إلى أنها (الطريق التي تنتهجها الدولة ، لاستخدام الأدوات المالية ، من نفقات وإيرادات وموازنة عامة ، لمواجهة وعلاج المشكلات الاقتصادية ، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، في ضوء الفلسفة الاقتصادية والسياسية التي تتبناها الدولة)^(١) . ومنهم من أشار إلى أنها "مجموعة الإجراءات التي تتخذها الحكومة من خلال الموازنة العامة للدولة بقصد تحقيق أهداف اقتصادية وغير اقتصادية " ^(٢) .

وإذا كانت آلية السياسة المالية تتحدد في ضوء الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة . فقد كانت من أنصار التدخل في عصر الرأسمالية التجارية ، التي مهدت للثورة الصناعية ، لما وفرت له من موارد مختلفة للتراكم الأولي الرأسمالي ، حيث لعبت الحكومات دوراً كبيراً في كسب الأسواق الخارجية ^(٣) .

(١) د . أحمد زهير شامية ، ٢٠٠٠م ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص. ٣٤٣ .

(٢) د . منذر القحف ، ١٩٩٨م ، السياسات المالية (دورها وضوابطها في الاقتصاد الإسلامي) ، دار الفكر ، دمشق ، ص. ٧ .

(٣) درمزي زكي ، ٢٠٠٠م ، انفجار العجز (علاج عجز الموازنة العامة للدولة) ، دار المدى للثقافة النشر ، دمشق ، ص. ٣٠ .

ونعيش خلال الفترة الممتدة من بداية ظهور المجتمع الصناعي إلى بداية الحرب الأولى، في ضوء أفكار المدرسة التقليدية، التي حددت عمل الدولة ضمن وظائفها التقليدية، وإبعادها عن مجالات الإنتاج والتجارة، وعدم تدخلها في آلية السوق. ضمن مفهوم توازن الموازنة وسيطرة مفهوم السياسة المالية المحايدة، وعدم اللجوء إلى القروض العامة والإصدار النقدي الجديد.

وننتظر هكذا حتى يوم الثلاثاء الأسود في ٢٢ ت، ١٩٢٩م، حيث بيعت في بورصة نيويورك كميات هائلة من الأسهم والسندات لأعظم الشركات الصناعية الكبرى، فهوت أسعارها. وانتقل هذا الانهيار إلى البلدان الأوربية نتيجة الترابط العضوي في مجال التجارة الدولية، ومنها إلى البلدان النامية مؤثرة في قيمة صادراتها من المواد الخام، نتيجة انخفاض الطلب العالمي. مما أجبر الحكومات على التدخل في الحياة الاقتصادية ممهدة السبيل لنظرية كينز ونتائجها المالية، واستخدام أدوات السياسة المالية كأسلحة فاعلة، معتبرة التدخل الحكومي بمثابة العامل الموازن والمصحح لتحفيز ما سمي بـ "الطلب الكلي الفعال" (١).

وضمن هذا المفهوم الحديث حينها، أصبحت السياسة المالية تتضمن:

- في فترات الركود والكساد: تعمل الدولة على زيادة الطلب الكلي أو الفعلي، من خلال زيادة النفقات العامة، الاستثمارية والاستهلاكية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، باستخدام آلية تخفيض الضرائب على الاستهلاك والأرباح، لتحفيز الإنفاقين الاستهلاكي والاستثماري، مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق الكلي إلى الحد الذي يؤدي إلى الارتفاع بمستوى التشغيل إلى مستوى التشغيل الكامل، عبر آلية التمويل بالعجز (٢).

- في فترات التضخم: تقوم الدولة بتخفيض نفقاتها العامة بصورة مباشرة، مما يؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي. أو بصورة غير مباشرة، عبر زيادة الضرائب على الإنفاق الاستهلاكي، وعلى الأرباح وعلى الدخل لتخفيض الإنفاق الاستهلاكي. بغية تحقيق فائض في الموازنة العامة.

ووفقاً للنظرية الكينزية تعتبر السياسة المالية من أقوى السياسات التي تتضمنها السياسة الاقتصادية التي تسعى لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وفي بداية السبعينات تزامن الكساد والتضخم والبطالة في آن واحد معاً، مما حدا بالاقتصادي فريدمان بالعودة إلى السياسة النقدية لحل المشكلة (٣). بالإضافة إلى أنه دفع آخرين إلى القول: بأنه لا خلاف حول ضرورة مواجهة

(١) المصدر السابق مباشرة، ص. ٥٩.

(٢) المصدر السابق مباشرة، ص. ٥٣.

(٣) المصدر السابق مباشرة، ص. ٧٨.

العجز في الموازنة العامة للدولة ويجب أن يتصدر أي برنامج للإصلاح الاقتصادي^(١).

ثانياً - أهداف السياسة المالية :

تحدد أهداف السياسة المالية ، وفقاً للفلسفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتبناها الدولة . ففي الفترة التي سيطرت فيها أفكار المدرسة التقليدية ، لم يكن للسياسة المالية هدف ، سوى تحقيق حياد تلك السياسة ، ومساواة النفقات العامة للإيرادات العامة وتوازن الموازنة العامة ، ضمن الحد الأدنى الممكن . ولما عجزت قوى السوق عن تحقيق التوازن الاقتصادي بشكل تلقائي ، اتجهت السياسة المالية مع ظهور الكساد الكبير في عام ١٩٢٩ م ، نحو حل مشكلات البطالة والتضخم ، انسجاماً مع الأفكار التي أثارها كينز ، حيث أصبحت هذه الآلية أداة هامة لعلاج المشكلات المثارة وفق التعبير الذي استخدم باسم السياسة المالية المتدخلة .

لقد انتشرت أفكار كينز بسرعة هائلة في معظم البلدان الصناعية ما بين نهاية الحرب الثانية وأوائل الثمانينات ، أي ظهور ما عرف بترافق الركود والتضخم ، خالقة ظاهرة الكساد . إلا أن الدعوة إلى التدخل الحكومي كانت مصدر إزعاج كبير للمفكرين والاقتصاديين والسياسيين الرأسماليين ، بالإضافة إلى الخوف من تزايد نمو هذا التدخل وتهديده للحافز الفردي ، من أن يؤثر في الادخار والاستثمار والإنتاج . ولكن كينز كان يؤكد دائماً بأن هذا التوسع لوظائف الدولة هو " الوسيلة الوحيدة لتجنب تهمد المؤسسات الاقتصادية ، عاملاً للنهوض بالمبادرة الفردية بنجاح " (٢) .

وهكذا ، هدفت السياسة المتدخلة إلى تحقيق مستوى مرتفع من التشغيل ، وإعادة توزيع الدخل والثروات ، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد والطبقات الاجتماعية . والعمل على توفير الإمكانات والموارد المالية اللازمة لتعجيل عملية التنمية التي أصبحت مهمة معظم الدول أياً كانت هويتها الاقتصادية . ونتج عن ذلك كله ، إتباع كل دولة لسياسة مالية تتسجم مع الظروف الاقتصادية التي تمر بها ، والأهداف الاقتصادية التي تصبوا إليها ، بما يحقق المزيد من الرفاهية لأفراد المجتمع.

ثالثاً - السياسة المالية في البلدان النامية :

سوف لن ندخل في تحليل العوامل المشتركة للبلدان النامية التي أصبحت بديهية والتي يمكن تعدادها فيما يلي :

(١) د. رمزي زكي ، ١٩٩٣ م ، قضايا مزعجة ، مكتبة مديولي ، القاهرة ، ص ٩٦ .

(٢) د. رمزي زكي ، ٢٠٠٠ م ، انفجار العجز ، مصدر سابق ، ص ٦١ .

- ضعف الحافز وانخفاض الطلب على الاستثمار .

- قلة المنظمين والمستثمرين وأرباب العمل .

- ارتفاع تكلفة الإنتاج .

- ضعف البنية التحتية .

- ضعف المدخرات ، وبالتالي ضعف التمويل ، وهو أهم عامل للتخلف .

لقد تكونت معظم البلدان النامية فيما بعد الحرب الثانية ، ومن ثم فقد امتد تأثير النظرية الكينزية إلى هذه البلدان . وكان من الطبيعي أن يزداد الإنفاق الحكومي لدعم التعليم والصحة والإسكان والمرافق العامة . كما لعبت الموازنة العامة دوراً كبيراً في إعادة توزيع الدخل القومي لصالح المحرومين . وازداد الإنفاق الاستثماري العام لإقامة بعض الصناعات ، ومشروعات التنمية الزراعية ، بالإضافة إلى البنية التحتية . ونتيجة حدوث توسع كبير في أجهزة الدولة ، حتى أن بعض الدول أعلنت التزامها بتعيين الخريجين من الجامعات والمدارس والمعاهد الفنية كسبيل لمكافحة البطالة والموازرة الاجتماعية^(١) . وفي هذه البلدان أصبح الإنفاق العام وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية . واستطاعت هذه البلدان أن تتحمل العجز الذي كان يظهر من حين لآخر ، لأن معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي كانت تفوق معدلات نمو هذا العجز . واستمر هذا الأمر إلى بداية الثمانينات ، وظهور مشكلة ترافق الركود مع التضخم أو الكساد التضخمي ، وعجز النظرية الكينزية عن إيجاد حل مناسب لها .

وإلى جانب ذلك ، ظهرت مشكلة الديون الخارجية في عام ١٩٨٢ ، نتيجة عجز البلدان المدينة عن تسديد ديونها ، فتحولت إلى سبب رئيسي ، لتعثر ، أو توقف عملية التنمية الاقتصادية في هذه الدول^(٢) . ومن الجدير بالذكر ، أن السياسة المالية ، التي هي إحدى المكونات الأساسية للسياسة الاقتصادية لا تفي بالغرض ، إذا لم تستخدم إلى جانب السياسات الأخرى ، كالسياسة النقدية ، وسياسة الصرف الخ .

ولذلك يتطلب الأمر تحقيق نوع من التكامل بين جميع هذه السياسات لتكوين ما يسمى بالسياسة الاقتصادية ، لضمان تحقيق الأولويات ، وتوزيع أمثل للموارد الاقتصادية والمالية ، والتنسيق والانسجام بين النفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة العامة .

(١) المصدر السابق مباشرة ، ص. ٦٦ .

(٢) د. رمزي زكي ، ١٩٩٣م ، قضايا مزعجة ، مصدر سابق ، ص. ٩٨ .

الباب الخامس

مشكلات اقتصادية ونقدية معاصرة

تمهيد

يمكن للباحث المتتبع أن يكتشف سلسلة من المشكلات الاقتصادية والأزمات التي تعرضت ويتعرض لها المجتمع الإنساني . وسوف نتعرض لما لها من أبعاد تتعلق بالنقود ، مثل مشكلة الركود والتضخم ، أي الكساد ، والتي هي محط تساؤلنا . فعندما نستخدم تعبير أزمة اقتصادية ، فإنه يتبادر إلى الذهن للوهلة الأولى ، أنها ستكون أزمة تضخم ، أو أزمة انكماش . إلا أننا هنا نواجه أزمة من نوع جديد ، فهي أزمة تضخمية وانكماشية معاً ، وهي التي عرفت في الكتابات الاقتصادية العربية بالكساد التضخمي la stagflation.

وإذا كانت المدرسة الكينزية ، قد سادت ، لغاية السبعينيات من القرن العشرين ، أو بعدها بقليل . فإن البلدان الصناعية المتقدمة ، بل والبلدان النامية ، قد تعرضت لأزمة هيكلية طويلة المدى ، أفرزت اتجاهاً مضاداً لمجال المالية العامة ، تمثل في المدرسة النقدية الجديدة بقيادة الاقتصادي ميلتون فريدمان .

لقد عدل فريدمان ، بعض الفروض التقليدية لنظرية كمية النقود وطورها ، مما أكسبها قوة تحليلية جديدة ، حيث أصبحت في ثوبها الجديد أكثر قدرة على تقديم تفسير أدق لظاهرة الكساد الاقتصادي . وسوف نعالج في هذا الباب المواضيع التالية :

- الفصل الأول : مشكلة التضخم .

- الفصل الثاني : مشكلة الركود .

- الفصل الثالث : مشكلة الكساد التضخمي .

الفصل الأول

مشكلة التضخم

I'inflation

لقد شاع هذا المصطلح ، فيما بعد الحرب الثانية ، متخذاً أشكالاً متنوعة ، فمنه التضخم المنتج والحقيقي ، وتضخم الطلب ، وتضخم التكاليف ، والهيكلية والجامح والضامر ... الخ ، وهذا يعني اتخاذ أبعاداً متعددة ومتشعبة . وحسب الاقتصادي فريدمان : أن التضخم كما لمخدر الذي يسري رويداً رويداً ، فهو يبدأ صغيراً بمعدل ٢% ليرتفع ويصل إلى معدلات أكبر بكثير وأن السير في ركابه ، بدلاً من محاربته ، هو تأجيل لليوم العصيب^(١) . وسنعالج تبعاً ، ماهو التضخم وأنواعه ومصادره وعلاقته بالسياسة الاقتصادية ، وذلك وفقاً لما يلي :

أولاً - تعريف التضخم :

هو تعبير عن الزيادة غير العادية في كمية النقود ، دون مصاحبة مماثلة في الإنتاج وقد فسر أنصار نظرية كمية النقود هذه الظاهرة في ضوء كمية النقود المتداولة التي تؤثر في المستوى العام للأسعار .

لقد أوضح أنصار نظرية كمية النقود ، أنه عندما تزداد M دون قياس وضوابط ، فإنها تؤثر في العناصر الأخرى في معادلة كمية النقود^(٢) . محللين بأن التضخم يمكن أن يعود إلى زيادة حجم النقود ، وزيادة حجم الائتمان .

إلا أن هناك رأياً آخر^(٣) ، أوضح أن نظرية الدخل الكلي تسمح بتحليل العوامل التي تحكم التغيرات في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد . فهو ارتفاع مستمر غير منقطع .

وفي تعريف آخر^(٤) : أن التضخم هو ارتفاع تراكمي وآلي للمستوى العام للأسعار ، بحيث أن ارتفاعاً يغذي ارتفاعاً آخر . la hausse nourrit la hausse .

(١) د. رمزي زكي ، ١٩٩٣ ، قضايا مزعجة ، مصدر سابق ، ص ٤٦ .

(2) H.guitton et G.érard bramoullé , 1987 , la monnaie , op , cit ., p.464.

(3) R.Barre , 1970 , Économie politique , op ., cit ., p.515.

(4) Denise flouzat , 1995 , Économie contemporaine , op ., cit ., p. 299.

وفي معرض بحثهم عن شروط التوازن الاقتصادي ، فقد أدخل الاقتصاديون إلى جانب العرض ، جانب الطلب ، واعتبروا التضخم ، هو الزيادة في المستوى العام للأسعار ، الناشئة عن وجود فجوة ، بين حجم السلع والخدمات والدخل النقدي المتاح للإنفاق . وتعددت محاولات الاقتصاديين لتفسير التقلبات التي تحدث في المستوى العام للأسعار ، حيث ظهرت اتجاهات جديدة في الفكر الاقتصادي لتحليل التضخم ، كمزيج من أفكار نظرية كمية النقود ونظرية كينز .

وعبر الزمن تطورت نظرية تكوين الأسعار ونظرية النقود كل على حدة ، وسوف يؤدي التنسيق بين نظرية الأسعار ونظرية الإنتاج ونظرية النقود إلى الانسجام بين كمية النقود وحجم الإنفاق والطلب الكلي .

إلا أنه يمكن القول ، أن التضخم هو حركة صعودية ذاتية مستمرة للأسعار ناجمة عن فائض الطلب الكلي عن العرض الكلي ، وعن الاختلالات الهيكلية والوظيفية في الاقتصاد القومي ^(١) . وسوف نقوم ، فيما يلي ، بدراسة نماذج التضخم . والتي عبرها سوف نتعرف إلى الأفكار والنظريات المفسرة للتضخم :

ثانياً - نماذج التضخم :

وسنقوم بدراسة النماذج الأساسية التالية :

١- تضخم الطلب : l'inflation de la demande :

ويسمى أحياناً بجذب الطلب Induite par la demande ، وهو ينتج عندما يكون الطلب على السلع والخدمات غير مكافئ Insatisfaite لعرض السلع والخدمات ، سواء على المستوى الكلي أو القطاعي . ويمكن أن يعود الطلب الكلي الزائد للأسباب التالية :

- زيادة النفقات العامة ، سواء الممولة للرواتب وأجور أو للاستثمارات .
- زيادة النفقات الاستهلاكية الخاصة الناتجة عن استخدام السيولة المتركمة .
- زيادة النفقات الاستثمارية الخاصة ، الممولة بالائتمان المصرفي .
- زيادة الدخل الناتجة عن فائض في ميزان المدفوعات .

وفي جميع هذه الحالات ، لا تحدث ضغوط تضخمية إلا إذا كان عرض السلع والخدمات الاستهلاكية غير كافٍ بالنسبة إلى الطلب . وأن عدم كفاية العرض يمكن أن ينتج ، إما عن نقص في المقدرة الإنتاجية ، وإما عن عدم كفاية المخزون ، أو ناتجة عن عوامل طارئة ، أو عدم إمكانية الاستعانة بالواردات ، أو نقص في النقد الأجنبي لتمويل الواردات .

(١) د. احمد زهير شامية ، ٢٠٠٠م ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص. ٣٥٦ .

أما الزيادة في الطلب القطاعي : فيمكن أن تنتج من عدم كفاية عرض بعض المنتجات ، التي يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع في الأسعار ، يمكن أن ينعكس على المستوى العام للأسعار . أو نقص في بعض الصناعات الأساسية ، أو سوء المواسم الزراعية ، نتيجة سوء الأحوال الجوية والجفاف ، مسببا نقصا في العرض .

٢- تضخم التكاليف : l'inflation des coûts

تلك الحالة الناتجة عن ارتفاع الأسعار الناجم عن ارتفاع تكاليف الإنتاج ، دون أن يكون هناك زيادة في الطلب الكلي أو القطاعي . ويتناول الأشكال التالية :

- يمكن أن ينتج ارتفاع تكاليف الإنتاج عن ارتفاع تكاليف الأجور ، الذي يمكن أن ينتج عن توسع نسبي في عرض النقود ، أو زيادة العجز في الإيرادات العامة .

- يمكن أن ينتج عن ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة ، أو نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية المستوردة التي تؤثر في تكاليف الحياة ، وتكون سببا في المطالبة برفع الأجور .

- يمكن أن ينتج عن ارتفاع أسعار الخدمات التي تدخل في تكاليف الإنتاج .

وفي جميع هذه الحالات ، يمكن أن يكون الارتفاع في تكاليف الإنتاج ، سببا في ارتفاع الأسعار ، دون أن يكون هناك زيادة في الطلب الكلي . بالإضافة إلى إمكانية زيادة الأسعار بالرغم من وجود حالة ركود في الاقتصاد (الكساد)^(١).

٣- التضخم الهيكلي : l'inflation structurelle

يعتبر التضخم المحفز ، المتضمن ارتفاع المستوى العام للأسعار نتيجة ، شروط تكوين الأسعار في بعض الأسواق ، أو في بعض قطاعات الاقتصاد القومي ، فهو إذا من تركيب الأسواق :

- في الاقتصاديات المعاصرة ، يمكن للكثير من الأسعار أن تثبت بقرارات رؤساء المنشآت أكثر من تكيف العرض مع الطلب في الأسواق . وهي تلك التي تسمى بالأسعار المدارة التي تتكون في الأسواق الاحتكارية .
- تثبت الأسعار الزراعية غالبا ، تبعاً للاعتبارات الإستراتيجية ، أكثر من تطور العرض والطلب ، وهي في الغالب موجهة نحو الأعلى . وكل زيادة في هذه الأسعار ، تنعكس ، سواء بالعدوى الآلية la contagion mécanique ، أو بالعدوى النفسية la contagion psychologique على الأسعار الأخرى .

(1) R .Barre , 1970 , Économie politique , op ., cit .,p.534.

ولما كانت الأسعار الزراعية لها علاقة بتكاليف الحياة ، فإنها ستكون مدعاة للمطالبة برفع الأجور . وهكذا تنشأ عملية تضخمية دون وجود زيادة في الطلب ، أو ضغوط في تكاليف الإنتاج على الأسعار .

ويشار بهذا الصدد ، إلى أن معظم التضخم الذي يسود في البلدان النامية يمكن أن يكون ناتجاً عن تضخم هيكلي ، ناجم عن اختناقات مادية في الإنتاج خلال عملية التنمية الاقتصادية ، ولو لم يعتمد في تمويلها على مصادر تضخمية ، وحتى إذا لم يكن هناك زيادة في الإنفاق الكلي ، نتيجة انخفاض مرونة العرض .

أما تضخم التكاليف في البلدان الصناعية المتقدمة ، فيحدث غالباً نتيجة ارتفاع أجور اليد العاملة . وتظهر هذه النماذج ، حالتين :

١- التضخم المفتوح : وهو التضخم الناتج عن الطلب ، مصدره زيادة النفقات الاستهلاكية أو الاستثمارية الخاصة ، أو زيادة النفقات العامة . ويتبع ذلك ارتفاع الأجور بشكل تلقائي .

٢- التضخم المكبوت : *l'inflation latente*

حيث لا وجود لارتفاع عنيف في الأسعار ، ولا اختلال عام في التوازن ، ولكن يلاحظ تراكم للأصول السائلة . ولا حل للمشكلة بل تأجيل للجل . وتفتقد النقود وظيفتها هنا ، كأداة للتبادل ، لقلة مجالات الإنفاق .

ثالثاً - مصادر التضخم :

١- التضخم المحلي : وهو التضخم الناتج عن عوامل داخلية ، تتصل بمجموعة الاختلالات الهيكلية والوظيفية للاقتصاد القومي ، والسياسات التي تتبعها لمواجهة تلك الاختلالات .

٢- التضخم المستورد : ويسود هذا التضخم خاصة بين البلدان الصناعية المتقدمة ، والبلدان النامية ، نتيجة التبادل التجاري .

رابعاً - التضخم والسياسة النقدية : *l'inflation et la politique monétaire*

لقد أصبح التضخم في عصرنا ، ظاهرة عالمية ، أصابت وتصيب جميع دول العالم ، بنسب تختلف وفقاً لفلستها الاقتصادية والاجتماعية ، ودرجة التطور التي وصلت إليها ، وأصبح أحد أهداف السياسة الاقتصادية ، ثبات المستوى العام للأسعار ، عبر إبعاد التوترات التضخمية . فالدولة يمكنها مقاومة التضخم منذ البداية ، باستخدام آلية تخفيض التدفق النقدي ، أو زيادة التدفق السلعي . كما أن سياسة الادخار الإلزامي التي اقترحها كينز ، تعتبر إحدى أدوات التدخل^(١) . ومن

(1) I bid ., p. 543.

المفيد البحث عن توازن جديد للدخول وللأسعار ، باستخدام سياسات التثبيت التي تسمح بالتكيف مع نموذج التضخم الذي يواجهه الاقتصاد .

وفي حالة تضخم الطلب يمكن مواجهة الأمر باستخدام أدوات السياستين المالية والنقدية ، ففي مجال السياسة المالية تعتبر الضريبة المباشرة على الدخل ، أداة رئيسية. أما السياسة النقدية فيمكن أن تتمثل عبر سعر فائدة مرتفع وثابت .

وقد أوضح الاقتصادي كالدور بأن نمواً سنوياً للأجور بمعدل يتراوح بين ٤-٥% يعتبر هدفاً معقولاً . وبالنسبة لكاهن KAHN ، إذا كان التضخم هيكلياً ، فإن معدل نمو الأجور يجب أن يتناسب مع معدل نمو الإنتاج^(١) . وهي سياسة تركز على الأجور ، كونها تخص البلدان الصناعية المتقدمة التي تمتلك بنية إنتاجية متقدمة ومتنوعة . وتكمن مشكلتها عند حدوث التضخم ، في استعادة التوازن عند هذا البنيان الإنتاجي المتقدم . أما في البلدان النامية فإنها تؤدي إلى كبح جماح النمو الاقتصادي ، وتزايد البطالة ، وتدهور مستوى المعيشة^(٢) .

وبالنتيجة ، فإن الأمر بالنسبة للبلدان النامية ، يتطلب اللجوء ، إلى سياسة تعيد توزيع الدخل القومي ، بما يخفض من سوء التوزيع ، ويرفع الميل للاختار ، ويخفض الاستهلاك ، بما يتفق مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مع تخفيض حدة الضغوط التضخمية .

(1) Ibid ., p. 549.

(٢) د. رمزي زكي ، ١٩٩٣م، قضايا مزعجة ، مصدر سابق ، ص . ٥١ .

الفصل الثاني

مشكلة الركود الاقتصادي

La stagnation ,ou la récession économique

لقد أصبح من بديهيات الأدب الاقتصادي ، تعرض الاقتصاديات الرأسمالية ، لأزمات دورية تتمثل في الرواج والتضخم والانكماش والركود ، وقد فسر الحدث إبان الأزمة الكبرى ١٩٢٩-١٩٣٣ ، بأن الأمر ناتج عن نقص الطلب الكلي . وبالتالي فإن الاقتصاد سوف يعاني من التدهور في الأسعار ، نتيجة تزايد مستوى الإنتاج عن مستوى الطلب الكلي ، وتكدس السلع في المخازن ، وظهور البطالة ... الخ .

وقد تصدى الاقتصادي فريدمان ، لهذه الظاهرة ، بأن الأمر ناتج عن إهمال السياسة النقدية ، وتركيز الجهد على السياسة المالية ، فزيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي قد أدى إلى زيادة الضرائب ، وخاصة على الدخل ، مما أثر سلباً في حوافز الإنتاج والادخار والاستثمار^(١) .

وفي تحليل آخر^(٢) ، جرى ربط الركود بمدى التفاوت في توزيع الثروة ، وتركيزها بيد فئة قليلة من الأفراد ، حيث تنخفض القوة الشرائية ، نتيجة زيادة المخزون السلعي ، وتسريح الأعداد الكبيرة من العمال ، ومن ثم إعلان المصارف والبيوتات المالية إفلاسها ، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاج ، بل وتدهوره أحياناً .

وفي الحقيقة ، فإنه يمكن أن ينتج عن الانكماش والركود فالكساد ، آثار اقتصادية واجتماعية سيئة ، تتمثل في^(٣) :

- انخفاض في الإنفاق الاستثماري ، بسبب انخفاض الإنفاق الكلي يؤدي إلى انخفاض الدخل والاستخدام .

- انخفاض في الطلب الخارجي ، بسبب انخفاض في الصادرات .

(١) د. رمزي زكي ، ٢٠٠٠م ، انفجار العجز ، مصدر سابق ، ص ٨١ .

(٢) رافي باترا ، ١٩٩٠م ، الانفجار ، ترجمة د. عدنان شومان ، مؤسسة الصالحان للطباعة والنشر ، دمشق ، ص ١٠٦ .

(٣) R.Barre , 1970 , Économie politique , op ., cit ., pp. 566-569 .

- انخفاض في النفقات العامة بالنسبة إلى حصيللة الضرائب .
 - انتقال الطلب من صناعة لأخرى .
 - تقييد عرض الائتمان من قبل المصارف .
 - انخفاض الأرباح ، ومن ثم اختفاؤها نتيجة انخفاض الأسعار ، وبشكل أسرع من انخفاض تكاليف الإنتاج ، وتزايد تكاليف الإنتاج كلما انخفض الإنتاج .
 - انخفاض الإنتاج وانخفاض الأسعار ، يؤديان إلى زيادة البطالة وتسريح العمال ، وسيطرة الأجواء التشاؤمية ، وبالنتيجة شلل النشاط الاقتصادي .
- وبالطبع ، فإن الحكومات بحكم التجربة ، وتكرار الوقائع الاقتصادية ، يجب أن تقوم بتدارك الأمر عبر سلسلة من الإجراءات ، تمكنها الخروج من حالة الكساد ، من خلال التخفيف من التقلبات في دخول الأفراد ، وفق نسق من الثبات التلقائي *stabilisateur automatique* يعتمد على نظام من الضمان الاجتماعي ، وخاصة التأمين ضد البطالة ، حيث في فترات الضيق يستمر الاستهلاك ، الذي يخلق حافزاً للصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية بالاستمرار في أداء وظائفها الإنتاجية . ويضاف لما سبق نظام الضرائب المباشرة على الدخل بحيث يصيب الطبقات الغنية القادرة . وأخيراً ، ادخار الشركات كالأرباح غير الموزعة ، التي يمكن أن تساهم في تشجيع الاستثمارات ، وتساهم في ثبات دخول الأفراد . فالسياسات الحديثة المبينة على التنبؤ والتوقع ، استطاعت أن : تتجنب العديد من الأزمات ، من تضخم أو ركود أو كساد اقتصادي ⁽¹⁾ .

(1) I bid., p . 575.

الفصل الثالث

مشكلة الكساد التضخمي

(^١) La stagflation

يعتبر مصطلح الكساد التضخمي أمراً حديثاً في الأدب الاقتصادي، و بالمعنى العام لا يقصد به الركود التام المرافق لنمو معدوم (يساوي الصفر) ، وإنما هو نموذج اقتصادي انتشر خلال الفترة ١٩٧١-١٩٨١ م، يتميز بنمو بطيء ضمن حالة من التضخم وصعود في البطالة . ولدى التصدي لها كآزمة في عام ١٩٧٤ م ، بعد الترافق بالصدمة النفطية الأولى ، انخفض التضخم قليلاً ، وصعد الركود والانكماش ، حيث تشكل في الأدبيات الغربية ما عرف باسم الكساد التضخمي ، ومنها انتقلت إلى البلدان النامية(^٢) .

وبرأي البعض(^٣) ، أن هذه الظاهرة تعود إلى عدد من الأسباب ، منها الإجراءات والسياسات النقدية والمالية ، التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية ، ممثلة بالقرار الذي اتخذ في آب ١٩٧١ م ، بالقطيعة بين الدولار والذهب ، حيث انسحبت بذلك من قاعدة الذهب ، وعن التزاماتها تجاه اتفاقيات بريتون وودز عام ١٩٤٤ م . ثم تبع ذلك اتخاذ قرارات نقدية تقضي بتخفيض قيمة الدولار بمعدل ٨,٥ ٪ عام ١٩٧١ م ، و ١٠ ٪ عام ١٩٧٣ م ، الأمر الذي دفع إلى تدهور مستمر في قيمة الدولار تجاه العملات الأجنبية الرئيسية ، مما دفع حكومات هذه العملات إلى إخضاع عملاتها لعمليات تعويم flottement des changes في أسواق الصرف الدولية .

لقد ترافق ما سبق ، بالأزمة التي انفجرت عام ١٩٧٤ م ، نتيجة الخلل في التجارة الدولية ، التي بدلا من أن تلعب دوراً منظماً ، ساهمت في التوسع للطلب الزائد الذي خلق رواجاً في أسعار المواد الأولية ، أضيفت إليها ارتفاعات سريعة ،

(1) H.guitton et G.érard bramoullé , 1987 , la monnaie , op , cit ., p. 530.

* هذا التعبير هو حصيلة صهر بين مصطلحين ، بأخذ بداية كلمة الركود la stagnation ، ونهاية كلمة التضخم l'inflation . واستخدم التعبير لأول مرة في بريطانيا ١٩٦٧ م ، من أجل تقييد الطلب .

(2) Denise flouzat , 1995, Économie contemporaine , tome 3.7 édition , paris, p. 360.

* يجب التمييز بين البطالة الكينزية الناتجة عن عدم كفاية الطلب الفعال ، والبطالة التقليدية الناتجة عن ضعف الأرباح والإيرادات ، نتيجة الخلل في التوازن الاقتصادي (كثير من التضخم ، فكثير من البطالة) .

(^٣) د. أحمد زهير شامية ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ٣٧٥ .

في أسعار المنتجات الغذائية الرئيسية نتيجة المحاصيل السيئة في الاتحاد السوفييتي (سابقاً) والصين الشعبية .

إن السياسة المالية التي وردت في نظرية كينز ، والتي طبقت فيما بعد الحرب الثانية ، في معظم بلدان العالم ، قد ساهمت في تحقيق أهداف التشغيل الكامل والاستقرار الاقتصادي في البلدان الصناعية المتقدمة : كما ساهمت في الجهود التنموية في البلدان النامية . إلا أنه في بداية السبعينات ظهرت مجموعة من العوامل عصفت بالنظام الاقتصادي الدولي برمته .

إن القطيعة بين الذهب والدولار وتعويم العملات وسيطرة أجواء المضاربات وانتشار الفوضى في الأسواق النقدية الدولية ، وارتفاع أسعار الطاقة عالمياً ... الخ ، كلها أدت إلى ظهور ظاهرة جديدة عرفت باسم الكساد التضخمي ، عجزت النظرية الكينزية عن معالجتها . وقد نتج عن هذا الكساد التضخمي ظهور العجز في الموازنات العامة لمعظم البلدان الصناعية المتقدمة . فخلال الفترة (١٩٧٨-١٩٨١ م) ، تراوح العجز في كندا (-١ ، -٣ ، ٤ ٪) ، وفي فرنسا (-١ ، -١ ، ٦ ٪) ، وفي إيطاليا (-٩ ، ١ ، ٩ ، ٩ ٪) ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية (-٢ ، ٠ ، ١ ٪) ، وكل ذلك بالنسبة للناجح المحلي الإجمالي ^(١) .

أما في البلدان النامية ، فقد كانت الصورة أكثر قتامة ، حيث تراوح العجز خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٨٥ م ، فيما بين (-٣ ، ٥ ، -٦ ، ٣ ٪) ، خالقة توترات اجتماعية في بعضها ^(٢) .

وقد دفع ما سبق ، البحثة إلى القناعة ، بأنه لا توجد دولة رأسمالية يمكنها أن تحقق الاستخدام الكامل والاستقرار في الأسعار ، مع الحفاظ على حرية السوق في آن معاً ^(٣) .

لقد ترافق عرض كبير من السلع في الأسواق ، مع فائض في عرض العمل ، وبالتالي أخفقت سياسة تحفيز الطلب الكلي .

أما بالنسبة إلى النقديين (فريدمان) ، فإن اختلال التوازن الذي نتج ، كان حصيلة سياسات نقدية مرنة ، فالكساد برأيهم يمثل ظاهرة مؤقتة تختفي مع تبني سياسة نقدية تقليدية مكافحة ومقاومة للتضخم . وفي الولايات المتحدة قاد صعود التضخم إلى اتخاذ إجراءات قاسية في سياستها النقدية اعتباراً من ت ١ ١٩٧٩ م ، تبعته معظم بلدان منظمة التعاون والتنمية متخذة إجراءات صارمة ضد التضخم .

(١) د. رمزي زكي ، ٢٠٠٠ م ، الانفجار ، مصدر سابق ، ص. ٨٤ .

(٢) المصدر السابق مباشرة ، ص. ٩٠ .

(٣) المصدر السابق مباشرة ، ص. ٧٨ .

وهذه الإجراءات أثبتت فعاليتها ، فقد انخفض التضخم الذي كان سارياً في عام ١٩٨٠م بنسبة ١٣% ، إلى ٢,٦% في عام ١٩٨٦م^(١).

إن هذه المشكلة ، جعلت البلدان الصناعية المتقدمة تتردد في اتخاذ الإجراءات والتدابير والسياسات الاقتصادية والنقدية ، لمعالجتها ، خاصة أن هذا التضخم بدا ناتجاً عن رفع التكلفة . ناهيك عن وجود نقابات عمال ذات قوة تفاوضية تجاه أرباب العمل والحكومات ، جعلت الأجور غير مرنة أو جامدة ، بل وأدت هذه القوة التفاوضية إلى زيادة الأجور في بعض الأحيان . إلى جانب ظهور منتجين احتكاريين يرغبون في أرباح عالية ، ومن الطبيعي ، أن مثل هذا النوع من التضخم اللولبي تصعب السيطرة عليه .

إن الزيادة المستمرة في الأسعار في البلدان الصناعية المتقدمة ، تصاحبها غالباً انخفاض في الإنتاج وارتفاع في نسبة البطالة . ولذلك فإن أدوات السياستين المالية والنقدية من الصعوبة التحكم فيها ، فالإجراءات الموجهة نحو تخفيض البطالة ، تعني قبول معدلات مرتفعة من التضخم ، وبالعكس فإن تحقيق مستويات منخفضة من الأسعار ، يعني قبول مزيد من البطالة والكساد .

أي أنه ، عبر تحريك عملية الإنتاج وخلق نوع من الازدهار ، يترتب عليهما المزيد من الارتفاع في الأسعار . كما أن السيطرة على هذه الأخيرة ومنع ارتفاعها يترتب عليهما المزيد من البطالة ، وزيادة المخزون السلعي وانخفاض حجم الإنتاج .

لقد اقترحت سياسات متعددة لمعالجة مشكلة الكساد المرافق للتضخم ، التي عانت منها البلدان الصناعية المتقدمة . والتي انعكست على البلدان النامية عبر العلاقات الاقتصادية الدولية وخاصة التجارة الخارجية ، والتي يمكن تمييز نوعين من هذه السياسات ، يمكن إيجازهما فيما يلي :

١- السياسة الجاهزة أو السريعة :

وتتضمن هذه السياسة تخفيض معدل النمو النقدي ، من أجل تخفيض حدة التضخم . إلا أن هذا الإجراء يرافقه تخفيض في حجم الطلب الكلي ، أي انخفاض الإنفاق الكلي العام والخاص ، مما يؤدي إلى انخفاض الناتج القومي ، الذي يؤدي إلى زيادة حجم البطالة .

ومن ناحية أخرى ، فإن انخفاض حجم الناتج القومي ومعدل نموه ، يحتاج إلى زيادة الطلب الكلي . وهنا تكمن صعوبة تبني مثل هذه السياسة .

(1) Denise flouzat , 1995, Économie contemporaine , tome 3.7 édition , paris.p 337.

٢- سياسة العلاج التدريجي:

عندما تظهر ظاهرة التضخم ، تظل الأسعار ترتفع إلى أن تصل إلى حدٍ أعظمي معين ، ومن ثم تبدأ بالانحدار ، إلى أن تصل إلى مرحلة الركود . وهنا ، يتعايش التضخم مع الركود ، حيث تزداد البطالة ، وتدهور معدلات الإنتاج الطبيعي .

وهذه السياسة التدريجية أكثر واقعية ، كونها تسير بخطوات تدريجية ، تستطيع الدولة من خلالها التحكم في الكمية النقدية المعروضة وتخفيض الإنفاق العام ، مما يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم .

ومجمل القول ، أنه وضعت سياسات متعددة لمعالجة هذه الظاهرة الجديدة ، فعلى المدى القصير اقترح أو جرى تخفيض معدل النمو النقدي ، مما حدا ببعض إلى تسميتها بسياسة النفس القصير . وعلى المدى الطويل ، التدرج في معدل النمو النقدي ، من خلال إتباع سياسة انكماشية ، وتخفيض الإنفاق العام وزيادة معدلات الضرائب ، حيث بدت هذه السياسة أكثر واقعية من الأولى .

الباب السادس

الأنظمة والمؤسسات النقدية الدولية والإقليمية

تمهيد

خلال عام ١٩٤٣م ، بدأت المشاورات بين ممثلي الحلفاء لوضع القواعد الأساسية لإعادة التنظيم الاقتصادي والنقدي لعالم ما بعد الحرب ، تمهيداً لإعادة بناء عالم جديد وفقاً لما أشيع وقتها .

لقد شارك في وضع أسس هذا النظام كينز ودوايت وموسيه وغيرهم ، في المؤتمر المنعقد في بريتون وودز خلال شهر تموز من عام ١٩٤٤م ، وكانت الحصيلة تأسيس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

وقد هيمنت على قواعد وأنظمة المؤسستين قوة الاقتصاد الأمريكي ، التي استمرت خلال الفترة ١٩٤٥-١٩٥١م . وفي عام ١٩٥٨م ، بدأت التدخلات الدولية لتعديل حصص مساهمات الدول الأعضاء في الصندوق ، والتي ثبتت عام ١٩٤٧م . وستقوم هاتان المؤسستان ، اعتباراً من بداية الثمانينات من القرن العشرين ، في تبني برامج الإصلاح الهيكلي والتنشيط في البلدان النامية ، ولاحقاً في البلدان الاشتراكية "سابقاً" .

والى جانب هذا النظام الدولي ظهرت أنظمة نقدية إقليمية ، كالنظام النقدي الأوربي ، ونظام النقد العربي (بالرغم من عدم تبلوره بعد) ، وستقوم بدراسة المواضيع الواردة في هذا الباب ، وفقاً لما يلي :

- الفصل الأول : النظام النقدي الدولي .
- الفصل الثاني : النظام النقدي الأوربي .
- الفصل الثالث : النظام النقدي العربي .

الفصل الأول

النظام النقدي الدولي

Le système monétaire international

سوف لن نتوقف كثيراً أمام الوقائع التاريخية للنظام النقدي الدولي ، فما يهمنا هو النظام النقدي الحالي الذي هو وليد "قربة بريتون وودز" الأمريكية في تموز ١٩٤٤ م .

لقد ساد فيما بين القرن الخامس عشر ، والقرن الثامن عشر ، المذهب التجاري " الميركانتيلية " le mercantilisme ، المعبر عن مصالح الرأسمال التجاري ، الذي اعتبر المعادن النفيسة من ذهب وفضة عماد الثروة لأي شعب . ولكي تزدهر هذه الثروة وتتراكم ، يجب أن يحقق الميزان التجاري للدولة فائضاً يتعاضد عبر تشجيع النشاطات الاقتصادية العاملة من أجل التصدير . وبغية اكتمال صورة دعم ونمو الرأسمال التجاري ، برّر سعر الفائدة على القروض ، بعد ظهور ظاهرة القروض العامة الداعمة للدولة .

وعبر توسع هذا المذهب ، تكونت السوق العالمية والتراكم الأولي لرأس المال ، وتوحيد وتهيئة السوق العالمية أمام المجتمع الرأسمالي الصناعي ، الذي فرضت الظروف الاقتصادية على تبنيه لنظام قاعدة الذهب كأول نظام نقدي عالمي ، والذي سندرسه فيما يلي، بشئ من التفصيل:

أولاً- قاعدة الذهب:

من الناحية التاريخية مرّ معنا ثلاثة نماذج من هذه القاعدة :

- المسكوكات الذهبية.
- النقود الورقية المصرفية القابلة للتحويل إلى سبائك ذهبية.
- النقود الورقية غير القابلة للتحويل إلى ذهب ، مع السماح لمصرف الإصدار بشراء وبيع الحوالات الأجنبية الذهبية " صورة الصرف بالذهب " .

ومن شروط هذه القاعدة، وجود علاقة ثابتة بين قيمة الوحدة النقدية، وكمية محددة بوزن محدد وعتار معين من الذهب، والنقود المتداولة ذهبية، وإلى جانبها نقود ورقية قابلة للتحويل إلى ذهب.

وفي ظل هذه القاعدة تمتعت أسعار الصرف بالثبات والاستقرار، نظراً لارتباط العملة المحلية بشكل مباشر أو غير مباشر، بوزن وعتار محددين من الذهب. والمقصود بهذا أن الدول التي تتبنى هذه القاعدة، ترتبط عملاتها برباط واحد هو الذهب. ومن ثم تحدد أسعار الصرف في حالة التوازن، طبقاً لنسبة كمية الذهب الموجودة في عملة كل دولة، إلى كمية الذهب الموجود في عملات الدول الأخرى. في ضوء ما يسمى بسعر التكافؤ أو التعادل المعدني. وبالتالي فإنه في ظل هذه القاعدة، تجري عملية استبدال العملات ببعضها، وكأنها عملية استبدال للذهب بالذهب، والآلية ذاتية بديلة عن تدخل الأفراد⁽¹⁾.

وفي حال اختلال التوازن في ميزان مدفوعات دولة تتبع قاعدة الذهب، فإن حركات الذهب دخولاً وخروجاً تصحح هذا الخلل. وكي تتحقق هذه الآلية، يجب أن يكون الطلب العالمي على صادرات الدولة المعنية مرناً. بالإضافة إلى توفر المرونة في الأسعار وتكاليف الإنتاج. وأن يكون التداول النقدي داخل كل دولة على درجة عالية من الحساسية تجاه التغيرات التي تحدث في حركة الذهب.

ثانياً - النظام النقدي الدولي حتى الحرب العالمية الأولى :

في ظل قاعدة الذهب، ولغاية ١٩١٤ م. بداية الحرب الأولى، ساد نظام نقدي دولي استطاع دمج العملات والسياسات النقدية لمختلف دول العالم، تحت نظام واحد متناسق من خلال آلية المحافظة على استقرار وثبات أسعار الصرف، لوجود درجة عالية من الارتباط، فيما بين مستويات الأسعار المحلية، داخل الدولة الواحدة، ومستوى الأسعار في الدول الأخرى.

ثالثاً - النظام النقدي الدولي في الفترة ما بين الحربين العالميتين :

بالرغم من التقدم الذي تحقق في البلدان الرأسمالية حتى بداية الحرب الأولى. إلا أن هذا التقدم لم يكن متساوياً فيما بينها، من حيث السيطرة على الأسواق الخارجية، ومصادر المواد الأولية، والسيطرة على المواقع الاستراتيجية. مما سبب صراعاً فيما بينها من أجل إعادة توزيع مناطق السيطرة والأسواق الخارجية. وما أن انتهت الحرب الأولى حتى بدأت خريطة العالم السياسية والاقتصادية تتوضح من جديد عاكسة التغيرات والأوضاع الجديدة.

(1) Robert mossé, 1967, les problèmes monétaires internationaux, payot, paris, p.196.

لقد بدت الحاجة فيما بعد الحرب ، لوجود نظام نقدي دولي ، الذي وضعت قاعدته في مؤتمر جنوة في عام ١٩٢٢م . ولكن تشكل المناطق النقدية قد عرقل وحدة النظام وأساء إلى أدائه . كما أن التضخم الذي نتج عن الحرب قد انتشر و حطم عملات كثيرة في أوروبا الوسطى وروسيا وألمانيا . كما قامت السلطات النقدية في فرنسا وبلجيكا وإيطاليا بتخفيض قيم وحداتها النقدية . فالأوراق النقدية المدارة بالسعر الإلزامي ، لم تعد مرتبطة بالذهب ، الذي فقد وظيفته على المستوى المحلي . وأصبحت قيمة الوحدة النقدية العائمة تحددها قوانين العرض والطلب^(١) .

وأمام هذه الظروف المعقدة ، كان من الطبيعي أن تهتم البلدان الأوروبية بقضية سعر الصرف وتنشيط التجارة الدولية وإعادة الاستقرار النقدي . فعادت بريطانيا إلى قاعدة الذهب في عام ١٩٢٥م ، وفرنسا عام ١٩٢٨ ، إلا أن هذه العودة قد تمت في ظروف اقتصادية وسياسية ، تختلف تماماً عما كان سائداً قبل الحرب ، فلم توفر تلك العودة قابلية الصرف الكاملة بالذهب . ونصل إلى عام ١٩٢٩م حتى بدأت بوادر الأزمة الاقتصادية الكبرى في الظهور ، فانخفض الإنتاج الصناعي وتدهور معدلات الاستثمار والنمو ، وانخفاض الأسعار ومعدلات الأرباح وتفشي البطالة ، مودية في نهاية المطاف إلى انهيار قاعدة الذهب والنظام النقدي الدولي برمته^(٢) .

واتجهت التحليلات الاقتصادية إلى الاتفاق ، أن العودة إلى قاعدة الذهب لم تكن ضرورية ، لأن الظروف والأحوال الاقتصادية التي كانت سائدة فيما قبل الحرب ، قد تغيرت تماماً بعد الحرب . حيث شهدت الفترة فيما بين الحربين ، حرباً اقتصادية ونقدية لم تنته إلا بإنهاء الحرب الثانية ، والاجتماع في قرية بريتون وودز الأمريكية .

رابعاً - اتفاقات بريتون وودز والنظام النقدي المنبثق عنه :

وفقاً لتحليلاتنا السابقة ، فقد تميزت الفترة ١٩٢٠-١٩٤٠م ، بعدم الثبات النقدي الدولي ، والأزمات النقدية التي ألحقت الأذى بالعلاقات الاقتصادية الدولية وتطورها . وفي جانب الحلفاء ، وبدءاً من عام ١٩٤٣م ، تكررت اللقاءات والاجتماعات والخطط من أجل تجنب الاضطرابات النقدية التي كانت سائدة قبل الحرب الثانية ، وتشجيع قيام نظام مدفوعات دولي متعدد الجوانب .

(1) Denise Flouzat , 1995, Économie contemporaine , op, cit ., p. 466 et 467 .

(2) Ibid , p. 622.

لقد كانت خطة كينز ، تتضمن إنشاء مصرف دولي ، يقوم بإصدار وحدة نقدية باسم " le bancor " بحجم متناسب مع حاجات التيارات النقدية للتجارة الدولية^(١) .

أما من الجانب الأمريكي ، فقد اقترح وايت white ، العودة إلى قاعدة الذهب مع إدخال بعض التعديلات . الأمر الذي كان منسجماً مع حالة دولة تحوز على ثلثي الذهب العالمي^(٢) .

لقد اجتمع مندوبو ٤٤ دولة في " بريتون وودز " ، للتوقيع على الوثائق المالية والنقدية الصادرة عن الأمم المتحدة ، في تموز ١٩٤٤ م ، حيث انبثق عن هذا المؤتمر صندوق النقد الدولي ، بهدف تولي تثبيت قواعد ناظمة متجانسة لنظام نقدي دولي يدار بألية فعالة للتعاون النقدي الدولي ، وتسهيل توسيع المبادلات وتطوير وتنمية الاقتصاد الدولي .

وكان من الطبيعي أن يعكس هذا المؤتمر التغير الذي طرأ على الواقع الاقتصادي والسياسي نتيجة الحرب ، مصحوباً بخلافات حادة حول شكل النظام الاقتصادي والنقدي المزمع رسمه . فكانت وجهة نظر بريطانيا تمثل وجهة النظر العاكسة للمركز الاقتصادي والنقدي قبل الحرب . والولايات المتحدة التي انتقل إليها فعلياً مركز القرار الاقتصادي .

لقد رأى كينز أن إدارة وضبط النظام النقدي الجديد ، يتطلبان إقامة مؤسسة دولية ذات طابع مركزي عالمي ، بعيداً عن المؤثرات السياسية . قاصداً تكوين " اتحاد للمقاصة الدولية " ، تنحصر مهمته ، مثيل مهمة المصرف المركزي في النظام النقدي داخل كل دولة ، وتسهيل مهمة خلق الائتمان ومراقبة سير النظام النقدي ، مع منح الحرية لكل عضو في الصندوق في تحديد سياسته ، بما يتناسب والظروف المحيطة به . فمشروع كينز عكس الموقف من الدور الذي سيلعبه الذهب في النظام النقدي الجديد . لأن عالم ما بعد الحرب يحتاج إلى كميات كبيرة من النقود الاحتياطية الدولية ، والتي يجب أن تحدد حسب حاجة التجارة الدولية ، وليس على أساس إنتاج الذهب وتكاليفه والاحتياطي منه ، مقترحاً حصص الدول الأعضاء بالتناسب مع حجم صادرات وواردات الدول قبل الحرب ، متجاهلاً النقود الاقتصادي والسياسي الأمريكي . ولهذا فقد رفض المؤتمر مشروع كينز .

(1) R. Barre, 1970, Économie politique, op, cit, p 700.

(٢) إن الاهتمام الأمريكي ، في مجال الاستثمار بالذهب قليل ، وبشكل عام تجري التقلبات في أسعار الدولار ، والتقلبات في أسعار الذهب باتجاهات معاكسة : فارتفاع أسعار الذهب يشهد على عجز الدولار ، وانخفاضه يعكس قوة الدولار .

أما مشروع وايت ، فقد كان هدفه إيجاد نوع من التعاون بين السلطات النقدية المحلية ، والنظام النقدي الجديد حول ثبات أسعار صرف العملات ، مقترحاً إقامة صندوق نقد دولي يقوم بتثبيت أسعار صرف عملات البلدان الأعضاء المشتركة في إنشائه ، ووحدة نقدية باسم يونيتاس units ، ترتبط بوزن و عيار محددين من الذهب .

وبالنتيجة ، فقد نصت اتفاقية بريتون وودز ، أنه على كل دولة عضو في صندوق النقد الدولي ، تحديد قيمة عملتها المحلية بما يعادلها بالذهب أو الدولار الأمريكي .

وفي عام ١٩٤٦ م ، جرى تحديد أسعار التعادل لعملات عدد من البلدان الأعضاء . والتزمت الولايات المتحدة تحويل الدولار إلى ذهب بسعر محدد ٣٥ دولاراً للأونصة الواحدة من الذهب .

لقد اشترطت أحكام هذا الصندوق ، دفع الدولة العضو من اشتراكها، نسبة تتراوح ما بين (١٠-٢٥ %) بالذهب ، والجزء الباقي بالعملة المحلية . وقدرت حصص البلدان الأعضاء بالاستناد إلى حجم التجارة الخارجية وحجم الدخل القومي والاحتياجات النقدية لدى كل بلد عضو . وهكذا أتاح نظام الصندوق ، حق استفادة البلدان الأعضاء من موارده حينما يتعرض البلد العضو لعجز طارئ في ميزان مدفوعاته . وذلك بغية توفير السيولة . وسوف نقوم بتحليل فعالية وأداء هذا النظام النقدي الدولي ميدانياً ، فيما يلي :

خامساً- أداء هذا النظام النقدي الدولي (بريتون وودز) :

لقد أظهر هذا النظام منذ البداية الدور المسيطر لوحديتين نقديتين هما الدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني ، في تسديد المدفوعات الدولية ، وفي قيامهما بدور النقود الاحتياط . وبالنظر لضعف الإسترليني أمام الدولار ، فإن النظام النقدي أصبح يؤدي وظيفته أساساً على الذهب والدولار ^(١) . وأصبح الاحتياطي من الذهب يحفظ في مخازن المصرف الفيدرالي الأمريكي لصالح صندوق النقد الدولي . وقد ميز المحللون ثلاث مراحل في مجال تطبيق اتفاقات بريتون وودز ، هي التالية ^(٢) :

(1) I bid .,p.,707.

(2) H. guiffon et G .bramoullé, 1987, la monnaie , op., cit., p. 709-720.

١- فترة الإنشاء ١٩٤٥-١٩٥١ م :

خلال هذه الفترة ، سارت الأمور بدون صعوبات كبيرة ، بفضل الموازنة المالية المقدمة وفق مشروع مارشال الاقتصادي ، وقوة الاقتصاد الأمريكي ، والاتحاد الأوربي للمدفوعات ، الذي اعتبر بمثابة تمهيد للوحدة الاقتصادية الأوربية .

٢- فترة التعقيدات ١٩٥١-١٩٦٧ م :

خلال هذه الفترة انعكس العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي على المعاملات الاقتصادية عبر هذا النظام ، إلا أن الثقة بالدولار بقيت مستمرة ، بالرغم من أن نسبة التحويل إلى الذهب كانت ضعيفة .

٣- فترة التفكك ١٩٦٧-١٩٧٧ م : la désintégration

بالرغم من المحاولات المتعددة لإنقاذ الدولار ، فإن القطيعة قد حصلت بين الدولار والذهب في آب ١٩٧١ م . ودفع التفكك بالولايات المتحدة إلى تخفيض قيمة الدولار بنسبة ٨% في عام ١٩٧١ م للمرة الأولى ، والمرة الثانية في ١٩٧٣ م بنسبة ١٠%^(١) .

وكانت نتيجة القطيعة ما يلي :

- إلغاء السعر الرسمي للذهب ، ونزع الصفة النقدية عنه .
- التخلص من جزء من مخزون الذهب الموجود في حوزة الصندوق .
- الاتفاق على اعتبار حقوق السحب الخاصة DTS بمثابة أصول احتياطية في نظام النقد الدولي .
- إشراف صندوق النقد الدولي على سياسات سعر الصرف للبلدان الأعضاء ، مع منحهم الحرية في اختيار ما تشاء من أنظمة الصرف بعد التشاور مع الصندوق .
- ودفعت الأمور بالصندوق إلى عقد مؤتمر جامايكا في ٨ ك ٢ ١٩٧٦ م . والذي اعتبر بمثابة بريتون وودز جديدة فيما يتعلق بمهام الصندوق ، تمثلت في تحديد نظام جديد لسعر الصرف ، ومفهوم جديد للذهب جعله يفرغ من مضمونه النقدي رسمياً ، ومنح وظيفة جديدة للصندوق جعلته بمثابة مصرف مركزي دولي^(٢) .

(1) I bid ., p. 723.

(2) I bid ., p ., 709 .

لقد انعكست مبادئ جامايكا بسرعة على أحوال الصرف والعلاقات النقدية الدولية . فقد أصبح التعويم السمة الرئيسية للعمليات الدولية ، إلى جانب حقوق السحب الخاصة . D.T.S ، وسوف نبحث في ماهية المفهومين ، طالما أصبحا جزءاً من نظام النقد الدولي ، وذلك وفقاً لما يلي :

١ - حقوق السحب الخاصة : les droits de tirages spéciaux

من أجل مواجهة احتياجات السيولة الدولية ، خارج الحدود المتفق عليها بالذهب ، وتراكم الاحتياطيات . فإن الصندوق قد حاول منذ عام ١٩٦٨ م ، خلق تسهيلات جديدة للمدفوعات باسم حقوق السحب الخاصة ، التي تحدت قيمتها بوزن معين من الذهب ، بالقياس إلى الدولار الأمريكي ، ولمدة أقصاها (٥) سنوات ، بغية إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات ، إذا كان يعاني من خلل . وهذه الأداة فتحت المجال لجدل كبير بين المهتمين ، معتبرين إياها بمثابة ذهب ورقي يمكن أن يؤدي إلى آثار تضخمية^(١) .

وفي عام ١٩٨١ م ، أدخلت تعديلات على وحدة حقوق السحب الخاصة ، بحيث تستجيب لتحديد سعر الفائدة ، وبالإستناد إلى (٥) وحدات نقدية مثقلة^(٢) ، ومحسوبة على أساس قيمة صادرات البلدان الأولى في الأسواق الدولية ، شريطة مراجعة سلة le panier هذه الوحدات كل (٥) سنوات لإدخال التعديلات التي تطرأ على الأسواق النقدية . وهكذا أصبحت وحدة حقوق السحب الخاصة تقوم بوظيفة وحدة حساب ومخزن للقيمة ، انطلاقاً من كونها نقوداً للقاعدة النقدية^(٣) .

ومن أجل تحديد سعر الصرف لوحدة نقدية بالنسبة إلى وحدة من حقوق السحب الخاصة ، يجب حساب معادل جميع مكونات حقوق السحب D.T.S. بالنسبة لهذه الوحدة النقدية ، على أساس سعر الصرف الجاري في السوق . ولهذا فإن قيمة الوحدة من D.T.S. تتغير على أساس سعر الصرف الجاري في السوق . ولهذا فإن قيمة الوحدة من D.T.S. تتغير يومياً تبعاً لتقلبات الوحدات النقدية الداخلة في تكوين السلة^(٤) . ولهذا يمكن اعتبار D.T.S. بمثابة نقود كتابية دولية ، تدخل في مجال الاحتياطي للمصارف المركزية للبلدان الأعضاء في الصندوق .

(1) Ibid ., p. 721 .

(٢) صندوق النقد العربي ، التقرير السنوي ٢٠٠٤ م ، أبو ظبي ، ص ٤٤ : بعد صدور اليورو وتداوله ، أصبحت

السلة مكونة من " ٤ " وحدات نقدية مثقلة ، في ٢٠٠٤/١٢/٣١ م ، وكان التثقييل كما يلي : دولار أمريكي

٣٧,١٥ % ، يورو ٣٧,٤١ ، جنيه إسترليني ١٢,٢٤ % ، وين ياباني ١٣,٢٠ % .

(3) H. guitton et G.bramoullé, 1987, la monnaie , op., cit., p.725et 726.

(4) D. flouzat ,1995, Économie contemporaine ,op., cit, p 579.

٢ - التعويم : le flottement

نتيجة الاضطرابات والتقلبات التي تعرضت لها أسواق الصرف ، فقد اقترح تعويم أسعار الصرف منذ عام ١٩٧٣م ، بهدف ثبات توازن ميزان المدفوعات ألياً ، وتمكين المصارف المركزية في البلدان الأعضاء التي تعاني من عجز في احتياجاتها من السيولة الدولية ، وتجنيب الدول من انتقال آثار التضخم من دولة لأخرى . واستخدام آلية المضاربة التي تعتبر بمثابة ضمانة لتوازن السوق ، وضمان للثبات .

إلا أن أنصار أسعار الصرف الثابتة ، يبنون فلسفتهم على أنها ، هي القدرة وحدها على خلق نمو دون تضخم ، والتي منها انبثقت سلبات أسعار الصرف العائمة ، والتي هي التالية^(١) :

- زيادة عنصر الشك في العلاقات التجارية الدولية .
- تشكل عقبة للسياسة الاقتصادية .
- عدم كفاية مرونة العرض بالنسبة للطلب .
- استمرار قيود الصرف^(٢) .

و خلاصة القول ، فإن هناك انتقادات عامة توجه لأداء عمل الصندوق ، حيث كانت مساعداته محصورة في العلاج المؤقت أو الموسمي ، ومدد قروضه حدها الأعلى (٥) سنوات ، وأن إمكانياته وموارده قليلة بالقياس لموارد المصرف الدولي للإنشاء والتعمير (البنك الدولي) ، الذي يعتبر توائم الصندوق^(٣) .

لقد تبني الصندوق إلى جانب البنك مسألة برامج وسياسات التكيف التي طبقت في البلدان النامية والبلدان الاشتراكية "سابقاً" ، والتي تعرضت لانتقادات نتيجة اخفاق هذا التصحيح الهيكلي والإصلاحات على المستوى الكلي ، والتي اعتبرت انعكاساً للنظام الرأسمالي وتطوره فيما بعد الحرب العالمية الثانية^(٤) .

(1) I bid ,pp.612et 613.

(٢) بعد القطيعة بين الذهب والدولار ، أصبحت مرونة الصرف وسيلة لاختلال التوازن ، بالرغم من أن هوامش التقلبات وفقاً لاتفاقيات سميث سونيان smith sonian أصبحت ٢,٢٥% في عام ١٩٧١م ، بدلاً من ١% فيما قبل.

(3) Michel lelart ,1993, le système monétaire international, la découverte , paris ,p .40.

* يتكون مجلس إدارة الصندوق من ٢٤ عضواً ، ادهم يسمى من قبل العربية السعودية بعد أن أصبحت مقرضة للصندوق ١٩٧٩م ، وعضو للصين الشعبية في عام ١٩٨٠م ، بدلاً من مقعد تاوان ، ومندوب آخر من قبل روسيا الاتحادية بعد إنسحابها في عام ١٩٩٢م . والمندوبون يعيرون عن توجهات حكوماتهم ، كما ينتخبون المدير العام كل (٥) سنوات .

(٤) ميشيل شوسودوفسكي ، ٢٠٠١م ، عولمة الفقر (تأثير إصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين) ، ترجمة : جعفر السوداني ، بيت الحكمة ، بغداد ، ص ١٧ .

الفصل الثاني

النظام النقدي الأوروبي^(١)

في ضوء الأوضاع غير المستقرة في العلاقات النقدية الدولية ، عجز صندوق النقد الدولي ، عن فرض إرادته على البلدان الصناعية السبع (مجموعة ١٠٧ بعد انضمام روسيا الاتحادية) ، بتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات مع العالم الخارجي ، وبعد القطيعة بين الذهب والدولار الأمريكي في آب ١٩٧١ ، وإنهاء القاعدة التقليدية . سعت بلدان أوروبا المتحدة باسم المجموعة الاقتصادية وقتها ، نحو خلق منطقة ثبات *une zone de stabilité* ، ضمن عالم يتميز بالتعويم العام للنقود . فالهدف العام ، هو الحفاظ على هامش من التقلبات لا يجوز تجاوزه ، ضمن عملات المجموعة الاقتصادية حينها ، حيث قررت في آذار ١٩٧٢ م ، تحديد هامش من التقلبات ، داخل التواءات أفعى *le serpent* ، بعرض حده الأعلى ٢,٢٥ ٪ . وهذه الأفعى محصورة ضمن نفق *le tunnel* عرضه ٤,٥ ٪^(٢) . وكلما تباعدت المسافة بين وحدتين نقديتين ، ووصلت إلى ٢,٢٥ ٪ ، تتدخل المصارف المركزية ، عبر بيع أو شراء النقود في أسواق الصرف ، من أجل إعادة هذا التباعد إلى ما دون النسبة المحددة .

أما بالنسبة للتعامل الخارجي^(٣) ، فإن الأفعى تتحرك ضمن النفق إلى أن يصل التباعد إلى ٤,٥ ٪ . إلا أن أزمة المضاربة التي حصلت بين بلدان المجموعة في آذار ١٩٧٣ م . دفعت السلطات النقدية الأوروبية إلى التعويم أمام النقود الخارجية بالنسبة الدنيا فقط عن نقودهم ، فبقيت الأفعى وألغى النفق .

وبغية تحسين هذه الآلية ، فقد اتفق أعضاء المجموعة في بريم Brème ١٩٧٨ م ، على إعداد منطقة ثبات نقدية في أوروبا ، عبر استخدام الليتي تحديد التعادل ضمن ثبات قابل للتصحيح ، وتنظيم الدفاع عن هذا التعادل أو التكافؤ *la parité* ، مقترضين استخدام وحدة حسابية مركزية مركبة ، باسم E.C.U. اختصاراً للتسمية الانكليزية *European Currency Unit* ، وذلك في آذار ١٩٧٩ م .

ومن أجل تحديد قيمة هذه الوحدة ، فقد استخدمت آلية التثقيب ، انطلاقاً من الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية لكل بلد من بلدان

(1) H. guillon et G.bramoullé, 1987, la monnaie, op., cit., p.711- 712 .

* يعتقد البعض . أن الأصل يعود إلى عام ١٩٥٠ م ، عندما تأسس إتحاد المدفوعات الأوروبي U.E.P. الذي كان بمثابة تمهيد لمصرف أوروبي ، (سبق أن نادى به كينز) ، أي غرفة تقاوص تقوم بدور وحدة حسابية .

(2) Ibid ,p. 798.

(3) Ibid ,p 597.

*لقد لعبت النقود ، كأداة للتوسع الدولي ، فقد لعب معدن الذهب كوسيلة أو أداة لسيطرة الإسترليني ، حيث استجابت قاعدة الذهب لمتطلبات الإمبراطورية البريطانية .

المجموعة الاقتصادية (سلة إقليمية بدلاً من دولية المستخدمة في حقوق السحب الخاصة) .

وتؤدي هذه الوحدة وظائف النقود : فهي أداة للحساب ووحدة للدفع أو القبض ومستودع للقيمة . وتدفع كل دولة مشتركة حصتها إلى السلطات الاتحادية بنسبة ٢٠% ذهباً ، و ٢٠% دولاراً أمريكياً و ٦٠% عملة وطنية . وفي أسواق الصرف تجتمع اللجنة المشرفة في الساعة ١٥ ، ١٤ يومياً لتحديد قيمة الوحدة E.C.U. على غرار D.T.S.^(١) . وبهذا فإن الـ Ecu ، أصل مركزي ، يتمتع بعلاقات ثابتة مع النقود التي تدخل في تركيبة السلة . وهو أصل احتياطي ، ووسيلة تسديد بين المصارف المركزية في المجموعة الأوروبية ، وقاعدة لمؤشر الفوارق ، وهو أيضاً آلية تدخل لدعم النقود والانتمان . بحيث يمكننا التصور أننا أمام مخطط لإيجاد وحدة نقدية أوروبية ، تقتصر في البداية على المصارف المركزية ، ومن ثم تعرض على الجمهور لاحقاً لنوال الثقة .

ورغبة في تطور التعاون النقدي للوصول إلى عملة موحدة، فقد جرت مفاوضات خلال ٢٧-٢٨ حزيران ١٩٨٨م ، تمخضت عن تشكيل لجنة تضم حكام المصارف المركزية الاثني عشر وقتها ، لاقتراح المراحل الواقعية للوصول إلى اتحاد اقتصادي ونقدي أوروبي ، وتبنى المجلس المنعقد في مدريد خلال حزيران ١٩٨٩م ، مقترحات اللجنة . كما تقرر في القمة المنعقدة في ستراسبورغ في ١٩٨٩ ، الدعوة لمؤتمر بين الحكومات من أجل تدقيق جميع المعاهدات المتعلقة بالسوق المشتركة واقتراح المؤسسات المكملة للاتحاد الاقتصادي والنقدي .

لقد كانت جميع هذه التحضيرات بمثابة التمهيد للتوقيع على معاهدة ماستريخت في شباط ١٩٩٢م ، التي دخلت حيز التنفيذ في ١٠ تشرين الثاني ١٩٩٣م ، مع تضمين السياسة الاقتصادية ، تنسيق وتوحيد القواعد المالية النازمة ، وطرح سياسة نقدية هدفها خلق عملة موحدة تتمتع بالثبات ، وتحترم قواعد نظام اقتصاد السوق . والوحدة النقدية المقترحة تتم عبر المراحل التالية^(٢) :

- ١- تحرير التجارة وتداول رؤوس الأموال ، اعتباراً من ١ تموز ١٩٩٠م .
- ٢- توحيد السياسات الاقتصادية اعتباراً من ١ كانون الثاني ١٩٩٤م .
- ٣- طرح وحدة نقدية واحدة ، وإقامة مصرف مركزي أوروبي برأسمال قدره (٥ مليارات) ، اعتباراً من ١ كانون الثاني ١٩٩٩م . على أن يتم الاكتتاب

(1) Denise Flouzat ,1995,Économie contemporaine ,op, cit ., p.525.

- وتدود هذه المبالغ لدى الصندوق الأوروبي للتعاون النقدي Fecom ، ويتم تصحيح هذه الوديعة كل ثلاث أشهر بغية التكيف مع كل حالة .

(2) Ibid ,p. 542-544.

بالرأس مال من قبل جميع المصارف المركزية الوطنية . ويتكون المصرف الأوربي من ثلاث هيئات^(١):

١- مجلس الحكام : ويتألف من أعضاء الهيئة الإدارية وحكام المصارف المركزية الوطنية . ويضع هذا المجلس السياسة النقدية .

٢- الهيئة الإدارية : le Directoire وتتألف من الرئيس ونائب الرئيس و(٤) أعضاء تجري تسميتهم من قبل رؤساء الدول والحكومات ، بناءً على اقتراح مجلس الحكام واستشارة البرلمان الأوربي . وتقوم بتنفيذ السياسة النقدية ، ومدة ولايتهم تبلغ ٨ سنوات .

٣- المجلس العام : le conseil général ويضم أعضاء مجلس الحكام وحكام المصارف المركزية غير الأعضاء بعد في اتفاقية ماستريخت، ويؤدي الوظيفة نفسها للهيئة النقدية الأوربية السابقة .

إن المصرف المركزي الأوربي ، يقوم بتأمين ثبات الأسعار ، طبقاً للمادة ١٠٥ من معاهدة ماستريخت . وبالتالي فهو يتمتع باليات التدخل في السوق بين المصارف كالمسعر التوجيهي وعمليات السوق المفتوحة وتكييف معدلات الاحتياطي الإلزامي . فمجلس حكام المصرف يتخذ جميع القرارات التي تسمح له بتحديد سعر الفائدة للنقد الوحيد . وسوف تقوم المصارف المركزية الوطنية بسك النقود وفق الكمية المحددة من قبل المصرف الأوربي . وفي المراحل اللاحقة سوف تقوم المصارف التجارية بتطوير أصولها ، بما يمكنها من خلق النقود الكتابية المنسجمة مع العملة الموحدة^(٢).

٤- الآثار الأولية للوحدة النقدية الأوربية^(٣):

إن الاتحاد الأوربي ثمرة طموح نقدي ومالي واقتصادي كبير ، وقد كانت النتائج الأولية بعد أقل من سنة من دخول اتفاقية ماستريخت حيز التنفيذ ما يلي :

- أن النمو الواضح الذي شهدته عمليات إدماج الشركات ، كان عاملاً هاماً للتفاعل الاقتصادي في الأسواق المالية .
- لقد أظهر ميزان المدفوعات الجارية لمنطقة اليورو فائضاً هيكلياً . ويبدو أن هناك نوعاً من توازن لا بد وأن يتحقق خلال الفترة القادمة .

(١) I bid , p , 544.

(٢) I bid .p.557-558.

(٣) د . أحمد فريد مصطفى ، ود . سهير محمد السيد حسن ، ٢٠٠٠ م ، السياسات النقدية ، والبعد الدولي لليورو ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ج م . ع . ص ٢٧٤-٢٧٧ .

• لقد أصبح اليورو عملة احتياطية جديدة ، وذلك لأنه أصبح عملة احتياطية رسمية ، وتشكل نسبة جيدة في تسوية المبادلات التجارية الخارجية العالمية ، وتستخدم وسيلة حسابية في التعامل بين الدول ^(١).

• أن التنافس بين اليورو والدولار الأمريكي سوف يؤدي إلى إرساء توازن أفضل في النظام النقدي العالمي .

• تمثل الموقف البريطاني في " لننتظر ونرى " .

• ضرورة وجود رقابة دقيقة نظراً لعدم تشكل حكومة فيدرالية وعدم وجود ميزانية فيدرالية واضحة وقوية لأوروبا الموحدة .

• يعتبر اليورو المنافس الأول للدولار من حيث أهميته في التجارة الدولية . ويمكن الفرق في أن الدولار يعتمد على اقتصاد متجانس ، في حين أن اليورو يمثل اقتصاديات تفتقد إلى نفس الدرجة من التجانس . فحدوث خلل ما سوف ينعكس سلباً على سعر صرف اليورو .

٥- اليورو في الأسواق ^(٢):

في ليلة الأول من بداية كانون الثاني ١٩٩٩م، استعدت أوروبا كلها لظهور هذا المولود الجديد دون نوم ، وعلى المستوى الرسمي قامت الحكومات بتشكيل مجموعات عمل أطلقت عليها " غرف حرب " ، وذلك لمتابعة التطورات في الأسواق المالية ، وأسواق النقد الأجنبي ، فارضة السرية التامة على اتصالات هذه الغرف ، تجنباً لأية أزمة في اليوم الأول لظهور اليورو .

أما على المستوى الشعبي فقد استقبل الأوروبيون اليورو بروح عالية ، وظهرت أسعار السلع والخدمات في الشوارع الأوروبية باليورو جنباً إلى جنب مع الأسعار بالعملة الوطنية . واستحوذ اليورو على احترام الأوساط التجارية والمصرفية في اليوم الأول .

لقد اعتبر العديد من الخبراء في المال والاقتصاد، أن ارتفاع قيمة اليورو في بداية التعامل ، هو بمثابة تصويت بالثقة على هذه العملة الجديدة . فخلال النصف الأول من عام ١٩٩٩م تمكن اليورو من تخطي المرحلة الصعبة مؤكداً أنه عملة مستقرة وقادرة على منافسة الدولار . ومع ذلك تبقى أهم التحديات التي تواجه اليورو بعد ميلاده ، هي التالية :

(١) د. عمرو محي الدين ، ٢٠٠٣ م ، السياسة النقدية الأوروبية ، مجلة المال والصناعة ، بنك الكويت الصناعي ، ص ١٦٠-١٥٩ .

(٢) مقاولي شلبي طلي : ٢٠٠٠ م ، اليورو (الأثر على اقتصاد البلدان العربية والعالم) ، زهراء الشرق ، القاهرة ، ص ٦٨-٧٤ .

- ضمان استمرار معدلات النمو حتى يمكن التغلب على معدلات البطالة المرتفعة في الدول الأعضاء .
- فعالية سياسات الدول الأعضاء .
- ضمان استقلالية وحصانة متخذي القرار في المصرف المركزي الأوروبي بعيداً عن الضغوط السياسية .
- التغلب على مشكلة توفر البيانات في جميع دول اليورو بالدقة المطلوبة .
- التغلب على مشكلة تقارب الأجور في بلدان الاتحاد الأوروبي .
- اختفاء عمولات صرف العملات ، وكذلك إلغاء مخاطر الصرف ، وتحقيق مكاسب مهمة للسياح .
- إنشاء منطقة خالية من التضخم والمديونية .
- التمهيد لتعاون سياسي .

لقد نتج عن خلق هذه الوحدة النقدية الجديدة العمل على تجانس الأسس الاقتصادية والعمل على التحرير الكامل لرؤوس الأموال والأفراد والسلع ، وتنسيق السياسات النقدية والمالية ، وتوحيد الأنظمة النقدية للمصارف المركزية الأوروبية على مستوى كل دولة أوروبية منتتمة إلى الاتحاد الأوروبي⁽¹⁾ . ويتطلب الأمر في النهاية تمتع هذه الوحدة النقدية بالفعالية والثبات والعدالة ، بغية الوصول إلى أفضل نظام نقدي إقليمي يتمتع بأسس اقتصادية متجانسة .

وفي الواقع ، سوف يكون لليورو ، أثره على صندوق النقد الدولي والطريقة التي يراقب بها التطورات الاقتصادية في بلدان اليورو . كما تشكك الولايات المتحدة في إمكانية نجاح اليورو على المدى الطويل ، حيث نرى أن هذه العملة أعدت بقرار سياسي ، وليس على أسس اقتصادية متكاملة⁽²⁾ .

ويرى الخبراء في البلدان النامية ، أن النمو والازدهار في بلدان اليورو ، سوف يحقق زيادة في التدفقات التجارية والمالية ، بينها والبلدان النامية، نتيجة انخفاض مخاطر الصرف وتراجع معدلات التضخم . وسوف تكون للسياسة النقدية الأوروبية تأثيرها على البلدان العربية ، فمن المعلوم أن النفط أهم مادة أولية تسعر بالدولار الأمريكي . إلا أن اليورو ، ظهر وفرض نفسه على المبادلات العالمية ، مع التنويه بأن بلدان الخليج هي الوحيدة في العالم العربي التي تحترم المادة "٨" من اتفاقية صندوق النقد الدولي بشأن تحرير العملة من قيود الصرف .

(1) Monique Béziade ,1995, la monnaie et ses mécanismes, la découverte , paris p.,120.

(2) مغفوري شلبي علي ، ٢٠٠٠م ، اليورو ، مصدر سابق ، ص ٨٣ . "وتعود هذه المقولة للاقتصادي فريدمان " .

ومن أجل متابعة التطورات النقدية الدولية ، وحتى تنسجم الأنظمة النقدية الخليجية مع المبادلات التجارية ، يتعين ربط العملات الخليجية بسلة مكونة من اليورو والدولار والين ، لتكوين سلة من عملات أهم الشركاء التجاريين ، حيث يمكن الاستفادة من تجربة الكويت ، التي تعد الدولة الخليجية الوحيدة التي تتبع هذا الأسلوب في ربط الدينار الكويتي منذ أكثر من ربع قرن ، محققة نجاحاً في الحد من التضخم المستورد ، والحد أيضاً من تأثير تقلبات بعض العملات الدولية الرئيسية^(١).

(١) د. عمرو محي الدين ، السياسة النقدية الأوروبية ، مجلة المال والصناعة ، العدد ٢١ / ، بنك الكويت الصناعي ، ص ١٦١.

الفصل الثالث

صندوق النقد العربي والدينار العربي الحسابي

تأسس الصندوق في عام ١٩٧٥ ، وبأشر عمله عام ١٩٧٦ م ، ونشاطه الإقراض في عام ١٩٧٨ م . ومقره الرسمي ، مدينة أبو ظبي ، دولة الإمارات العربية المتحدة . وتتألف موارد الصندوق مما يلي ^(١) :

- الرأسمال المدفوع وقدره (٢٥٠ . ٠٠٠ . ٠٠٠) ديناراً عربياً حسابياً ، مقسوم إلى ٥٠٠٠ سهماً ، بقيمة ٥٠٠٠٠ ديناراً عربياً حسابياً لكل سهم ^(٢) .

- الاحتياطيات .

- القروض والتسهيلات التي يحصل عليها الصندوق .

وقد كان الهدف من إنشاء الصندوق ، إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي ، ودفع ومساندة الدول العربية في سعيها لتحقيق النمو المستدام ، وبلورة السياسات وأساليب التعاون والتنسيق في المجالات الاقتصادية والمالية والنقدية على المستويات المحلية الوطنية والإقليمية العربية ، وتهيئة الظروف والمناخ الملائم لإنجاز التكامل النقدي فيما بينها . ويمكن إنجاز أهداف الصندوق في البنود الرئيسية التالية :

١- تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات .

٢- استقرار أسعار الصرف بين عملات الدول العربية .

٣- السعي لطرح وحدة نقدية عربية موحدة .

٤- إبداء المشورة فيما يتصل بالسياسات الاستثمارية الخارجية للموارد النقدية للدول الأعضاء .

٥- المساهمة في تطوير الأسواق المالية العربية . ولهذا فإن الصندوق قد أنشأ في عام ١٩٩٤ م ، قاعدة للبيانات ، سعياً لتوفير المعلومات الوافية حول هذه الأسواق للمستثمر المحلي والأجنبي ، حيث بلغ عدد الأسواق المدرجة " ١٥ " سوقاً ^(٣) .

(١) د . كمال شرف ، و . د . هاشم أبو عراج ، النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص . ٢٧٣ .

(٢) صندوق النقد العربي ، التقرير السنوي ٢٠٠٤ ، أبو ظبي ، الإمارات المتحدة ، ص ٣ الهامش : يعادل الدينار العربي الحسابي ٣ وحدات من حقوق السحب الخاصة . وقد بلغ سعر صرف الدينار ٤,٦٦ دولاراً أمريكياً في ٢٠٠٤/١٢/٣١ م .

(٣) صندوق النقد العربي ، التقرير السنوي ٢٠٠٤ ، المصدر السابق مباشرة ، ص . ٤ .

٦- تنسيق مواقف الدول العربية في مواجهة المشكلات النقدية الدولية بما يحقق مصالحهم المشتركة ، ويساهم في حل المشكلات النقدية الدولية .

٧- تسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء ، بما تساهم في تسهيل حركة المبادلات التجارية .

ويعتبر النشاط الاقراضي ، في قائمة أولوياته ، فهو يقدم التسهيلات الائتمانية ، بغرض المساهمة في بناء الاقتصاديات العربية ، ضمن الترتيبات التالية :

أ- تسهيلات للمساهمة في تمويل العجز الكلي في موازين المدفوعات ، وتتضمن :
- القرض التلقائي : ويقدم للمساهمة في تمويل العجز الكلي في ميزان المدفوعات ، وبحجم لا يزيد عن ٧٥ ٪ من ائتمان الدولة في رأسمال الصندوق المدفوع ، وبالعملات القابلة للتحويل .

- القرض العادي : وتستفيد الدولة العضو ، بعد أن تكون قد استنفذت حقوقها من القروض التلقائية ، وبحدود ١٠٠ ٪ من ائتمان الدولة العضو .

- القرض الممتد : وتستفيد منه الدولة العضو ، بعد استنفاد الحقوق التلقائية والعادية ، وبحدود ١٧٥ ٪ من الائتمان .

- القرض التعويضي : ويقدم في الظروف الطارئة الناتجة عن هبوط مفاجئ في عائدات صادراتها من السلع والخدمات ، وبحدود ٥٠ ٪ من الائتمان .

وبلغت قيمة القروض الإجمالية التي قدمها الصندوق للدول الأعضاء منذ بداية نشاطه الاقراضي عام ١٩٧٨ ولغاية ٢٠٠٤ م نحو ١٠٣٧ مليون ديناراً عربياً حسابياً ، ويعادل قرابة ٤,٨ مليار دولاراً أمريكياً ، موزع على ١٣١ قرضاً ، وعلى "١٤" دولة عربية ^(١) .

ب- قروض لدعم التصحيح الهيكلي ، وبوشر به في عام ١٩٩٨ م ، وذلك من أجل :

- إصلاح وإعادة هيكلة الجهاز المصرفي .

- تطوير عمل السياسة النقدية .

- رفع كفاءة نظام المدفوعات .

هذا ، وقد بلغت نسبة قروض التصحيح الهيكلي ١٧,٩ ٪ من إجمالي القروض الممنوحة من قبل الصندوق ^(٢) .

(١) المصدر السابق مباشرة ، ص ١١ .

(٢) المصدر السابق مباشرة ، ص ١١ .

ونلاحظ مما سبق ، أن النتائج المحققة متواضعة لغاية ٢٠٠٤م ، حيث لم تتوفر للاقتصاديات العربية المقومات الكافية التي تحقق التكامل النقدي العربي ، فالارتباط الاقتصادي بين الدول العربية كان محدوداً ، لضيق القواعد الإنتاجية واختلاف السياسات والأنظمة الاقتصادية ، وتباين أوضاعها ، مما جعل التنسيق فيما بينها أمراً صعباً^(١) .

(١) - فارس ثلثت بن جرادي ، ٢٠٠٠م ، أثر اليورو على اقتصاديات الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، الإمارات العربية المتحدة ، أبو ظبي ، ص ٢٦٢ .

المراجع

أولاً - المراجع العربية :

أ- الكتب :

- ١- د. إبراهيم ، غسان محمود ، ود. القحف ، منذر ، ٢٠٠٠م ، الاقتصاد الإسلامي ، علم أو وهم ، دار الفكر ، دمشق .
- ٢- د. النبأ ، محمد ، ١٩٩٦م ، أسواق النقد والمال (الأسس النظرية والعملية) ، زهراء الشرق ، القاهرة .
- ٣- باترا ، راقي ، ١٩٩٠م ، الانفجار ، ترجمة د. عدنان شومان ، مؤسسة الصالحان للطباعة والنشر ، دمشق .
- ٤- د. بن جرادي ، فارس ثابت ، ٢٠٠٠م ، أثر اليورو على اقتصاديات الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، الإمارات العربية المتحدة ، أبو ظبي .
- ٥- د. حماد ، طارق عبد العال ، ٢٠٠٠م ، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية ، الدار الجامعية ، القاهرة .
- ٦- د. الحناوي ، محمد صالح ، ود. عبد السلام ، عبد الفتاح ، ٢٠٠٠م ، المؤسسات المالية (البورصات والبنوك التجارية) ، الدار الجامعية ، الإسكندرية .
- ٧- د. الحسنية ، سليم ، ٢٠٠٠م ، مفاهيم معاصرة لتحديث الاقتصاد الوطني ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق .
- ٨- د. الحمش ، منير ، ٢٠٠٠م ، مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين (تأملات في النمو والأزمات والفوضى) ، الأهالي ، دمشق .
- ٩- د. الحمش ، منير ، ٢٠٠٠م ، الإصلاح الاقتصادي بين أوام الليبرالية الاقتصادية الجديدة وحق الشعوب في الحياة ، سلسلة الرضا للمعلومات ، دمشق .
- ١٠- د. الحويماي ، فهد ، ٢٠٠٦م ، المال والاستثمار في الأسواق المالية ، دون دار نشر ، العربية السعودية ، الرياض .
- ١١- حردان ، طاهر حيدر ، ١٩٩٩م ، الاقتصاد الإسلامي (المال - الربا - الزكاة) ، دار وائل للنشر ، الأردن ، عمان .

- ١٢- د. الراوي، خالد وهيب، ١٩٩٩ م، الاستثمار (مفاهيم، تحليل، إستراتيجية)، دار المسيرة، عمان.
- ١٣- د. زكي، رمزي، ٢٠٠٠ م، انفجار العجز (علاج عجز الموازنة العامة للدولة)، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق.
- ١٤- د. زكي، رمزي، ١٩٩٣ م، قضايا مزعجة، مكتبة مذبولي، القاهرة.
- ١٥- د. السمّان، أحمد، ١٩٦٠ م، موجز الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني، مطبعة الجامعة، دمشق.
- ١٦- د. السباعي، بدر الدين، ١٩٦٧ م، أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية (١٨٥٠-١٩٥٨)، دار الجماهير، دمشق.
- ١٧- د. سويلم، محمد، ١٩٩٦ م، إدارة البنوك وصناديق الاستثمار وبورصات الأوراق المالية، دار الهاني للطباعة والنشر، ج.م.ع، المنصورة.
- ١٨- د. شامية، أحمد زهير، ٢٠٠٠ م، اقتصاديات النقود والمصارف، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، كلية الاقتصاد.
- ١٩- د. شرف، كمال، وأبو عراج، هاشم، ١٩٩٣-١٩٩٤ م، النقود والمصارف، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد.
- ٢٠- د. شحّة، مصطفى رشدي، ١٩٩٩ م، النقود والمصارف والانتماء، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- ٢١- د. شوتر، منهل، ود. العمار، رضوان، ١٩٩٦ م، النقود والبنوك، مؤسسة آلاء للطباعة والنشر، الأردن، عمان.
- ٢٢- د. عوض، فؤاد هاشم، ١٩٨٤ م، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، دار النهضة العربية، القاهرة.
- ٢٣- د. العلواني، زياد، ١٩٨١-١٩٨٢ م، نقود ومصارف، دار الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، كلية الاقتصاد.
- ٢٤- د. عبد الحميد، عبد المطلب، ٢٠٠٠ م، البنوك الشاملة (عملياتها وإدارتها)، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- ٢٥- علي، مغاوري شبلي، ٢٠٠٣ م، اليورو (الأثار على اقتصاد البلدان العربية

- والعالم) ،زهراء الشرق،القاهرة .
- ٢٦- عبد الوهاب ، لهب عطا ، ١٩٩٩م ،سرعة تداول النقود ، المؤسسة العربية للطباعة والنشر ، بيروت .
- ٢٧- د.غزلان،محمد عزت، ٢٠٠٠م،اقتصاديات النقود والمصارف ،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- ٢٨- د.عبد الله ، عقيل جاسم ، ١٩٩٧م،النقود والمصارف،الطبعة الثانية ، الجامعة المفتوحة ، ليبيا ، بنغازي.
- ٢٩- د.القحف،منذر ، ١٩٩٨م،السياسات المالية (دورها وضوابطها في الاقتصاد الإسلامي)،دار الفكر، دمشق.
- ٣٠- د.الكفراوي ،عوني محمد ، ١٩٩٧م،السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي ،(دراسة تحليلية مقارنة)،مكتبة الإشعاع ،ج.م.ع، الإسكندرية .
- ٣١- د.رفعت، المحجوب ، ١٩٧١ م ،الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة بالنمو ،الطبعة الثانية، دار النهضة العربية ،القاهرة .
- ٣٢- د. مصطفى ،أحمد فريد ،ود.حسن ،سمير محمد السيد ، ٢٠٠٠م ،السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو ،مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية .
- ٣٣- د. النجار ،فريد، ٢٠٠٠م،الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي ،مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية.
- ٣٤- د.النمري ،خلف بن سليمان ، ٢٠٠٠م،شركات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي ،مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية .
- ٣٥- د.هندي ،منير إبراهيم ، ١٩٩٣م،الأوراق المالية وأسواق رأس المال ،منشأة المعارف ،الإسكندرية.
- ٣٦- د . يونس ،محمود ، ٢٠٠٠م ،اقتصاديات دولية ،الدار الجامعية ،الإسكندرية .

ب- الرسائل العلمية :

١- جمعة ، محمد صالح ، ١٩٩٨ ، تطور الكتلة النقدية في سورية منذ عام ١٩٧٠ - ١٩٩٣ م ، وأثارها الاقتصادية والاجتماعية ، رسالة ماجستير ، جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد .

٢- حسين ، مصطفى ، ٢٠٠٢ م ، دور التمويل الخارجي في التنمية الاقتصادية في سورية ، رسالة دكتوراة ، جامعة حلب ، كلية الاقتصاد .

ج- الدوريات والمجلات :

١- البنك الإسلامي للتنمية ، التقرير السنوي ، ١٩٩٩-٢٠٠٠ م ، دار البلاد للطباعة والنشر ، العربية السعودية ، جدة .

٢- د. بدران ، أحمد جابر ، ٢٠٠٤ م ، تمويل القطاع الزراعي بصيغ الاستثمار الإسلامية ، العدد ٧٧ ، سلسلة رسائل البنك الصناعي ، الكويت .

٣- د. بدران ، أحمد جابر ، ٢٠٠٥ م ، التمويل بالمرايحة في المصارف الإسلامية ، العدد ٨١/ ، سلسلة رسائل البنك الصناعي ، الكويت .

٤- تقارير صندوق النقد العربي .

٥- الجريدة الرسمية ، الجزء الأول ، العدد ١٣ ، ١/٧٧٦ - ٢٤/٧٧٦ ، السنة ٢٠٠٤ م ، دمشق .

٦- د. السعيد ، هالة حلمي ، ١٩٩٨ م ، أسواق الأوراق المالية والنمو

الاقتصادي ، مجلة المال والصناعة ، العدد ١٦/ ، بنك الكويت الصناعي .

٧- سارة ، فايز ، ١٩٩٧ م ، تجربة البنوك الإسلامية : مقارنة عامة ، مجلة الاجتهاد ، العدد ٣٧/ ، السنة (٩) ، بيروت .

٨- د. صالح ، رشيد صالح عبد الفتاح ، ٢٠٠٦ م ، تأثير العولمة على البنوك في مصر ، مجلة المال والصناعة ، العدد ٢٤/ ، بنك الكويت الصناعي .

٩- د. العريان ، محمد ، ١٩٩٦ م ، كيف يمكن أن ندعم التنمية ؟ مجلة الاقتصاد والأعمال ، العدد ١٩٣/ ، بيروت .

١٠- د. الغولي ، محمد أحمد ، ٢٠٠٠ م ، تقييم التجربة الماليزية في إقامة أول

- سوق نقدي إسلامي ، مجلة المال والصناعة ، العدد /١٧/، السنة /٩/ ، بنك الكويت الصناعي .
- ١١- الميلاد، زكي ، ١٩٩٧ م ، خريف العام ١٤١٨ هـ ، المصارف الإسلامية ، دراسة في تطسور الأفكار الاقتصادية ، دار الاجتهاد للأبحاث والترجمة والنشر ، مجلة الاجتهاد ، العدد /٣٧/، السنة /٩/، بيروت .
- ١٢- د . محمد بن ، جلال وفاء البدري ، ٢٠٠٦ م، البنوك الإسلامية (دراسة مقارنة للنظم في دولة الكويت ودول أخرى) ، العدد /٨٤/، البنك الصناعي الكويت .
- ١٣- د. محي الدين ، عمرو ، ٢٠٠٥م، تفصيل أداء المصارف الإسلامية في ظل العولمة ، مجلة المال والصناعة ، العدد /٢٣/، بنك الكويت الصناعي .
- ١٤- د . محي الدين ، عمرو ، ٢٠٠٣ م ، السياسة النقدية الأوروبية ، مجلة المال والصناعة ، العدد /٢١/، بنك الكويت الصناعي .
- ١٥- الهيمص ، طارق ، ١٩٧٦م ، الموارد المالية العربية والنظام النقدي الدولي ، مجلة الاقتصادي العربية ، العددان (١) و(٢) ، السنة (١٥) ، بغداد .
- ١٦- د . هدايا ، ألويس عبوش ، ٢٠٠٦م، الربا في الفكر الاقتصادي الإسلامي... دراسة تحليلية مقارنة مع الفكر الاقتصادي المسيحي ، العدد /١٠٧/، دولة الإمارات المتحدة ، دبي .

ثانياً - المراجع الأجنبية :

- 1- Aroyo ,philipe, philipe d'arvisenet et théery schowb,1994,le marché des changes , Dunod, paris .
- 2- Barre, Raymond . 1970,Économie politique ,tome 2, puf , paris.
- 3- Beaud michél et Gilles dostaller,1993,la pensée économique depuis Keynes , seuil,paris.
- 4- Béziade,monique 1965,la monnaie et ses mécanismes, nouvelle édition , la découverte ,paris .
- 5- Branger, Jaques,1965 ,traitée d'économie Bancaire, tame I,puf, paris .
- 6- Brochure du ministère des affaires étrangères, paris ,mai 1996, la france .
- 7- chaineau ,andré ,1974, Mécanismes et politiques monétaires , puf, poitier .
- 8- Carnoy, Hervé de, 1995, la Banque du XXI, odile ,paris .
- 9- flouzat ,denise ,1995,Économie contemporaine ,Tame 2 ,les phénomènes monétaires, P.U.F. paris .
- 10- de mourgues , Michelle , 1988,la monnaie , système financier et théorie monétaire, economica , paris.
- 11- Guitton ,Henri et Gérard bramoullé ,1987, la monnaie , 6^e édition ,Dalloz ,paris . 12-Harrood ,roy,1971,la monnaie ,traduit par A.Berthoud et A.venema,Dunod ,paris .
- 13- I .ossad thaïa , 1982 , le Keynésianisme aujourd'hui , théorie et politique économique, traduit en Russe , par : Alexandre Gaëllard, progrées ,Moscou.
- 14-Jacaud ,gilles, 1994,la Monnaie dans l'économie ,NATHAN,paris .
- 15- James, emille, 1970, problèmes monétaires d'aujourd'hui, sirey, 2^e édition ,paris .
- 16 - J.R. Hicks,1956,valeur et capital, traduit par ,macmillan et G. ménage, Dunod , paris .
- 17- J.Jalladeau ,1998,Introduction à la macro-économie, 2^e édition , université du BoëK, Bruxelles ,paris .

- 18- leven , stéphans ,1971, Essaie sur l'instabilité monétaire, Dunod, Paris .
- 19- lelart,michel ,1993,le système monétaire international, nouvelle édition ,la découverte, paris .
- 20- lelart,michel ,1964, les Fondements actuels de la valeur de la monnaie ,nouvelles éditions latines , paris .
- 21- le courrier international, N: 206,1994,paris .
- 22- Marchal ,Jean et Huguette Durand , 1969, monnaie et Crédit ,cujas , paris .
- 23- Mossé , Robert, 1967,les problèmes monétaires internationaux ,payot, paris .
- 24- Marchal, Jean et Jaques le caillon , 1967, la théorie des flux monétaires , Cujas , paris .
- 25- Marchal ,Gean. 1963, Expansion et récession, cujas ,paris .
- 26- Rudloff,Marcel ,1969,Économie monétaire nationale et développement ,Cujas, paris.
- 27- patat ,jean-pierre, 1972, Fondements de l'économie moderne,les Banques centrales, seriy , paris .
- 28- Prissert, P.,1999, Analyse et dynamique du marché des capitaux, P.U.F. paris .
- 29- Robinson, jean, 1963,Exercices d'analyse économique, tradiut par :Bertrand schmit, P.U.F. paris.
- 30- Souvez, Thomas ,1959, précis d'économie politique , P.U.F. paris .
- 31- HTT: europa, eu /scadplus / Treaties/maas trichet- Fr, htm ,26-01-2007.
- 32- le journal officiel Français , noC 191 du 29 juillet 1992.

لائحة بالمصطلحات الاقتصادية الأساسية باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية

اللغة العربية	اللغة الإنكليزية	اللغة الفرنسية
أصول ، ملكية ، له	Assets	A Avoirs, actifs
امتصاص	Absorption	Absorption
قبول	Acceptance	Acceptation
اتفاق	agrement	Accords
اسهم	actions	Actions
القيمة الحالية	presently value	Actualisation
وكالة تبادل	agency of exchange	Agents de change
وكالة مالية	Financial Agency	Agents financiers
مكونات نقدية	Monetary composition	Agrégats monétaires
توقع	Anticipation	Anticipation
تحكم	Arbitrage	Arbitrage
حوالات " عملة الثورة الفرنسية	Assignats	Assignats
سلفة " ضمان احتياطي "	Aval	Aval, Avaliste
سلفة	Advances	Avances
مسارع	accelerator	Accélérateur
تراكم الرأسمال	capitalof acumulary	Accumulation du capital
عمل موحد	uni- work	Acte unique
العصر الذهبي	golden age	Âge d'or
مدخل نقدي	monetary approach	Approche monétaire
اكتفاء ذاتي	autonomy	Autarcie
اتفاق النقد الأوربي	A M E	Accords monétaire Euopéen
وفرة ، مساعدة مارشال	Marshalof assistants	Aide marshall,abondace
حرمان	Abstinence	Abstinence
تجريد	Abstraction	Abstraction
شراء	buy	Achat
نشاط	Activity	Activité

Adjudication	Adjudication	مناقصة
Admission	Admission	قبول
Afflux	Flow	تدفق
Agence	Agency	وكالة
Agraire	Agricultur	زراعي
Agrégation	accumulation	تجميع
Ajustement	Ajustement	ضبط
Alliance	association	إتحاد تحالف
Allocation	Allocation	توزيع، تخصيص
Amélioration	Amelioration	تحسين
Amortissement	Amortissement	استهلاك، إطفاء (مالي)
Analyse	Analysis	تحليل
Analyse économique	Economic analysis	تحليل اقتصادي
Analyse globale	Macro- Analysis	تحليل كلي
Anarchisme	Anarchisme	فوضوية
Annuité	Annual	سنوي
Anticipation	prospect	توقع
Apologie	Apologie	تبريرات
Approvisionnement	provision	تموين
Argent	Currency	عملة أو نقد
Arithmétique	Account	حساب
Article	Good	سلعة ، مادة
Assistance	Assistante	مساعدة
Association	Society	جمعية
assurance	Insurance	تأمين
Austérité	Austerity	تقشف
Autonome	Endependent	مستقل
Autonomie	Autonomous	استقلال ذاتي أو تلقائي

	Autorité Avantage Axe	Authority Advantage Axe	سلطة ميزة محور
B	Banque Barême Bien Bons du trésor Bourse Budget Boycottage Boom Bilan bail	Bank Table of prices Good Permits of treasury Stock Exchange Budget Boycott Boom Bilanfinal bail	مصرف جدول الأسعار سلعة أذونات الخزينة بورصة ميزانية مقاطعة رواج (الارتفاع مفاجئ الأسعار) مباينة إيجار
C	Caisse Calcul Cambiste Capital Capitalisme Capitation Cartel Ceterus paritus Change au pair chomage structurel	Cashier Calculate Cambist capital Capitalism Capitation Cartle Ceterus partus quality for change Un employment structural	صندوق حساب صراف، مبدل العملات الأجنبية رأس مال رأسمالية ضريبة راسية، ضريبة على الرأس اتحاد المنتجين بقاء الأشياء الأخرى على حالها صرف بالتبادل بطالة هيكلية
D	Déductif Défense nationale Déficit	Deductive Defense national Deficit	استنتاج، استنباط دفاع وطني عجز

	Déflation Demande collective Dependence économique Dépense courante dépôt à vue dépreciation de la monnaie depression dette publique	Deflation Demand collectif Depend Economic Curen expendeture Deposit Depreciation of money Depression Depte public	إنكماش طلب جماعي تبعية اقتصادية نفقة جارية وديعة تحت الطلب تخفيض قيمة النقود ركود دين عام
E	Échange visible Échantillon Économétrie Économie mondiale Effet de l'inflation effet de la monnaie Emission d'actions Emprunt à court terme Entrepreneur Epargne	Enchang visible Échantiflon Econometric World economic Effect of inflation Effect of money Actions of emission Short- trem of emprunt Entreprenor save	تبادل منظور عينة اقتصاد قياسي اقتصاد عالمي أثر التضخم أثر النقود إصدار الأسهم قرض قصير الأجل منظم ادخار
F	Facteur de revenue Faillite Financement des investissements Flexibilité des prix Fluctuations monétaires Foire comerciale Force de travail Formation des prix Frais d'entretien Fraude	Factory of income Faillite Finance of unvestments Price flexible Monetary fluctuation Exposition comercial Powre of force Prices of Formation Coast of entrenance Fraud	عامل أو عنصر الدخل افلاس تمويل الاستثمارات مرونة الأسعار تقلبات نقدية معرض تجاري قوة العمل تكوين الاسعر مصاريف الصيانة الغش

	fusion	fusion	دمج :صهر (شركتين)
G	Gain	Gain	ربح
	Garantie bancaire	Guarantee of bank	ضمان مصرفي
	Gaspillage	Prodigality	تبذير
	Gestion économique	Gestion Economic	ادارة اقتصادية
	Goût au consommateur	Gourmet of consomator	ذوق المستهلك
	Grève générale	Greve genetal	اضراب عام
	Grossiste	Grosist	تاجر الجملة
	Guerre des prix	Wor of price	حرب الاسعار
	Guerre économique	War economic	حرب اقتصادية
	Goulot d'étranglement	The neck of a battle	عنق الزجاجة
H	Hétérogène	Heterogeneous	غير متجانس
	Homogène	Homogeneous	متجانس
	Houssier	Houssiere	مضاربة في البورصة
	Harmonisation fiscale	Coordination of fisc	تنسيق الضرائب
	Hyperinflation	Hyperinflation	تضخم جامح
	Habitation	Habitation	إسكان
	Holding	Holding	شركة قابضة
	Horizontal	Horizontal	أفقي
I	Illusion monétaire	Illusion monetary	وهم نقدي
	Importateur	Imported	مستورد
	Improductif	Improductive	غير منتج
	Indicateur économique	economic Indicator	مؤشر اقتصادي
	Indemnité de chômage	Indemnity of chomage	تعويض بطالة
	Indice du coût de la vie	Indicator of coast life	مؤشر النفقات المعيشية
	Indifférence	Indifference	سواء
	inductif	Inductive	استقراء
	Intérêt	Interest	فائدة مصلحة

	Ino- revenu	Iso- revenu	دخل متساو
J	Jeu de bourse Jobber Joint demande Journalier Juste prix Juste salaire Juste sociale Jour de marché Justice économique Jeux de stratégie	Gamble of stock market Jobber, broker Joint demand Daily allowance Price juste Jassly social Social justice Day of marketing Justice economic Strategic of games	مقامرة في البورصة سمسار أوراق مالية طلب متصل ، طلب مرتبط عامل باليومية السعر العادل الأجر العادل العدالة الاجتماعية يوم السوق العدالة الاقتصادية نظرية الألعاب الاستراتيجية
K	Krach économique Kennedy round Kraft kyrielle	Crush economic Round of kenndy Kale kyrielle	الانهيار الاقتصادي جولة كندي مال ، دراهم سلسلة ، مجموعة
L	Leasing(crédit-bail) Lettre de crédit Lettre de crédit confirmée Ligne des coûts égaux Ligue arabe Lingot d'or Linéaire Liquidité Lock-out lux	Leasing Letter of credit Letter of credit confirm Similar costs of line League of Arabic countries Ingot of gold Linear Liquidity Lock -out luxury	طريقة تمويل المشروعات خطاب اعتماد خطاب معزز خط النفقة المتساوية الجامعة العربية سبيكة ذهب خطي سيولة إغلاق المصانع ترف
P	Pair Panel des consommateurs Paramètre économique	Pair Panel des consommateurs Parameter of economic	سعر المساواة أو التكافؤ عينة إحصائية خاصة بالسلع الاستهلاكية مؤشر اقتصادي

	Patron	Patron	رب العمل
	Passif	Passive	الخصوم ، الديون المطلوبة
	Perte	Pert	خسارة
	Physiocrates	Physiocrat	الطبيعيون
	Plan	plan	خطة ، مخطط
	Plus-value	Plu-value	فائض القيمة
	Pouvoir d'achat	Buy of force	القوة الشرائية
	Prime d'assurance	assurance of prime	علاوة أو قسط التأمين
Q	Quadratique	Quadruple	تربيعي
	Quantité	Quantity	كمية
	Quinquennal	Quinquenal	خمسوية (سنة)
	Quorum	Quaram	نصاب قانوني
	Quota	Quata	حصة
	Quotiens de fécondité	Fecundity of -quotient	معدلات الخصوبة
	Qualification	Qualifycation	أهلية كفاءة
	Qualitative	Quality	نوعي
	Quasi-monnaie	Quasi-money	شبه نقد
	Quasi-monopole	Quasi- monopol	شبه احتكار
R	Rigidité	Rigidity	جمود ، عدم المرونة
	Rachat	-	التنفيذ على العميل في البورصة
	Rareté de la monnaie	Rarity of money	ندرة النقود
	Ratio de liquidité	Ratio of liquidity	معدل السيولة
	Recensement de la production	Recenecy of production	احصاءات الإنتاج
	Récolte	Récolte	محصول
	Réflation	Anti -recession	مقاومة الانكماش
	Reprise économique	Repris of economic	انتعاش اقتصادي
	Revenue	Income	دخل
	richesse	fortune	ثروة

M	Manqué Marasme,récession Marché de la bourse Marge de benefice Mass media Matés receipt Maturité économique Matuodologie économique Métrologie Monétarisation moniste	Scarcity Stagnation , marasm Burs of market Lecast of profit Mass media Matés receipt Maturity of economic Methodology of economic Metrology monetang mono	قلة ركود سوق الأوراق المالية حد الربح وسائل الاعلام ايصال وكيل الربان لاستلام البضائع نضج اقتصادي المنهجية الاقتصادية علم القياس سك النقود أحادي
N	Net Neutralité de la monnaie Niveau d'austérité numérique Norme Natrition Nominal Néo-classique Nationalization natalité	Net Neutral of money Niveau of austerety numerical norm nutrition Nominal New-classique Nationalisation nataley	صافي حياد النقود مستوى التقشف عددي معدل تغذية إسمي التقليدية الجديدة تأميم معدل المواليد
O	Output Obligation Obsolescence Offre oligarchie Oligopole Open market	Out put Obligation obsolescent Offer Oligarchy Oligopoly Open market	مخرجات سند استهلاك معنوي عرض حكم الأقلية احتكار القلة سوق مفتوحة

	Ophélimité Or Ordre	egoistic Gold order	تصرف أناني ذهب امر ، توصية
S	Sabotage économique Séculaire Sélectif Self- service Siège social Seuil de la pauvreté Sous- emploi Spécifique spéculatif Sphere économique Stabilité des prix Standarde Stagflation Stérilité Subvention Synthétique sos	Sabotage of economic Secular Selective Self- service Siege social Threshold of poverty Reduce-employment Specific Speculative Sphere of economic Stability of prices Stander Stagflation Sterility Subvention synthetic sos	تخريب اقتصادي في المدى الطويل جداً انتقائي خدمة ذاتية المقر الرسمي خط أو عتبة الفقر نقص العمالة نوعي متعلق بالمضاربة المجال الاقتصادي استقرار الأسعار معييار الكساد التضخمي عقم إعانة مالية تركيبية كود مورس الدولي لفي المحن الكبرى
T	Théorie de multiplicateur Théorie de taux d'intérêt Terme de préférence Tak-off Test Titres Time charten Total	Theory of multiplen Theory of rate interest Time preference Tak- off Test obligations Time charten Total	نظرية المضاعف نظرية سعر الفائدة التفضيل الزمني انطلاقة اقتصادية اختبار أوراق مالية عقد إيجار السفينة لمدة محددة كلي ، شامل

	Troc systeme Trust Troc	Truck system Trust swap	نظام الأجر العيني اتحاد احتكاري للمنتجين مقايضة
U	Usure Utilité Utilité cardinale Usine pilote Unicité de l'équilibre unité Underwriters	Usury Utility Utility cardinal Usin typique Unity of ecuihibre Unit underwriters	ربا منفعة منفعة قابلة للقياس مصنع نموذجي وحدانية التوازن وحدة ضمان تغطية الاكتتاب بالأسهم
V	Vitesse de circulation de la monnaie Valeur du revenue Virement Viable vendre	Velocity of circulation Value of income Virement To be opposite life sale	سرعة تداول النقود قيمة تحويل ، نقل حسابي قابل الحياة بيع
W	Wall street warrant	Wall sheet Warrant	السوق المالية في نيويورك سند
y	Yield yule	Yield yule	إيراد ، عائد ، غلة عيد الميلاد
Z	Zollverein Zone de libre échange Zone monétaire Zone sterling	Zollverein Zone offibrechang Zon monetary Zon sterling	اتحاد جمركي منطقة التجارة الحرة منطقة نقدية منطقة الإسترليني

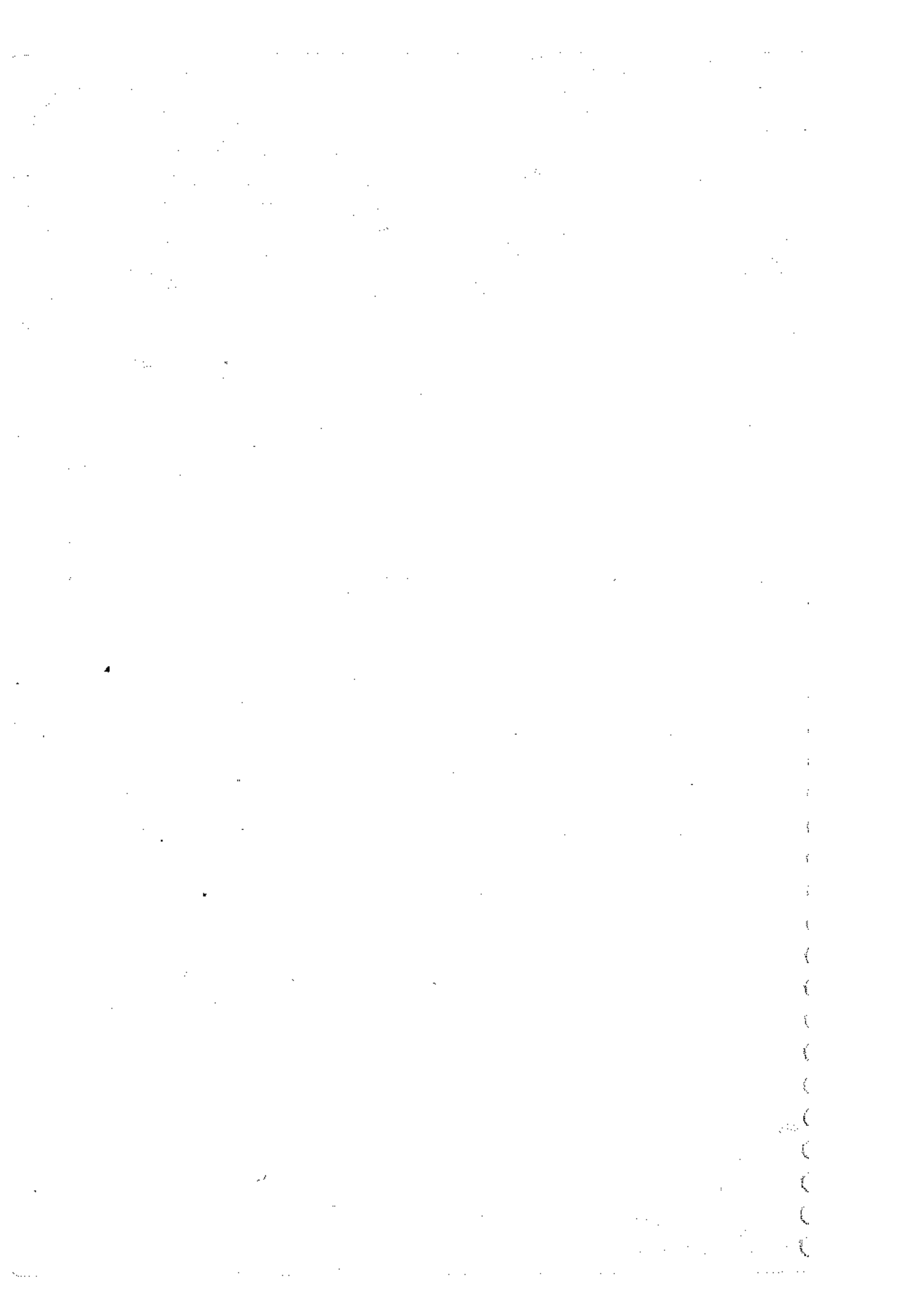
جرى تدقيق الكتاب علمياً من قبل السادة :
أ.د. أحمد زهير شامية أ.د. محمد ظافر محبك أ.د. محمد سعيد فرهود
جرى تدقيق الكتاب لغوياً من قبل السيدة

الدكتورة سحر عقاد

حقوق الطبع والترجمة والنشر محفوظة لمديرية الكتب والمطبوعات
المطبعة الرقمية

٢٠٠٧/١٢/٨ م





UNIVERSITE D'ALEP
FACULTE D'ECONOMIE



APPROCHE
A L'ECONOMIE MONETAIRE ET BANCAIRE

PAR :

PR.DR.A.Z.SHAMEYAH

DR.M.HUSSEIN

ANNEE SCOLAIRE

2007 - 2008

سعر المبيع للطالب ٢٧٥ ل.س

